

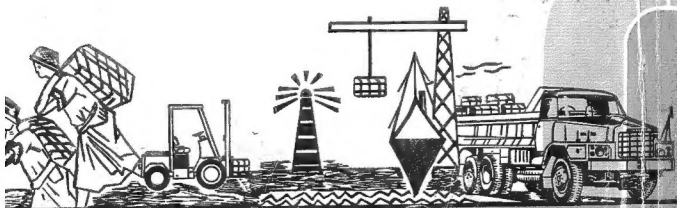
هجرة الأيدي العاملة

دراسة في الأنثروبولوجيا الاجتماعية
للبناء الاجتماعي لمجتمع العمال في ميناء الإسكندرية

تأليف

دكتور عبد الله عبد الغني خانم

مدرس الأنثروبولوجيا الاقتصادية - كلية الآداب - جامعة الإسكندرية
دكتور في الآداب (أنثروبولوجيا اقتصادية) - بتدريس منسوبة الشرف الأولى
رئيس قسم العلوم الاجتماعية - ماجستير في الأنثروبولوجيا الاقتصادية
بكالوريوس في التجارة - ليسانس آداب قسم الجغرافيا
ليسانس آداب قسم الدراسات الفلسفية الاجتماعية



المكتب الجامعي الحديث
طبعة الأولى - الإسكندرية
٢٣٩٥٣:٥

اهداءات ۲۰۰۱

ا.د. احمد ابو زيد

انثروپولوجي

هجرة الأيدي العاملة

دراسة في الأنثروبولوجيا الاجتماعية
للبناء الاجتماعي لمجتمع الحاملين بميناء الاسكندرية

تأليف

دكتور عبد الله عبد الغنى غسانم

مدرس الأنثروبولوجيا الاقتصادية — كلية الآداب — جامعة الاسكندرية
دكتوراه في الآداب (أنثروبولوجيا اقتصادية) بتقدير ممتاز مع مرتبة
الشرف الأولى

دبلوم معهد العلوم الاجتماعية — ماجستير في الأنثروبولوجيا الاقتصادية
بكالوريوس تجارة — ليسانس آداب قسم الجغرافيا
ليسانس آداب قسم الدراسات الفلسفية الاجتماعية

المكتب الجامعي الحديث
طبعة برمنغهام الاسكندرية

مقدمة

هذه رسالة قدمت إلى جامعة الاسكندرية للحصول على درجة الماجستير في
الانثروبولوجيا الاقتصادية . فضل المؤلف أن يقوم بنشرها كما هي دون أدنى
تعديل . وهي كأي عمل علمي لا يخلو من مأخذ كما لا تخلو من مزايا . ولقد
فضلنا أن ننشرها كما هي افادة للمتخصص من طريقة البحث والمنهج العلمي الذي
اتبعناه . هذا وتناول الدراسة البناء الاجتماعي لمجتمع من مهاجري الريف الذين
استقروا في المدينة والتحقوا بعمل معين هو العمل كعمالين في شحز وتفرغ
البواخر التي ترد إلى ميناء الاسكندرية .

ويعتبر مفهوم البناء الاجتماعي من المفاهيم الأساسية في الدراسات الاجتماعية
الحديثة بعامة والدراسات الانثروبولوجية بخاصة^(١) . بحيث يقول راد كليف
براون : « دراسة البناء الاجتماعي ليست هي كل الانثروبولوجيا الاجتماعية
ولكنني أنظر إليها بعين الاهتمام البالغ على اعتبار انها جزء من ذلك العلم »^(٢) .
للهذه الدراسة تناول البناء الاجتماعي لمجتمع يتألف من مجموعة من مهاجري الريف
الذين يصلون في مجال واحد ولكنهم جاءوا إلى المدينة من قرى مختلفة بلغ عددها
١٨ قرية من قرى الوجه القبلي حيث تجمع أبناء كل قرية من هذه القرى في المدينة
مكونين جماعة متساكة تعمل بنفس المجال وتساكن في نفس المنطقة . وقد كانت

(١) ذ. / أحمد أبو زيد . . . البناء الاجتماعي « المفاهيم » . . . الهيئة

المصرية العامة للتأليف والنشر . . . ١٩٧٠ ص ٦ .

(٢) د. / قهاري محمد اسماعيل . . . الانثروبولوجيا الوظيفية . . . دار

الكتاب العربي للطباعة والنشر . . . القاهرة ص ١٦٥ .

وحدة العمل لأبناء كل جماعة على وحدة ومجموعة الجملعات المختلفة التي تؤلف هذا المجتمع وكذلك وحدة منطقة الطرد بالنسبة لكل جماعة واستمرارهم في المدينة حاملين اسم قريتهم التي هاجروا منها ثم وحدة منطقة الجذب بحيث أن كل مجموعة تنتمي لقريبة معينة يسكن مهاجروها في حي واحد بل وفي مجموعة حوزارى متلاصقة بل وكثيرا ما يسكنون بيوتا متجاورة يسكن بكل منها عدد من حاملية المهاجرين . وكثيرا ما يتجمع عدد كبير منهم في نفس الحجرية أو الكشك .

هذا وإذا كان مفهوم البناء الإجتماعى نفسه قد أثار من الجدل الكثير وإذا كانت نظرة راد كليف براون إليه باعتبار أن دراسته هي دراسة العلاقات والروابط الإجتماعية التي تقوم بين الأشخاص أو الزمر التي يتألف منها البناء نفسه . فإن إيفانو بريتشارد ينظر إليه باعتباره مجموعة العلاقات التي تقوم بين الزمر الإجتماعية التي تتمتع بدرجة عالية من القدرة على البقاء في الوجود (١) مستجداً بذلك العلاقات الثنائية والزمر الصفية من دائرة مكونات البناء الاجتماعى . هذا ويتفق جمهور العلماء مع إيفانو بريتشارد في ضرورة الاهتمام اهتماماً خاصاً بالعلاقات الثابتة التي تقوم بين الجماعات الكبرى وأغفال العلاقات المؤقتة والسريعة التي تقوم عرضاً بين الناس . فالأساس هنا هو العلاقات التي تتمتع بدرجة معينة من الأطراد والاستمرار مع اعتبار أهمية العلاقة وكذا مدى التغيرات التي سوف تطرأ على صورة المجتمع لو اختفت هذه العلاقة الاجتماعية . وعلى العموم فإن مفهوم البناء الإجتماعى يتضمن مبدأين أساسيين ومتكاملين الأول : هو مبدأ الاستمرار في الزمن بالنسبة للجماعات والعلاقات الاجتماعية .

(١) د أحمد أبوزيد ... البناء الإجتماعى والمفاهيم ... المحبة .

فالمجتمعات الكبيرة التي تحتفظ لعدة أجيال بكيانها وهيكليها العام ونظام تقسيماتها الداخلية ونمط علاقاتها بعضها ببعض تعتبر وحدات بنائية في نظر كل علماء الاجتماع والأنثروبولوجيا بغیر استثناء . والمبدأ الثاني : ان هذه العلاقات الثابتة المستمرة تتخذ شكل اساق تلعب دورا هاما في الحياة الاجتماعية أى انها تؤدي وظيفة اجتماعية معينة كما هو الحال في شأن علاقات القرابة والعلاقات السياسية والعلاقات الاقتصادية (٢).

ومذه النظرة إلى البناء الاجتماعى جعلت من الضرورى التعرف على الوظيفة التى يقوم بها النظام الاجتماعى فى نسق معين والتعرف على الوظيفة التى يقوم بها النسق فى البناء الكلى كما يجب أن نذكر أن دراسة البناء الاجتماعى تقتضى الإهتمام أيضا بنسق القيم باعتباره عاملا هاما فى توجيه أفعال الناس والتحكم فى علاقاتهم بعضهم ببعض وخاصة أن الحياة الاجتماعية لا تنتظم بدون توفر درجة معينة من الانساق والاطراد والتوافق ووجود أنماط معينة من القواعد والقيم التى تنحكم فى أنماط السلوك بحيث يمكن للفرد ان يتوقع من الآخرين سلوكا معيناً بالذات فى موقف معين بالذات (٢) .

ومع أن دراسة البناء الاجتماعى تقتضى الاطاحة بكل ملامح الحياة فى المجتمع وكل نظمه وكل ما يقوم بين هذه النظم من تساند وظنى إلا أن هذه الرسالة إنما استهدفت أصلا معرفة ما محدثه الهجرة فى البناء الاجتماعى (كما سبتضح عند عرضنا لمشكلة البحث فيما بعد) ومن ثم فقد ركزنا على أوضاع الجوانب تأثرا بهذه الهجرة وهى النسق الإقتصادى . والنسق القرابى والسياسى ثم مررتا بسرعة على القيم

(١) المرجع السابق ... ص ٦٤ .

(٢) المرجع السابق ... ص ٤٠ .

مركزين على ابرزها فقط . كما حاولت الدراسة ان توضح أهم التغيرات التي طرأت على هذه الانساق بالمقارنة بها قبل الهجرة إلى المدينة . كما حاولت الدراسة أن توضح نوع العلاقة بين الحمالين والقرية التي هاجروا منها من ناحية وعلاقتهم بالمدينة التي يعملون بها من ناحية أخرى .

والآن نعرض لمشكلة البحث والمنهج المتبع في دراستها . فن الأمور الهامة في أي بحث أن يكون موضوعه واضعاً قبل البدء في الدراسة . ذلك ان هذه الدراسة بخطواتها الخلفية والمنهج المتبع في دراستها إنما تتأثر بدرجة كبيرة بالمشكلة المدروسة ذاتها .

نحن أمام مجتمع له خصائص معينة واضحة تميزه تميزاً تاماً . فهو مجتمع مهاجر أي مؤلف من مجموعة من المهاجرين من عدة قرى من الوجه القبلي . بلغ عدد أفراده ٣٦٠٠ في المتوسط^(١) ينتمون جميعاً إلى محافظتين هما محافظة سوهاج ومحافظة أسيوط وعلى التحديد فإن الغالبية الساحقة منهم ينتمون إلى مجموعة قرى معينة . (سنتناولها بالعرض التفصيل في حديثنا عن العينة) وقد هاجروا في شكل هجرات طوائعية فردية . وأقام أبناء كل قرية مع بعضهم في مناطق محددة وبأحيا . محددية أيضاً في المدينة وهو حي الوردبان والقبابى وكرموز وكرم الشقافة واللبان . أي أنها الأحياء الملاصقة تماماً لمنطقة عمامهم . بل أنهم كانوا يتركزون تماماً في قرية من القرى في حي القبابى بالذات فقد ورد مثلاً في تقريره (البحث لا يتعمى الشامل لمنطقة القبابى والمقدم الى المجلس الأعلى لتنسيق

(١) يلاحظ أن عدد الحالى ليس ثابتاً فهو عرضه للزيادة والنقص حسب ما تحتته طبيعة العمل . وقد تم تحديد هذا المتوسط بمحصّر عد الحمالين في سبعة أشهر متصلة بدءاً من شهر أبريل ١٩٧٥ وقسمه الاجمالي على سبعة .

الخدمات الاجتماعية بمدينة الاسكندرية في ١٣ أغسطس ١٩٥٥) ما يلي: (وليست المنطقة - أى منطقة القبارى - وفقا على المواطنين من أمالى الاسكندرية فقد وجدنا أن نسبة أهل الاسكندرية ٥٥.٩٪ وأن أكثر الباقيين من أمالى الصعيد حتى أنهم يكونون شبه مجتمع صعيدى ففى الصعيدة فى شرمى المنطقة معروف بثقافته الخاصة وى هذا الحى عدة حارات مروفة جيمما باسم حارة الصمائية (١) وحتى الآن تستمر ظاهرة تركيزهم فى حى القبارى إلا أن التزايد فى عدد المهاجرين من العاملين فى مجال الشحن والتفريغ وإنشاء القطاع العام حمل على أن يقوم الكثير من الحمالين عن ينتمون إلى قرى مينة بالتجمع فى أحياء أخرى قريبة مثل الوردبان واللبان وغيره .

ولماسة البناء الاجتماعى لمجتمع الحمالين ذلك المجتمع الذى له عدة خصائص تميزه بدرجة واضحة والمثلة فى أن أفراده :-

١ - يعملون فى عمليات شحن وتفريغ البواخر التى ترد إلى ميناء الاسكندرية وأن هذه العمليات لها طابعها الخاص وظروفها الخاصة ومن ثم ترك أثر كبير فى حياة الحمالين . وستعرض لهذا تفصيليا فيما بعد .

٢ - أنهم يعيشون فى المدينة فى أحياء محدده يتجمع فيها أبناء كل قرية على حدة منفصلين عن باقى الحمالين الذين ينتمون إلى قرى أخرى .

٣ - أنهم كانوا جميعا مزارعين بقرام قبل هجرتهم إلى المدينة . كما أن عددا منهم لازال يحتفظ بأراضى زراعية فى القرية . ولازال أيضا عدد كبير منهم يتردد على قرية . ويحفظ بملامات عديدة . وهمية معها . كما سيتضح فيما بعد :-

وإزاء هذا كله يمكن فإنه من الأفضل صياغة مشكلة البحث فى شكل التساؤل التالى:

ماذا يحدث عندما تقوم جماعة من المهاجرين من الريف (بماله

(١) د. حسن الساعاتى ، التصنيع والعمران ، دار المعرفة ، القاهرة ١٩٥٨

من بناء اجتماعي تقليدي ثقافة معينة) هجرة طواحين من أهل الوطن للجمع في المدينة واختيار مئة معينة لئلاهم الاجتماع التقليدي في الوطن الأصل من ناحية وكذا في الوطن الجديد من ناحية أخرى ؟ وإذا حدثت تغيرات فما هو تغييرها ؟

.. هذا هو السؤال الرئيسي وإن كنا نضيف ضمنا على عدة تساؤلات أخرى . ومن بينها التساؤلات التالية :-

- (١) اختبار الفرض القائل بارتباط الهجرة من مجتمع القرية أو القبيلة إلى مجتمع المدينة بمراميل اقتصادية .
- (٢) اختبار فرض آخر مؤداه أن درجة الالتئابة للجمع الأصلي ترتبطا ارتباطا عكسيا بدرجة الالتئابة لوطن الجديد مع محاولة توضيح المعيار الذي نقرحه لقياس درجة الالتئابة وهو (الترددات والتزاوج) بين المهاجر وموطنه الأصلي من ناحية ونظرة المهاجر للهجرة وهل هي دائمة أم مؤقتة . وللمدة التي انقضت هي هجرته إلى المدينة ثم تبادل للمعونات مع الوطن الأصلي ومدى استمرار البقاء التقليدي في المجتمع الجديد بالمدينة أو مدى تعرضه للتغير ومدى تعمق القيم التقليدية في المهاجر ... وما إلى ذلك مما سيتضح فيما بعد إلى جانب ما تمجده قد أصبح واضح الإجابة من أسئلة قد تفرض نفسها أثناء الدراسة .

النتائج والأدوات .

أما عن النتائج والأدوات التي سوف نستخدم في هذه الرسالة فإننا سنستخدم الطريقة الأنثروبولوجية وذلك في دراسة البناء الاجتماعي للجماعات وفي محاولة لتتبع ظاهرة الهجرة ذاتها وأمرها وتري أن ذلك ممكن بما يلي :-

دراسة البناء الاجتماعي للجماعات : الموطن الجديد (باعتبارهم مجموعة من

مهاجرى الريف) . ثم دراسة ما طرأ عليه من تغيرات ثم دراسة الاختلافات بين
 نحلر سياقة الجالين وبقية سكان المدينة مع ارجاع هذه الاختلافات إلى أسبابها .
 .. وهنا فإننا سنلتزم بالطريقة الاثروبولوجية التى تعتمد أساسا على الملاحظة
 بالمشاركة . كما أننا قد استعانة بالمرشدين فى محاولة التأكد من تفهم الظواهر التى
 لا يفسرها مظهرها . كما أننا قد استخدمنا الطريقة السوسولوجية المعتمدة على
 الاستبيان وذلك فى محاولة لتابعة الكميات للحقائق الكيفية التى أوضحتها الطريقة
 الاثروبولوجية وقام الباحث بمعى الاستبيان بنفسه وذلك للمعى التى بلغ عدد
 مفرداتها ٢٠٠ حالة بنسبة ٦٠٪ من مجتمع البحث الذى بلغ متوسط عدد أفراد
 ٢٦٠٠ فردا . (وسبق أن أوضحتنا أن هذا المتوسط احتسب على أساس حصر
 عدد الجالين الذين عملوا بالقطاع العام وذلك فى السبعة شهور الأولى من عام
 ١٩٧٥) . ومن الجدير بالذكر أن عدد الجالين يزيد عن ذلك فى بعض الأشهر
 وينقص فى بعضها الآخر وذلك حسب ظروف العمل وحجمه المتغير كما سنرى
 فيما بعد . وكذلك فقد راعينا أن نضم هذه العينة عددا من الجالين الموسمين (٢٧
 جمالا بنسبة ١٣٠٪) وذلك حتى يكون حالو القطاع الخاص ممثلين فى هذه
 الدراسة . حيث أن حالى ميناء الاسكندرية ينقسمون فئتين أحدهما كبيرة جدا
 تعمل فى القطاع العام الذى يقوم بالنصيب الأكبر فى عمليات الشحن والتفريغ
 بالميناء ويعمل به أكثر من ٩٠٪ من حالى الميناء . بينما هناك مجموعة صغيرة من
 الجالين لا يربطونها عن ٣٠٠ حال . بنسبة حوالى ١٠٪ . تعمل مع القطاع
 الخاص . حيث سمح القانون بأن يقسم القطاع الخاص بشحن وتفريغ بعض
 البضائع التى لا تعمل شاحنات أكثر من ١٠٠٠ طن . وكثيرا ما يقوم الجالون
 الذين يعملون مع القطاع الخاص بالعمل مع القطاع العام كعمال موسمين وذلك
 فى فترات ضيق العمل به . على العموم فإن الجالين فى مجموعهم (سواء منهم من

يعمل بالقطاع العام أو الخاص) يعيشون في المدينة في شكل جماعات تمسكن كل منها في عدة حواري أو شوارع متقاربة في منطقة واحدة من قعر الحى ويجمع أفراد كل جماعة من هذه الجماعات عامل الاتية لمنطقة طرد واحدة وكذا عامل القرابة (كما سيتضح فيما حد) وذلك دون أدنى اعتبار ليكون العمال يعمل مع القطاع العام أو الخاص .

هذا وقد راعينا في معاملة هذه النقاط أنها كانت كبيرة الأهمية من ناحية وكانت أمامنا فرص متاحة من ناحية أخرى بحيث أمكننا القيام بمسح شامل على جمالى قرى معينة بمسدد هذه القطعة مثلا حدث في تناولنا للذاكرة مثلا وكذا في دراسة وجود الزوجة والأولاد بالمدينة في مرافقة الورك المهاجر أو استمرارها في القرية تاركة الورك ليعيش في المدينة بمفرده وقد تم هذا بالنسبة لقرى معينة هي قرى ، الزه الربانة وقرية العور . حيث أنها ثلاث قرى تمثل جماعات متبايزة الحجم - أى ان مجموعة المهاجرين من كل منها والذين يعيشون في شكل جماعات متبايزة يربطهم روابط القرابة والاتناء انما يشكون جماعات تختلف في حجم أحدها عن الأخرى اختلافا كبيرا . ولعل نقطة الاختلاف في الحجم بين جماعات الحمالين والى ينتمى كل منها إلى قرية معينة كانت إحدى النقاط الهامة التى راعيناها في هذه الدراسة أيضا .

ذلك أنه لم يكن من الممكن حصر أبناء كل قرية على حدة خاصة وأن عدد القرى التى ينتمى إليها الحمالين يبلغ ١٨ قرية ولا يوجد سجلات مسجلة بها حال ميلادهم أو اقامتهم الحالية بالمدينة حيث أن عددها كبير ومن الحمالين موقنون في القطاع العام ، ومن ثم فإنه لا يوجد بالنسبة لهم أية سجلات منتظمة وأى مكان . وهكذا فإنه في نفس الوقت الذى كان علينا فيه مراعاة حجم كل جماعة من

جماعات الحدادين (على أساس أن كل جماعة تنتمي لمطقة طرز معينة) قرية
وتعيش في المدينة حاملة نفس اسم هذه القرية وهم في منطقة محددة (فإنه لم يكن
ثم حصر لأعدادهم وفي محاولة للوصول إلى حجم كل قرية حتى يمكن توزيع
العينة على هذه القرى فقد حاولنا أن نأخذ بتقديرات المرشدين عدد الحائزين الذين
ينتمون إلى كل قرية والذين يكونون جماعة عرقية بالمدينة في مواجهة بقية الجماعات
العرقية الأخرى من الحائزين . إلا أننا وجدنا فروقا كبيرة جدا بين تقديرات
المرشدين لحجم القرية الواحدة إلا أن هذه الفروق كانت في العدد الذي يذكره
كل مرشد تضخيما أو تقليلا ولم يكن في الترتيب . ونقصد بالترتيب تلك الطريقة
التي لجأنا إليها في توزيع العينة على مختلف القرى . حيث وجدنا أن ثمة اتفاق في
رأي المرشدين على أن ثمة مجموعة من القرى أكبر من غيرها وهذه المجموعات
متنافسة فيما بينها أيضا بحيث أن أحدها أكبر من الأخرى ومن ثم أمكن أن نضع
هذه القرى جميعا في ترتيب تنازلي على أساس من تقاسمها في حجم الحائزين الذين
ينتمون إليها . ومن الجدير بالذكر أن فكرة التفاضل بين هذه القرى من حيث
العدد يرتبط كثيرا بفكرة أن قرية أقوى من غيرها إذ ترتبط فكرة القوة
في هذا المجتمع بالعدد ارتباطا تاما . ومن ثم فإن القرية الأكبر هي الأقوى يليها
الأقل . فالأقل . وارتباط فكرة العدد بالقرية هذه تكاد تكون منطبقة تماما على
جميع قرى هذا المجتمع في علاقاتها بعضها ببعض الآخر فيما عدا حالة الحائزين من
أبناء قرية (النزه) والبالغ عددهم ٦٠٠/٥٠٠ حال وفق أغلب التقديرات إذ أنهم
يحتلون مركز القوة في علاقات القوة بين القرى من واقع شدة التحامهم وإصرارهم
على الظهور بمظهر القوى بل والمعتدى أيضا . مما جعلها في علاقة عداوة معظم القرى
الأخرى القوية بالذات مثل قرية الصوامعة وقرية ابنوب وغيرهم . (وسيتضح
ذلك في تناولنا للفسق السياسي) .

والجدول التالي يوضح توزيع اللجنة على مجموعة القرى التي تؤلف مجتمع
الجالين وهو يعكس الاحتمال بأن يكون العينة مثله إلى حد كبير بحيث شملت جميع
القرى المألفة لمجتمع الجالين مع مراعاة ترتيبه حجم كل قرية بالنسبة لأحجام باقي
القرى من حيث هي أكبر أو أصغر بغض النظر عن العدد الفعلي .

وقد ضمت العينة أيضا ١٦ حالة أخرى منها ٧ حالات من مواليد الاسكندرية والباقي من جهات أخرى .

وإذا كان قد روعى في اختيار العينة كل من مناطق الطرد وحجم مهاجرى كل منطقة من هذه المناطق . بجانب مراعاة الارتباط بالعمل مع القطاع العام أو الخاص هذا بجانب مراعاة نقطة أخرى . ذلك أن الحمالين ينقسمون من حيث كيفية الارتباط بالعمل إلى فئتين كبيرتين هما فئة الحمالين الدائمين وفئة الحمالين المؤقتين والحمالين الدائمين يعيشون هن الحمالين المؤقتين بأن ثمة اجر يصرف لهم عن العمل طبقا لعدد الكراوى التى يملونها (يوميات العمل) وذلك في حالة وجود فرص متاحة للعمل . اما في حالة عدم وجود عمل فإنه يصرف لهم تمويض بطالة بواقع اجر يومية واحدة في اليوم بشرط التواجد في مكان العمل . اما المؤقتون فلا يصرف لهم مثل هذا التمويض (وسبق ان اوضحنا ان هؤلاء المؤقتين يعمل الجزء الأكبر منهم في القطاع العام . وان كان هذا لا يمنع أنهم يعملون ايضا مع القطاع الخاص إذا اتيحت لهم فرصة العمل به وطالما أنهم يكلفوا بعمل في القطاع العام) . وقد تمت مراعاة انقسام الحمالين إلى هذين النوعين (مؤقتين ودائمين) . حيث روعى ان تشمل العينة كلا النوعين وحيث ان نسبة الحمالين الدائمين إلى المؤقتين هي ٢ : ١ - كما ثبت من سجلات القطاع العام - فقد وزعت العينة على هذا الاساس بينهما . بل وقد تمت مراعاة نقطة أخرى إضافية ذلك ان الحمالين المؤقتين نفسها تنقسم إلى نوعين الحمالين المؤقتين . النوع الأول : يسمى بالحمالين الظهورات والثاني يسمى بالموسمين والتسويق الأول (الظهورات) يتم معاملته كالحمال الدائم في كل شيء ما عدا تمويض البطالة فلا يحصل عليه . بينما الحمال الموسمي وهم صغار الشباب من المهاجرين والذين لم يمتص على تواجدهم بالمدينة فترة طويلة . وحيث ان عدد الحمالين المؤقتين (الظهورات) ضئيل عدد الحمالين

(الموسمين) ايضا فإن العينة تم توزيعها على أساس ٤ : ٢ : ١ بحيث شملت بعددما البالغ ٢٠٠ مفردة عديدة من النواحي. ومثلت الخصائص كلها والتوزيعات كلها بقدر الإمكان .

وهكذا فقد كانت العينة عينة عشوائية طبقية راعينا فيها عدة تقاطع هامة هي :

(١) نوعية ارتباط الحمال بالتمل من حيث هو دائم أم مؤقت .

(٢) حجم كل قرية (من القرى التي ينتمى إليها الحمالون) بالمقارنة بحجم باقى القرى وذلك من حيث عدد مهاجرينها من الحمالين وكذا وضعها فى سلم القممة وذلك فى علاقتها بمجتمع الحمالين ككل . مع عدم ترك اية قرية دون تمثيل .

هذا ويجب ان نشير فى ختام هذه المقدمة ان الاهتمام بموضوع البناء الاجتماعى للحمالين . إنما يمكننا ايضا من تناول مشكلة كلفت الدولة ولا زالت تكلفها مئات الملايين من الجنيهات . وهى مشكلة النكدس ببناء الاسكندرية . تلك المشكلة التي ركزنا عليها بالدراسة متابعة لوضع العلم فى خدمة المجتمع . وقد تناولنا هذه المشكلة باقصى تفصيل ممكن - فى ضوء واقع عشاء فترة ثلاثة عشر سنة - وذلك لتكون للمشكلة فى تناول من يريد تناولها بالمعالجة أو حتى بالدراسة . وان كنا قد ركزنا على دور الحمالين فيها تركيزا تاما دون تجاهل باقى العوامل .

وبعد هذه المقدمة فانه لا يسن إلا أن أقدم بخالص الشكر والتقدير إلى الأستاذ الدكتور أحمد أبو زيد أستاذ الاثروبولوجيا بجامعة الاسكندرية ورئيس القسم وعيد كلية الآداب جامعة الاسكندرية سابقا على ما قدمه لى من عون وملاحظات وتوجيهات كان لها كل الفضل فى اخراج هذه الرسالة بصورتها الحالية. والله أسأل ان يوفقنا إلى ما يحب ويرضى وأن يجعل أعمالنا كلها صالحة وأن يجعلها لوجه خالصة ؟

دكتور عبد الله غانم

الاسكندرية أكتوبر ١٩٨٢

الفصل الأول

(أ) تقديم :

هذا كتاب في هجرة الأيدي العاملة يتناول البناء الإجتماعى لمجتمع مهاجر من الريف . ويقوم أفرادها في شكل جماعات . يجمع أفراد كل جماعة من هذه الجماعات الالتئام لمنطقه طرد واحدة . كما سيتضح فيما بعد . ويعيش أفراد كل جماعة من هذه الجماعات في منطقة محددة خاصة بها . وفي مساكن متجاورة بل وفي كثير من الأحيان . يقسم عدد كبير من المهاجرين يصل الى عشرة أو أكثر في حجرة أو كشك واحد مع بعضهم البعض .

وإذا كان الكتاب في أجزائه التالية سوف يتعرض تفصيليا للحياة في مجتمع المهاجرين وأسباب هجرتهم وآثارها بالنسبة للبناء الإجتماعى في مجتمعهم . وبمنى آخر : أننا إذا كنا نعالج هذا المجتمع في منطقة الجذب بهدف دراسة بناءه الاجتماعى ونوضح ما طرأ عليه من تغيرات فأننا لا نستطيع في هذا التقديم أن نذكر الكثير عن هذه النقاط حيث أننا نتعالمها تفصيليا فيما بعد . إلا أن هناك نقطة عامة نعتقد أنه من اللائق التمرس لها هنا . والى هي الحقائق المتصلة بالهجرة على وجه العموم حتى نستطيع أن نصنعها موضع المقارنة مع ما سيصل اليه البحث عند تناول موضوع الهجرة في مجتمع المهاجرين . وذلك من حيث عواملها وآثارها سواء بالنسبة الى منطقة الطرد والجذب أو بالنسبة للمهاجرين أنفسهم ومع أن هذه المقارنة لن تصبح متاحة إلا فيما بعد إلا أنه من الأفضل تناول الهجرة في مفهومها العام وكذا في أسبابها وعواملها وآثارها في هذا التقديم حتى تصبح للمقارنة ممكنة وحتى يتضح مدى توافق الهجرة أو اختلافها في مجتمع المهاجرين مع

الهجرة في مصر هوما والإسكندرية بوجه خاص . وذلك من حيث خصائصها وعواملها وآثارها . وحتى يتضح السبب الذي وجدنا من أجله — ان المهاجرين من المخالين بالذات دون المهاجرين الآخرين الى المدينة قد نجحوا في تكوين مجتمع خاص بهم وحتى يتضح إذا ما كان هذا مرتبطا بأن هجرتهم تميزت عن غيرها من الهجرات الريفية الى المدينة ثم فيما تميزت هجرتهم هذه :

ولذا نكتبنا مصطلح الهجرة ذاته وجدناه يرتبط بمعاني عديدة .

واصطلاح هجرة العمل نفسه يدل على معاني مختلفة فقد يدل على الحركة الطوعية للعالم وغيرهم داخل البلد الواحد . وقد يدل على الحركة الجبرية والتي يتحرك فيها الإنسان عبر حدود بلاده . كاحداث في هجرة العبيد من أفريقيا الى الامريكيتين مثلا . وكانت هذه أيضا أحد أنواع هجرة العمل لكنها هجرة غير طوعية (١) فهي هنا تهجير وليست هجرة .

وهكذا يمكن أن يكون تقسيم الهجرة من حيث هدفها متضمنا تقسيمها على أساس الدافع الذي سببها ودفع اليها .

بل وقد يتضمن تقسيمها من حيث الهدف ذلك التقسيم الذي يدل عليها من حيث المكان والمقصد فهجرة العمل أيضا قد تكون هجرة خارجية أو داخلية .

كذلك قد تكون الهجرة جبرية في حالات الحروب عندما تصبح الهجرة نوعا من الفرار أمام الاعداء والهجلاء عن الوطن الأصلي أمام سيطرة وجبروت الاقوياء .

(1) Zelvisky W., Aprologue to Population Geography, Prentice Hall Englewood .1966 P. 54.

وهنا نلح فرقا منطقيا بين التهجير والهجرة الجبرية . فالتهجير عمل منظم أو هو حركة السكان بنوع منظم وهادف ولكن ينظمها ويحدد اهدافها اولئك الذين يقومون بتهجير السكان من موطنهم كإحداث في حالة تهجير أهالي النوبة في مصر مثلا . وكما حدث عندما هاجر بعض أهالي النوبة للعمل بمنطقة ابيس .

أما الهجرة الجبرية أمام محافل الغزاة فهي هجرة غير منظمة وغير مستهدفة شيئا بعينه . أنها فرار يدفعها سبب لكن لا يشدها هدف أكثر من النجاة من الخطر ، وليس السبب في وقوع الهجرة الجبرية هو الحرب فقط . بل قد تكون العدوى وتفشي نوع فتاك من الأمراض (كالأعوان) سببا في حدوث هجرة غير منظمة وجبرية أيضا . بل قد تكون عملية الهجرة الجبرية هي فرار لمقيدة معينة كهجرة المسلمين الأوائل من مكة المكرمة الى المدينة .

هذا وقد تكون الهجرة هجرة فردية أو هجرة جماعية . ومن أمثلة الهجرة الفردية هجرة بعض المواطنين من الريف المصري الى المدينة أو الى الخارج . وقد تكون هجرة جماعية كأن تنتقل القبيلة بكامل حدودها من منطقة لآخرى .

كذلك قد تكون الهجرة مبررة من حيث الوقت الذي فيه ومدى تكرارها هل مدار فترات معينة وهنا نجد هجرة فصلية أو موسمية مثل هجرة بعض عمال الزراعة الى العمل ببناء الاسكندرية في بعض فصول السنة ثم العودة اقوام بعد ذلك . وقد تكون هجرة دائمة أو هجرة مؤقتة . والهجرة الدائمة هي التي تريد مدتها عن السنة الكاملة والمؤقتة هي التي تزيد عن شهر وتقل عن السنة الكاملة (١) .

(١) د محمد عبده محجوب - الهجرة والتغير البنائي في المجتمع الكويتي ، وكالة المطبوعات الكويتية - ١٩٧٤ صفحة (٤٩) .

هذا بالإضافة الى وجود أنواع أخرى من الهجرة مثل الهجرة الكاملة وغير الكاملة والهجرة القصيرة الأمد والطويلة الأمد ... الخ .

هذا ويمكن ان نمدول هذه الأنواع المختلفة للهجرة بالإشارة الى الأساس الذى تصنف طبقاً له كما يلى :

المكان	مدتها	التكرار	الدافع	هدفها	صورتها	المعيار الذى تصنف على أساسه الهجرة
داخلية	مؤقتة	موسمية	طوعى	العمل	فردية	الانواع المرتبطة بهذا النوع
خارجية	دائمة	دائمة	جبرى	التجهير الفرار	جماعية	
	قصيرة الأجل طويلة الأجل					

وهجرة الخالدين في ضوء هذه النقاط هي هجرة طوعية فردية من أجل العمل منها الدائم ومنها للوسمى وهي هجرة داخلية كما أنها بمسار المدة تصبح هجرة دائمة في غالبيتها الساحة حيث تزيد مدة الإقامة في المدينة بالنسبة للخالدين عن أكثر من سنة بالنسبة لأكثر من ٩٠ ٪ منهم .

ومن الجدير بالذكر ان هناك فرقا بين الهجرة والحراك الاجتماعى Social Mobility من ناحية .

فإذا كانت الهجرة إنما تنمى (وفق تعريفها السائد الذى ورد فى دائرة معارف

العلوم الاجتماعية) التحرك الجغرافي الدائم لسببها للأشخاص (١) . ويتفق هذا التعريف مع تعريف الهجرة في المعجم الديموجرافي الذي أصدره قسم الشؤون الاقتصادية بهيئة الأمم المتحدة (٢) فإن مفهوم الهجرة بمعناه الواسع والذي يعنى الانتقال الجغرافي كما أشرنا يجب ان يكون واضحا عن : التنقل أو الحراك الاجتماعي الذي يعنى هرك الأفراد أو الأسر والجماعات من مركز اجتماعي الى مركز آخر (٣) وهذا التعريف يوضح أن التنقل الاجتماعي إنما يشير الى (رفع مستويات المعيشة وتذويب الفوارق بين الطبقات ويمكن للجميع صعود السلم والهبوط على مبدأ من تكافؤ الفرص) (٤) وأن ذلك إنما (يتم عن طريق الالتقاء أو التخصيل أو التضيغ داخل الجيل الواحد أو بين الأجيال للتعاونة - كما أنه يوضح أن التنقل الاجتماعي شؤ مختلف عن الحراك المبنى الذي يشير إلى انتقال العامل أو مجموعة من العمال من المستوى المبنى شه الماهر إلى مستوى آخر سواء إلى أعلى السلم المبنى أو أدناه) (٥) .

(1) International Encyclopedia of the social Science V.
(9 / 10) 1972 P. 286.

(٢) د. محمد عبده عجبوب ، الهجرة والتغير البنائي في المجتمع الكويتي - وكالة المطبوعات الكويتية ١٩٧٤ ص (٤٩)

(3) International Encyclopaedia of the social Science V.
(9 / 10) 1972 P. 468.

(٤) د. محمد عاطف غيث ، المشاكل الاجتماعية والسلوك الاخرافي - دار المعارف ١٩٦٧ ص ٤٤ .

(٥) د. السيد محمد الحسيني ، بعض المظاهر القيمة المرتبطة بالحراك المبنى . مقال بالمجلة الاجتماعية القومية ، للركز القومي بالبحوث الاجتماعية الجنسانية يناير ١٩٧٠ ، ص ٤٠ .

وبعد أن أوضحنا الفرق بين الهجرة باعتبارها حركة عبر المكان وبين الحراك الاجتماعي والمهني . فإن الهجرة أيضا تختلف عن التنقل المكاني داخل المدينة الواحدة المتمثلة في الانتقال من مسكن إلى آخر داخل نفس المدينة عبر أحيائها المختلفة أو نفس الحي .

وإذا تناولنا بالبحث الآثار التي تحدثها الهجرة فإتينا نكتفي بالإشارة إلى هذه الآثار من خلال عرض النقاط التالية :

من الأفضل أن نستعرض بعض آثار الهجرة من خلال دراسات تناولت هذه القطة . ذلك أنه لا يمكن أن نحدد هذه الآثار بطريقة قاطعة وعامة . ومن خلال استعراضنا لهذه الآثار التي اكدتها هذه الدراسات يمكن أن يتكشف أهم آثار الهجرة في منطقة الطرد ومنطقة الجذب . وكذا آثارها بالنسبة للمهاجر نفسه على الأقل في المناطق محل الدراسة . يذكره براس ، في دراسته في بلاد الأوكيمو أن هجرة البيض إلى هذه المنطقة قد أتر تأثيرا سببا على اذالة الصحبة للسكان الأصليين (حيث جلبوا معهم أمراضا لم تكن معروفة للأهالي مثل الزهري والدقريا) (١) .

وفي دراسة فيرت ، التي أجراها في جزيرة نيكوبيا . نجده يتعرض لمشكلة سكانية في الجزيرة نتجت من هذه المشكلة عن وصول الاوربيون إليها وعمارة تأثيرهم من طريق الحكم والمهجرين . حيث أدى هذا إلى منغ قيام الحروب بين السكان كما لعبت المسيحية دورها في منغ الاشباع الجنسي خارج الزواج مما زاد

(١) د. علي محمود اسلام الفار ، الاثرو ولوجيا الاجتماعية - الجزء الاول -

الشركة القومية للتوزيع ، القاهرة ٦٨ ص ٤٠ .

من معدلات الزواج ومن ثم عدد الابناء أيضا بجانب منع الاجهاض ومن ثم زيادة السكان زيادة كبيرة . وقد رأى « فيث » (أن حل هذه المشكلة في الجزيرة يمكن بطريقتين تتمثل الأولى : في الهجرة خارج الجزيرة ولكن الأهالي يرفضون هذا الحل . ومن ثم كان الحل الثاني وهو محاولة زيادة الانتاج الزراعي (١) .

وقد أوضح « جيمس شتاينر » اثر زيادة عدد المهاجرين إلى إحدى المدن من القدر الذي كان يمكن لمواردها احتماله وهي مدينة « فيرمونت » بأمريكا (وقد بين « شتاينر » قصة المدينة وكيف نشأت وكيف جذبت إليها المهاجرين الباحثين عن الثروة حتى زاد العمال عن حاجة المناجم وحاجة العمل وعما تقدمه الأرض من ثروة طبيعية بحيث اضطرت بعض المناجم إلى الأغلاق وإيقاف العمل واضطرت بعض العمال والتجار إلى النزوح عن المدينة وبعد مرور بضع سنين أمكن الوصول بالتدريج إلى نوع من التوافق بين الثروة الطبيعية وما تقدمه المدينة من فرص العمل من ناحية والسكان الذين يقيمون بالفعل من ناحية أخرى في المدينة الصنوبرية (٢) .

وفي دراسة عن هجرة الأيدي العاملة واثرها في البناء الاجتماعي أجراها الدكتور / أحمد أبو زيد ، يتناول ال اثر الذي تحدثه الهجرة في الجماعات المهاجرة إذ أنها وفي موطنها الأصلي ومدى ما طرأ على قيمهم الاجتماعية الأصلية من تدهرات . كما يدرس العلاقة بين الجماعة المهاجرة والوطن الأصلي وإلى أي مدى تأثرت هذه العلاقة ب اثر الهجرة على المجتمع التقليدي نفسه . ولما كانت هذه الدراسة قريبة من

(١) المرجع السابق ص ٢٧٧ .

(٢) د أحمد أبو زيد ، البناء الاجتماعي ، الجزء الثاني ، الهيئة المصرية العامة للكتاب اسكندرية ، الطبعة الثانية ص ٨٣ .

دراستنا إلى حد بعيد ونتناول نقاط لها أهميتها فافتنا لسوق مخصصا لها : 'سكى
نوضح القطة التي نعالجها الآن والتي تهدف إلى اظهار آثار الهجرة من خلال
التمرض لمراسات أظهرت هذه الآثار .

• لقد قام البناء الاجتماعى التقبلى للواحات الخارجة على 'ساس التمايز القائم
بين كل قرية من القرى الخمس التي تكون الواحة ويتمثل ذلك التمايز و النظر إلى
القرية كوحدة إقليمية اقتصادية قرابية وسياسية . وإلى هذه القرى جميعا باعتبارها
تكون المجتمع التقليدى الواحى ككل مقابل مجتمع وادى النيل . أو مجتمع
الوادى / وقد ساعدت الظروف الجغرافية على ذلك التمايز الذى يقوم على الانزوال .
فالمساحات الشاسعة من الأراضي الرملية القاحلة كانت تفصل بين للمساحات
المروعة ومناطق التجمع السكانى والقرى وكانت القرية كوحدة إقليمية بمثابة
إطار للمناشط الإقتصادية والإجتماعية للوحدات القرابية أو البدئات المتمايزة التي
عاشت فيها . بحيث كان هناك نوع من التناظر بين التوزيع القرابى البدئات
والتوزيع الإقليمى للمساحات الزراعية حول الآبار التي كانت تمتلكها تلك
الوحدات القرابية المتمايزة . وكذا ربط أعضاء الوحدة القرابية الإقليمية فى وحدة
اقتصادية معاشية وقام بينهم نوع من التضامن والتعاون الذى كان ينظم الانتاج
الزراعى . كما كان - القرية إلى جانب هذا كله تكون وحدة سياسية يتزعمها العمدة .
وكان دائما واحدا من أبناء أقدم البدئات فى القرية وكان يساعده عدد من المشايخ
الذين يمثلون تلك الوحدات القرابية الإقليمية المتمايزة فى نفس القرية ولم يكن
العمدة كرئيس للقرية يخضع لاية رئاسة تقليدية أعلى . وإن كان المجتمع الواحى
ككل قد ارتبط بأجهزة السلطة المركزية فى الدولة . وأخيرا فقد كانت القرية
الواحدة فى المجتمع الواحى تكون وحدة إندرجامية . الزواج المفضل فيها هو

للزواج يذت العم . وهو نمط الزواج والشائع في المجتمعات التقليدية العربية . وقد كان المجتمع الواحى مجتمعا منزلا مغلقا على نفسه لا يهصل بالعالم الخارجى فى وادى التبل فيما عدا بعض الحالات الفردية الليلة التى اضطر أفرادها إلى الهجرة أو الهروب من المجتمع لظروف تتعلق بالصراعات أو الظروف الاقتصادية الشخصية داخل القرية ثم دخلت المجتمع الواحى بعض العناصر الثقافية الجديدة التى تمثلت فى إنشاء خط السكك الحديدية يصل الواحة بالراوى . ثم قام بعض الموظفين الممثلين لإدارات الدولة فى الواحة . وقام : بعض المشروعات لاستغلال الثروات المعدنية فى المنطقة . وكانت هذه العناصر الثقافية الجديدة بمثابة عوامل ساعدت على سهولة الاتصال بالراوى أو الانتقال إليه . بعد أن كانت الرحلة عبر الطريق الصحراوى تمثل نوحا من المفارقة والمخاطرة التى قد تقتضى بصاحبها إلى الموت فى الصحراء . كما أدخلت تلك المشروعات عنصر النقود على الاقتصاد التقليدى للمجتمع الواحى الذى كان ينظم اقتصادياته من طريق المقايضة التى تتم بين أبناء القرية الواحدة . وقد فرصت الظروف ابدرافية الواحة على الأهالى أن يختاروا بين القيام بالمناسط الاقتصادية التقليدية فى موسم الأمطار أو العمل فى تلك المشروعات الجديدة فظهر النقود ثم البقاء بدون عمل لفترة طويلة تمتد إلى جميع :هور الصيف . مما دفع الشباب إلى محاولة الهجرة إلى الوادى للعمل هناك بأجور نقدية طوال العام هربا من الفراغ الذى خلقه العمل القادى فى الواحة . وهربا من قسوة العمل بتلك المناسط الاقتصادية التقليدية أيضا .

وقد أخذت تلك الهجرة العالمة والاتصال بالوادى شكل التنظيم الذى يتناوب فيه أعضاء الوحدة القراية الإقتصادية على البقاء فى الواحة لقيام بالمناسط التقليدية ثم الهجرة المؤقتة إلى الوادى بجمع بعض النقود التى تدعم اقتصاديات تلك للوحدة .

وقد أسفرت تلك المهرات المالية عن تنهات عامة في البناء الاجتماعي التقليدي للرواحات وتمثلت تلك التنهات بإحتصار في التشكك في كفاءة النظم السياسية التقليدية . فالشيان المائدون من المدينة أخذوا يفضلون اللجوء بمنازعاتهم إلى السلطة الإدارية والقضاء . ولم تعد السلطات التقليدية — هدية للعمدة والشيخ . وكانت تقوم على أسس قروية اقليمية ، تقوم وظيفتها في الضبط الاجتماعي في المجتمع الواحد . كما تمثلت تلك التنهات أيضا فيما طرأ على النسق الإقتصادي من تحول . وبخاصة نتيجة لتوفر النقود في أيدي الواحيين . مما دفع بهم إلى محاولة استغلالها في حفر وتعطير مزود من الآبار سعيا وراء تحقيق مزيد من ملكية الماء . وترتب على ذلك أن ظهر نمط جديد من التماط الملكية يختلف عن النمط التقليدي الذي يقوم على جماعية الملكية وحقوق الإستغلال في داخل البدة الواحدة كوحدة قروية وأقليمية . وقد حرص أولئك الشبان على أن يبرزوا ملكياتهم الخاصة من الماء في أكثر من بئر واحدة وأحيانا في آبار تنتمي إلى وحدات قروية مختلفة لتفادي الأخطار الطبيعية وذهب الرمال التي كثيرا ما كانت تعصف بالآبار في الواحة . وكان هذا يعني انهيار التناظر القائم بين تلك الوحدات القروية والوحدات الإقليمية والوحدات الاقتصادية في المجتمع الواحد . كما كانت العلاقات الاقتصادية التي تربط بين أبناء القرى المختلفة مناسبة لتنفيذ نمط الزواج الاندوجامي التقليدي ثم لعبت علاقات المصاهرة التي ربطت بين أعضاء القرى المنايزة من ناحية أخرى دورا جديدا في النشاط الاقتصادية والسياسية في المجتمع الواحد الجديد (١) .

وهكذا يتضح كيف ان هجرة العمال الواحيين قد ترتب عليها تبلور شخصية

(١) د. محمد عبده محبوب ، الهجرة والتنهات البنائي في المجتمع الكويتي ، وكالة ل. - وعاء بالكويت ، الكويت ١٩٧٤ ، ص ٦٠ .

المهاجرين نتيجة لما أصبحوا يتمتعون به من حرية أثناء قيامهم بالمدن . وكذا أدت إلى تغيرات عميقة في نظام القرابة بحيث بدأت العائلات والبدقات الكبيرة المتناسكة تنفك وتنقسم على نفسها . كما أدت إلى حدوث تغيرات جذرية في النظام الاقتصادي ولحق الملكية (١) .

وإذا كانت الهجرة في دراسة الدكتور أحمد أبو زيد قد أدت إلى تغير في لثق الملكية . فثمة نقطة واجبة الذكر هنا . إذ يذكر « بيلشو » أن « التغير في لثق الملكية أمر ينفر منه المجتمع التقليدي لأن هذا التغير في نظام الملكية نفسه قد يتضمن وقوع ظاهرة الهجرة من القرية أو قبول مهاجرين جدد إليها » (٢) . وواضح من هذا كيف يرتبط « بيلشو » بين التغير في لثق الملكية وبين الهجرة .

وقد ذكره بتر.ب. « أيضا : « أن الهجرة أثرها في أماكن نقل عادات وتقاليده ترتبط بالنظام العائلي الموروث وكذا بالأنظمة الاجتماعية إلى الوطن الجديد : ويعتبر أنه لا شك أننا نعلم أن العائلة الممتدة لها دورها الكبير في مصير الاقتصاد والفن الاقتصادي . وقد تبين أن لثق العائلة الممتدة يشكل مظهرا شائعا في المجتمعات المهاجرة حتى في المجتمعات المتقدمة . خاصة قبل أن يتكامل المهاجرون مع المجتمع في الوطن الجديد (٣) .

(١) د. أحمد أبو زيد ، البناء الاجتماعي ، الجزء الثاني . الهيئة المصرية العامة للكتاب بالاسكندرية الطبعة الثانية ص ٧٨ .

(2) C. Belshaw : Traditional Exchange and modern markets
Prentice hall inc, Englewood. Cliffs N. G. P. 143.

(3) Peter. B. The Economic of underdeveloped Countries
The University of Chicago press. CH : 1. 1966 P. 65.

وهذا ذكره مونيكاهنتر ، آثارا عاتلة في دراستها عن البونديو فتذكر الآثار
التالية :

(١) تزايد القيم للزراعة الاقتصادية .

(٢) تناقص وحدة القرابة .

(٣) أن الأسر المكونة من الرجل وأبنائه وزوجته تميل إلى أن تصبح
بمجموعات مستقلة أحداها عن الأخرى .

(٤) أن القيم الاقتصادية قد أصبحت - رائدة (١) .

وإذا كان استعراض هذه الدراسات يوضح أن الهجرة كان لها دور في
إحداث كثافة سكانية كبيرة كما حدث في جزيرة تيكويبا . وأحداث عدم
توازن بين الموارد الاقتصادية والكثافة السكانية كما حدث في مدينة دفيرون .
ولشر كثير من الأمراض الجسمية كالتشاور الزهري بين الاسكيمو كما ذكر
هـيوس ، بجانب الأمراض النفسية والدعارة والانحراف كما قد يكون للهجرة أثر
في استنزاف موارد منطقة الجذب وتصديرها إلى منطقة الطرد . أي إلى الموطن
الأصلي للمهاجرين وهذا ما نلاحظه في الهجرة إلى العموم والهجرة الخارجية على
وجه الخصوص وذلك عندما تتخذ الهجرة من بلد معينة شكلا جاعيا كما يذكر
دبيتر ب . عندما يقول : « يسهم المهاجرون كثيرا في تكوين رأس المال في
بلدانهم الأصلية . ذلك أنهم ينفقون أقل من دخولهم فإن رأس المال الذي جمعه
المهاجرون الفقراء في أمريكا الشمالية هو مثال تاريخي واضح وقد كان رأس المال

(1) Monica Hunter, Reaction to Conquest, Oxford, University press, London 1964. P. 546.

الذى تحقق الصينيين في الملايو واليهود في جنوب أفريقيا دوره في تقدم اقتصاديات بلادهم (١) .

ومع أن هذه الآثار ليست أحكاما عامة ، وإنما جمعنا فقط لكي ندلل على الأثر الذى أحدثته الهجرة في مناطق معينة .

إلا أن ثمة ملاحظة هامة هنا ذلك أننا إذا استعرضنا آثار الهجرة التي سافتها مونيكا هنتر ، والدكتور أحمد أبو زيد ، نجدها آثارا متشابهة ونجد أن هذه الآثار يشترك في أحداثها كل من عامل الهجرة إلى المدينة وذلك على المجتمع الأصلي وكذا يحدث التصنيع في حالة ادخله في منطقة غير صناعية . ذلك أننا نجد أن نفس هذه التغيرات تشير إليها الكثيرون من الباحثين وأن كان البعض قد قال ذلك في عبارة واحدة فقد لاحظ الكثيرون منهم الأثر - اللاتكاملي للتصنيع على العائلة الممتدة ومن هؤلاء ، دالف ليتسون ، ، دالكوت بارسونز ، ، و دماريون لين ، (٢) .

هذا وتكاد معظم البحوث التي أجريت حول التغير على العموم إنما تهمل التغير يبدأ في النمط القرابي فليس ما قد مناه فحسب يقوم بالتركيز على ذلك . بل أننا نجد أن كل ما يدرسه التغير بغض النظر عن عوامله سواء أكانت التصنيع أو الهجرة أو الكوارث أو غير ذلك من العوامل فإن التركيز يشتد على أظهار التغير في النسق القرابي بحيث ينتهي الجيـسـع إلى القول بأنه قد نقص الدور الذى تلعبه

(1) Peter. B. The Economic of Underdeveloped Countries
The University of Chicago Press. Ch. 1966. P. (34) .

(٢) د. فاروق محمد العادلى ، الاتجاهات للعاصرة فى الاثروبولوجيا
الاجتماعية ، مجلة الاجتماعية القومية ، مايو ٧٣ ص ٢٤١ .

المشهورة أو العائلة الممتدة لصالح الأفراد والأسر الصغيرة ونحو الشخصية والدوافع الاقتصادية . وهذا ما أكدته أيضا (بالاضافة إلى الدراسات السابق الإشارة إليها)
موليكا ويلسن وعاطف غيث في دراسته عن التنغير في المجتمع القروي .

كما أن النسق القرابي نفسه كثيرا ما كان عائقا أمام التنغير (ومن الأمثلة على أهمية بناء الأسرة في تيسير التنغير الاجتماعي أو تعريقه مقارنة بـ Goodé لجهودات اليابان والصين في التصنيع في أواخر القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين ، فمع أنها بدأ في ظروف اجتماعية واقتصادية متشابهة إلا أننا نجد أن اليابان حققت تقدما صناعيا يفوق تقدم الصين بشكل ملحوظ خلال الفترة الأولى من القرن العشرين . وقد أسهمت الفروق بين الأسر في كلتا البلدين في اختلاف معدل التصنيع بصورة ممتدة . فنظام التوريث في اليابان حمل على تيسير تراكم الثروة من أجل الاستثمار . وكذلك فإن الاتجاه نحو توظيف الأقارب في اليابان لم يمثل عائقا كما في الصين . وبالإضافة إلى هذا كله فإن أولئك الذين برزوا من الناحية الاجتماعية لم يكونوا في حاجة إلى أن يعاونوا غير الأكفاء من أعضاء أسرهم (١) .

هذا ونكتفي بتسجيل هذه الملاحظات حول إستجابته النسق القرابي بالذات للتنغير وقد يبدو واضحا معنى تركيزنا على هذه النقطة إذا قلنا أن جون روبنسون قد أوضح في مقالة له عن العائلة الكاملة (أن تقلل العمل (هجرته) يربط بعاملان هما : القيم ، والظروف المادية . وأضاف أن القيم الخاصة بالروابط الأسرية والمجتمعية قد أحدثت تأثيرا معضادا للحركة من المناطق التي تدهورت فيها

(١) باركر براون وآخرون ، علم الاجتماع الصناعي ، ترجمة محمد علي محمد وآخرون . دار المعارف ، اسكندرية ١٩٧٢ ص ٥٥ .

المعالة الكاملة . ومع ذلك فقد منحت بعض الحوافر للمادية في تيسر الإقامة في المناطق التي وجد أنه من اللأثم إنشاء المصانع بها . وكذا إذا قلنا أن ثمة من يرى أن العائلة الممتدة باقية وأنها ستكيف مع التغير بينما قال البعض الآخر « روس » أنه إذا ما اصطدم البناء العائلي بالتكنولوجيا الكاملة فسوف يتغير بناؤها (١) .

كما تقرر « مونيكا ويلسون » (وهي تستعرض تغيرات بنائية عائلية في دراستها عن التغيرات البنائية في جنوب أفريقيا بين قبائل السوتو) أن العشيرة والتبيلة قد قلت أهميتها حيث اختفى دورها في ضبط الملكية الوراثية مثل قطعان الرعي أو الأرض . (حيث أصبح في إمكان الفرد أن يكتسب ملكية خاصة بمجهوده الشخصية) وقد انعكس هذا في أعراف القرابة . كما تذكر أنه قد انتشر الزنا بين السوتو والنوجي . والفساد اللاتي يلدن أبناء من الزنا قد كونوا عائلات تتركز حول الأم وأصبح الاتجاه نحو انتشار الأسر الأموية اتجاهها واضحا . ويقول « مونيكا ويلسون » أن المال المهاجرين يعتبرون أساسا هاما في وقوع هذه التغيرات (٢) .

هذا إذا ركزنا على دور الهجرة في عمليات التنمية وفي اقتصاديات البلدان النامية خاصة . فأننا نستطيع أن نؤكد أن لها دورا خطيرا فيإضافة إلى دورها الاجتماعي الكبير يمكن إجمال أثرها في المجال الاقتصادي وعمليات التنمية في بعض نقاط وذلك على النحو التالي :

(1) N-S. Gore, Urbanization and Family Change. R. Subbu Bombay. 1968 P. (233).

(2) Leonard Thompson. « African Societies in Southern Africa Heinman. London. 1966, P. (76).

(١) أن هجرة الأجانب إلى بلد ما يلعب دورا هاما في اقتصادها وهنا يقول «بيتر. ب.»، أن منع دخول الهجرة الخارجية هو أحد للعوامل التي تعوق الصناعة في الدول النامية حيث يمنع من مساهمة رأس المال الأجنبي والمهارة الأجنبية في عمليات التنمية . كذلك فإن المهاجرين عادة من بلاد أخرى إنما يكون أحد عوامل نجاحهم مرتبطا بأن هؤلاء المهاجرين يملكون من المهارات والقدرات والامكانيات ما لا يملكه الأهالي بنفس الدرجة فثلا قد حقق الصينيون تقدما ملموسا في اثر الاقتصادى الملايو بينما لم يحققوا تقدما في بلادهم الفقيرة لسيا . كذلك فالمهاجرون يمكن تشغيلهم بأجر أعلى حيث أنهم أصلا من مستوى معيشة منخفض لوروده من بلد لا تتوفر فيها العمل المائل عادة وذلك ما يقلل من تكلفة عمليات التنمية (١) .

(٢) كذلك فإنه قد تلعب الهجرة دورا كبيرا في التكوين الرأسمالى للدولة فالمهاجرون يميلون إلى الادخار كثيرا لأنهم يعطون الامية الأولى للأمن Security الذى يحدونه ويحسونه من ملكيتهم لرأس المال الذى يحصلون عليه ويدخرونه وهنا يشبه المهاجرون كثيرا فى التكوين الرأسمالى فى بلادهم الأصلية إذا صدروا رأس المال إلى بلادهم الأصلية . أو يسعون فى اقتصاديات الوطن الجديد إذا عملوا على استثمار ما يحصلون عليه به . وقد كان رأس المال الذى جمعه الصينيون فى الملايو وفى جنوب أفريقيا دوره فى تقدم اقتصادياتهما (٢) .

(٣) كذلك فإن هجرة أعداد كبيرة إلى خارج الدولة من شأنه العمل على

(1) Peter. B. The Economic of Underdeveloped Countries, C. W. The University of Chicago press. ch. 1967. P.(43).

(2) Ibid. P. 56.

نقص عرض عنصر العمل في أسواق المهالة . حتى أنه ليعمل على ارتفاع الأجور داخلها إذا كان حجم الهجرة كافياً لتأثير في سوق العمل . والمكس صحيح بالنسبة لسوق العمل في الدولة المستقبلة للمهاجرين حيث قد يريد عرض العمل من حجم الطلب عليه بما قد يدفع لانخفاض الأجور وذلك إذا سلمنا نعتبره سوق العمل التي ناقشنا الاقتصاديون كثراً والتي ناقشنا أيضاً ، بارسونز ، (١) .

ونكتفي هذه النقاط حول أهمية الهجرة الخارجية هنا باننا أردنا هنا فقط أن نشير إلى هذا النوع من الهجرة في لحظة سريعة . أما مقصدنا الأساسي فهو أهمية الهجرة المهالية الداخلية وأثرها على اقتصاديات وتنمية البلاد النامية عامة . وسنركز على هذه النقطة في تناولنا للهجرة في مصر .

ونعتمد هذه المقدمة بالإشارة إلى أهم العوامل الدافعة إلى الهجرة وهي عوامل (ايكولوجية - اجتماعية - اقتصادية) ولا يمكننا أن نقول هذه العوامل بالتفصيل فليس هدفنا في هذه الرسالة هو ذلك . ولذا فإننا سنكتفي بما يلي :

(١) يفسر الكثيرون من الجغرافيين الهجرة بالقول بأن أي منطقة تتمثل فيها ظروف جغرافية وفيزيائية معينة وفي وقت معين إنما تجلب إلى الاحتفاظ بعدد معين من الناس ذو طابع معين . ويتنظرون في هذه المنطقة وفي نظام معين بالرجوع إلى هذه الظواهرات الفيزيائية الجغرافية . وهذا القول يرتبط بالديموجرافيا .

ولاشك أننا نرى مدى ما يمسك هذا القول من اقتران توازن بين ظروف المنطقة الجغرافية وبين حجم معين من السكان بحيث إذا اختل هذا التوازن ظن المخرج الطبيعي هو الهجرة .

(1) T. Parsons, Neil J. S., Economy and Society, Routledge and Kegan Paul LTD. LONDON. 1965. P. 86.

(٢) كذلك كالبعض بالأثر الحاسم العوامل الاقتصادية . فقول ان اقتصادا معيناً إنما يتجه الى أن يرتب الكثافة السكانية في لبق متكامل ايضا مع الموارد الاقتصادية ويميل الكثيرون الى القول بأن تأثير المميزات الاقتصادية للمنطقة يفوق كثيرا تأثير مميزاتا الفيزيائية وذلك بالنسبة للسكان . ذلك أن حالة الاقتصاد ووضعه الثقافي والحضارى هو الذى سيحدد بدرجة كبيرة الطرق التى سيستجيب بها الأهالى للبيئة بمعنى أنه كلما كان الاقتصاد أكثر تطوراً وتقدماً كان أكثر فعالية في استغلال موارد البيئة . بل وصل الأمر إلى أن نجد (اكرمان) يقول أنه إذا عرفنا اقتصاد منطقة معينة ومواردها الفيزيائية من خلال تاريخ هذه المنطقة وثقافتها فإنه يمكن تحديد حجم سكانها والمدد المطلق لهؤلاء السكان من خلال المدخل الاقتصادى وحده . ويضع اكرمان ، معادله رياضيه لحساب العدد المطلق لسكان أية منطقة في ضوء متغيرات محددة مستندا الى أنه إذا قمنا بقسمة مجموعة عوامل عديدة رياضيا من بينها الموارد الطبيعية والعوامل الكيفية والطبيعية للموارد والعوامل التكنولوجية وغير ذلك وذلك على مستوى المعيشة للسكان أمكن تحديد عدد السكان الملائم والمطلوب لهذه المنطقة (١) . ويربط فكرته هذه طبعا بمذهب البعض في تفسير الهجرة بارجاعها الى الدافع الاقتصادى باعتباره العامل الاساسى في حدوثها . كما نجد تأكيد الدافع الاقتصادى مثلا في مقالة Abderrazik Ben. B. حين يقول في مقدمته عن هجرة العمال المهاجرين لارطاليم : أنه كتقاعدة أساسية فإن أساس الهجرة هو عدم التوازن بين موارد البلد ومطالبها

(1) Zelvisky. W. A. Prolgue to Population Geograpy Printice Hall. Englewood, Cliffs 1966 P. 34.

في مرحلة معينة من مراحل تطورها (١) ولاشك أن هذا القول هو أقرب ما يمكن إلى أن يكون تكرار للقول بمشكلة الندرة في الاقتصاد باعتبار أن الندرة إنما تنتج من زيادة السكان بمعدل أكبر من الموارد المتاحة للمنطقة . ومن ثم فإن الطلب على السلع يصبح أكبر من عرضها فيقال إن الموارد نادرة عندما يكون العرض منها غير كافٍ لمقابلة الطلب عليها (٢) ونحن نعلم أن مشكلة الندرة تشكل الخلفية المريضة لعلم الاقتصاد .

(٣) الثقافة الخاصة بالمجتمع وهي مسئلة إلى حد كبير عن الميول العام للهجرة داخل الجماعة رغم أن التفاهيل المضبوطة عن مصدر الهجرة وسرعة أو بطيء فيها قد يتأثر بعوامل اقتصادية ملازمة Immediate أو بادية على السطح . فالنسق الهجري الأساسي هو جزء من شكل المجتمع ورسمه (٣) (نظامه) . وهو ما كان ما هو دائم وثابت هو أن انتقال الناس وتحركهم وهجرتهم داخل أو خارج أو خلال حدود المجتمع إنما يحدث لامتزاج الثقافة والدوافع الاقتصادية . ونفس العوامل المؤثرة في حجم السكان بالمنطقة هي نفسها في (نظرتنا) حركات الهجرة ويقسمها البعض إلى (أثر الظواهرات الفيزيكية للمنطقة) - عمل النظام الاقتصادي - التأثير الثقافي - تأثير الكوارث والتكبات - القرارات السياسية .

(1) Abderrazek. B. Return and Resettlement of Migrants Worker in Lulletin of the international Institute for Lebour Studies. Vol: 12 P. 21.

(2) B. Richardson. Economic Theo y. Hutchinson. U. L. 1967. London. P. 9.

(3) Ibid. P. 43.

فأى من هذه العوامل ترى كان له الأثر الأكبر فى هجرة جامعات الخليلين من قراهم الى الاسكندرية ؟ . كذلك نهد « زيلفسكى » يضع نظرية يقول فيها (أن هناك تطورا منتظما وعدد الانماط لهجرة الأفراد تلك الانماط التى تتطور بتطور الزمان والمكان فى التاريخ الحديث) . ويقترح « أنماط لها متتالية ومتطورة تتفق مع مراحل التطور الاجتماعى والاقتصادى المعقّص . بينما نهد Mengalam ، يقدم (نظرية التنظيم الاجتماعى للهجرة « Social Organizational theory of Migration » ، ويقول فيها أن كل مجتمع إنما يمر بمرحلة من التغير الاجتماعى يوضعها اختلاف وضع المجتمع ونظامه الاجتماعى فى قترين مختلفتين وذلك بالنسبة الى التغيرات فى كل من أساقه الثلاثة واعنى بها النسق الثانى والاجتماعى مواءمة . ونسق الشخصية . وفى هذه العملية أخذ الهجرة دورها الذى يمكن تحيله كعملية دورها الرئيسى هو حفظ التوازن الديناميكى « The Dynamic Equilibrium » النظام الاجتماعى عند الحد الأدنى من التغير . وفى نفس الوقت تعطى اعضاؤه طرقا ليتخلصوا من حرامهم . وأن الهجرة تؤثر وتتأثر بالنظام الاجتماعى لكل من منطقى الجذب والطرود . وكذا فالقيم الثقافية وأهداف المهاجرين وممايرهم تنير أثناء هذه العملية ونسق الهجرة يشتمل على ثلاثة عناصر هى مجتمع المنطقة الأصلية (الطرد) ومجتمع متعلقة (الجذب) ثم المهاجرين أنفسهم . وهذه العناصر تكون كلا متساندا تساندا ديناميكيا (١) .

(1) Lerssek A. Kosinaki & R. Mansell People on the move
(Studies on internal Migration) Methuen Co. Ltd. London.
1974. P. 11.

(ب) الهجرة في مصر

لا يمكن أن نتناول هجرة الايدى العاملة في مصر . ومن بينهم المهاجرين وما يتصل بهجرتهم وما لها من خصائص . دون أن نتحدث عن الهجرة الداخلية في مصر خصوصا . وترتبط الهجرة الداخلية في مصر بالزيادة السكانية الكبيرة التي تعاني منها مصر حاليا حيث ان معدل الزيادة السنوية في مصر بلغ ٢.٧% (١) بينما بلغت نسبة الزيادة السكانية الماثلة ١.٧% فقط وذلك في العالم في اجماله (٢) وهذه النسبة العالية للزيادة الطبيعية بالنسبة لسكان مصر لم يقابلها زيادة مماثلة في الموارد الاقتصادية المتاحة . ورغم أن مصر سكان قد وصلوا الآن إلى حوالي ٣٨ مليون نسمة (إذا ساروا النسبة السنوية للزيادة السكانية والسابق الاشارة اليه) وذلك بزيادة تقرب من ١٠ مليون نسمة عن تعداد ١٩٦٦ حيث كان عدد سكانها عندئذ ٣٠.٨ مليون نسمة (٣) تقريبا . ورغم ما تعانيه مصر من اقصاها سكانى فإن (القرائن تدل على استمرار الزيادة السكانية في مصر . وذلك مرجعه الى عدة نقاط أهمها : اثبات معدل المواليد مع انخفاض معدل الوفيات . فقد ثبت أنه خلال العشر سنوات ٦٠ / ١٩٧٠ . كان يولد كل سنة ١٥٠٠ و ٢٠٠ طفل . كذلك فإن النساء في عمر الحمل (١٦ / ٤٩) يشكلون نسبة عالية ٥٠٪ من جملة

(١) د أحمد أبو زيد ، الثورة الحضرية الجديدة في العالم العربي ، محاضرة القيت بجامعة أسكس ١٩٦٧ .

(٢) د. علي الجريتل ، السكان والموارد الاقتصادية في مصر ، القاهرة ص ٣١٠ .

(٣) جداول التلخيص النهائية لتعداد السكان بالعينه ١٩٦٦ - المجلد الثانى - الجداول الاجمالية . المحافظات الحضرية يوليو ١٩٦٧ ص ٣٠ .

الاناث في مصر حسب تعداد ١٩٦٠ . كذلك فإن سكان مصر يعدون في مقبّل العمر في ١٩٦١ ، بلغ فئة السكان الذين تقل أعمارهم عن ١٥ سنة ٤٢,٧٪ من جملة السكان . كذلك فإن سن الزواج في مصر ما زال منخفضا ١٦ سنة للاناث ، ١٨ سنة للذكور . وهذا وإذا علمنا أن سكان مصر زادوا حتى الآن حوالي ٨٠٪ من عام ١٩٥٢ وأنه رغم ما تبذله مصر في مجال الصناعة والتجارة فإنه لا زال ٥١٪ من اجمالي العاملين في مختلف القطاعات بها يعملون بالزراعة وذلك حتى عام ١٦ / ١٩٦٧) (١) ورغم عدم زيادة المساحة المزروعة بنسبة معقولة . لا تضع ما تعانيه مصر . خاصة وان انتاجية الفدان في مصر منخفضة على العموم إذا قارناها بمثلها في دول العالم الاخرى فقد بلغت غلة الفدان في مصر ٧٠٪ من غلة الفدان في هولندا ، ٨٠٪ من غلة الفدان في بريطانيا (٢) . ولعل هذا يفسر ضغط الهجرة الداخلية في اتجاه المدن خصوصا في مصر . وزيادة نسبة سكان الحضر على حساب الريف كما سيتضح بعد قليل . اذ ان الهجرة الداخلية تعز (تبادل السكان بين منطقة واخرى سواء بين المدن والريف أو المدن بعضها وبعض داخل مساحة جمهورية مصر العربية) (٣) وان كان لا ينبغي عن الاذهان أن الهجرة من

-
- (١) نادية حليم ، التنمية الزراعية والنمو السكاني ، مقاله بالمجلة الاجتماعية القومية ، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية يناير ١٩٧٢ ص ١٣٦ ، ١٤٢ .
- (٢) جمال الدين سعيد ، بعض مشاكل التصنيع في مصر ، لجنة البيان العربي ، القاهرة ٩٠٩ ص ٦٠ .
- (٣) د. محمد صبحي عبد الحكيم ، مدينة الاسكندرية ، دار المعارف باسكندرية ٥٤ ص ١٥٠ .

الريف الى المدن هي النقط الرئيسي للهجرة الداخلية في العصور الحديثة (١) .

وهجرة الحمالين هي من ذلك النمط الذي يتجه فيه المهاجرون من الريف الى المدينة . إلا ان ثمة هجرة عكسية من المدن الى الريف بالنسبة للحمالين . سوف نعرض لها تفصيلا في تناولنا لعودة المهاجر من الحمالين الى قريته . وسوف نرى أن هجرة العودة تمثل النسبة الغالبة من الحمالين بالقياس الى الاستقرار العائلي والبقاء بالمدينة .
بقى أن نشير الى أن الهجرة الداخلية في مصر كما في غيرها من دول العالم قد صاحبت انتشار الصناعة ونمو المدن . وكذا الزيادة العامة للسكان والجدول التالي يوضح ظاهرة نمو الحضر على حساب الريف مما يؤكد الهجرة من الريف إلى المدن (٢) .

نسبة سكان الريف لاجمالي السكان	نسبة سكان الحضر لاجمالي السكان	السنة
٨١ ٪	١٩ ٪	١٩٠٧
٧٩٫١ ٪	٢٠٫٩٩ ٪	١٩١٧
٧٦٫٤٥ ٪	٢٣٫٥٥ ٪	١٩٢٧
٧٤٫٩٦ ٪	٢٥٫٠٤ ٪	١٩٣٧
٦٩ ٪	٣١ ٪	١٩٤٧
٦٣ ٪	٣٧ ٪	١٩٦٠

(١) دنيس .م. رونج . علم السكان . ترجمة د. محمد صبحي عبد الحكيم
مكتبة مصر بالقاهرة ١٩٦٣ ص ١٤١ .

(٢) د. اسماعيل محمد هاشم ، مشكلة السكان في مصر ، دار المعارف اسكندرية
١٩٥٠ ، ص ١٤١ .

ويشير د. حل الجريلى الى ان كلا من الاسكندرية والقاهرة قد زاد سكانها خلال الفترة المذكورة ١٩٠٧ / ٩٦٠ بحوالى ٧٠٪ من سكانها مقابل ١٧٥٪ بالمسلة الى هواسم المديرية والمراكز بحيث انها كانتا اكبر جذبا من غيرهما . ويشير ايضا الى ان ٣٨ ٪ ، ٢٤ ٪ من سكان القاهرة والاسكندرية حل التوالى فى تعداد ١٩٤٧ كانوا من المولدين خارجها . ولم تكن الهجرة الداخلية قاصرة على المدن الكبرى فقط بل كانت على وجه العموم واضحة فى عديد من المناطق الاخرى فقد زاد عدد المدن التى يتجاوز سكانها ٥٠ ألف لسة من ٩ مدن سنة ١٩٢٧ الى ٢٣ مدينة فى عام ١٩٦٠ وكذلك زاد عدد المدن التى ينحصر سكانها بين ١٥٠ ، ١٥٠ ألف لسة من ٦ مدن سنة ١٩٢٧ الى ٨ مدن سنة ١٩٦٠ . وزاد عدد المدن التى تتجاوز سكانها بين ١٥ ألف ، مليون لسة من ٢ مدينة عام ١٩٢٧ الى ٣ مدينة عام ١٩٦٠ وعلى أية حالة فان الهجرة الداخلية فى مصر كانت تتجه دائما من الريف الى شتى مناطق الحضر وهى التى حملت طيلة الوقت على قيام واستمرار عملية التحضر التلقائى بمصر . ولا يمكن القول بأن الزيادة الكبيرة فى سكان المدن والحضر على العموم فى مصر تلك التى زادت بنسبة كبيرة . كما يعكس الجدول السابق إنما ترجع الى الزيادة الطبيعية لسكان المدن حيث أنه من الصعب قسح هذا الانحماه السريع نحو التحضر بأنه نتيجة الزيادة الطبيعية فى المراكز الحضرية ولذا فلا بد من ودعا الى تيار الهجرة الجوارف من المناطق الريفية نحو المدن ، (١) ولطما نرى ايضا نمو الحضر على حساب الريف من خلال الهجرة غير قولده فيليب هايزر ، هن التجمعات الحضرية فى الدول النامية أنها تمثل

() د. أحمد أبو زيد ، الثورة الحضرية الجديدة فى العالم العربى ، محاضرة ألقىته بجامعة أسكس عام ١٩٠٧ .

انتقال الهائلة من الريف الى الحضرة (١) .

(ج) الهجرة في الاسكندرية

مقدمة عن هجرة المحالين

إذا تناولنا مدينة الاسكندرية بالذات باعتبارها منطقة من مناطق جذب المهاجرين ولاشك أننا تناولنا هذه النقطة إنما نحمد لتناول هجرة المحالين بالذات . وان كنا هنا سنكتفي بدراسة المدينة التي تمثل منطقة الجذب بالفئة اليهم لتري موقفها عموما من الهجرة . وإذا ما كان لهذا صلة بهجرة المحالين .

فإنه مما لا شك فيه أن الاسكندرية بوضعها الحال وباعتبارها الميناء الأول الذي يتحمل مسئولية مجابهة اتساع مصر في عمليات الاستيراد والتصدير بجانب أنها مركز صناعي وتجارى هام كل هذا جعل منها مبعرا ممتازا . وهى للمهاجرين اليها فرص العمل فى ما يوجد بها من منشآت صناعية وتجارية وغيرها . فقد بلغ مثلا نسبة الاشخاص المشتغلين بالصناعة بالاسكندرية ٢٢ ٪ من اجمالى المشتغلين بالصناعة فى الدولة وذلك فى عام ١٩٦٠ (٢) . وقد تعرضت الاسكندرية لتيارات جالوف تصدتها من الريف (هجرة داخلية) بل وممرضة أيضا لتيارات من الهجرة الأجنبية مثلاً فى ذلك مثل باقى اقاليم مصر . ولقد كانت الاسكندرية

(١) فيليب هاوذر ، التحضر السريع وهشكلاته ؛ ترجمة مبرهنة سيف الدين ، عالم الفكر ، المجلد الثانى ، العدد الثالث ، ١٩٧١ ص ٦٣ .

(٢) د. حسن الساعاتى ، التصنيع والعمران ، دار المعرفة ، القاهرة ١٩٥٨ صفحة ٥٦ .

دائما بعد القاهرة مباشرة جذبا للمهاجرين من الداخل . هنا الاسكندرية دائما
 هي المطلب الاول للمهاجرين من الاجانب
 والجداول الآتية يوضح عدد السكان ونسبة الزيادة السكانية بالاسكندرية مع
 مقارنتها بالنسبة المئوية بالقاهرة (١) .

تاريخ التعداد	عدد السكان بالاسكندرية	نسبة الزيادة المئوية م.ا.	النسبة المئوية بالقاهرة
١٨٩٧	٣ ٥٨٤٤	—	—
١٩٠٧	٣٥٣٨٠٧	١٢٢	١٢٥
١٩١٧	٤٤٤٦١٧	٢٢٦	١٢٧
١٩٢٧	٥٧٣٠٦٣	٢٢٩	٢٢٥
١٩٣٧	٦٨٥٧٠٦	٣٠—	٢٢٣
١٩٤٧	٩١٩٠٠٤	٢٢٤٠	٥٢٩
١٩٦٠	١٢٥١٣٥٠٠	٦٢٤ (٢)	٦٢٠

(١) كان عدد سكان الاسكندرية بلغ في تعداد ١٩٦٦ ١٢٠٥٦ ١٨٠١٠٠٠ نسمة (٣)
 بزيادة نسبتها ١٢٩ ٪ عن تعداد ١٩٦٠ .

(١) د. محمد صبحي عبد الحكيم ، مدينة الاسكندرية ، دار المعارف الاسكندرية
 ١٩٥٤ ص ١٩٣ .
 (٢) تعداد ١٩٦٠ المنشور في يوليو ١٩٦٢ ص ٥ ، التعداد العام للسكان
 الجزء الأول ص ٥ .

(٣) تعداد ١٩٦٦ المنشور في يوليو ١٩٦٧ ، نتائج تعداد السكان بالعينة ،
 المجلد الثاني ص ٢ . اضيف للجداول الرقم الممثل للسكان عام ١٩٦٠ ، يمكن
 المتابعة وكذلك تم احتساب النسبة الخاصة بالزيادة الخاصة بالزيادة للتعداد في عام
 ١٩٦٦ ، ٦٠ بواسطة الباحث .

وواضح ان الجدول السابق يعكس التزايد الكبير والمنتظم في سكان المدينتين ويوضح ايضا ان الريادة بالقاهرة تزيد عنها في الاسكندرية . وهذا وإذا أردنا ان نقارن الهجرة في الاسكندرية أمكن ملاحظتها في نقطتين :

(١) الهجرة الخارجية ومدينة الاسكندرية :

والحقيقة ان الاسكندرية كانت مصدرا دائما لفود المهاجرين الأجانب .
وتقصد بالهجرة الخارجية كل من وفد الى الاسكندرية من خارج القطر وأقام فيها بصرف النظر عن جنسيته حتى إذا كان مصري الأصل فهو على أية حال قد ساهم في زيادة سكان الاسكندرية (زيادة غير طبيعية) (١) وقد وجدنا أنه في تعداد ١٩٤٧ بلغ عدد المهاجرين الأجانب الى الاسكندرية ٣٧٦٧١ نسمة بنسبة ١٣ ٪ من اجمالي من يعيش بالمدينة عن وله سارجها . بينما نجد عدد المهاجرين من الأجانب الى الاسكندرية في تعداد ١٩٦٠ قد بلغ ٢٥٧٢٠ بنسبة ٧,٦٩ ٪ . وذلك إذا نسب هذا العدد الى عدد المهاجرين إليها (هجرة صافية) وبالبلغ عددهم ٢١٩-٢٣٠ (٢) .

وعلى أى حال فإنه قد ثبت ان الاسكندرية تستقبل دائما مهاجرين من الخارج أكبر مما تستقبل القاهرة . ورغم تفوق القاهرة في عدد من تستقبل من المهاجرين على وجه العموم . وهذه ظاهرة قديمة في الواقع . إذ ثبت مثلا أن نسبة المهاجرين

(١) محمد صبحي عبد الحكيم ، مدينة الاسكندرية ، دار المعارف بالاسكندرية

١٩٥٤ ص ١٩٩ .

(٢) د. فتحى أبو عيالة ، سكان الاسكندرية ، دراسة جغرافية ديموجرافية ،

رسالة دكتوراه غير منشورة ص ٣٥٨ .

من الأجانب بمدينة الاسكندرية فى تعداد ١٩٩٧ قد بلغت ١٠٠٪ وذلك إذا
نسبنا عددهم الى اجمالى سكانها عندئذ . بينما بلغت النسبة المئوية فى القاهرة فى
نفس التاريخ ٦٠٪ ونفس هذه الحقيقة قد ثبت وجودها كذلك فى تعداد
١٩٠٧ ومنذ أوائل القرن ١٩ والاسكندرية تأوى عددا أكبر من الأجانب (١).

هذا ومستقبل الاسكندرية مهاجرين من الخارج من شتى بقاع الأرض
وعتلف قاراتها وقد ثبت فعلا فى تعداد ١٩٩٧ ان من بين الموجودين بها من
مهاجرى الخارج يوجد ٥٦٪ منهم من أصل أوروبى أغلبهم من اليونانيين، وثبت
هذا ايضا فى تعداد ١٩٦٠ حيث أوضح الجدول الحادى والعشرين من التعداد
أن أكثر الأجانب الذين يعيشون فى الاسكندرية هم من اليونانيين والىيطاليين.
كما أثبت تعداد ١٩٩٠ ان أكثر مهاجرى العرب عددا بها هم السوريين والفلسطينيين
والسودانيين .

هل أن الهجرة الخارجية قد أخذت يارها فى التناقص منذ ثورة ١٩٥٢ . ذلك
أننا إذا استعرضنا الأرقام لوجدناه أخذ فى التناقص بمعدل سريع . فبيجا يشهد
تعداد ١٩٠٧ الى ان عددهم ٣٧٩٧١ نجد ان عددهم فى ١٩٦٠ (٢٥٧٢٠)
بنسب ٤٠٪ ، ١٠٪ على التوالى من جملة سكان المدينة وهذا مرجعه قيام الثورة
فى ١٩٥٢ ثم قرارات التأميم فى عام ١٩٦٢ . ومن ثم لم يعد مجال للاهتمام
التجارة مفتوحا أمام الأجانب خاصة واننا نجد ان الدكتور الساعاتى . يعد
سبب هجرة الأجانب الى المدينة (الاسكندرية) والى مصر على وجه العموم الى
أنهم كانوا (يمثلون طلائع مصر الصناعية . وأنهم فضلوا الإقامة فى المدن

(١) د. حسن الساعاتى ، التصنيع والعمران ، بحث للاسكندرية وعمدتها ،
دار المعرفة بالقاهرة ١٩٥٨ ص ٧٩ .

الرئيسية بجانب مشروعاتهم التجارية والمالية (١) . ولما كانت هذه المشروعات قد تم تأميمها فإذله من الطبيعي ان نقول بأن الهجرة الداخلية إلى الاسكندرية قد أصبحت هي المسيطر تماما في زيادة السكان بها زيادة غير طبيعية .

(ب) الهجرة الداخلية ومدينة الاسكندرية :

أوضحنا فيما سبق أن عدد المهاجرين من الخارج وهدد للواليد الاجانب بالمدينة لم يعد له نفس الوزن السابق بالنسبة لعدد سكانها . ومن ثم فإن الزيادة غير الطبيعية الكبيرة التي تطرأ على عدد السكان إنما ترجع إلى الهجرة الداخلية والاسكندرية (كما سبق أن أوضحنا ايضا) مركز صناعي وتجاري هام . بجانب أنها لعبت دورا بالغ الأهمية في مجال المشروعات الاقتصادية المختلفة وبذلك فقد كانت الاسكندرية دائما هي للمركز الثاني الجاذب للهجرة الداخلية به . والقاهرة حيث شكلتا معا منطقة جذب شديد لما فيهما من فرص كثيرة للعمل مستوى ع. هذا كبيرا من الريفيين وبخاصة من عافطى النوفية بالوجه البحرى وجرجا وسوهاج في الوجه القبلى (٢) .

ومن الواجب ان نذكر هنا أنه رغم ان الاسكندرية تستقبل مهاجرين من شتى انحاء الريف المصرى فإنها ايضا تستقبل مهاجرين من مناطق حضرية أخرى بما في ذلك المدن الاخرى بما فيها القاهرة . كما أنها تصدر إلى هذه المناطق مهاجرين بدورها . فقد ثبت فعلا في تعداد ١٩٦٠ ان عدد سكان الاسكندرية البالغ مئتين

(١) المرجع السابق ص ٨٠ .

(٢) فتحى أبو هبانه ، سكان الاسكندرية ، دراسة جغرافية ديموجرافية ، رسالة دكتوراه غير منشورة ص ٣٥٨ .

١٥١٦٢٢٤ نسمة يضم ٤٣٠٦٣٢ مهاجرا . بينما ثبت أن عدد من صدرتهم الاسكندرية من مهاجرين الى مناطق الجمهورية الاخرى قد بلغ ١٠٠٣١٢ مهاجرا (١) وازاء ذلك فإنه من الأفضل ان نذكر أن الهجرة الداخلية هنا إنما معنى (تبادل السكان بين الاسكندرية من جهة وسائر المحافظات والمدن الاخرى من جهة ثانية . وإذا استعرضنا الهجرة الداخلية بين الاسكندرية وسائر المحافظات تبين حقائق يمكن أن يوضعها الجدول التالي :

جدول يمثل أهم مناطق الهجرة من الاسكندرية واليه (٢)

اسم المحافظة	مهاجرون اليها	مهاجرون منها
سوهاج	٦٢٧١٢	١٤٦٧
أسيوط	٢٥٤٤٩٧	١٣٥٥
البحيرة	٦٨٣٦٣	١٢٦٢٤
المنوفية	٤٦٧٨١	١٥٠٥
القاهرة	٢١٠٤٩	٤٧١٤٧
أسوان	٢٥١٧٨	١٦٣٦
قنا	٢٢٧٧٤	١٠٠٧
الدقهلية	١٦٢٣٢	٢٢٢٧
كفر الشيخ	١٤٠٨٢	١٩٧٩

(١) فتحى أبو عيانه ، سكان الاسكندرية ، دراسة جغرافية ديموجرافية ، رسالة دكتوراه غير منشورة ص ٢٥٨ .

(٢) هذا الجدول مشتق عن بيانات التعداد ١٩٦٠ ، الوارد برسالة الدكتوراه المقدمة من الدكتور فتحى أبو عيانه ص ٣٩٠ (بتصرف) واكتفينا فيه بذكر المحافظات التى صدرت إلى الاسكندرية أكثر من عشرة آلاف مهاجر .

وتلبت بيانات تعداد ١٩٦٠ ان الاسكندرية تكسب مهاجرين من جميع المحافظات (بمعنى أن المهاجرين اليها من هذه المحافظات أقل من المهاجرين منها إلى هذه المحافظات) عدا القاهرة ومحافظات القناة والجيزة ومحافظات الحدود . فقد كانت تكسب مهاجرين من الاسكندرية .

ولاشك أن هذا الأمر بالنسبة لمحافظات القناة الآن قد أصبح مختلفا تماما ذلك أن قيام حربى ١٩٦٧ ، ١٩٧٣ . قد جعل من الاسكندرية منطقة تهجير ومجرة اختيارية ايضا لسكان هذه المحافظات مما غير من معادلة علاقة الطرد والجذب بينها . حيث أصبحت هذه العلاقة في صالح الاسكندرية .

أما عن علاقة الاسكندرية بصدد الهجرة الداخلية مع مديريات ومحافظات الوجه البحرى والقبلى . فإن الاسكندرية كانت دائما ولا تزال منطقة جذب بالنسبة للسكان الزيف الى الموم . وقد ذكر الدكتور محمد صبرى عبد الحكيم أن (منطقة وسط الدلتا وغربها ومصر العليا هي أكثر مناطق الجمهورية اسهاما في تصدير السكان المهاجرين الى المدينة) (١) وقد بنى حكمه هذا على أساس البيانات الواردة في تعداد ١٩٣٧ ، ١٩٤٧ . ونجد أن تعداد ١٩٦٠ يمسك نفس الحقيقة فشلا يوضح الجدول السابق ان محافظات الوجه القبلى الأربعة فقط (أسيوط . وسوهاج وقتنا وأسوان) تمد الاسكندرية بعدد من المهاجرين بلغ (١٣٧٠٦١) بنسبة تصل الى ٢٢ ٪ من جملة للمهاجرين اليها تقريبا . والبالغ عددهم ٤٣٠٦٢٢ مهاجرا في هذا التعداد . وكذا نجد أن محافظات كفر الشيخ والغربية والمنوفية

(١) د. محمد صبرى عبد الحكيم ، جغرافية الاسكندرية ، دار المعارف ،

والبحيرة وحدهم قد أمدوا الاسكندرية في تعداد ١٩٦٠ بعدد من المهاجرين وصل الى (١٦٩١٨١٠) بنسبة قدرها ٤٥ ٪ من إجمال المهاجرين إليها .

وتوضح بيانات ١٩٦٠ ان الاسكندرية ليست منطقة جذب فحسب بل أنها منطقة طرد أيضا . إلا ان نظرة إلى إجمال عدد المهاجرين إليها والبالغ عددهم ٤٣.٦٣٢ مهاجرا والمهاجر منها وعددهم ١٠٠.٣١٣ توضح ان الاسكندرية قد كسبت عددا صافيا من المهاجرين بلغ ٣٣٠.٣١٩ . ومعنى ذلك أنها قد كسبت من الهجرة الداخلية ما يعادل ٢٢ ٪ من جملة سكانها . وباستعراض الجدول السابق يتضح أن أكثر المدن جذبا لسكان الاسكندرية هي مدينة القاهرة التي جذبت ٤٧ ٪ من جملة من يعيشون خارج الاسكندرية من مواليدها . ويوضح الجدول أيضا ان أقرب المحافظات إلى مدينة الاسكندرية هي أكثر اجتذابا لسكانها وهي محافظة البحيرة والتي وجد أنه يعيش فيها ١٢.٢٦ ٪ من جملة من يعيشون خارج الاسكندرية من ولدوا بها (وأن كنا نجد أن جملة ما يجتذبه الاسكندرية من سكان البحيرة أكثر بكثير من يجتذبهم البحيرة من سكان الاسكندرية عكس الحال بالنسبة للقاهرة) . يليها في ذلك محافظات القناة ويعيش بها ٨.٤ ٪ ثم الجيزة ٦.٩ ٪ فالغربية ٤.٩ ٪ أى ان هذه المحافظات (القاهرة - البحيرة - القناة - الجيزة والغربية) قد استقبلت ٨٠ ٪ من إجمال المهاجرين من الاسكندرية والبالغ عددهم (١٠٠.٣١٣) .

وبعد هذا العرض للهجرة في مصر بوجه عام والهجرة في للاسكندرية بوجه خاص نشط نقاط معينة تربط هجرة الخالين كجتمتع من المهاجرين قد تختلف أو تتفق هن ماسبق ذكره عند تناول الهجرة في مصر والاسكندرية ومن هذه النقاط ان نشاط الخالين في عمليات الشحن والتفريغ كان يسيطر عليه الأجانب . وذلك

قبل قيام القطاع العام في ١٩٦٣ وفي هذه الفترة (أي الفترة السابقة عر القطاع العام) كان - الميسطرون على هذا النشاط من الليونانيين والإيطاليين وكان احتكارهم للعمل سببا في إيجاد نظام المقاولين في مجال الشحن والتفريغ ذلك أن هؤلاء الأجانب لم يكن من السهل عليهم الاتصال بالصايدة واستجلاب العدد الكافي منهم للعمل . فقد كان المقاولون يقومون بتوفير "عدد المطوب من الصايدة للعمل ويقوم المقاول بعملية الشحن والتفريغ مرة ل مبلغ معين يتفق عليه مع التوكيلات التي كان يسيطر عليها الأجانب ويقوم المقاول بإعطاء الخالير (الذين استخدمهم في العمل) الأجر بالطريقة والقيمة التي يراها ويحددها . واستمر الأجانب لفترة طويلة يلعبون دورا هاما للغاية في هذا المجال فقد كانوا طلابهم مصر الصناعية هي حد تعبير الدكتور الساعاتي (ربح ١٩٦٣) كانت لاسكندرية هي المركز المفضل للأجانب كما انضغ من معالجة الهجرة الخارجية) وكان المقاول يحصل على العدد المطلوب من الصايدة باستئلاهم من القرية التي هاجر منها وكان يدير العمل عن طريق أفراد أسرته أو أقاربه الذين كانوا يساعدونه في أداء العمل والإشراف عليه فقد حرص كل مرة ول على أن يكون المهاجرى قريبته ممن يعملون معه مكانا للقاءة قرب مجال العمل ومن ثم فقد كان المكان المفضل هو حرم ميناء البصل واللبان وكرموز والجرك ولما كان المهاجر يتبعه - مدة فترة - عدد كبير من أقاربه للعمل بالمدينة كما سترى فيما بعد وحيث أن العمل في هجرات الشحن والتفريغ محدود قال المهاجرين الجدد كانوا يأتون للقاءة مع أقاربهم بالمدينة ويلتحقون بأى عمل متاح في الميناء وكان وجوده ول واحد هو بداية لخصور مجموعة كبيرة تلتف حوله من المهاجرين لا تلت أن تكبر وتكبر وتعيش : شكر جماعة تحمل اسم القرية التي هاجروا منها حول هذا المقاول (الذي كان يمثل مصدر السلطة والحماية في جميع مجالات الحياة بالسية للجماعة كما يستتبع عهد

ذلك) . وكانت هذه هي البداية التي بدأ بها مجتمع الخالين الحال وفي هذا المعنى يقول فتحي أبو عيانة (ان هناك بقما متخصصة تستقبل المهاجرون المجدد من اريف مثل كرموز حيث يعيش مهاجري الصعيد في مجموعات متجاورة وذات طابع متميز يعد في حقيقته انمكاسا للبيئة الأصلية التي وفدوا منها وكان سبب جذبهم اليه هو طابعه الريفي في المراحل الأولى للهجرة مثل وجود ترعة المحمودية ووجود مناطق زراعية على ضفتيها . وقد تركز المهاجرون في ميناء البصل في شياخات البورصة وكفر عثري بحري وقبل - والقبارى - شرق وغربي - وكوم الشقافة . ويتكثرون في هذا النطاق مجتمع شبه صعيدي حتى أن هناك عمدة خارات كل منها تحمل اسم حارة الصعايدة في القبارى (١) وينهض النظر عن السبب الذي يراه فتحي أبو عيانة لتجمع المهاجرين في أحياء معينة فإن ما يهمنا هنا هو تأكيد حقيقة تركز المهاجرون من الصعايدة في هذه الأحياء بالذات والسابق ذكرها بهذه العقرة . فقد أوضح البحث للبدائي للحمالين أنهم يقيمون بهذه الأحياء بالذات في شكل جماعات تكون في مجموعها مجتمع الخالين .

وقد قام معهد الخدمة ببحث أيضا أثبت تجمع المهاجرون من الصعايدة بحيث يتركزون في مناطق وأحياء معينة . مكونين جماعات متماسكة . ويوضح الجدول التالي هذه الحقيقة .

(١) د. فتحي أبو عيانة ، سكان الاسكندرية ، دراسة جغرافية وديموجرافية ، رسالة دكتوراه شهيد منشورة ١٩٧٠ ص ٣٧٥ .

نسبة المهاجرون الى جملة سكان الحى (١)

المحلى	مهاجرى وجه بحرى	مهاجرى وجه قبلى
البلدان	٪ ١٠٠٨	٪ ٢٢٣٦
كروموز	٪ ١٨٣٣	٪ ١٤٣٦
محرم بك	٪ ٢٥٣٤	٪ ٢٢٣٢

ويتضح من هذا الجدول أن ٨٠٤ ٪ من إجمالى مهاجرى الوجه القبل يتجمعون فى ثلاثة أحياء فقط ويعتقد الباحث أن النسبة الباقية أو على الأقل الغالبية الساحقة منها توجد فى حى ميناء البصل ونظرة الى دراستنا (فيما بعد) لمحل إقامة الخالين من ناحية وإلى ما سانه الدكتور فتحى أبو عياله فى دراسته عن وجود تجمعات الصعايدة الكثيفة فى هذا المحلى تؤكد هذا التوقع .

هذا وقد كان لانبعاث المهاجرون عموما والصعايدة بصفة خاصة الى التجمع فى أحياء معينة أثره فى رفع درجة الوسام فى هذه الأحياء بشكل كبير . وسوف نجد مثلا . أن الفرقة الواحدة أو الكشك الواحد كثرا ما يضم عشرة محالين يعيشون مع بعضهم البعض . وكان لهذا الميل الى التجمع فى مجتمع الخالين بصفة خاصة وبين المهاجرين بصفة عامة . أثره فى أن تصبح الأحياء التى يسكنونها مناطق طرد سكانية بعد أن تثبتت بالأعداد الكبيرة منهم وبعد ان قام نط الحياة بينهم بدور هام فى طرد السكان الأصليين لهذه الأحياء . حيث أنهم يعيشون فى

(١) د. فتحى أبو عياله ، سكان الاسكندرية ، دراسة جغرافية ديموجرافية ،

رسالة دكتوراه غير منشورة ١٩٧٠ ص ٣٧٨ .

جماعات عرقية كبيرة وأغلبها من القرواي ومن ثم يتسببون في نشر القاذورات والتعامل مع الآخرين من سكان الحى بطق القوة والكثرة (وغير ذلك مما يصبح واضحا تماما في تناول الحياة في مجتمع الخالين) وهكذا . مما يمكن حمة القول بأن نمط حياة المهاجرين يلعب دورا طاردا للسكان الأصليين . ولعل هذا يصبح واضحا إذا ذكرنا أن تعدادات ١٩٦٠ قد عكست تبارا من الهجرة الداخلية في الاسكندرية ذاتها . واضمح من دراسة هذه الهجرة الداخلية أن ثمة اقساما أصبحت طاردة للسكان وهى البرك واللبان وكرموز والمنشية والمطارين . وواضح أن هنك ثلاثة من هذه الأقسام الحقة تعتبر مراكز أساسية لأقامة الخالين وليس من الغريب أن أقسام الجذب بالمدينة هي ميثاء الجبل والدمخيلة ومحرم بك (١) .

ورغم أنه لم يثبت أن قسم كرموز والمنشية واللبان والبرك هي أقسام طاردة فانها تعتبر كذلك بالنسبة للهجرة الداخلية في المدينة محوما . إلا أنها ليست كذلك بالنسبة للمهاجرين قري الخالين . حيث تؤكد الدراسة الميدانية أن الخالين محرومون على الإقامة في نفس المنطقة مع أبناء قريتهم . مما زادت درجة الإحاطة في الحى . هذا بجانب أن هذه الأحياء لا ذات مراكز . جنذب بالنسبة للمهاجرين المجدد الى المدينة من أبناء قري الخالين البالغ عددها ١٦ قرية أغلبها من محافظة سوهاج وأسيوط والذين يلتحقون بالعمل كعمالين أو حتى في أى عمل آخر بالمدينة إلا أنهم محوما يقيمون في نفس المناطق التي يقيم بها أبناء هذه القرى .

وقد اوضح من دراسة هجرة الأجانب في الاسكندرية ان هذه الهجرة آخذة في

(١) د فتحي أبوهباته ، سكان الاسكندرية ، دراسة جغرافية وديموجرافية ،

التنافس (وقد وضع هذا في تعديلات ١٩٢٧، ١٩٣٧، ١٩٦٠) ومن ثم فقد تناقص الدور الذي يلعبه الأجانب في التواصي الاقتصادية في مصر دأمة وفي مجال الشحن والتفريغ خاصة . ذلك أنه سبق أن بيننا أن الأجانب كانوا يديرون حركة الشحن والتفريغ بالميناء وأبنا كيف عمل هذا على خلق نظام المقاولين وما نتج عنه من تأثيرات .

وقد حملت سيطرة الأجانب (الذين لم يتجاوز عددهم ٢٠ شخصا والذين قام كل منهم بالعمل في مجال واحد من مجالات الشحن والتفريغ من حيث نوع البضائع التي يتولاها شحنًا وتفريغًا) أخشاب أو تمرين مثلاً . كما سئرى فيما بعد على أن يتفرغ كل مقاول في العمل مع عدد محدود قد يكون واحداً أو أكثر من هؤلاء الأجانب ليعمل مع غيرهم . ولا يقبل أن يعمل مقاول آخر معهم . وقد كانت محاولة أحد المقاولين أن يقوم بالعمل على باخرة واردة باسم واحد من هؤلاء الأجانب الذين لا يعمل معهم أصلاً (بحكم العرف الذى صار ملوما للجميع فى هذا الشأن) سبياً فى كثير من المشاجرات والانتقائل بين قريقتى هذين المقاولين . ولكن بصدور قوانين التأمين وأنسحاب الأجانب من مجال الشحن والتفريغ وغيره من الانشطة — فقد تفهد الاساس الذى انتظم بجمع المحالين طبقاً له لسنوات طارئة . وحلت أنظمة جديدة بين المحالين وبين إدارة القطاع العام . وأخذت علاقات جديدة تتواجد بين قريى المحالين أنفسهم وسوف يصبح هذا واضعاً فى تناول النسق السياسى للمحالين . وهكذا فئمة ارتباط بين الهجرة الخارجية ووجود الأجانب فى مجال الشحن والتفريغ من ناحية ونظام العمل فى هذا القطاع والعلاقات بين المحالين أنفسهم من ناحية أخرى .

هذا وإذا نظرنا إلى الهجرة من الاسكندرية واليهأ أنضح أن الازمة الواردة

في هذا الشأن في تعداد ١٩٦٠ والسابق عرضنا لا تمطى تحليلًا بشأن عودة المهاجرين إلى قرايم . وإن كان من الممكن القول أن الهجرة من الاسكندرية الى سوهاج وأسيوط البالغ عددهما ١٢٦٧ ، ١٣٥٥ مهاجرا على التوالي إنما تمثل جميعها عوده لمهاجرين سبق أن هاجروا منها الى المدينة . إذ ليست هذه المحافظات مجاذبة لمواليد الاسكندرية هموما . وسوف يتضح هذا في تناولنا لعودة المهاجرين من الحمالين حيث وضع ان عدد الحمالين الذين قروا العودة والاستقرار في القرية بعد انتهاء سن العمل بالمدينة أو عدم التقدير عليه بلغ ٨٠ ٪ . ولا شك ان هذا يرتبط بتمتع حياة الحمالين الذي تناوله هذه الرسالة .

الفصل الثاني

الفنق الاقتصادى

تقديم :

مع أننا أعطينا أولوية مطلقة لعوامل القرابة والالتقاء المكائى إلا أننا نفضل أن : نبدأ بدراسة الفنق الاقتصادى . ذلك أن هذا سيقى مزيداً من الضوء على مجتمع الحمالين مما سيجعل من السهل مناقشة باقى جوانب الحياة الاجتماعية فيها بعد .

وفى دراستنا للحياة الاقتصادية فأننا لن نركز على مجرد الفنق الاقتصادى بل سنعمل على تحليل العلاقات الاقتصادية من الداخل . كما سنعمل ذلك فى دراستنا للفنق القرابى والسياسى أيضاً . إذا أن ذلك سوف يجعل الدراسة أكثر تعمقاً وعلاقات الالتقاء الاجتماعية أكثر وضوحاً .

وفى متابعة الفنق الاقتصادى الحمالين فأننا نختار الموضوعات التالية (وذاك لأنها كانت الجوانب الأكثر استجابة للهجرة بل كان بعضها سبباً فى حدوث الهجرة كما سيتضح فى تناولنا لهذه الموضوعات) .

أولاً : النشاط الاقتصادى للحمالين :

أ — العمل فى الميناء بعمليات الشحن والتفريغ .

ب — المناشط الخاصة .

ج — الزراعة .

ثانياً : وصف لعمل وحاصلاته (الشحن والتفريغ) :

ثالثاً : دراسة أبواب الدخول والنفقات في مجتمع الحمالين :

١ - مصادر الدخل الأساسية :

(أ) الأجر من العمل .

(ب) الملكية الزراعية .

٢ - النفقات وتستهلك :

دراسة أبواب الدخل في الميزانية تفصيلياً .

رابعاً : التعاون الاقتصادي في مجتمع الحمالين :

خامساً : تقديم العمل والتخصص :

هذا وعقب كل فصل من هذه الفصول بملاحظة سوف نتناول بإيجاز أهم ما طرأ على ما يعالجه تغيرات إذا كانت تغيرات موضوعات أسباب حدوثها أو عدم حدوثها وموضوعين مدى تمييزها للمجتمع محل الدراسة عن مجتمع منطقة الطرد (القرية) ومنطقة الجذب (الاسكندرية) من ناحية أخرى أو مدى توافقها مع نظيرها في هذين المجتمعين وصولاً إلى تحديد هذا المجتمع ومنا سير قول « سكرويتس » من أنه : (لا يوجد مجتمع ليس له طريقه الخاصة في الإنتاج والتوزيع والاستهلاك وبعض أشكال التبادل وتعبيرات معينة القيمة ونظم خاصة بالمكافأة وموئيب يحدد الأولويات) (١) .

(1) M. Herskovits. Cultural Anthropology. New (York). Knopf. 1955. P. 143.

والحقيقة أنه قد أصبح شىء مألوفاً أن نربط بين ما هو اجتماعى وما هو اقتصادى فى المجتمع . فها هو د مارشال Marshall Sablins ، ينتهى الى أن : (العلاقة بين المجموعات المتصلة بالأشباع المادى ، الما الط الاقتصادى والعلاقات الاجتماعية القائمة علاقات متبادلة) . وقد ذكر د ريموند فيرب ، هذه العبارة ليؤكد نفس المعنى (٢) ولعل هذا هو الذى يجعلنا نلتزم بعمل تحليل شتائى بعدد استعراضنا للعلاقات الثلاثة - الاقتصادى - القرابى - السياسى - وذلك لما يقوم بينهم من تفاعل وترباط وحتى نتجنب التكرار فى سالة إذا ما وضعنا ختاماً فى نهاية كل نسق . وبالتالى فأننا سنركز فقط بالنسبة لدراسة كل نسق على أهم التغيرات التى طرأت عليه . وسوف نستعرض فى الختام ما أحدثه التغير فى أحد هذه اللباق فى بقيتها . إذ أنها جميعاً تكون كلا متفاعلاً وقد يبدو أثر التغير فى أى جانب منها فى بقية الجوانب من اشارة ، فهذه الى الدور الذى يلعبه جوانب الحياة المختلفة على النسق الاقتصادى مثلاً عندما يذكر د أن الروابط المتبادلة والالتزامات القرابية والجبرية والاخلاص للرئيس أو الزعيم واحترام ما يحرمه المشيرة وأشياء أخرى روحية وسحرية والاعتقاد فى الالهة كلها لها دورها فى النسق الاقتصادى (٣) .

وإذا كنا نتحدث عن الباء الاجتماعى أصلاً فى هذه الرسالة وإذا كانت العلاقات الاجتماعية القائمة هى نفسها ما نريد أن نركز عليه . فما لولانا بمثابة

(1) R. Firth. « Themes in Economic Inthropology » in 6 Themes in Economic Inthropology. Tavistock P. S. Ednburgh. 1967. P. 3.

(2) R. Firth. Human Types. Sphere Books. New York. 1970. P. 73.

صوب كومة الخشب التي تتفق وسنكه . وفرع الخشب (هو ذلك القسم الذي
تخصص عمله في تناول مادة الخشب) في القطاع العام ومقارن الخشب في القطاع
الحاس يعمل معهم حوالي ٥٠٠ عامل في عمليات الأخشاب وقد اتضح أن النالية
العظمى من عمال الأخشاب قد هاجر من قرية نزه . ويسيطر التزاويين عموما على
فرع الأخشاب وعلى عمليات الأخشاب . وقرية نزه هي إحدى قرى سوهاج وهي
منقسمة إلى ٧ نهج أو ٧ نوات كما يقول المحالون أنفسهم (نزه العجشية - نزه
الحاجر - نزه الشريفة - نزه المحرمين - نزه على - نزه الخيش - نزه البوص) وهذه
النات السبعة هي مجموع نهج متجاورة تقوم بينها علاقات مصاهرة وتزاوج .
وعلاقات قرابية حميقة . فالنجس أقارب من قريب (قرب حسب) أو من بعيد
(قرب فوقاني) على حد تعبيرهم .

وكان يقوم بتفريغ الأخشاب مقارن القطاع الحاس قبل سيطرة القطاع العام
على هذه العمليات . وكانت الأخشاب ترد على البواخر دون أن تكون مصنفة
وكان المحالون يقومون بعمليات الفرز وكذا عمليات التسيف (الرص) على
الرصيف . وذلك من واقع الخبرة الكبيرة التي تتوافر للمحال والتي يعتمدها
يتعرف على سمك لوح الخشب . هذه الخبرة التي كان ولا زال يتلقاها من زملائه
أثناء العمل والتي كثرت ما كان عمله لما يكلمه الكثر فقد كان المحال يتعلم من طريق
تلقى التدريب من أقاربه الذين يعملون بنفس العمل . وكثيرا ما كان المحال
يتعرض لضرب من محال أقدم من نفس قرية أو قريب له . إذا أخطأ في اختيار
الرصعة التي يلقى عليه بمحورته من الأخشاب ذلك أنه يجد أمامه أكوام من الخشب
وكل كومة مستقلة وبعدة لسيا عن الأخرى . وكل كومة تتألف من نوع من
الأخشاب ذات سمك معين ولاجرة بأطوال الأخشاب وعلى المحال أن يتجه بما
يصله إلى الكومة التي تتفق وسمك ما يحمل .

الأنشطة الاقتصادية في مجتمع الحماين موضعين أهم ما تدين به هذا البناء وماله من خصائص لنصبح مقارنة النسق الاقتصادى مسح نسق ما قبل الهجرة أمرا يمكننا .

(١) : أولا: النشاط الاقتصادى للحماين في مدينة الاسكندرية:

(أ) العمل بعمليات الشحن والتفريغ بالاسكندرية :

يقوم الحمايون بعمليات شحن وتفريغ البواخر الواردة الى ميناء الاسكندرية وسبق الإشارة الى أهمية دور ميناء الاسكندرية في اقتصاد مصر .

والحمايون الذين يتقارب عددهم الأربعة آلاف حامل يتوزعون في مدن تنطى عمليات الشحن والتفريغ وإذا تتبعنا أنواع الأنشطة التي يقوم الحمايون بها فإننا نجد أنهم قد تخصصوا وتم توزيعهم وفق نوع البضاعة التي يتم تداولها شحنًا وتفريغًا ويمكن توضيح هذه الأنشطة على النحو التالي :

(١) حاملون تخصصوا في حمل الأخشاب :

وهؤلاء يتصل نشاطهم بعمليات تفريغ الأخشاب المستوردة من الخارج وهؤلاء الحمايون الذين تخصصوا في تداول الأخشاب يقولون ان حامل الأخشاب يجب ان يتوافر فيه خبرة طويلة ليصبح خشابا ممتازا ذلك أن الحال في عمليات الأخشاب يجب أن يتعرف ويعمرد النظر على أصناف الخشب ومقاساته وسمكه وأن يتجه بحمولته من الخشب الى (الرصة) من الخشب من ذات السلك . فحمولة الباخرة يحملها الحمايون على التوالى ودون مراعاة نوعها . وعند نزول الحال من الباخرة فإن عليه أن يكون عارفاً بسمك الخشب الذى يحمله وأن يتجه به

هذا والخبرة في مجال العمليات المتصلة بالخشب تنصب على معرفة أنواعه
وسمكه باللمس المباشر باليد . وهذا الأمر من مصدر فخر وقطعة هامة تدور
حولها المفاضلة في العمل بين الحائزين هذا من جانب الجهد البدني الذي يتفاضل
الحائزون فيما بينهم على أساسه ذلك أن حمالى الخشب ينقسمون إلى مجموعات كل
مجموعة تضم ٧ حمالين يعملون مما يعطى الحائزون اسم (البرت) على كل مجموعة
وتعمل كل مجموعة كفرق . ويقسم حمولة الباخرة أو الصنفل على مجموعة
(البروت) المكلفة بتفريغه ويسمى نصيب كل برت (بالبرسه) وعلى كل برت
أن ينتهى من تفريغ الكمية المحددة له في وقت محدد أى يحصل كمية محددة منوط به
حملها من على الصندل إلى الارصفة فإذا كان أحد أفراد المجموعة متكاسلا فإنه
بذلك سيقى جهدا اضافيا على الحمالين الذين يعملون معه في نفس المجموعة .
وعكذا فإن روح الفريق تسود في العمل وتلب دورا مساعدا حيث تصنيف
بعضا اضافيا للرقابة على الحمالين وهوامل الثواب والمقاب التي يتعرض
لها الحمال .

هذا وفيما عدا التخصص في نوعية ما يحمله حمالى الخشب فإن كل ما يتعلق
بهم خلاف ذلك عائش تماما لباقي الحمالين كما سيرد فيما بعد . ويحذر الإشارة هنا
مؤجدا أن الشركة العربية المتحدة للشحن والتفريغ هي التي تقوم بهذا
للتشاحه الآن .

(٢) حمالون مختصون في تناول المواد الترموية :

وعلى مختص العمال في تناول المواد الترموية مثل القمح والذيق . . . وإذا
كانت العمليات المتعلقة بالاختداب هي عمليات نه يخج للباخر فقط حيث أن
مخرجها مستوردة للاخشاب فإن الأمر هي هجة بالنسبة للمواد الترموية تقصر

تستورد أيضا القمح والدقيق ولذلك فإن نشاط حمال التويز هو أيضا عمليات تفريغ فقط دون الشحن . هذا من ناحية ومن ناحية أخرى فإن القطاع العام يقوم بهذا النشاط إذ أن هذه العمليات تقوم بها شركة الصوامع والتخزين . وقد كانت عمليات تفريغ المواد التزويجية مسندة الى الشركة العربية المتحدة للشحن والتفريغ وكان بها أيضا حمالون متخصصون في تفريغ المواد التزويجية ثم توالى خسارة هذه الشركة في عمليات التويز فطرحتها لقطاع الخاص لفترة من الزمن ثم ما لبثت ان عادت العمليات التزويجية اليها . ومنذ شهر ابريل ١٩٧٠ أسندت العمليات التزويجية الى شركة الصوامع والتخزين وذلك لتأكل هذه العمليات مع أنشطة هذه الشركة . كما تم نقل الحمالين بالكامل مع نفس العمليات من التبعة والعمل بشركة الشحن والتفريغ الى شركة الصوامع والتخزين وعموما فإن عدد حمال التويز حوالي ٤٠٠ حمال ولا يميزهم أية خصائص تجعلهم يختلفون عن باقي الحمالين بالميناء فهم حمالون عاديون ومتخصصون في تناول المواد التزويجية مثلما تخصص باقي الحمالين بحيث أن كل جماعة منهم تتناول مادة معينة كالخشب أو البضائع أو الصب ومن ثم فهم جزء من مجتمع الحمالين ولا يختلفون عن غيرهم .

(٢) حمالون متخصصوا في عمليات الصب :

وعمليات الصب هي العمليات المتعلقة بتناول الفحومات والسماد والملح والمواد المائلة وهذه العمليات مسندة الى القطاع الخاص . وهي عمليات محدودة على وجه العموم وعدد حمالى عمليات الصب لا يتجاوز ١٨٠ عامل . وعمليات الصب أيضا هي عمليات تفريغ بصفة عامة فممر دولة مستوردة للسماد والملح والفحومات .

(٤) حمارون مختصصوا في شحن وتفريغ البضائع العامة :

وعمليات البضائع العامة هي تلك العمليات المتصلة بالشحن وتفريغ أية بضائع بخلاف ما سبق ذكره وتكاد هذه العمليات أن تحتص معظم الحمالين بالميناء إذ لا يعمل بها أقل من ٢٠٠٠ حمال في المتوسط . ويميز هذه العمليات أنها تشمل عمليات شحن صادرات مصر من أقطان - أرز - بصل وموالح وغير ذلك من السلع التي تقوم مصر بتصديرها . كما أنها تشمل تفريغ واردات مصر من السلع التي لا يتم تفريغها بواسطة فروع الحشيب - والتكوين والصب أي تفريغ بضائع مثل قطع الغيار والأسلحة والسيارات والطرود المختلفة وما إلى ذلك . إنما يتم بواسطة حمال البضائع العامة وهناك بعض عمليات تأخذ شكل التخصص الفرعي داخل البضائع العامة . فمثلاً هناك حمارون مختصصون في تناول الأقطان فقط . وهؤلاء لا يعملون في غير الأقطان ويتم صرف تمويض بطاقة في الأيام التي لا يوجد فيها شحن أقطان وإن كانت نسبة قليلة منهم قد بدأت تقبل العمل في البضائع الأخرى عند عدم وجود بواخر لشحن القطن .

كذلك هناك حمارون مختصصون في عمليات المواد مثل التفرات والكمبوايات والمواد الحارقة وغير ذلك . بل أن هناك حمارون مختصصون في عمليات تفريغ القضبان الحديدية وأصبحوا عمال قضبان . وهكذا . ونعاود القول بأنه إذا كان هناك أربعة عمليات تمثل مجال النشاط الاقتصادي في مجتمع الحمالين وهذه العمليات متصلة بنوع البضاعة (المادة) التي يتم تداولها في هذا المجتمع بالشحن أو بالتفريغ . وأن بعض هذه العمليات يتم شحنها أو تفريغها بواسطة أي من القطاع العام أو القطاع الخاص فإن لهذا كله أسس سوف يتم توضيحها في تناوالتنا لتقسيم العمل .

هذا من النشاط الأساسى فى مجتمع الخالين الذى يدور الفخل الأساسى الذى يمشى عليه أبناء هذا المجتمع وعائلاتهم سواء تلك العائلات التى قدمت بالكامل مع أربابها الذين هاجروا الى الاسكندرية أو تلك التى ظلت مقبلة بالقرية .

ويجب الإشارة الى أنه نادوا ما نجد حبالا لا يعمل بأى عمل آخر ليتكسب دخلا منتظما أضافيا . إلا أن ثمة مصادر أخرى تمثل جانبا هاما من دخول الخالين . وإن كانت (من وجهة النظر العلمية) لا يمكن الاعتماد على كسب الدخل إلا أنها فى الواقع تشكل مصارا هاما فى هذا المجتمع .

(٢) المصادر الخاصة للفخل :

ونفضل أن نعطيها هذا العنوان تميزا لها عن الأنشطة الانتاجية فى عمليات الشحن والتفريغ ذلك أنها تمثل نشاطا خاصا فملا ومصدرا دائم التواجد . ومن ذلك ان الخال يخرج من عمله وقد حمل شيئا ما : سجائر - شاي - زجاجات خور أو ألبان - لحوم - أخشاب . والسلك وقطع غيار... الخ ورغم ان نسبة كبيرة من أفراد هذا المجتمع لها مثل هذا النشاط إلا أن هذا لا يعنى ان جميع الخالين يقومون بذلك . هل ان هذا العمل ليس واقعا فى دائرة التهريب . بالمعنى القانونى من وجهة نظر الخالين . ذلك ان الخال لا يعنى ما يأخذه من هذه الأشياء عند خروجه من العمل بحيث ان من يشاهده عندئذ لا يمكن ان يظن ان هذه عملية تهريب . بل يبدو هذا السلوك كما لو كان عملا عاديا تماما . ولذا فخال يحمل يده بالسجائر الأجنبية ودفاتر الورق البفرة ، لف السجائر الأجنبية لمعارفه ولرجال الشرطة ايضا عند خروجه من أبواب المراكب . كذلك فان الكثيرين من أفراد هذا المجتمع قد أخبرنى ان تجارة الشاي بين المقيمين بالاسكندرية وأبناء القرية كثيرا ما تقوم نتيجة توافر كميات الشاي التى يحصل عليها الخالون يوما بعد

يوم . بالإضافة الى الهدايا التي يشكل الشاي والسكر (وهو ايضا من المواد التي تهرب بكميات كبيرة) جزءا ماما منها . كذلك كثيرا ما يشاهد الخمال وهو يعمل لوحا أو قطعة من الخشب عند خروجه من العمل ولعل هذا هو السبب في مشاهدة كثير من عجلات بيع الأخشاب يحيط بالدائرة المبركية . وكثيرا ما شاهد الباحث في بيوت الخماين أن ما ينام عليه أفراد هذا المجتمع هو (كرويته) أحشاياها كلها أخرجت بهذه الطريقة ولا يكر الخماون ذلك . وكثيرا ايضا ما ينصح الخمالون في إخراج كميات من الأقطان يتم استخدامها في تجهيزه شخصيا عند الزواج أو تجهيز أحد أبنائه خاصة إذا كان هذا الخمال من مجال القطن . بل وكثيرا ما يلجأ أشخاصا من أولئك الذين لا يعملون في مجال القطن يطلب كميات من للقطن ويدفعون ثمنها للحمال (١) .

هذا فضلا عن ما يسهل ملاحظته من قيام بعض الخماين بدور (البوسطية) حيث يقوم الخمال بعمليات الشراء والبيع مع أطقم البواخر داخل الميناء . ومع أن هدد من يقومون بهذا العمل ليس كبيرا بالقياس لأفراد مجتمع الخماين إلا أنه من السهل ملاحظة قيامهم بعمليات بيع الملابس المستعملة بعد شرائها من أطقم البواخر . وكذلك تشمل هذه العمليات عديد من السلع الأخرى . مثل الساعات . والحقير والسجاير . وغير ذلك . وكثيرا ما يشاهد هؤلاء الأفراد وقد حملوا كميات كبيرة من البلاطى والقمصان والبدل الكاملة لأحياء والبلوفرات

(١) لعل مما يجعل هذه العملية واضحة ان بعض الخماين كانوا يعملون بأخرة محملة بالحرم . وقد أخذ عدد منهم في تقطيع اللحم وتبيئها في جوال خاص بهم ورآهم مشغول البأخرة من الأجانب . وهذا ما حاول منهم طمئنه الخمالون بمطواة وذلك في ١٩٧٦/ ٢/ ٥ .

وغيره وأخفوا يدورون على باقي أفراد هذا المجتمع من الحبالين عارضين هذه السلع . أو حتى على أفراد من خارج مجتمعهم .

على أنني لاحظت أيضا ان كثيرا من الحبالين يصدون الى التعامل مع طاقم البواخر ورباشا بحيث أنه يقاوم وجبة الغذاء أو العشاء ويتناول اشياء والدجاجة والخبز أيضا من الباخرة نفسها . وكانت هذه النقطة من الأهمية بالنسبة ل هؤلاء البعض الى الدرجة التي اعتبرها أحد الحبالين في جانب السليبات في قرار تعرضه السياسي عندما انتخب لشغل مركز سياسي همام اقضى ان يغرق من العمل .

والحقيقة ان هذه الأنشطة جميعها والتي يقوم فيها الحبال باخراج حديد من السلع من المراكب . قد ثبت أنها تلعب دورا خطيرا في عمليات التصدير والاستيراد الى الحد الذي كثيرا ما تستورد الدولة أجهزة وقبل خروجها من المراكب يتم فك أجزاء منها وأخراجها ويصعب بائمان قليلة . وهذه العمليات التي يقوم بها بعض الحبالين بالإضافة الى غيرهم . إنما أصبحت تتخذ حجما ضخما حاليا لما تجده من تسهيلات من جانب الكثيرين من رجال الشرطة المكلفون بالحراسة بالمراكب (١) .

(ب) الزواجة :

وقد أوضح البحث الميداني أن نسبة كبيرة من الحبالين تمتلك أزواجا وزواجة . وقد وصلت هذه النسبة الى ٤٠ ٪ من الحبالين . والحقيقة ان الأهمية الاقتصادية

(١) أوضحت جريدة الأهرام الصادرة في ٢١ مارس ١٩٧٦ ان هذه العمليات قد أصبحت تكلف الدولة الكثير وأنها من الضخامة بحيث تشكل خطرا حقيقيا على نظام العمل بالبناء ككل وعلى عمليات الاستيراد والتصدير بالذات . وذلك بعد اجراء بحث عن هذه العمليات .

للزراعة والإراضى الزراعية أقل من أهميتها الاجتماعية . ومع ذلك فإن نسبة كبيرة من مجتمع البحث لا زال العمل الزراعى يشكل مجالا مؤثرا فى حياته ، ولا زالت نسبة كبيرة تاركة ابنائها وزوجاتها فى القرى من أجل العمل الزراعى . ويسافر الحمال فى موسم جنى المحصول وأعداد الأرض الزراعية للزراعة . وكثيرا من أفراد هذا المجتمع يحتفظ بهيوانات الفلاح المبادئ فالكثير منهم يملك جاموسة أو بقرة ولهذا أهمية اقتصادية خاصة الى الدرجة التى وجدنا أن بعض الحمالين يؤجرون قيراطين أو ثلاثة لزراعتهم بالرسم لنهذه الحيوان فقط . رغم أنهم لا يملكون أراضى زراعية . والعمل بالزراعة بين نسبة كبيرة من أبناء هذا المجتمع فضلا عن أنه يرتبط بالملكية الزراعية بمعنى أن كل من يملك أرضا زراعية إنما يمارس العمل الزراعى فيها بنفسه غالبا (حيث تمكن ظروف العمل بالمدينة السفر الى القرية سواء بإجازة رسمية من العمل أو بالطرق الودية الخاصة) وذلك بالاتفاق مع زملائه من الحمالين دون أخذ موافقة المسؤولين أو عن طريق فلاحين أجراء يسافر هو بنفسه للإشراف عليهم مع مشاركته فى العمل . فإن الملكية الزراعية ليست شرطا لمزاولة العمل الزراعى بل إن كثيرا من الحمالين الصغار السن وخاصة من المؤقتين يعملون بجانب العمل كحمالين بالميناء بالعمل الزراعى فى أراضى آبائهم الذين قد يكونوا هم أيضا بالاسكندرية يعملون كحمالين أيضا أو يكونوا مقيمين بالقرية باستمرار ولم يحضروا أصلا الى الاسكندرية قبل ذلك . أو قد يكونوا احيوا للمعاش بعد ان عملوا كحمالين حتى سن المعاش فيسافروا الى القرية ويرسلون أبناءهم للعمل كحمالين وهؤلاء عليهم السفر للعمل الزراعى فى مواسم العمل معاونة لوأدهم فى هذا المجال .

على أننا نورد ثمانية التأكيد على أن العمل الزراعى وإن كنا وحنثناه ضمن

الأنشطة الاقتصادية فإن قيمة ما تنموه الأرض اقتصاديا ليس له نفس القيمة التي يدورها العمل بالمدينة خاصة وأنا وجدنا أن دخل الحمال أعلى بكثير من دخل القروي عامة من ناحية وكذا من دخل العمال ذوي الخبرة المماثلة بالصناعة بالاسكندرية وبالخدمات الأخرى بها إلا أن العمل الزراعي وخاصة المرتبط منه بالملكية الخاصة له أهميته الخاصة في ارتفاع المكانة الاجتماعية داخل هذا المجتمع . كما سيوضح في دراستنا للملكية في هذا المجتمع .

وعلى العموم فإنه من الواضح أن العمل بالمدينة كحمال له عداء العميق على حياة المهاجر بالإضافة الى أهمية مجال العمل نفسه كما سيتبين فيما بعد .

ثانيا : عمليات الشحن والتفريغ

(أ) وصف العمل وخصائصه :

نتعرض لخصائص العمل ووصفه من خلال استعراض دور المهنة التخصصية التي نعهدا في مجتمع الحمالين . هذا وإذا تعرضنا لوصف العمل فالتا نستطيع أن نقول أن الحمال إنما ينصب عمله إما في شحن أو تفريغ الباكسة وفي الحالتين أما أن يكون محل عمل الحمال على ظهر الباكسة أو على الرصيف . وهنا ينقسم الحمالون وفق مكان العمل الى قسمين :

حمالو (فوق) أو (حمال كودنة) .

حمالو (تحت) أو (حمال رصيف) .

هذه هي الاسماء الدارجة المتداولة بين الحمالين فبعض النظر من أن هناك أقسام معينة من العمال كل قسم منهم يتخصص في التعامل مع سلعة معينة بحيث

إن الباخرة القادمة للعملة بالأخشاب (تمراكي) أى ترسو بموارد أرصفة عديدة للأخشاب وتلك العملة بموارد تموينية تتجه الى أرصفة عديدة ومخصصة للمواد التموينية . وهكذا الحال فى بقية المواد والسلع فإنها تتوزع على أرصفة عديدة بحيث إن الميناء مقسم الى مناطق عديدة كل منها محصص فى التعامل مع البواخر العملة بسلع معينة بالذات بجانب ان ثمة عددا مينا من الحمايين متخصصون فى تناول كل سلعة .

فإن كل مجموعة متخصصة فى تناول سلعة معينة هى نفسها مقسمة الى مجموعتين كبيرتين هم حمالون مكان عملهم ظهر الباخرة . وآخرون مكان عملهم هو الأرصفة التى ترسو عليها هذه الباخرة .

اذن لدينا حمالون (فوق) و (تحت) .

وينقسم حمالون (فوق) الى من معينة وفى طبيعة عمل كل واحد منهم فهناك للفحم - والحكاك - والوناش - والعنبرجى .

كذلك ينقسم حمالو الرصيف (حمالو تحت) الى نوعيات منها حمال جوال ، حمال رصيف ، عمل رصيف .

هذه المهن لكل منها عملها المختلف عن غيرها وفى سلم التفضيل الذى داخل هذا المجتمع تتابع عمل كل مهنة بادية من أسفل السلم الى أهل موضعين نوع عمل كل واحد من هذه المهن المختلفة .

(١) حمال الرصيف :

وحمال الرصيف هو ذلك الحمال الذى يتخصص فى تناول الهدائع أو السلع وهو على الرصيف وعمله هو تخطيط المظفرود من حمال السلك (الواير) كما

يسمى الخيالون أنفسهم . ثم (تستيقظ) أى وصفا على الرصيف أو على السيارات التى تكون واقفة بجوار البساخرة لتحمل البضائع الى خارج المازرة الجركية مباشرة . هنا إذا كانت العملية عمية تفريغ إما إذا كانت العملية عمية شحن فإن حال الرصيف يصبح دوره عكس هذه العملية إذ يصبح عمله (تصيين) (١) الطرود أى ربطها بحبل من السلك (وائر) وجعله فى وضع متوازن تماما ثم تعلق هذا الطرد بواسطة الرلش بمد ذلك ويسمى الطرد بمد تصيينه وتعليقه بالخطاف الخاص بالولش باسم (الشكه) .

(٢) جمال جوال :

جمال الجوال هو ذلك الذى تخصص أيضا فى (العمل تحت) والعمل تحت يعنى العمل على الرصيف . ولكنه تخصص فى تناول مواد معينة بحيث يختلف عن جمال الرصيف . فهو يتناول بالحمل شحنا أو تفريضا الاجولة بالذات . أى أنه يتناول البضائع المعبأة بأجولة فقط مثل الفول - الكسب وغير ذلك . وهذا هو أشق الأعمال فى مجال عمليات الخيالين . ومع أن هذا النوع من العمل هو مجرد (حمل جوال من الفول أو الأرز أو البصل أو البطاطس وغيره) فإن هذا العمل يعتبر فنيا من وجهة نظر الخيالين فليس أى شخص بقادر على حمل جوال به ١٠٠ كيلو أرز مثلا إذ أن الجمال هنا له طريقته الخاصة فى جذب الجوال الى ظهره بحيث يصبح للثقل موزعا على جميع عضلات الجمال وعموده الفقرى . ويقول الخيالون أن أى خطأ فى هذه العملية أو اساءة فى عملية الحبل كفيلة

(١) تعنى عملية التصيين أحكام وضع الخيال المادية أو الخيال السلوكية حول الطرد فى وضع يكون فيه الطرد متوازنا تماما إذا تم تعليقه بمخفاف الولش ورفع الى أعلى .

بإصابة الحمال بانزلاق غضروفي أو خلع في ذراعه أو غير ذلك ولهذا فأننا نحمد كثيرا من الحمالين يملكون سن الستين ويحملون الجوال بطريقة سهلة وذلك دون معاناة كما أن ثمة نقطة أخرى هامة في مجال عمليات حمل الجوال ذلك أنهم يجب أن يجهدوا الى أقصى حد استغلال الحيز المكاني المتاح أمامهم . سواء على الأرضة أو في صنادير الباخرة . فيجب أن يلقى الجوال بمحاور الآخر دون فراغات ومهما كانت هذه الفراغات صغيرة فهي تشكل عيبا كبيرا في عمل الحمال . ولا شك أن عدم استغلال المكان المتاح من الأرضة هو أحد أسباب مشكلة التكديس كما سيورد فيما بعد (وذلك من وجهة نظر الباحث) .

(٣) الوناش

و"وناش" حمال عادي لا يحمل رخصة قيادة أو غيره ولا يتميز عن غيره من الحمالين في شيء هذا أنه يحتل مهنة ترتبط بواجبات محددة تتكامل مع غيرها في أداء الحمالين له أهم . وتقع هذه الوظيفة قبل وظيفة "الحكاك" ، في الأهمية وبعد مهنة "العنبرجي" ، التي ستتحدث عنها بعد قليل ومن ثم فإن "العنبرجي" ، يتم ترقبته لمهنة "وناش" ، و "الوناش" ، يتم ترقبته لمهنة "الحكاك" ، و"عمل" "الوناش" ، هو تشغيل الرولش الذي يحمل (الشكة) من على الرصيف ويرفعها الى ظهر الباخرة حال الشحن أو يرفع العرود الى الرصيف من على ظهر الباخرة حالة التفريغ . هذا و لا وناش نفسها كثيرا ما تكون الباخرة مزودة بها أصلا . و قليلا ما تكون بعض البواخر غير مزودة بها ويقتضى الأمر تواجد أو ناش متحركة بتلك التي يملكها القطاع العام أو الخاص بالميناء .

٤ - المنبرجى ١

والمنبرجى مكان عمله هو ظهر الباشرة وداخل عنابرها المختلفة (١) حيث الحمولات المراد تفريغها أو حيث الفراغات المراد تملئها بالبضائع هذا وعمل المنبرجية هو إعداد البضائع الواردة في داخل عناير البواخر وتجهيزها وتنسيقها في وضع متوازن بين الحبال (عملية التصيين) تمهيدا لتعليقها بمختلف الوانح حالة التفريغ أو العكس في حالة الشحن أى أنه يقوم بنفس عملية عامل الرصيف ولكن داخل البواخر بحيث يصبح عمله هو التصيين للطرود في حالة الشحن وفك (الشكة) وتمتيع البضائع داخل العناير حالة التفريغ . هذا وعملية (التصيين) بالنسبة للمنبرجى لها أهميتها كما أن لها أهميتها بالنسبة لعامل الرصيف . وتعتبر هذه العملية من العمليات الفنية الهامة التى تكون معيارا هاما في مجتمع الحماين لمدى توفر الخبرة في مهنة المنبرجى وكذا مهنة حمال الرصيف فبالنسبة للمنبرجى فإن تصيين طرد من الطرود تعتبر عملية هامة جدا . فضلا عن اخراج هذا الطرد من المنبر . فليس من السهل ان يقوم بهذه العملية أى شخص ليس على دراية بعمليات الشحن والتفريغ . إذ أنه ليس كل طرد يصب بنفس الطريقة . وعملية التصيين هي عملية وضع الطرد بين الحبال السلكية السمكية أو الحبال العادية في وضع متوازن بحيث يشبك هذا الطرد وهو في هذه الحالة من التوازن التام في خطاف الوانح الذى يقوم برفعه الى الباشرة في حالة الشحن أو من الباشرة الى الرصيف في حالة التفريغ ولعل عملية التصيين هذه تكتسب أهميتها من أن الخطأ

(١) حيث أوجب القانون البحرى أن يكون رص البضاعة في عناير السفن وليس على ظهرها (دروس في القانون البحرى) للدكتور مصطفى النحال . المكتب للمعري الحديث للطباعة والنشر ١٩٦٨ ص ٢١٧ .

فى هذه العملية أو عدم اجادتها قد يؤدى الى سقوط الطرد وهو مطلق فى المواء
بعد أن يقرر الوثائى برصفه وأثناء توجيهه الى حيث يراد نقله وهنا كثيرا ما تقع
حوادث تؤدى الى قتل الكثيرين .

والمهم أيضا إذا كنا قد أشرنا الى ان عملية معرفة نوع النخب من مجرد لمس
باليه وصرفه سمكه هى ميار هام جدا فى تقرير أفضلية حملات فى عمليات النخب
من غيرهم وتقدير مدى خبرته فاننا نقول أن عملية التصيين واجاباتها الظروف
المختلفة هى أيضا ميار هام للغاية بين الحمالين فى عمليات البضائع العامة فى مهتى
المنبرجى - حمال الرصيف .

كذلك هناك نقطة أخرى تتعلق بالخبرة وتحدد مداها بين فئى حمال الرصيف
والمنبرجى . وذلك هى عملية تظهير الشكة . فان تظهير الطرد من خطاف
الوش من ناحية ومن (الوايرات) أى الحبال السلكية السمكة من ناحية أخرى
وذلك بعد لوله حيث يراد تعتيقه (أى وضعه) عملية ليست سهلة .

هذا ونختتم حديثنا عن مهنة المنبرجى بالقول أن المنبرجى المتخصص فى
القطر يتقاضى ٦٥٠ مليا فى الكرونة (اليومية) الواحدة بينما يتقاضى المنبرجى فى
باقى الفروع ١٩ قرش . وذلك لأن عمل القطر هو عمل فنى أكثر ويقتضى دقة
متناهية حيث أن فى التسييف (أى عملية رسم باللات القطر فى عنبر الباخرة)
يجب أن تكون البالاب موضوعة متجاورة متلاصقة تماما بحيث لا تلمس أصابع
اليدين بالثنين أو بين صفوف البالاب فى عنبر الباخرة . وذلك عمل اقتصادى
صرف إذ أن تلاصق البالاب تماما يعطى فرصة أكبر لرسم عدد أكبر من البالاب
فى المنبر الواحد . وهذا بالطبع عمل اقتصادى واستغلال امثل لحيز المنبر المتاح
فى الباخرة . ويشتهر القطر من أجل هذه النقطة بلذات بالعمل للفنى المتخصص .

٥ - المهككة :

وعمل المهككة في الواقع هو حمزة الوصل بين حمال فوق وحمال تحت .
والمهككة هو المشرف الحقيقي على تنفيذ العمل فهو يتابع حمال فوق في المناير
ولكن يظل على ظهر الباخرة دون أن ينزل الى باطنها حيث المناير بل فقط يتابعهم
بعينه ويتابع وضع الشبكة ومدى سلامتها وموازنتها . ثم بعد أن يتأكد من أن كل
شيء في مكانه . يعطي الإشارة للوناش أن يبدأ في رفع الشبكة (الطرد) الى أهل
ويأخذ في إعطاء اشارات بكفت يديه كل منها تعني حركة معينة على الوناش ان
يلتزم بها فيرسل الطرد الى أسفل (يطرى) أو يرفعه الى أعلى (يهده) ويوجهه
يميناً أو يساراً حتى يعطي المهككة الإشارة التي تعني ان الطرد قد وصل الى حيث
يراد له .

والمهككة هو المشرف من اصطدام الطرد بموانئ المناير أو سلامته لأن
الشبكة تسير وفق أوامره تماماً . والمهككة على أية حال هو حمزة الوصل كما قلنا بين
عمال فوق وتحت فكان عمله الاشراف على سلامة الطرد هموما أثناء عملية نقله
من على الأرض الى ان يستقر في مكانه في عنبر الباخرة أو العكس . ولذا يحتمل
للمهككة مكانة اديبة متميزة على وجه العموم .

٦ - ريس البرت :

ونجد هذه المهنة في فرع الخشب فقط وهو واحد من عمال تحت وليس
عمله إشرافي كما يستدل من لاسمه بل ان عمله تنفيذي بحت . وعمل ريس
البرت ، هو وضع (كل صنف من أصناف الخشب على ايوه) على حد تعبهم أحد
المعلمين . ويقصد بذلك أنه يرفع أحد أطراف ألواح الخشب التي هي من صنف

واحد من حيث السلم ليأتى الحال (حال الرصيف ويدخل بكسفه في وسط اللوح حاملاياه . متجما الى كومة (رصة) معينة لنفس السلم الذي يحمله . وعلى أى حال فإن عمل ريس البرت هو إلا يحمل حمال الرصيف صنفا غير صنف الرصة التى سينجه البها ليلقى عليها ما يحمل من أخشاب . ويجدر ملاحظة أن الحمال يعمل لرحا لرحا .

وعلى العموم فإن مهنة « ريس البرت » هى المهنة الوحيدة الشاذة التى لا توجد سوى فى قسم الأخشاب أما باقى الوظائف من جمالى فوق (معلم - مكلك - وفاش - غبرجى) .

وحمال تحت (من رصيف فقط) فهم موجودون بقسم الخشب ايضا كباقى الفروع المختلفة لعمليات الشحن والتفريغ .

٧ - المعلم :

وللمعلم هو المشرف الحقيقى على عمليات الشحن والتفريغ . وتحتل وظيفة المعلم ، مركزا أدبيا رفيعا لاعتبارات اجتماعية واقتصادية سنوضحها فيما بعد . وإذا كان مركزه الاجتماعى قد طرأ عليه بعض الضعف إلا أنه لا زال يحتل على أية حال مكانة هائلة فى هذا المجتمع . وعمله هو الاشراف على السهر العام للعمل فى الباقرة فوق وتحت بحيث أنه يراقب العمليات التنفيذية فى مجموعها . فمسو يتابع عمليات التصيين بعينه فقط وإذا ما كانت صحيحة أم لا . ويتابع عمليات حمل الأخشاب ويصح العمال من الحمالين على ان يسرهوا أكثر ولا يتكسلوا وألا يلقوا الأخشاب بهذا الصنف . أو أن يلقى الجوال فى مكانه الصحيح ملاصقا للجوال المجاور دون هذا الفراغ الذى يراه وكذلك الحال فى حالة رص البراميل أو بالات الأنطان . . . الخ .

فكان عمله هو التأكد من أن معايير العمل ومعايير صحته إنما تم بطريقة مضبوطة وأن الأداء سليم . وعلى أى حال فعمل المعلم هو نفس العمل الإشرافى مهما كان تخصصه سواء : معلم كورته (أى فوق) أو معلم رصيف . وسواء أكان تخصصه الفرعى معلم كورته قطن أو معلم كورته خشب أو معلم كورته بضاعة عامة . فإن عمل المعلم هو ذاته فى كل الأحوال ويحظى جميع المعلمون على أى حال بمكانة أدبية رفيعة رغم تناقصها أخيراً بقدر كبير .

والآن بعد أن أوضحنا ما هو العمل المستند لكل نوع من التصنيفات المهنية فى مجتمع الجمالين (من معلم - حكلك - وناش . . . الخ) فالتا يجب أن نعاود القول بأن جميع الفروع فيها هذه التخصصات فهناك مثلاً معلم قطن ومعلم بضاعة عامة . ومعلم خشب . وكل معلم منهم هو معلم فى تخصصه وفق نوع البضاعة أو السلعة التى يتناولها وكذلك الحال بالنسبة لباقى المهن .

والحقيقة أننا فضلنا أن نصف طريقة العمل ونوعيته من خلال استعراضنا لعمور كل مهنة فى هذا العمل بدلاً من الوصف العام له ونعتقد أن طريقة أداء العمل أصبحت واضحة تماماً الآن من خلال ما أوردناه من أدوار المهن المختلفة فى عمليات الشحن والتفريغ .

وتلخيصاً للأمر من ناحية إبرازها لصورة وأداء العمل لتتابع عملية تفريغ صناديق ضخمة كانت تحمل قطع غيار كإلى :

أصدر الحكاك بإشارة من يده الأمر إلى الوناش (الذى كان يجلس فى ركن فوق ظهر الباخرة وغارج العنابر) فانزل الوناش وهو خطاف ضخم لقناية معلق بأسلاك - يدوية ضخمة - يستدهته وإتاهى فى شكل سبل مقتول من السلك الصلب . نزل الخطاف إلى العنبر . وفى العنبر تلقى أحد العنبرجية (وعادة ما يكون

في كل منبر ، متبرجة (الخفاف . وكان المتبرجة قد لقوا الصندوق بحبل آخر من الصلب (في شكل حبل مقنول من السلك ايضا) لقوه لفاف جدا . وعقدوا الحبل السلك بقوة . وضع المنبر في الخفاف في المقعدة التي عقدوها المتبرجة . ولوح بيده الى المكك الذي كان يقف فوق سطح الباخرة بمعنى أن عمل المتبرجة قد انتهى .

وأشار المكك الى الوائش قائلا : (بيده) وتنفى ارفع . ولكن الى مسافة محددة وذلك حتى يطمئن المكك الى ان التوازن سليم . (ويجب ملاحظة ان الطرد في هذه الحالة ليس في مدى رؤية الوائش . وهو غير مسئول عن سقوطه أو اصطدامه بفتحة المنبر . إنما المسئولية مسئولية المكك في توجيه الطرد . أما مسئولية افلات الطرد أو عدم توازنه فهي مسئولية المتبرجة) . وأطمان المكك الى الأمر . فأشار بيده في اتجاه معين وبحركات من يديه في شكل متقطع غير متواصل . وتعني كل حركة ان يتابع الوائش رفع الطرد (بيده - بيده) خطوة . خطوة . أي يرفعه بقدر معلوم مع كل حركة . وفي اتجاه اليد التي يشهد بها المكك . والاتجاه الذي يشير اليه وظل الطرد يرتفع الى ان أصبح خارج الدبر . وأخذ يرتفع بإشارات من المكك وهتاف من الوائش الى ان أصبح فوق مستوى أسوار الباخرة نفسها . ثم اتجه الى جهة الرصيف وبإشارة من المكك توقف . وكانت حركته هذه في اتجاه الأرض (الرصيف) . ولكن على نفس المستوى من الارتفاع ثم أخذ ينزل متجها الى أرض الرصيف . بإشارات متتابعة من المكك الذي يقف عند سور الباخرة وينظر الى الطرد وهو نازل مراهبا مدى استعداد هبال الرصيف . وهنا فالمسئولية ايضا مسئولية المكك فالوائش لم يعد يرى الطرد وكل ما يراه هو أيدي المكك وحركاتها ذات المعنى . ويظل الوائش (يطري) ثم بإشارة يتوقف ويكون الطرد قد وصل الى ظهر سياوة كنتظيره على

الرصيف ويستقبله عمال الرصيف بأيديهم ويشير الهكاك الوناش (أى الى اليمين قليلا الى اليسار قليلا) . ويدفع عمال رصيف الطرد ليتوازن فوق سطح المقطورة الخاصة بالسيارة . ويضخون مخشبات من الحجر الأسود أو الخشب . واخيرا وقد أصبح الطرد فى وضع سليم فان الهكاك يشير للوناش أن يطرى تماما . أى يدع الطرد يستقر فوق السيارة . فيرسل الوناش الطرد الذى يكون بينه وبين سطح المقطورة بين ٠ . ٠ . ٠ م . إذ لو كان أعلى من ذلك فإن نزوله عن السيارة كقبيل بتشميمها . وبعد أن يستقر الطرد يقوم حمار الرصيف بتخليصه من الخطاف المتدلى من الوناش أولا . ثم تخليصه من الصبا بين بعد ذلك . أى تخليصه من الجبال للسلكية التى سبق أن وضعا حوله العنبرجية .

ثانيا : أهم خصائص العمل فى عمليات الشحن والتفريغ :

(١) ان العمل بقطاع الشحن والتفريغ يحكمه قواعد معينة متعارف عليها ومنفصلة بذاتها فى جميع موافى العالم ينظمها القانون البحرى من جانب والاهراف السائدة فى هذه الموانى من جانب آخر . وهذه القواعد تعمل على تنظيم العلاقة بين المصدر والمستورده . والشاحن أو المفرغ . ثم الناقل (أى الباخرة) ومن أمثلة هذه القواعد ما يتصل مثلا بشحن أو تفريغ باخرة ما فى فترة من الزمن أقل من الممثل للمعتاد لها فى باقى الموانى فإن ذلك يعود على الدولة بمبالغ إضافية بجانب ما تحصل عليه أصلا من أجر مقابل عملية التفريغ أو الشحن وهذه المبالغ الإضافية تسمى (كسب الوقت) وهو مقابل ملدى يحصل عليه القاطنون بالشحن والتفريغ . مقابل فرق الوقت الذى يتجم عن سرعة التحميل أو التفريغ غير العادية .

وهذا الفرق فى الوقت قد يكون بالسالب أو بالموجب . فإذا كان الفرق

بازيادة من الوقت المحدد فان الدولة تدفع لصاحب الباخرة غرامة تأخير . وهو بمثابة تعريض عن تأخير الباخرة عن اللدة الفعلية لتفريغها أو شحنها . وهنا لعل من الواضح ان مصر تخسر كثيرا جدا في عملية غرامات التأخير . وهذا سيتضح في دراستنا لمشكلة التكدس .

وليست القوانين أو القواعد متصلة فقط بهذه النقطة فثمة قواعد متعارف عليها تتعلق باستخدام أدوات الباخرة ذاتها في شحن أو تفريغ هذه الباخرة كالارفاش مثلا .

كذلك فان منها ما يتصل بتأخر أو فتح عتبر الباخرة إذ أنه مقابل كل عملية غلق أو فتح هذه العتابر يحصل للقائمون على الشحن والتفريغ على جنبيين .

(٢) ان سير العمل يتأثر بالظروف الجوية . ذلك ان الميناء هو منطقة مكشوفة تغطيها السماء مباشرة ومن ثم فان الامطار تجعل العمل مستحيلا . وعلى أثر نزول الامطار يتوقف العمل تماما . هذا والانواء التي يتعرض لها الميناء معروفة ومحددة والامطار تجعل العمل خطرا . ومن ثم تسبب الامطار خسارة بالنسبة للحمالين أنفسهم إذ أنها تقلل من أيام عملهم الفعلية . وان كان هذا ليس مؤثرا في دخلهم بدرجة كبيرة إذ عادة لا يتوقف العمل إلا في حالة الاماسه . والحق فان العمل قد يتوقف بالاسبوع أحيانا لهذا السبب . وليست الخسارة التي تخمض الحمالين خسارة كلية إذ كثيرا ما يكون العمل متوقفا ويصرف الحمالين أجورهم ايضا ذلك أنهم يكونوا جالسين في انتظار توقف الامطار ليعودوا لممارسة العمل . والحققة ان الظروف الجوية هذه تسبب ايضا تلفيات كثيرة في البضائع التي كثيرا ما تكون ملقاة على الأرض دون تغطية ومنها الحديد والاملاح والورق والكيماويات ولعل حجم هذه الخسائر يصبح واضحا مع ظروف التكدس

في الميناء وهي حالة شبه مستمرة في موانئنا المصرية حاليا . ومن ثم فإن الباحث يعتقد أن ترك البضائع مكشوفة أمر يستحق المراجعة من قبل هيئة متخصصة في الإشراف على العمل بالميناء ككل .

(٣) أن العمل الذي ينفذه العمال في عمل موسمي بطبيعته . فثمة موسم معين لورود الأخشاب . وموسم معين لتصدير القطن . مثلا . وسوف نرى في دراستنا لتقسيم العمل وأساسه . أن العمال يعملون في نظام دقيق . فعمال الأخشاب لا يعمل بنهر الأخشاب إلا نادرا . وكذلك القطن لا يعمل في الأخشاب وهكذا . ومن ثم كان موسمية العمل هذه مع وجود التخصص كان له أكبر الأثر في الحياة الاجتماعية للعمال وفي ارتباطهم بقراهم الأصلية وتكييفهم لحياتهم . وأن كان هذا الأثر يبدو أكثر وضوحا في حالة العمال المؤقتين عنه في العمال المقيمين حيث أن المقيمين يضمنون صرف أجرا قدره أجر ثلاثين يومية في الشهر حالة عدم وجود عمل بعكس المؤقتين الذين لا يصرفون أجرا إذا لم يعملوا . فعلا ومن ثم يسافر كثيرا منهم إلى قراهم الأصلية في فترة الكساد هذه .

(٤) أن حجم الواردات والصادرات في الميناء إنما يتأثر بعوامل سياسية ويتحدد وفق ما تحدده الدولة في ميزانيتها . ذلك أن حجم الواردات والصادرات إنما تحدده الدولة نظرا عن تحديد نوع هذه الواردات والصادرات أحيانا . وقد رأينا كيف أنه ونتيجة لظروف سياسية بعد حرب ١٩٦٧ - كيف أصبحت الاسكندرية هي الميناء الوحيد لمصر وكيف أصبحت واقعة تحت ضغط كبير من هذه الناحية . ثم كيف أصبحت بعد حرب ٦ أكتوبر ١٩٧٣ وقد شاركها موانئ بورسعيد وغيرها . وهو ما فانه إذا كان حجم الصادرات والواردات إنما يتأثر بالقرار السياسي فانه بالتالي يتأثر سوق العمل بالنسبة للعمال بنفس هذا القرار .

(هـ) ان العمل في هذا القطاع لا يبر وفق تخطيط عدد متكامل مع باقي المجالات التي تتعامل معه . رغم ما أكد عليه الاقتصاديون في هذا الصدد من أنه (لا خلل على مدى حيوية الدور الذي يلعبه التخطيط بالنسبة للقطاع العام . فتجاح القطاع العام كله يتوقف على مدى سلامة الخطة التي يعمل على أساسها) (١) ولعل هذا هو السبب الرئيسي وراء مشكلة التكديس كما سيرد فيها بعد . كذلك فانه من الصعب وضع تخطيط العمالة من الجمالين داخل هذا القطاع . وإن كان هدفه الصعوبة لا مكان لها من وجهة نظر الباحث إذ أنها بدورها نتيجة لاجتماع لعدم التخطيط والتنسيق بين مجال هذا العمل والمجالات المتصلة به أيضا كما سيصبح ذلك واضحا فيما بعد أيضا .

(ب) أهمية مجال العمل ومشكلة التكديس :

لعل أهمية مجال العمليات التي يتولاهما الجمالون بالميناء واضحة تماما إذا تناولنا مشكلة لعلها تناوّلها الرأي العام والصحف بالتطبيق في الآونة الأخيرة وهي مشكلة التكديس التي سنقوم ببحثها تفصيلا لما لها من آثار واضحة على الاقتصاد القوي كله من ناحية . ولأنها هي في ذاتها تمكس مدى ما مجال عمليات الشحن والتفريغ من أهمية خاصة . ولأنه سوف يصبح ممكنا معالجة ما لم نتناوله من هذا العمل بالعرض والتحليل من خلال تناول مشكلة التكديس هذه .

والحقيقة ان خطورة هذه المشكلة يمكن تخيلها إذا قلنا ان هذه المشكلة قد

(١) د. جميل توفيق ، د. صبحي تادرس قريصة ، في اقتصاديات الأعمال ،

دار الجامعات المصرية ، اسكندرية ١٠٦٨ ، ص ٣٦٩ .

كلف الاقتصاد القوي خسارة فادحة وصلت في عام ١٩٧٠ الى ٤٠ مليون جنيه
غرامات تأخير تحملتها الدولة .

فما معنى مشكلة التكدس :

ان التكدس هو ظاهرة تحدث عندما يكون البضائع والسلع المرفقة من
البواخر أو المجهزة للشحن والمستقرة (التي تشغل) أرصفة الميناء ومساحات الدائرة
المركبة متراكمة بعضها فوق بعض بحيث لا تجد مساحات عالية سواء على الأرصفة
أو في المساحات ليتم بها تفريغ مزيد من البضائع في نفس الوقت الذي تتم اجد
فيه عشرات البواخر في عرض البحر في انتظار التفريغ بالميناء ولا يوجد مكان
يمكن ان تفرغ فيه حمولتها .

فكان التكدس كتعبير إنمائي يرتبط أصلا بالمساحة المتاحة لتفريغ البواخر
الواردة عليها أو شحنها . وهنا تقف البواخر في عرض البحر حاملة حمولتها
الواردة باسم ميناء الاسكندرية في انتظار التفريغ وبمبدأ الباحة هـ (وكبل
الباحرة) في احتساب غرامات تأخير على حساب الاقتصاد القوي لمصر لصالح
أصحاب هذه البواخر وبالعملة الصعبة .

والآن بعد ان وضح معنى التكدس فما هي أسبابه وما هي عا طره ؟

إذا أردنا أن نقيس عا طر هذه الظاهرة وجدنا عدة نقاط يمكننا ان نحدددها
من واقع مشاركتنا ومعايشتنا لاحتائها وذلك كما يلي :

(١) ان ظاهرة التكدس تحمل الاقتصاد القوي خسارة فادحة فقد حملت
اقتصادنا القوي مبلغ ٤٠ مليون جنيه في عام ١٩٧٤ (١) .

(١) جريدة أخبار اليوم المصادرة بتاريخ ١٩٧٥/١/٢٠ ص ١١ (من نصريح
لوزير النقل البحري) .

(٢) تعريض السلع والبضائع لخطر السرقة والتلف نتيجة لتراكبها وتركها للعوامل الجغرافية من رياح وأمطار وبلاضافة لخطر تعرض كثر من المواد لفساد نتيجة عدم تسليمها واستخدامها في موعدها ملائم . خاصة وأن البضائع تترك معرضة لهذه الأخطار - من أمطار وهب دون أن تتطلى بالمشمعات الواجب ان تتطلى بها .

والحقيقة ان الخسارة الناجمة من هذا البند أكبر بكثير (من وجهة نظر الباحث) . من الخسارة للادبه التي ذكرتها الصحف والوزير المختص واعتبرا هي كل تكلفة التكدس (. : مليون جنيه غرامة تأخير) الا ان خسارة البند الثاني : (تلفيات التضرر للموازل الطبيعية والسرقة والفساد) هذه الخسائر إنما تخص دون ان يحس بها أحد ودون أن يحسب حجمها الحقيقي . كما أنه لا يمكن ان يشر بها الا من يعايش هذه المشكلة ولعل هذا هو الذي يجعل الباحث يقدر خسارة التكدس بمائة مليون جنيه على الأقل وذلك دون أدنى مبالغة .

(٣) ثمة خسارة أخرى غير منظورة يخسر بها الاقتصاد القوي ويخسر بها الميناء وهي خسائر غير منظورة يسببها التكدس ايضا . ذلك ان المكوس المفروضة على عمليات الترافيك تتحول عن المياه في حالة التكدس . فضلا عن أن التكدس نفسه على المصوم يجعل بواخر عديدة تتحول عن ميناء الاسكندرية وتوجه الى موانئ أخرى خارج الجمهورية وهذا التحول يجانب أنه يجد من سوى همل ورواج كبير يحد منه ورود هذه البواخر فانه كذلك يحرم مصر من رسوم الاشاد والارشاد . معناه استمالة ريان الباطرة بحجرة شخص متخصص يعرف دروب الميناء ومسالكه وذلك لمساعدة الريان في قيادة السفينة هذا دخولها الميناء أو خروجها منه . وهذا الشخص هو المرشد . وفي مصر نجد ان الارشاد يعتبر مهلة

اجبارية في ميناء الاسكندرية وكذا في موانئ بورسعيد والسويس وكذا في قناة السويس وبحكم الرسوم التي يحصل عليها المرشد القانوني رقم ٩ لسنة ١٩٦٥ ، ٩٩ لسنة ١٩٥٩ (١) .

(٤) ان الدولة قد تكلفت بسبب أزمة التكديس مبلغ تجاوز أربعين مليون جنيه دفعتها بالعملة الصعبة البواخر التي تعطل تفريغها أو شحنها بسبب هذه الأزمة . في حين ان هناك فرصة سانحة - في حالة إذا ما امكن تجنب هذه الأزمة - ان تكسب الدولة مثل هذا المبلغ على الأقل وذلك نظير الاسراع في شحن وتفريغ هذه البواخر (كسب الوقت) وهكذا فان هذه الأزمة تكون قد ضيعت على مصر فرصة كسب هذا المبلغ بل واضطرت ان تدفع مبلغا مائلا له ، من ثم عار تكلفتها لا تقل عن ٨٠ مليون جنيه دفعتها الدولة .

هذه هي أهم النتائج التي توجب على حدوث ظاهرة التكديس والتي كان من اجلها لا بد ان تركز بالدراسة حل هذه الظاهرة ، خاصة وان جميع ما تم عمله بشأنها لم يأت ثماره في القضاء عليها . ولعل هذا يبدو واضحا إذا ذكرنا ان ثمة إجراءات اتخذها المسئولون عن الميناء في شهر يوليو ١٩٧٥ للقضاء على أزمة التكديس . ولكننا لم نؤد القضاء عليها ويؤكد هذا ذلك التقرير الذي قدمته النيابة الادارية الى رئيس الوزراء والتي أكدت استمرار وعودة ظاهرة التكديس ثانية بعد ستة اشهر فقط من إعلان انتهاء هذه الأزمة (٢) وهذا ما كان متوقفا في الواقع .

(١) د. مصطفى الجلال ، در س في القانون البحري، المكتب المصري الحديث للطباعة والنشر ، اسكندرية ٩٦٨ - ص ١٦٣ .
(٢) جريدة الاهرام ، ١٤ / ١ / ١٩٧٥ .

والآن ما هي أسباب حدوث أزمة التكدس تلك الأزمة التي امتدت انحصارها من الاسكندرية لتشمل ميناء بور سعيد ايضا . والتي تكلف الكاس شهر خاصة إذا أضفنا خسارة الاسكندرية الى خسارة اخرى تدفع في بور سعيد . حيث التكدس أخذ فيها الآن في الظهور والسيطرة على الميناء وشل حركة العمل .

لعل من الأفضل ان نعرض الأسباب التي أوردتها المسئولون عن الميناء من هذه الظاهرة وقالوا انها هي المسئولة عن حدوث هذه الظاهرة ومن ثم كان مدخلهم في علاج هذه الأزمة هي العمل على إزالة هذه الأسباب . ففي مؤتمر صحفي عقد في ٢٠ / ٦ / ١٩٧٥ أعلن المسئولون عن انتهاء أزمة التكدس وتم صرف مكافأة لكل من ساهم في انهاء هذه المشكلة وهم العاملين في عمليات الشحن والتفريغ (مجتمع هذا البحث) وكذا عديد من الجهات الاخرى مثل شركة المستودعات المصرية وغيرهما وقد عدد المسئولون في هذا المؤتمر الصحفي أسباب التكدس في الاسكندرية وقالوا ان هذه الأسباب هي :

(١) ان ميناء الاسكندرية يتحمل وحده عبء التجارة الخارجية البلاد .

(٢) أنه ورغم ذلك فلم يحدث أية اضافات جديدة بالميناء .

(٣) عدم ربط برامج الاستيراد والتصدير بطاقة وإمكانيات الميناء .

(٤) نقص معدات سحب البضائع .

هذا وقد اتخذ هؤلاء المسئولون ٧ قرارات لمنع تكرار أزمة التكدس بالميناء وتشمل هذه القرارات ما يلي :

(١) الزام مستوردي البضائع بحسب بضائهم من الميناء خلال ثلاثة أيام

من تفرينها .

(٣) بيع البضائع المهمة التي مضى عليها شهر أو أكثر بالمراد الملقى .

(٤) بيع بضائع القطاع العام التي أصبحت في حكم البضائع المهمة لشركات القطاع العام أيضا .

(٥) إحالة المسؤولين في شركات القطاع العام من عدم سحب بضائهم الى النيابة الادارية .

(٦) رفع قنات التخزين بالميناء لتصبح معادلة لتكلفة التخزين خارجها اعتبارا من ١٩٧٥ / ١ / ٧ . بعد أن تلاحظ المسؤولين ان بعض المستوردين يتخذون الميناء كمخازن لهم لا تخفاض رسوم التخزين بالميناء .

(٧) الاستمافه بيارات الموات المسلمة في سحب للمواد التموينية والبضائع العامة .

(٨) اطلاق الحوافر للماديه للعاملين بالميناء .

ونظرة الى الاسباب المذكورة والقوات المتخذة لمعالجة الازمة وإذا بطلنا هذا كله بما تم فعلا . بحيث أنا رأينا أزمة التكدس ممود بعد أقل من ستة أشهر ثانية بل وتمتد من الاسكندرية لتشمل بور سعيد أيضا . وهذا ما أكدته تقرير النيابة الادارية للمفوض السيد / وميس الو:راء عن أحوال اللواتي في مصر .

فقرى بماذا تتعلق الوقائع من أسباب هذه الازمة المستحكة والمكلفة . انها تشير الى ان أسبابها ما يلي :

(١) تخلف ميناء الاسكندرية وبور سعيد تخلفا كبيرا وعدم تجهيزها لتجهيز الميكانيكي الأول المناسب . ورغم ان هذا التخلف في الميكنة اشارت اليه - بحوث سابقة عديدة ومنذ سنوات عدة - الا أن الفصل بين نتائج البحوث العلمية وبين

عالم الواقع يهمل المشاكل أكثر استحكاما واستمرارا وقد اشار احد المهتمين بالنقل
البحرى الى هذا فقال (أنه بينما سابت موانى العالم ودخلت في منافسة لاجتذاب
الأموال إليها فكان التقدم فيها شبيه بالثورة على القديم . فان موانينا بقيت بدون
تغيير يذكر حتى بدت في طابع القرن ١٩ ولهذا فنحن نحتاج اليوم الى وسيلة
لتعويض ما فاتنا (١) .

والحقيقة ان هذه القطة (تخلف ميناء الاسكندرية وبور سعيد) تعطى كل
ما قاله المسئولون عن الميناء في تقرير أزمة التكديس . إذ تعطى وتشمل ما جاء على
لسانهم من عدم اسافات جديدة للميناء وكذلك قولهم بعدم ربط برامج الاستيراد
والتصدير بطاقة وامكانيات الميناء وكذا نقص معدات السحب فى كل ما تعطى
دلالة على تخلف الميناء وأسطول النقل البحرى . وهنا نقاسل إذا كانت مشكلة
التكديس اصلا إنما تجمع من تراكم البضائع بالارصفة والمساحات المعدة للشحن
والتفريغ بحيث لا توجد ساحات باقية يفرغ عليها المويدين البواخر التى تضطر
للإظهار حتى توجد مساحات تفرغ بها . فإن المشكلة اخذ إنما تنحصر بين جانبين
لا ثالث لهما الاول هو قطاع الشحن والتفريغ والثانى هى عمليات السحب
الخاصة باخراج البضائع خارج الميناء .

وإذا ما تناولنا هذين الجانبين موضحين ما بهما من معوقات وما يجب عمله
لمعالجة هذه المعوقات ولتحسين مستوى أدائها فإنا نكون قد عالجت المشكلة من
جذورها . ويرى الباحث ان الجانب الأهم فى المشكلة هو مناقشة كفاءة عمليات
الشحن والتفريغ وما إذا كانت تسهم فى هذه المشكلة لنقص هذه الكفاءة وهو

(١) سمير فهمى ، افكار فى شئون اللوانى والنقل البحرى ، طبعة أولى ، دار

ما يرى الباحث أنه واقع بالفعل . كما سيتضح فيما بعد . ولعل هذا هو السبب الذي دفع الباحث الى معالجة معظم جوانب هذا العمل ضمن معالجة مشكلة التكديس ذاتها باعتباره الأساس في هذه الأزمة كما سيتضح فيما بعد . ونفضل ان نبدأ بالجانب الأقل أهمية وهو :

أولاً : نقص وسائل السحب والساحات والمخازن :

ان موضوع وسائل السحب يرتبط بالأسطول البرى الداخلى في مصر . ومعروف ان هذا الأسطول يعاني من نقص سيارات اللورى والمقطورات بجانب نقص قطع التيار وسوء استخدام هذه القطع . كما ان المخازن المتاحة تخفق عن تحمل البضائع بعد تفريغها . وذلك يؤدي الى ان يقوم أصحاب البضائع المستوردة بتركها مكسدة بأرصعة الميناء ويدفعون ايجار أرضية مقابل ذلك عن كل يوم بمعنى دون سحبها (وذلك بعد عدد معين من الأيام مسموح فيها بعدم تحميل ايجار أرضية) ويعتبرون ان ذلك بديلاً لتفريغها بالخارج حيث اللبأى للممكن اتخاذها كمخازن غير متوفرة وان توافرت فإن الحصول عليها مكلف للغاية .

ثانياً : عدم كفاءة عمليات الشحن والتفريغ بالميناء :

ويتصل هذا الموضوع بعدد من النقاط إذ ان كفاءة عمليات الشحن والتفريغ تتأثر بنظام العمل في قطاع الشحن والتفريغ وبكفاءة الحمالين انفسهم وقدرتهم على تحقيق المعدلات المطلوبة شحناً أو تفريغاً من ناحية . وقدرتهم على القيام باستغلال الساحات والأرصعة المتاحة للشحن والتفريغ استغلالاً كاملاً . وهنا يبدو موضوع دور عمليات الشحن والتفريغ وصلتها بمشكلة التكديس فان عدم استغلال الساحات المتاحة بطريقة مثل وانخفاض الانتاجية ومعدلات الشحن

والتفريغ إنما يسهم في خلق مشكلة التكديس . ويمكن معالجة موضوع عدم كفاية عمليات الشحن والتفريغ بتناول النقاط التالية :

أولاً :

أنه لا يوجد تخطيط بالمرّة ولا تنسيق بين جهات الاستيراد والتصدير من ناحية وبين الحائزين أنفسهم وهم العاملون في إمكانية الميناء . وهنا نكون قد وصلنا إلى ما قصدناه وهو تناول النشاط الاقتصادي للحائزين وذلك من خلال دورة في مشكلة التكديس وما له من أثر في هذه الأزمة المتكررة والتي حدثت في الأعوام ٦٤ ، ٦٥ ، ثم في ٧٤ ، ٧٥ . فعلوم أن عملية الاستيراد أو تصدير بضائع من أي نوع إنما يسبقها اتفاقات وبيروتوكولات ذلك أن ما يحدث عند استيراد أو تصدير أي سلعة أو كمية من البضائع هو أن الجانب الاتفاقي (المستورد والمصدر) فقط هما الذين يكونان الجانب المقدد بينما يقبض تماماً عنه القائم بالعمل والميناء وهو قطاع الشحن والتفريغ . يقبض هذا تماماً عن التواجد في المقدد أو حتى العلم بأية اتفاقات أو بيروتوكولات تجارية تبرم والسؤال هنا هو لماذا يقبض هذا القطاع لماذا لا نضمه طرفاً في أي اتفاق تجاري . أو حتى يتم إخطاره علناً بما يتم في هذا الشأن . حتى يتمكن هذا القطاع من أن يضع حجم العمل الخاص به في خدمة التنفيذ بحيث يكون ما يصل إلى الميناء من سلع متفقاً مع مدلات العمل . بهذا القطاع شحاً أو تفريغاً . وكذلك حتى يتمكن من إهداد الساحات لاستقبال السلع الواردة عن طريق عمليات التسييف والتعليق الدقيقة التي تعمل على استغلال الأشر الساعات المتاحة .

كما أن وضع قطاع الشحن والتفريغ في هذه المقود به انب اعطائه فرصة الاستعداد لقطاع الشحن والتفريغ لما عليه أن يقوم بشحنه أو تفريغه بعد احتياجه

بكية وتاريخ ورود او تصدير هذه البضائع بمدة كافية فان ذلك ايضا يجعل موقف هذا القطاع ليس موقفا سلبيا كما هو الحال الآن وفي أزمات التكديس السابقة والدالة . اذ ان كل ما يقوله المسئولون عنه في هذه الاذملت (احنا اودنا دورنا . احنا شيالين . اسحبوا البضاعة من الساحل واحنا نفرغ) . انهم يلقسون بالمسئولية بعيدا تماما كما ترى . ولعلمهم محقين ظاهريا على الاقل . كذلك فان غياب القائمين على عمليات الشحن والتفريغ عن التواجد في تجارة البلاد الخارجية كان يمكن ان يكون سببا في خلق مشكلة التخطيط الداخلى للمالة . لولا ان مصر بلاد كثيفة السكان . ويمكن توفير المالة بعد وقت قليل من تواجد الباطرة بالميناء . حتى لو اقتضى الامر جمعهم من المقامى وكثروا ما يحدث هذا بالفعل . وان كان كثيرا ما يحدث ان تكون بعض العمليات تحتاج الى خبرة معينة في الحال كما في عمليات القطن مثلا . ويصعب توفير المالة المطلوبة الا من حيث م عدد فقط (سد حانة) مما يسهم فعلا في خلق مشاكل اخرى مثل بطء الشحن او بطء التفريغ ومن ثم انخفاض المعدلات الانتاجية وكذا تعرض السائل للاصابة أثناء العمل .

ثانيا :

ان نظام العمل في عمليات الشحن والتفريغ يلعب دورا كبيرا فيما نجاهد من عدم كفاءة البناء ومن ثم مشكلة التكديس ايضا . ذلك ان للمشكلة ليست مشكلة التكديس فحسب . ان التكديس هو قلة الازمة فقط . ولكن المشكلة أكثر تأصلا من ذلك ان المشكلة هي في الواقع مشكلة بطء عملية الشحن و بطء عملية التفريغ في الايام العادية أى الايام التي لا يكون فيها أزمة تكديس واضحة فتتأخر لها الصحف والمجلات بالتحليل بحيث تبدو المشكلة على أنها أزمة يراد حلها . ثم لا يلبث ان يخفى واحد او اثنين من الارصفة بالميناء وهنا وبعد ذلك تبدو مشكلة أعمق وهي مشكلة

استمرار العمل بالمعدل البلى - السابق على الحملة الاعلالية . ومن ثم فأن اعتبر ان مشكلة التكديس هي مشكلة موجودة حتى في الوقت الذي قال المسؤولون فيه عنها أنها زالت . واعتبر مشكلة العمل في الشحن والتفريغ هي المشكلة الحقيقية المرتبطة بالتكديس ذلك ان كل ما يتم من اجراءات هو محاولة تجنب كلمة التكديس ذاتها بينما أسبابها موجودة لا تزال . وهنا فإن الباحث يميز بين نوعين من التكديس .

التكديس الظاهر :

وهو ذلك الذي يأخذ شكل الأزمة ويحاط باهتمام الدولة والمصنف وهو ما حدث في أعوام ٦٤ ، ٦٥ ، ٧١ ، ١٩٧٥ وفي هذا الذرع من التكديس يبدو على السطح فقط ان مسؤولية الشاحن والمفرغ فهو ودة وان كانت في الحقيقة مسؤولية كبيرة كما سبق ان اوضحنا وكما سيتضح فيما بعد ايضا .

ثانيا : التكديس غير الظاهر (الخفي) :

وبمعنى من وجهة نظرنا :

(أ) بطيء معدلات الشحن والتفريغ عن المعدل الفعلي ومن ثم دفع غرامات تأخير .

(ب) أو أن يسير الشحن والتفريغ بالمعدلات الفعلية بحيث يتم الشحن أو التفريغ في الموعد العادي الباعرة بحيث لا نأخذ كسب وقطع ولا ندفع غرامة تأخير . وهنا نخسر الدولة كسب الوقت وهو خسارة قومية . وينجم هذا النوع الاخير (وهو اخطر مئات المرات من النوع الأول من التكديس وذلك لأنه مستمر وسيظل عشرات السنوات ومئات السنوات إذا لم يتم التنبه اليه ومحاولة علاجه) برفع معدلات الشحن والتفريغ كسبا لعملية صعبة لاقتصادنا وما أخرج به اليها) .

فما هو هذا النظام الذى أجده مسئولاً عن هذين النوعين مما . أو على الأقل أجده عاملاً يسهم فى اذلتها بشكل حاسم ان ما أراه مسئولاً هو ما عن انخفاض كفاءة للمياه وبطلى . معدلات الشحن والتفريغ هو :

أولاً : نظام العمل فى مجال عمل الحمالين (عمليات الشحن والتفريغ) :

يتم التعامل مع العمال ودفع أجورهم بنظام يختلف تماماً عما ألفناه فى أى مجال من مجالات الأعمال الأخرى سواء بالأنشطة الانتاجية أو مجال الخدمات فأذا كنا فى أى ... مجال من مجالات العمل هذه نجد ان العمل إنما يرتبط اساساً بنظام معين ينتظم على أساسه دفع الأجور الانتاجية . فهناك العمل الذى يرتبط فيه الأجر بالانتاج وهناك العمل الذى يرتبط فيه الأجر بالزمن . وفى العمل الذى يرتبط فيه الأجر بالانتاج رغم أنه قد يأخذ اشكال صلبة إلا أنه على العموم يعمل على ان يعطى العامل بقدر ما ينتج فحسب ويضع وحده انتاجية معينة لتصبح معياراً للأجر . اما نظام دفع الأجر بالزمن فاساس الأجر هنا هو زمن الاداء (١) .

قالى أى نوع ينتمى نظام دفع الأجر فى مجال أنشطة الحمالين .

الحقيقة ان الأجر يدفع للحمالين بمقتضى ما يعرف بنظام الكروة أو نظام الكراوى بنقض النظر عن الانتاجية من ناحية . وهو مرتبط ببساطات متساوية تختص كأساس مقاس لاحتساب أجر اليومية . وهكذا فلا يمكن القول بأنه أجر اساسه الوحدات الزمنية . لأنه لو كان كذلك لتساوى الزمن الذى يتخذ اساساً

(١) عادل حسن : الأفراد فى الصناعة ؛ دار الجامعات المصرية ١٩٧٣ ،

ص ٣٠٠ وما بعدها ، اسكندرية .

لاحساب أجر اليومية . وطبقا لنظام الكراوى يتم احتساب أجر العمال وفقا لما
على خلال الأربعة والعشرين ساعة الممتدة ليوم زمنى كامل :

— بحسب عمل العمال من الساعة ٨ صباحا الى الزاوية بعد الظهر - كروة
واحدة أى يوم عمل واحد (٨ ساعات) .

— بحسب استمرار العمال في عمله من الساعة ٤ بعد الظهر الى الساعة التاسعة
مساء كروة ثانية له . يومية أخرى .

— يستمر العمال في عمله ايضا (إذا كان مكلف بالاستمرار) وبحسب له من
الساعة التاسعة مساء حتى الثانية عشرة من منتصف الليل يومية ثالثة (كروة ثالثة) .

— بحسب العمال كروة رابعة من الساعة ١٢ منتصف الليل حتى الثالثة من
صباح اليوم .

— من الساعة الثالثة صباحا حتى السادسة صباحا يستمر العمال في العمل
ويحسب له كروة خامسة .

— بحسب العمال كروة سادسة إذا استمر بالعمل خلال الساعات السادسة
حتى الثامنة صباحا . أى كروة مقابل ساعتين فقط .

وفلنص ذلك بالجدول التالى الذى يوضح عدد اليوميات أو الكراوى التى
تستحق العمال في ٢٤ ساعة عمل وهو جدول يعتبر تطبيقه بالكامل أمر عاى تعلمنا
وكثير المحنوت جدا في هذا المجتمع حيث يندر ان يعمل العمال أقل من ثلاثة
كراوى يوميا في المتوسط

وقت العمل	ساعات العمل للكروة الواحدة	عدد الكراوى المجمعة للحمال
من الساعة ٨ صباحا حتى ٤ بعد الظهر	٨	١
من الساعة ٤ بعد الظهر حتى ٩ مساء	٥	٢
من الساعة ٩ مساء الى منتصف الليل	٣	٣
من الساعة ١٢ منتصف الليل حتى ٣ ص	٣	٤
من الساعة ٣ صباحا حتى ٦ صباحا	٣	٥
من الساعة ٦ صباحا الى ٨ صباحا	٢	٦

هذا ويجب ان نقره ان أجر الكروة الواحدة - أى اليومية الواحدة - يختلف بحسب فئات العمال ولعلنا نذكر هنا فقط من باب المثال لا الحصر الفئات السابعة التالية (وهى الأجور الحالية) : الملم ٨٠٠ مليم - الحكاك ٥٨٠ مليم - الوناش ٥١٠ مليم والعنبرجى ٤٩٠ مليم . وكذلك الحمال بالرصيف .

وتتبع الاجر بنظام الكراوى من حيث مزاياه وعيوبه نوضحها لعموره فى بعض عمليات الشحن والتفريغ ومن ثم انخفاض المعدلات .

أولا : مزايا الاجر بنظام الكراوى :

ان أهم مزايا هذا النظام الذى يرتبط فيه عدد الكراوى المحسوبة للحمال بساعات معينة لكل كروة على حدة إنما يوفر للحمال نوع من الطمأنينة بالنسبة للاجر الذى سوف يتقاضاه إذ أن هذا الاجر لن يتأثر باتجاهية الحال . كذلك فلن هذا النظام سهل التطبيق ويرتبط بنظام سهل فى احتساب أجر الحمال وهذا أمر هام جدا فى حياة الحالمهذ الذين - وهم السهولة الملازمة لهذا النظام كثيرا ما يترددون على

المختصين في السؤال عن ما صرف لهم والاستفسار عن معنى الاستقطاعات وجدها ما . كذلك فإن الأخذ بهذا النظام يتطلب عدد قليل من الموظفين ولا يتطلب في هؤلاء الموظفين خبرة فنية خاصة .

ثانياً ، عبوب الأخذ بنظام الكراوى :

لعل أن الأخذ بانبايع وحدة الزمن كأساس سليم لاحتساب الأجر يصلح أكثر ما تصلح في الأعمال غير النمطية وفي حالة المصنعية الممتازة لبعض العمال المهنيين بحيث يمنح العامل وقتاً أكثر للإجادة (١) .

وليس العمل هنا مصنئياً ولا يمكن وصفه بالمصنعية الممتازة الذى يقتضى وقتاً أكبر ليعطى إجادة أكثر . كما أن العمل هنا أقرب الى النمطية منه الى غير النمطية . فهو مراحل محددة يمكن أن يجب تنميطها بدقة . فهو حل في الغالب من البانورة أو البها وقد قام ، نيل ، مؤسس الإدارة العلمية بتنميط عمل عامل وحصل بتنميطها حل زيادة في الانتاجية بشكل كبير . إلا أنه هو والإدارة العلمية قد هوجمت بنصف فيما بعد من خلال المدخل الإنساني في الإدارة بعد أن حدث تنهدا كبيرا في مفهوم العمل (٢) . ومع ذلك فإن هذا العمل يعطى على أى حال ما يجعل فكرة الأخذ بالزمن كأساس لاحتساب الأجور غير سليم أصلاً .

هذا وبالإضافة الى ذلك فثمة عبوب توجه الى طريقة احتساب الأجر ذاتها حتى بعض النظر عن هبوجها من حيث أنها مرتبطة بالزمن وتلك العبوب هي :

(١) هيد ألفورد يولس ، التنظيم الصناعى وإدارة الإنتاج ، دار الكتاب العرب للطباعة والنشر ١٩٦٧ ص ٥٤٨ .

(2) Yves delamotte & K. Walker : Humanisation of work and the Quality of working Life In Bulletin of the International Institute for Labour studies Vol. 11 P. 3. ٩

(١) ان اتباع نظام الكراوى لا يشجع ولا يقدم حافزا على زيادة الانتاجية فالكامل متساوى في نهاية الكروة الحال ضئيف الانتاجية والكبير الانتاجية السكل يحتسب له نفس الاجر .

(٢) ان هذا النظام إنما يقدم فرصة أكبر للعامل غير المجتهد وهذا النظام على العموم إنما يكافئ انخفاض الانتاجية بما يسهم هو ما في انخفاض معدلات الشغل والتفريغ عن طريق الابطاء في العمل . وذلك اننا نجد كما قال أحد المديرين أن الحال الواحد أو البرت (وهو مجموعة الخالين المؤلفة من فئات عمالية مختلفة تتكامل مع بعضها في شكر مجموعة عمل واحدة) يمدد الى التباطؤ لكي ينتهى وقت الكروة الأولى ويستمر في العمل حتى يحصل على الكروة الثانية . ثم يمدد الى تسكيف العمل في الثانية بحيث يستمر الى بعد موعدها ودولا للكروة الثالثة وهكذا ينتج اتباع نظام الكراوى مجالا أكبر للتباطؤ في العمل وضمف معدلات الاداء وهى معدلات منخفضة على وجه العموم .

(٣) من المدير بالملاحظة ايضا ان المعدل النمطى للانتاجية الذى يشجع هنا — وان كان غير موجود بالمعنى الصحيح أصلا (كما سيتضح فيما بعد) — إنما يشجع هذا المعدل أكثر ما يشجع على التباطؤ في العمل وتقليل الانتاجية إذ المتبحر هو عاسبة البرت ، ذلك إذا كان ثمة حساب على الاطلاق إذ نادر ما لاحظت الباءت حدوث هذا . ومع ذلك فعند حدوثه فإنه يتم العاسبة على مستوى البرت أو مجموعة العمل وليس على مستوى الحال الواحد . ومجموعة العمل هذه تكون • أو ٧ خالين وهذا النظام لا يتيح فرصة عاسبة المقصر ومكافأة المجتهد من الخالين وكثيرا ما كان (بلطجة) أحد الخالين وتركه العمل وغدوم مائة و عدم مساهمته في العمل على الاطلاق عل خلاف بين الخالين انفسهم ولكن لا يصل بهم الأمر

الى الجزء المسئولين خاصة في القطاع العام . ذلك ان الخالفين أقارب وأهل بلد أولا
وهذا الاعتبار يسبق أى شيء آخر .

(٤) ان نظام الكراوى مكلف وبما عظم التكاليف رغم أنه لا يحمل أى حافز
على الانتاج فكنهرا ما يحصل العامل على أجر ٦ كراوى في يوم العمل الواحد
(٢٤ ساعة) وأنه لأمر عادى جدا في هذا المجال ان يحصل الخال على أجر ثلاثة
أيام . وذلك في الأيام التي يكون فيها الطلب على عنصر العمل طلبا عاديا في الميناء .
وهذا له اثره الكبير في رفع تكلفة الواردات والصادرات بطريقة مباشرة وغير
مباشرة بالتشجيع على بطء الشحن والتفريغ .

(٥) ان العمل بنظام الكراوى هو أمر صالح تماما في ظل القطاع الخاص
حيث الرقابة وحيث عبء صاحب العمل فوق عمله وسلطات المكافأة الفورية
المجتهد من ناحية . وتوزيع الجراء على المقصر متاحة وفورية بلاروبيئات
وبلا كشوف وبلا شكليات تتحول معها هذه المكافأة الى نوع من الأجر العادى .
وكذا في ظل ظروف يعمل القطاع الخاص طلبه من الخال بانتاجية عالية مقرونا
بحضوفه من الطرد من العمل . وان كان الباحث لا يوافق على التفسير الذى يسود
معاملة القطاع الخاص أصلا إلا ان الواقع المادى أمامه يجنبه يقول بأن نظام
الكراوى أكثر صلاحية في ظل هذا القطاع عنه في القطاع العام حيث
الضبط أقل والمكافأة ايضا أقل وعفوية واطافية وحيث لا معرفة حقيقية بين الذى
يعطى المكافأة وبين الخال فالمدير في القطاع العام لا يعرف عنه الخال شيء . وإذا
تصلف أثناء مرور المدير (وهذا نادرا ما يحدث ايضا) ووجد حبالا موجودا
قبل زملاته كافأه بطريقة . بينما في القطاع الخاص يكون صاحب العمل حبالا أصلا
ومعرفته بكل حبال معه معرفة الوالد لابنائه .

(٦) كان التحكك بهذا التنظيم (نظام الكراوى) كأساس للتحاسب بصدد احتساب أجر الحلاير هو العامل الحاسم فى فشل القطاع العام (لليمن على أكثر من ٩٠ ٪ من عمليات الصن والتفريغ فى الميناء) فى تطبيق نظام الانتاج . وادغال انتاجية الحمال الواحد أو سعر البرت (مجموعة الحمالين التى تشكل مجموعة عمل صغيرة متكاملة مهنيا) كمقياس ومقبول لحساب الأجر . ذلك ان وحدات القطاع العام قد حاولت نظام الدفع بالانتاج على اثر تعجير العيوب القائمة فى نظام الكراوى إلا انها فشلت فى هذه المحاولة ولم تستطع الصمود أمام ما يتطلبه من متابعة مما جعلها تبنى العمل به ولعل هذا الفشل مرجعه الأسباب التالية :

(أ) أنها فى ممارستها ادخال نظام الانتاج كأساس للأجر بدلا من نظام الكراوى لم تحمى يشمل جميع الحمالين وتخص له الخطط اللازمة والمعدلات العطفية للحدوسه السليمة . ومن ثم كان هناك مجموعة من الحمالين تعمل على أساس احتساب الأجر بالانتاج . وبقى الحمالين يعملون بنظام الكراوى ولم يكن هناك قاعدة ثابتة ومقياس محدد يجعل الأمر مستقرا بالنسبة للحمال بشأن التعامل معه وحل سببهم على أساس احتساب الأجر بالانتاج أم بالزمن (الكراوى) . ولم يكن هناك قاعدة واضحة بحيث يكون الحال على ينة ومعرفة بها وبحيث تصح معاملاتهم طبقا لها أمرا معروفة وفى غياب هذه القاعدة - مع تفضيل الحمالين بالطبع ان تم معاملاتهم بنظام الكراوى وليس بالانتاج . فان هذا خلق مجالا كبيرا للتلاعب فى كيفية احتساب الأجر للحمالين وأصبح الحال يختار الحال الذى يحميه يحاسب بالكراوى لا بالانتاج . خاصة وأنه قد حدث تنهرا فى الشخصيات المبرزة على تنفيذ هذا المشروع فالتى الجدد للوضع كلبة .

(ب) عارية الحمالين لنظام الأجر بالانتاج وتمسكهم بنظام الكراوى لأن

الأول يتعارض مع مصالحهم ولعل ذلك يصبح واضحا إذا سقنا ما سبق أن قلناه من أن التباطؤ في العمل يعطى مزيدا من الكراوى بينما الإسراع في العمل ومضاعفة الانتاجية يقلل فعلا من عدد الكراوى . خاصة وأن وحدات القطاع الصام في محاولتها تطبيق نظام الأجر بالانتاج إنما جعلته يتواجد ويتمشى جنباً الى جنب مع نظام الكراوى . فالحال إذا لم ينتج معدلا معيناً يحسب له الكروة عادى وإذا زاد عن المعدل الذى تم تحديده فإن الزيادة بصرف عنها مكافأة انتاج . وهنا كان الحال يفضل أن يعمل بالكراوى إذ أن مكافأة الانتاج التى سيحصل عليها لن تعادل أبدا المكافأة التى سيحصل عليها إذا حمل حملا من البطيء والمتثقلة في الحصول على . أضعاف الكروة إذ يمكن أن يعمل ٦ كروى بدلا من واحدة أو ٤ بدلا من كروة واحدة أو كروتين بانتاجية أكبر .

هذه هي أم العيوب التى يتكفل بإيجادها نظام العمل المعمول به الآن . بين الحائزين ولا شك أن هذا النظام يوضعه الحال وكما عرضناه يقوم فحسبنا بضمان انتاجية هند أقل مستوى يمكن ويعمل على أن يقلل الحائزون من انتاجيتهم شحنا أو تخريفا بقدر طاقتهم حفاظا على رزقهم وزيادة دخلهم .

ثالثا . انخفاض الكفاية الانتاجية بين عمال ميناء الاسكندرية :

إن تناول موضوع الكفاية الانتاجية في قطاع الشحن والتفريغ كقبل بأن يوضح دور هذا القطاع في وقوع ظاهرة التسكيس بنوعية الفاهم وغير الظاهر ويمكن ادراج انخفاض الانتاجية والمهارة بين الحائزين الى الأسباب التالية :

أولا . عدم وجود خطة منظمة للتدريب :

والاكتماء بتلقى الحائزين تدريبهم على أيدي زملائهم القدامى مع ما يشوب عملية التدريب هذه من عيوب تنتج عن تدخل بعض العوامل الاجتماعية والثقافية

فضلا عن أن علم الإدارة أثبت عدم جدوى هذا النوع من التدريب منذ زمن بعيد
فرغم ما تنص عليه المادة ١٤ من اللائحة الجديدة للعاملين بالقواعد العام من الوام
بمجلس إدارة وحدات القطاع العام يوضع نظام لتدريب العاملين بالمؤسسات
والوحدات الاقتصادية سواء بالنسبة لأعداد الذين يلتحقون بالعمل أو بالنسبة
للعاملين وطوال مدة الخدمة مع اختيار أعداد الاختصاصيين في التدريب من أكفأ
العناصر (١) . فانه لا يوجد خطة لتدريب الحائرين . ولا يوجد متابعة لعملية
التدريب بالمرة . تلك التي تم عفويا وبمهمك هلاقات اجتماعية صرفة فالتدريب في
مجتمع الحائرين إنما يتم عن طريق قيام الحائرون القدامى باعطاء بعض التوجيهات
للحاصلين الجديدين وذلك خلال ممارسة الآخر لعمل . تلك الممارسة التي لها هدفها
أداء من هم أقدم منه للعمل وحتى هذه التوجيهات (التي تمثل كل عملية التدريب في
هذا القطاع) إنما تتم بدافع القربة أو الانتباه لمنفعة طرد واحدة بالنسبة لطرفي
التدريب . وكذلك فإنها تتم بدافع الرغبة الشخصية البعثة ودون توجيه من
المستولين عن العمل أو الزام . ولعل هذا هو الذي جعله يتخصص في العمل في
هذا المجتمع يرتبط بالقربة والانتباه بشكل كبير . حيث لا يقبل البرت ، أو
بمجموعة الحائرين المكلفة بنفس العمل على نفس الرصيد أو الصندوق أو البائرة ان
يتقدم اليها حال جديد من المحتاجين للتدريب إلا إذا كان من أقاربهم ومن لديهم
أى من قريبهم الأصلية هذا فضلا عن ما تلعبه القربة من حماية غير القائلين
للتدريب ذلك ان علاقة القربة نفسها بين طرفي التدريب لا تجعل الحال الذي يتم
تدريبه موضوعا في حكم التقييم الحيادي وذلك من حيث استجابته للتدريب . وهل

(١) محمد رشاد الحداد ، الأهرام الاقتصادية ، شرح اللائحة الجديدة للقطاع

هي استجابة ايجابية من عدمه بالاضافة الى انه ليست ثمة مكافأة مادية يأخذها هذا الذي يقوم بالتدريب على ما يذله من جهد في تدريب الخيال الجديد . أضف الى هذا ايضا أنه ليس لهذا الذي يقوم بالتدريب سلطة الأمر والنهي والارشاد الفعلي على ذلك الذي يقرم بتدريبه فهو مجرد زميل يتساوى مع الخيال الجديد كما ان الخيال القديم نفسه كئيبا ما يكون من أسرة أفضل عددا وقوة من أسر الخيال الجديد (وسوف نرى ان الانسحاب لأسرة قوية وغنية أمر له كل الأهمية في مكافة الخيال فيما بعد) وهنا لا نتوقع ابدا ان تكون طريقة التدريب السابقة ناجحة ومجدية .

وإذا كان تلقى الدامل لتدريبه على أيدي زملائه القدامى في مصر فإن الخيالين في كثير من موانئ العالم الاخرى إنما يتلقون تدريبا منظما . فها هو سمير فهمي يذكر ان : « التدريب في مجال عمل الخياليين لا يمكن ان يعتمد على طريقة الاحتراف والاحتكاك فهذا يستغرق وقتا أطول ويكون من شأنه أن أصبح الخياليين عبارة عن مجموعات عمالية بينهم المهرة وغير المهرة . كما يذكر ان منظمة العمل الدولية قد اصدورت قرارا في ١٩٤٩ يلحظ بوجوب توفير التدريب للخياليين لتخريج فئات متخصصة منهم وقد نفذ هذا القرار في ١٩٥١ . بعد ان قامت بالاتصال بالحكومات والأعضاء وأصحاب الأعمال لوجه نظرهم الى أهمية هذا التدريب . وقد أُنشئت مدارس لتدريب الخياليين في كل من ألمانيا وهولندا على أثر هذا (١) .

وعلى أية حال فإن ترك الخيال يتلقى التدريب على أيدي زملائه القدامى بطريقة ضمنية وغير مقصودة من جانب المسؤولين . مع ما أصبح مستقرا الآن من ضرورة

(١) سمير فهمي ، أفكار في شئون اللغوي والقل البحري ، دار المعارف

تدريب الخمالين في معظم دول العالم تدريباً منظماً ومدروساً وفي مدارس مختصة
بعد أن ثبت عدم جدوى اكتساب الخبرة عن طريق الممارسة في هذا المجال بالذات
كما أشارت هيئة العمل الدولية . كل هذا يؤكد مساهمة نقص تدريب عمال
الاسكندرية في انخفاض الكفاية الانتاجية بين عمال الاسكندرية (خاصة في ضوء
ما يتدخل من عوامل اجتماعية وثقافية تعيق هذه الطريقة في ميناء الاسكندرية)
ومن ثم كفاية الميناء مما يعمل على خلق مشكلة التكدس بنوهيا : الظاهر والخفي .

ثانياً : نقص الرقابة والاشراف :

ان الرقابة والاشراف غير موجودين والواقع بالمعنى الذي يتماشى مع خطورة
مجال العمل . فإن نظرة الى طريقة الرقابة والاشراف توضح كسها من العيوب
وأوجه النقص في هذا المجال ذلك أننا نشاهد ان الخمالين إنما يعملون وظل نمطهم
من الاشراف والرقابة .

ففي ظل القساح الحساس حيث تعمل نسبة كبيرة من الخمالين يخضع الخمال
وبطريقة محكمة لرقابة واشراف دقيقين . فصاحب العمل يباشر أقصى درجات
الرقابة وينذل الخمال كل جهده لارضاء صاحب العمل (للقاوول) الذي يقف معه
في محل العمل عادة ويمكن ان يطرده تماماً من العمل إذا لاحظ أنه يتوانى أو يعطل
العمل بشكل أو بآخر ولعل هذا الاشراف والرقابة المحكمين بمصائب ما يتسم به
العمل في ظل القطاع الحساس من المكافأة الفورية والجزاء الفوري مما يثابوا أو
عقاباً دون اجراءات ودينية طويلة . أضف الى هذا ان صاحب العمل يصبح له
علاقة شخصية بالذين يعملون معه والذين في غالب الاحوال ما يكونوا اقربيه أو
من بلده . إذ أنه هو الذي سافر إلى الصعيد وقام باختيارهم بنفسه حيث انضج
مثلاً ان لا يختص الذي أسند اليه العمل في فرع الصب عندما تحل عنه القطاع العام

ليتولاه القطاع الخاص أخيرا وتعلم مثلا أن هذا المقاول قد سافر الى الصعيد وأحضر معه وعلى نفقته ١٠٠ رجل إذن فهو يعلم من هم والعلاقة بينهم علاقة وطيدة ومباشرة دون حلقات اتصال ادارية معقدة بينما في ظل القطاع العام الذى يتولى حوالى ٩٠ ٪ من عمليات الشحن والتفريغ نجد أن نسبة عالية من العينة التى أجرى عليها البحث الميداني لا تعرف شيئا عن مجلس ادارة الشركات التى تتولى هذا العمل وأكثر من ٩٠ ٪ منهم لم يذهب الى المبنى الذى يوجد فيه المديرين ومجلس الادارة فضلا عن أن نسبة عالية جدا منهم لا تعرف هذا المبنى أصلا بل ان نسبة عالية جدا لا تعرف شيء عن رئيس مجلس الادارة سوى الاسم ولا تعرفه شخصيا بينما لا تعرف عن المديرين شيئا بالمرّة ولا حتى الاسم . وهذا الكلام كله واقع في الشركة التى تحتكر عمليات الشحن والتفريغ على مستوى الميناء - وهذا في نفس الوقت الذى نجد المقاول في ظل القطاع الخاص يظل الى موقع العمل ويعيش فيه ليل نهار . وقد ارمدى الجلباب الذى يرتديه الخالون وزعيم الاصل . ويمكن ان يقول كما وأيت (مشجعا) « ايه يا أولاد شدوا حبلكم عايزين نخلف المركب دى الليلة . فيه مكافأة رينة إذا خلصناها . شدوا حبلكم » ثم ينظر الى أحد الكلبة الذى يرافقه عادة قائلاً : « اسمع يا واد يا فلان تنزل هل نصار تجيب لنا الغذاء حالا ايه يا رجالة انزل معاكم الشغل وبيهم بخلع جلبابيه وإذا باصوات الجميع « لا يا . لم احنا كفاية » وبعدها يمشي على وترتفع حرارته . وتنفس الاجساد وكأنها حبل خدرها الكوكاكير فلا تدرى انها تعطى من الجهد فوق ما تطيق (

هذه هي الرقابة والاشراف في ظل القطاع الخاص . حيث لا حاجة بالمرّة لمعدلات محببة تقاس على أساسها الانتاجية . ولكن فعالة الرقابة والاشراف في القطاع الخاص لا تمنى ان هذا القطاع كافى أو مؤثر في رفع كفاءة الميناء ككل

اذ ان التقاطع العام هو الذى يمتنع للعمل كله تقريبا فى عمليات الشحن والتفريغ (بجانب أن قولى هذا لا يمكن أن يعزى ان التقاطع الخاص يجب ان يسود ليحل محل التقاطع العام) .

واذا كنا قد عرضنا لنقط الرقابة والاشراف فى ظل التقاطع الخاص ذلك النوع من الرقابة والاشراف الذى لم يكن ليوذى الى ازمات تركدس اياها فترة سيطرة التقاطع الخاص وقبل نشأة التقاطع العام بالنسبة لعمليات الشحن والتفريغ ولكن إذا استعرضنا الرقابة والاشراف فى التقاطع العام (وهذا سيحدث تفصيلا فى الفسق السياسى) فإن كل ما يمكننا الآن قوله هو ان هذه الرقابة والاشراف ليست مجدبة على الاطلاق وذلك إذا وجدت رقابة أصلا . ذلك ان أساليب الاتصال مقطوعة تماما بين المحالين والادارة . وان تمثل الادارة الذين هم على اتصال بالمحال من المحالين ليسوا عناصر رقابة صالحة وأنهم يمثلون المحال أكثر مما يمثلون الادارة .

ثالثا ، عدم وجود معدلات نمطية تصاح كمحواف انتاجية حقيقية :

ويستبر عدم وجود معدلات نمطية صالحة كمحواف انتاجية - أحد العوامل المستترة من نقص الكفاية الانتاجية والمهارة بين المحالين ومن ثم يسهم فى خلق مشكلة التكدس . ويمكن أن ندلل على عدم وجودها إذا نظرنا الى الجدول لتالى:

جدول بين المعدلات الفعلية بالقطاع العام (صادرات وواردات)

نوع البضائع	المعدل القياسي لشركة	المعدل القياسي في سنة	المعدل الفعلي في القطاع العام ١٩٦٨
<u>بضائع الصب الواردة</u>			
- أربعة :			
الفحم الحجري	٧٠	٢٠٠	لا يوجد
الفحم الكوك	٤٠	٢٠٠	١٢٥
الفحم الناعم	١٠٠	٢٠٠	لا يوجد
البريت	٢٢٠	٢٠٠	٢٠٧٠١
الكبريت	١٠٠	٢٠	١٧٩٩
نواب حديد	١٣٠	٢٠٠	لا يوجد
٢ - الاسمدة			
سلفات	٢٠	٢٠٠	١٨٦٢١
السوبر - يوريا	٥٠	٢٠٠	١٨٢٥٦
نترات الجير	٢٥٠	٢٠٠	٢١٣٣٥
٣ - الخردة	٤٠	٤٠	٤٢
٤ - أسمنت	١٥٠	١٥٠	-
<u>بضائع الصب المصدرة</u>			
أربعة : ملح الطعام			
البريت المحروق	٥٠	١٥٠	لا يوجد
فحم بترول	٧٠	١٥٠	٢٠٢٣٥

تابع الجدول
معدلات التغطية بالقطاع العام (مصادر واورادات)

نوع البضائع	المعدل القياسي لشركة	المعدل القياسي للمعدل القياسي في القطاع العام ١٩٦٨
أسمدة :		
توماس	٢٥٠	١٨٤
فوسفات	١٥٠	١٩٢
أسمت صادر	٢٥٠	١٩٨
أخشاب :		
فلوري	٩٠	٨٢,٨
بياض	٧٥	٦١,٨
سويد	١٠٠	٧١,٢
كوتنر	٧٥	٧١,٥
ران	٧٥	٤٤
باركيه	٦٠	لا يوجد
كفل شهر	٧٥	٦٤,١

ومن الجدول يتضح أنه حيث أن الحالين يتعاملون مع أنواع متنوعة وعديدة من البضائع . ولكل منها خصائصها ويميزاتها الخاصة التي تدخل في تحديد معدل الشحن والتفريغ التخلي . فقد تم وضع معدلات تغطية لكل نوع من أنواع

البضائع على أساس ما ينتجه ، البرت ، المكون من سبعة محال وذلك في كل ٧ ساعات عمل . ويكنى القاء نظرة الى الجدول الذى يحدد منه المعدلات التى عملت فى ظلها للمينا فى ١٩٦٨ حيث لم تجر دراسة لوضع معدلات جديدة منذ ذلك التاريخ . ليتضح ان هناك فروقا كبيرة بين للمعدلات التمتعية لشركة (القطاع المسام) ومعدلات الهيئة التى تشرف على تلك الشركة من ناحية وبين كل من المعدل التخطى من ناحية والمعدل الفعلى الغالب من ناحية أخرى وذلك واضح فى معظم المعدلات الواردة بالجدول السابق ولهذا دوره الكبير فى تخفيض الكفاية الانتاجية موهما .

فإذا كان المعدل التمتعى معناه متوسط عدد الاطنان الذى يقوم (البرت) المكون من سبعة محالين بشحنه أو تفريغه فى كل ٧ ساعات عمل (بحيث يمكن اتخاذ هذا المتوسط أساسا لحساب كمية الانتاج وذلك فى مدى زمنى معين وفى ضوء عدد البروت الذى يقوم بالعمل) فان هذا المعدل يصبح موهما أمام الكفاية الانتاجية إذا كان - موضوعا بطريقة غش سليمة كأن يكون أكثر بكثير من المعدل الفعلى (المحقى والممكن تحقيقه فى ظل ظروف العمل المتاحة) أو أقل كثيرا من هذا المعدل .

فى ظل معدل تملى أكبر بكثير من الممكن تحقيقه فإن عبئا كبيرا يقع على العامل فإن ذلك المعدل يضطر العامل أن يبذل جهدا فوق طاقته . ولقد كانت فكرة المعدل التمتعى المرتفع بما لها من آثار سلبية على صحة العامل أسد الأسباب التى جعلت أصحاب للدخل الانسانى فى علم الادارة يهاجون مدخل الادارة العلمية الذى ابتكره « فريدريك تيلر » حيث كان هذا المدخل يضع المعدلات التمتعية الانتاجية دون اعتبار لظروف العمل وانسانية العامل بحيث يجعل منه آلة صرفه .

هذا إذا كان المعدل التمتعى المحدد لقياس انتاجية العامل فى اليوم أكبر من أنه

يمكن للعامل تحقيقه في ظل ظروف العمل المتاحة وظروف العامل كإنسان . أما إذا كان هذا المعدل محدد برقم أقل من امكانية العامل في ظل هذه الظروف . فإن المعدل يعتبر في هذه الحالة موقفاً أمام تحقيق انتاجية مرتفعة بل ودافعا الى تخفيض الانتاجية .

إذا ما هو الشئ الذي يدفع العامل لتحقيق انتاجية أكبر من تلك التي وضعت له كمعدل انتاجي مطلوب منه تحقيقه ؟

ان معدلا نمطيا معقولا يراعى امكانيات العامل والساكنة وظروف العمل المتاحة هو الذي يمكن ان يزيد من الانتاجية بما يحيطه من انتاجية معقولة يمكن ان يحققها العامل التشيط بسهولة ويسر وفي نفس الوقت يسمى العامل غير التشيط بل وللتكاسل الى تحقيقها لأنها تمثل الحجم الواجب عليه اتاجه وللمتاد ان يبلغه العامل العادي .

واذا هو الدور الهام الذي يلعبه المعدل النمطي من ناحية . واذا ما يوضحه المعدل السابق من فروق كثيرة بين معدل الانتاج الفعلي للبرت . وبين المعدل النمطي له والمحدد في شركات القطاع العام . بحيث نجد ان المعدل الفعلي أكبر من المعدل النمطي بفارق كبير . إذ يبلغ المعدل الفعلي ٣ أضعاف المعدل النمطي في حالة الفحم البترول (حيث المعدل الفعلي ٢٠٢٠ بينما النمطي ٧٠ طن) وكذلك الامر في حالة الكبريت . وحالة الفحم الكوك ايضا فإن هذه المعدلات يوضعها الحال لا تعمل على زيادة الانتاجية بقدر ما تعمل على تخفيضها .

كذلك فإنه رغم ما في الكثير من هذه المعدلات من هيوب . فإن فكرة تطبيق معدلات نمطية لا تطبق أصلا في أغلب الأحيان . ولا يقاس على أساسها الانتاجية سواء الحمل الواحد أو للبرت رغم ما لتطبيق المعدلات النمطية من أثر حاسم

كجافراتاجى تقعد على أساسه العديد من المسائل المتصلة بالانتاج والتخطيط
وتقدير حجم المالة اللازمة للعمل وما الى ذلك .

وإذا تركنا ما يوضحه الجدول من وجود فروق كبيرة بين المعدل النمطى
من ناحية والمعدل الفعلى من ناحية أخرى فى شركات القطاع العام . وتناولنا
للمعدل القياسى (النمطى) المحدد لكل من شركات الشحن والتفريغ من ناحية .
وفى هيئة الميناء (وزارة النقل البحرى حالياً) والى تشرف على هذه الشركة من
ناحية أخرى . اتضح ان ثمة فروقا كبيرة ايضا بين هذين المعدلين النمطين ايضا
ولهذا ايضا دوره الكبير فيما يتصل بالانتاجية عامة ومشكلة التكديس خاصة . ذلك
ان المعدل النمطى هنا وفى حالة اختلافه بين الشركات وهى جهات تنفيذ العمل
سواء قطاع عام أو خاص وبين وزارة النقل البحرى أو هيئة الميناء وهى الجهة
المشرفة على هذه الشركات إنما يعنى غياب المعيار الذى يمكن أن يتم المحاسبة وتحديد
المستوية من خلاله — فعدم وجود معدل نمطى واحد ملتزم به الشركات هذه
أمام الوزارة المشرفة على الميناء بحيث يعتبر عدم تحقيقه دليلا على التقصير يصبح له
أهمية واضحة للغاية إذا قلنا ان هذه الشركات التنفيذية لم يوجه اليها أية مسئولية
بشأن وفروع أومة التكديس . وكان رد القائمون على شركات الشحن والتفريغ هو
القائه المسئولية على مائق عمليات السحب وان هذه العمليات لا تتم بالسرعة اللوانية
وان جهات الاستيراد تترك بضائنها بالارصفة والم ساحات مما كان سببا فى أومة
التكديس . بل قال الكثير منهم أنهم يقومون بالفعل بتحقيق المعدلات النمطية
المطلوبة وأكثر منها .

ولا شك ان هذا القول لا يصمد كثيرا أمام ما سبق أن أوضحناه من حقائق .
عن عمد المعدلات النمطية ومن ثم فأى المعدلات النمطية تلك التى حققوها .

بل واين هي هذه المعدلات وكيف تم وضعها . ولماذا هي مختلفة بين الشركات من ناحية والهيئة المشرفة عليها من ناحية أخرى . وهل يصلح معدلا وضعته الشركات لنفسها ليصبح معتدا به خاصة إذا اختلفت عن معدلات جهة الاشراف على هذه الشركة .

ونقطة أخرى . ذلك ان المعدلات التنطية على العموم سواء بالشركات أو بالوزارة لم تراعى وقم الكروية نفسها إذ أنه لا يوجد معدلا نعطيا لكل كروية كما هو مفروض حيث يجب ان يرتبط كل كروية من كراوى العامل فى نفس يوم العمل بمعدل نعطى खास بها . فحيث ان العامل من الخالين قد يعمل ٦ كراوى فى اليوم الواحد إذ يعمل من الساعة ٨ صباحا الى ١٢ من صباح اليوم التالى . فنحسب له ٦ أيتم عمل (٦ كراوى) وليس من المعقول ان يطلب من الخال أو من البورت (أى مجموعة العمال) ان يعطى معدلا نعطيا واحدا ومتساويا فى كل كروية من هذه الكراوى الستة وذلك لسهين :

الأول : هو ان عدد الساعات يتناقص فعلا فى الكراوى المتأخرة عنه فى الكراوى المتقدمة ويمكن ان نعلم ان الكروية الأولى مغطيا ٨ ساعات بينما مدة الكروية الأخيرة ساعتين فقط .

والثانى : ان عنصر التنب له أثره فى هذا الصدد فلا يمكن ان تكون اناجية الساعة من ساعات الكروية الأولى مائة لاناجيتها فى الكروية الثانية أو الثالثة .

على أن ثمة عامل آخر يضاف الى ما سبق من عوامل تعمل على خفض الكفاية الاناجية فى مجتمع الخالين ايضا . إذ كلما ما تطلب عدم المرونة الادارية دورا فى هذا ولتسوق هذه الواقعة للتبلي على ذلك . علما بأنها واقعة متكررة .

في الأسبوع الأول من شهر فبراير ١٩٧٦ وأثناء أزمة التكديس طلب بعض مستوردي الأخشاب أن تدخل الريات الكارو (التي تنقل الأخشاب من البحر الى علوج العائرة البحرية) مباشرة تحت الباخرة على الرصيف لتتلق الكيات المفرغة من على ظهر الباخرة مباشرة بدلا من القائها على الرصيف لفترة طويلة حتى تحضر السيارات والمعدات التابعة لشركة المفرغة لتقوم بنقل هذه الأخشاب . ولكن هذا الطلب قوبل بالرفض من جانب الشركة المفرغة ، ورغم أنه يعمل على إتاحة الفرصة لتفريغ البواخر التي كانت متعطله بسبب عدم وجود أرصفة خالية يمكن تفريغها عليها . ورغم أن هذا الرفض من شأنه أن يعمل على استمرارها متعطله . بدعوى وجود تكديس . ولعله من الصدف البحتة أن يمر مسئول كبير في هذا الوقت ويشكو له المقاولون أصحاب الريات الكارو — التي كانت قد احضرت فعلا — وكذا المستورد لحصة الخشب هذه . فيستجيب لطلبهم ويتم التفريغ بإلقاء الأخشاب على الريات مباشرة ويتم تجنب تعطيل باخرة كان من المؤكد تعطيلها ومن ثم مزيدا من التكديس .

أما عن : الحوافز الانتاجية :

سبق أن أوضحنا أنه لا يوجد معدلات نهطية واضحة وصحيحة في همليات الشحن والتفريغ بالبناء ومن ثم لا وجود لنظام الأجر على أساس الانتاج . وإنما يصرف الأجر بأساس الزمن . وفي نفس الوقت قسمة حوافز يتم صرفها للعمالين المجدين . ولقد كانت هذه الحوافز دائما مصدر شكوى من العمالين إذ تصرف لبعضهم دون الآخر . وفي ظل عدم وجود معدل نهطى محدد ومعلن فإن الكثيرين من العمالين يشكون أنهم يستحقون مكافآت مثلهم مثل الآخرين .

وبجانب عدم وجود وضوح الاسس التي تصرف بمقتضاها هذه الحوافز بحيث

تغطى أهمها المطلوب في رفع الانتاجية بمطابق مجال التنافس بين الجمالين أساسه الانتاج فإن نسبة المبالغ التي تصرف كحافز إذا نظرنا الى المنصرف منها في شهرى أكتوبر ١٩٧٥ ، سبتمبر ١٩٧٥ من باب المثال لوجدنا انها تعادل في الشهر الأول ٨٠٪ من اجمال المبالغ المنصرفة كأجور الجمالين في هذا الشهر . ولوجدناها تعادل ١٤٪ في شهر سبتمبر أى ان المبالغ المنصرفة كحوافز انتاجية للجمالين تعادل ٢٪ فقط من اجمال الأجور في هذين الشهرين وهى نسبة لا يمكن ان تشكل حافزا بل أنها لا تتفق مع ما أطلته وزير النقل البحرى من اطلاق الحوافز للمادية للجمالين وذلك على أمر قيام أزمة التكدس . ومن هذا يمكن القول أنه لا وجود للمنى الحقيقي الحوافز الانتاجية المؤثرة بجانب ان توزيع القدر اليسير للوجود منها لا يتم طبقا لقاعدة موضوعية في ظل غياب المعدل التام التام الصحيح . هذا من الحافز الايجابى ومدى فعاليته وتواجده . فاذا من الحافز السلبى : الحقيقة اننا سبق أن أوضحنا ان نظام الكراوى نفسه يتكفل بايجاد حافزا سلبيا إذ أنه كما سبق القول يعتبر من أهم العوامل التي تساعد وتدفع دفعا الى أن يقوم الخالون بشيئ انتاجيتهم عند الحد الأدنى لها . حيث ان هناك علاقة عكسية بين مصاحبة الجمال من حيث عدد الكراوى المحسنة له من ناحية وبين ارتفاع انتاجيته من ناحية أخرى في ظل هذا النظام . ذلك أنه إذا حمل على مضاعفة الانتاج واستحق المكافأة له جميعه في ظل ما سبق فانه سيحصل على ٢٪ من أجره . بينما لو حاطأ في العمل أكثر فأكثر فان الكروة ستنتهى سيدخل في الكروة الثانية . وبذلك فإنه سيحصل مقابل التباطؤ على ١٠٠٪ زيادة فرق أجره على أقل تقدير . الا يوضح هذا أن نظام العمل نفسه هو أكبر خطر على هدف العمل وأكبر سبب لازمة للتكدس الظاهر والخبئ .

وأيضا : الاعتماد الكلي على العنصر البشري .

قال أحد المهتمين بشئون الموانئ والنقل البحري في مصر ان : « موانئنا متخلفة تخلفا يجعلها أقرب الى موانئ القرن ١٩ منها الى موانئ زماننا الحال (١) » ذلك أنه في الوقت الذي يعمل فيه موانئ العالم على أحداث تغييرات وتحديثات في الاساليب للتجبة في الشحن والتفريغ وذلك باحلال المكنة على العنصر البشري في معظم هذه العمليات . فإن أسلوبنا لازال هو الاسلوب التقليدي المعتمد على قيام الانسان بمعظم هذه العمليات . وقد شكل نقص استخدام الآلة واحلالها على العنصر البشري عاقبا كبيرا أمام امكانية رفع كفاءة الميناء . هذا ولا ننسى عمليات الشحن والتفريغ من قعر الميناء فقط بل وأيضا فإن فكرة استخدام الحبال المتخصصون في هذه العمليات من تلك الدول الأكثر تقدما فيها هو أمر مستبعد تماما ولا يوجد في الميناء غير واحد في عمليات الشحن والتفريغ يجمع بين معرفة أصول الادارة اكلاديميا وبين الخبرة في هذه العمليات ويشغل مركزا مؤثرا بالفعل في هذا المجال كذلك لم يحدث أن أرسل فريق من العاملين بعمليات الشحن والتفريغ الى موانئ العالم المتقدمة للدراسة وعاد هؤلاء ليوضحوا أفكارهم هناك ما راوه ثم تقيم امكانية تطبيقه .

وعلى العموم فإن الاعتماد على العنصر البشري يعتبر أكثر وضوحا إذا نظرنا الى بند الأجور للدفوعة للعاملين والذي بلغ في شهر أكتوبر ١٩٧٥ (١٦٠ ألف جنيه) تقريبا بينما الأجور التي صرفت اليهم في الشهر في عام ١٩٦٩ بلغت (٦٠ ألف جنيه) في المتوسط .

(١) سمير فهمي ، أفكار في شئون الموانئ والنقل البحري ، طبعة أول ، دار المعارف ١٩٦٩ ص ١٩٩ .

وهنا يجب ان نشير إلى ان قصر استخدام الليكة وتزايد استخدام المنصر الهشري يضيف عبئا كبيرا أمام زيادة الانتاجية ويعدل على نقصها مما يجعل للبناء أكثر تخلفا ، وإذا كنا قد اوضحنا ان المنصر الهشري هو المنصر الأساسى الذى يقوم عليه العمل فى البناء فتمه نقطة هامة ترتبط بما نحن بصدده تلك هى سوء تشغيل هذا المنصر وعدم مراعاة عنصر التعب فى تشغيل الحمالين (إذا أنه من العوامل المؤثرة فى انتاجية العامل هو ما عدد الساعات التى يعمل خلالها هذا العامل) فبينما نجد ان العمل موسمى ونجد بعض الحمالين يواجه البطالة لبعض أيام قد تطول نجد ان البعض يعمل ٢٤ ساعة فى اليوم والبعض يعمل ١٦ ساعة لمحدد طويلة . متتالية . وبغض النظر عن أن فى هذا سوء استغلال واستخدام لا موال القطاع العام وأوراق الحمال فإن انتاجية الحمال نأخذ فى التناقص بتزايد ساعات للعمل - طبقا لقوانين تناقص الفلة وهى قوانين مستقرة فى علم الاقتصاد - بحيث أنه ينتج فى ساعات الكروة الأولى أكبر مما ينتج فى الثانية وانتاجه فى الساعة والكروة الثانية أكبر من الثالثة وهكذا . ومن ثم فإن عدم مراعاة عنصر التعب فى تشغيل المنصر الهشري واحلال حال جديد بعد فترة معقولة من بدء العمل بدلا من ترك الحمال يعمل ٢٤ ساعة أو ١٦ ساعة أو حتى ١٢ ساعة - وهو النظام المعمول به الآن - يعتبر من الدوامل التى تقلل من الكفاية الانتاجية والانتاج ومن ثم حدوث أزمة التكس وتخلف البناء . ذلك ان عدم مراعاة عنصر التعب بالنسبة للمنصر الهشري فى مجال الشحن والتفريغ مع نظام العمل بالكرأوى هو فى الحقيقة ضد كل مداخل علم الإدارة الذى ركز على مراعاة عنصر التعب بحيث كان مراعاته هو أحد العناصر الهامة التى ركز عليها المدخل الإنسانى فى هذا العلم فى سربه المنيفة على مدرسة الإدارة العلية التى كان هدفها هو خدمة أصحاب العمل على حساب العامل وذلك باستهدافهم أعلى انتاجية ممكنة فى أقل وقت ممكن وتشغيل العامل باعتباره

آلة . ومن العجيب ان نظام العمل في مجال الشحن والتفريغ ضد كل من المدخلين في نفس الوقت فالمجال هنا يتعرض للتعب والمشقة حين يعمل فوق ١٢ ساعة في المتوسط . وهذا ضد المدخل الإنساني في علم الإدارة وفي نفس الوقت فإن المجال هنا قليل الانتاجية إذا نسبت انتاجيته إلى زمن الإداء . وهذا ضد مدخل الإدارة العلمية .

وفي ضوء هذه الظروف فإنه رغم الإعلان عن انتهاء مشكلة التكديس منذ ٢٠ / ٦ / ٧٥ على صفحات الجرائد . فإن التكديس قد عاد ثانية - بل أنه لم ينتهي أصلاً ولا يزال .

هذا واختتم هذا العرض لمشكلة الكفاية الإنتاجية بالإشارة إلى ان القطاع العام كان يشكر كل عمليات الشحن والتفريغ بميناء الإسكندرية تقريباً حيث صدر القرار رقم ١٣٨ في عام ١٩٦٤ الذي حدد نشاط القطاع الخاص في هذا المجال في أضيق الحدود بحيث نفي بتحديد نشاط القطاع الخاص في القيام بشحن أو تفريغ الشحنات التي لا تزيد عن ١٠٠٠ طن إلا أنه حدث ان تخلى القطاع العام عن عمليات الشحن وتفرغ للمواد التموينية في سنة ١٩٦٩ . ثم تخلى عن عمليات الصب (وهي العمليات المتصلة بتفريغ السباد والقمم والمواد الحارقة والكيماوية وغيرها) للقطاع الخاص في ١٩٧٤ . وكان السبب الذي أعلنه حينئذ ان القطاع العام قد تخلى عن هذه العمليات للقطاع الخاص لأنها تسبب خسائر للقطاع العام . ومن العجيب ان القطاع الخاص بدأ يقوم بهذه العمليات دون أن يطلب زيادة أسعار تفريغ الطن منها من الثمن الذي كان القطاع العام يتعامل به . ورغم ان منطق الأمور كان يفترض ان يحقق القطاع الخاص خسارة في هذه العمليات مثلاً حدث بالنسبة للقطاع العام الذي يملك إدارات أكبر ويمكنه أكبر وامكانيات

أضخم . ولكن الذي يحدث هو العكس إذ أن القطاع الحماى يحقق أرباحا
خيبالية فى هذه العمليات وإلا ما استمر فى تنفيذها بالطبع ولعل نجاحه فى تحقيق
هذه الأرباح إنما يرجع إلى الإستغلال الأمثل لعنصر العمل ورفع الكفاية
الإنتاجية بين حاله إلى أقصى حد مستطاع .

وهكذا تكون قد استعرضنا مشكلة التكس وأسبابها ومن خلالها تعرضنا
تفصيليا - للنشاط الإقتصادى للحماين ومجال عملهم وربطنا بين هذا النشاط وربطنا
مباشرا وبين أهم مشكلة تحدث فى الميناء وهى مشكلة التكس باستعراض
الجوانب التى تربط هذه المشكلة بالذات من مجالات هذا النشاط وأثرها فى هذه
المشكلة . ولقد عمدنا إلى أن نستعرض النشاط الإقتصادى للحماين وما يتميز
به من سمات خاصة من خلال هذه المشكلة باعتبارها المحصلة الأساسية التى ينبع
فيها نشاطهم سواء أكانوا هم المسئولين عنها أو أنهم عامل من عواملها أو حتى أنها
كنتاج لمجموعة مؤثرات فإن لما علاقتها بمجال العمل فى هذا القطاع .

ونرجسوان يكون فى توجيحاتنا السابقة لخصائص النشاط الإقتصادى
للحماين من خلال هذه المشكلة ما هو ضرورة موضحة لهذا النشاط وسماته ومزاياه
تمهيدا للاتصال من وصف النشاط الإقتصادى للحماين وأهم ما يتميز به عملهم
إلى التركيز على باقى جوانب النفس الإقتصادى لهم فيما بعد .

ثالثا: دراسة أبواب الدخل والنفقات في مجتمع الحمالين

(١) الدخل في مجتمع الحمالين

نقضي بالدخل ذلك المعنى الإقتصادي لهذا المصطلح وهو إجمالي أجر الحمال من عمله بعمليات الشحن والتفريغ ثم ما يمكن ان يضاف إلى هذا الأجر من أية مصادر أخرى بشرط انتظام هذه المصادر واستمرارها بحيث يجرى لنا اعتبارها مكروفا حقيقيا من مكروفات دخل الحمال .

ان المصدر الحقيقي للدخل في مجتمع الحمالين أو على الأقل بالنسبة للغالبية الساحقة منهم إنما يدره عملهم بعمليات الشحن والتفريغ بالمدينة . ذلك أنه اتضح أن الدخل من المصادر الأخرى ليست بالقيمة المؤثرة أو بالانتظام الذي يعتمد عليه مثل أجر العمل بالميناء . وإن كان هناك بعض الدخل من الزراعة مثلا فإن هذه الدخل بالذات تعتبر قيمتها الاجتماعية أهم من قيمتها الإقتصادية في مجتمع الحمالين كما سيتضح فيما بعد . كذلك هناك بعض الدخل العينية المتمثلة في الهدايا التي ترد من الصيد بانتظام بالنسبة لبعض خامة أولئك الذين تركوا إنشاءهم ودرجاتهم بالقرى . وهم يمثلون نسبة كبيرة كما سنرى فيما بعد . وكذلك قسمة مساهمات من جانب الإبناء إلا أنه اتضح أنها أقل من ان تذكر كمصدر للدخل بالمعنى الإقتصادي . بل وسوف يدر فيما بعد كيف ان البحث الميداني يوضح ان ما يسهم به الحماون أنفسهم كأبناء بالنسبة لأبائهم أكبر بكثير جدا مما يحصلون عليه من إبتائهم هم أنفسهم ومن ثم فإن هذا يشكل بند اتفاق في ميزانية الحمالين أكثر منه بتدا الدخل .

ولعله من الأفضل أن نقارن دخل الحمالين المنتظم والموثوق وهو أحرم من العمل بالبناء تفصيليا باعتبار أن التغير في دخلهم بالمقارنة مع هذا الدخل قبل هجرتهم من الريف إلى المدينة كان هو التغير العميق الذي تناهت خلفه حلقات من التغير للتلاحق وباعتبار أن نمط الحياة في هذا المجتمع إنما ينتظم وفق ما يدره العمل - أولا وأخرا - من أجر في الإسكندرية . كما أن الباعث الإقتصادي قد لعب دورا هاما في هجرة الحمالين إلى المدينة (وسوف يبدو ماذا واضحا في تناول عوامل هجرة الحمالين) ذلك أنه قد وضح أيضا أن باعث الهجرة هنا لم يكن واحدا بل شبكة متفاعلة من العوامل لم تكن لنتم الهجرة لو أن أحدها قد تخلف عن التواجد .

إن الحمالين الذين هاجروا من الريف بدوافع عديدة أهمها وإبرزها الجانب الإقتصادي كانوا يعملون قبل هجرتهم بالزراعة ومن ثم كان الدخل السائد بينهم هو ذلك الدخل الذي يسود بين العمال الزراعيين وهو دخل منخفض على العموم بالمقارنة بالدخول في المدينة . وذلك قول مسلم به حيث أن فرص العمل أكبر وأكثر تنوعا ومستوى الأجر أعلى وأكثر تنوعا . وأكثر ثباتا واستقرارا بالمقارنة بالعمل الزراعي .

ولا نستطيع الآن أن نفحص في هذه النقطة قبل أن نستعرض حجم الأجور المنصرقة للحمالين وخصائصها وهل هي دائمة أم موسمية متزايدة أم متناقصة على مدار السنة ذلك أن العمل الذي يعمل في مجاله الحمالون عمل غير منتظم يرتبط بمرور : البواخر إلى الميناء تلك البواخر التي تشكل مجال العمل وحقله أمام الحمالين . قبل العمل هنا منتظم . وهل الدخول هنا مضمونة . ثم هل هي موسمية أم أنها غير مؤكدة وغير دائمة . وما علاقة ذلك بالمدافع الإقتصادية للهجرة

بالإسكندرية بالنسبة لهؤلاء الخالين والذي قلنا أنه العامل الملم في مجرتهم اليها .
وما أثر ذلك على حياتهم .

على أى الأحوال فقد حددنا مفهوم الدخل هنا بأنه ذلك المفهوم الإقتصادى
للدخل على مستوى الفرد حيث أن الفرد قد يحصل على دخل فى صورة أجر مقابل
بيعه لخدمات عمله أو فى صورة قائمة مقابل اقراضه مالا أو فى صورة ربح مقابل
تأجير له مبنى أو أرض زراعية يمكنها أو فى صورة ربح يحقق من تجارة يقوم بها
أو فى صورة مدعش يتقاضاه على أكبر سنه أو فى صورة إهانة يأخذها من الحكومة
أو من إحدى الهيئات تمويضاً عن بطالة أو اسهب آخر (١) .

وهنا نتابع الدخل من عنصر العمل أى من عنصر إشتغال الخالين بالشحن
والتفريغ باستعراض ما يلى :

الحقيقة أننا عندما نودنا ان نختبر موسمية الدخول في مجتمع الخالين ومقداره
فقد وجدنا لوأما علينا ان نقرم بعملية تحليل طويلة ومجتهده للارقام التى حصلنا
عليها من الأجور وكان صوب احصنا ان نختبرها من حيث التذبذب الموسمى
ولكني نحدد حجمها وكما بالنسبة للجمال الواحد . ولكني نكون واقعيين
وصادقين وخوفاً من اثر الموسمية التى كانت تشكل احتمالاً يفرض نفسه دائماً
الناظر لجمال من الخالين وإذا كانت موسمية العمل في هذا القطاع إنما تعنى عدم
اتساق الدخول بين الخالين حيث أنها تعنى توافر فرص العمل أمام الخالين في فترة
من الفترات ثم تناقصها في فترة اخرى وهنا فإن مقياس الدخل الشهري يصبح

(١) صبحى نادرس قريصة ، عبد الرحمن يسرى ، مقدمة في علم الاقتصاد
(في الإقتصاد التجميى) دار الجامعات المصرية ١٩٧٢ ص ٣٠٩ .

أمرا صعبا إلا إذا قسنا مردده بين التغير والثبات وحلال مدة عام كامل على الأقل بحيث نغطي بذلك فترة المواسم كلها إذ كانت ثمة مواسم فصلا . ونغطي فترة ما قبل وما بعد المواسم .

ولهذا فضلنا أن نقوم بتجميع البيانات عن مختلف فئات الجمالين كل على حدة ووفق نوعياتهم التخصصية في عمليات الشحن والتفريغ من حيث هم مثبتين (أى دائمين) أو ظهورات (أو مؤقتين) موضعيا للفروق التي توجد بينهم ونجد أن ذلك يعطينا إمكانية تناول الموضوع والعلاقات بينهم بطريقة أكثر دقة خاصة وأن اختلاف الدور بين هذه الفئات له تأثيره الكبير على البناء الاجتماعي في هذا المجتمع . وهذا في الواقع هو هدفنا الحقيقي . وعموما فإن استعراضنا للنقاط السابقة يبدأ باستعراض الجداول الأربعة التالية حيث سنعتبرها هي الجداول المحورية على بيانات بالغة الأهمية ومنها سنشق نتائجها كلها . وهذه الجداول الأربعة منصبة على مجال البضائع العامة والأخشاب (١) .

(١) الجدول الأول : وهو يوضح متوسط أجر الجمال الواحد بالفتات المختلفة من الجمالين بالبضائع العامة خلال العام ١٩٧٤ .

(٢) الجدول الثاني : يمثل عدد الجمالين بالبضائع العامة خلال عام ١٩٧٠ .

(١) فضلنا أن نتابع هاتين المجموعتين كشال للسوى العام لسهولة ذلك لتوافر البيانات عنهم بطريقة أوضح وأكثر صدقا من ناحية . ومن ناحية أخرى فهاتين المجموعتين تمثلان الأغلبية الساحقة من الجمالين إذ أن جمال الصب والتموين يبلغ عددهم أقل من ١٠٠ حامل بينما البضائع والخشب حوالي ٢٧٠٠ حامل .

(٣) الجدول الثالث : ويوضح متوسط أجر الحمال الواحد بالعمولات المختلفة بين الحمالين العاملين بصناعات حمل الأخشاب .

(٤) الجدول الرابع ويوضح عدد الحمالين خلال عام ١٩٧٤ في الفئات المختلفة (انظر الجداول الأربعة الخاصة بأجور الحمالين عن عام كالى بالملحق رقم (٣)) .

ومن هذه الجداول الأربعة والموسعة فيما بعد (والتي قام الباحث بأعدادها من واقع ما توصل اليه من بيانات تفصيلية في هذا الشأن) يتضح ما يلي :

أولاً : بصدد موسمية العمل والرباطة بدوسجية الدخل وتذبذبها ، لقد فضلنا قياس مدى انتظام "دخول بين الحمالين من مدخلين وذلك وصولاً لدرجة أكبر . لقد أصبح أمامنا متوسط أجر الحمال الواحد خلال ٢ شهراً وذلك في الفئات المختلفة وكذلك أصبح لدينا أيضاً من الجداول المتاحة أعداد الحمالين خلال اثنتي عشرة شهراً أيضاً .

وإذا نظرنا إلى الجدول رقم (٣٠١) والخاصين بمتوسط الأجر بين هؤلاء الحمالين في نوعيهما سواء دائمين أو مؤقتين وفي مختلف المدن التي يعمل بها هؤلاء الحمالين انضح لنا ان :

(١) ان أجر المعلم ٧ جنياً (ستة وسبعون جنياً) وهو بلاشك أجور مرتفع ومن العجيب ان يقيم المعلم ويسكن وظائفاً على الفئة الوظيفية (الدرجة) الثامنة في القطاع العام ونظراً أن أول مربوط بهذه الدرجة (١٥ جنياً) وانتهى به (٢٠ جنياً) أن هذا المتوسط المرتفع جداً بالقياس إلى متوسط الأجور في مصر كان له أثره البالغ في التشكيل الخاص لمجموعة المعلمين كما يتضح فيما بعد عند استعراضنا لدور الفسق الإقتصادي في البناء الإجماعي لهذا المجتمع .

كما نرى أيضا من استعراضنا لمتوسط أجر المعلم من الجدول الأول - معلم البضاعة العامة - أنه لا موسمية تذكر في هذا الدخل . فلا تذبذب يذكر يطرأ على هذا الأجر بحيث يمرض حياة هذه الفئة النفقات الفصلية ذلك ان معادل التفتت ليس كجها بين أكثر الشهور انخفاضا واعلاها بالاضافة إلى أن الدخل يدور حول محور ٦٥ ، ٧٥ جنيا تقريبا في أغلب الشهور وإن أقل الشهور أجرا هو ٥٢ جنيا تقريبا وهو شهر واحد فقط وهو شاذ بيننا باقي الأشهر الاحدى عشرة فأقلها أجرا ٦٤ جنيا .

وكذلك الحال إذا نظرنا إلى متوسط أجر المعلم في عمليات الاخشاب إذ ان دخله يبلغ متوسطه ٨٢ ر٥ جنيا بعد أدنى ٦١ جنيا على طول مدار السنة ويحدد أقصى مبلغ ١٤٨ ر٣ جنيا . كذلك فإن أجر المعلم بفرع الاخشاب يكاد يتنظم طول السنة حول متوسط بين ٧٠ ، ٨٠ جنيا بذبذبة ليست كبيرة (انظر الجدول رقم (٤)) .

ولعل هذه الأرقام تنفي تماما فترة الموسمية بين هذه الفئة وتؤكد انتظام الدخل بين أفرادها وتظهر الذبذبة في صالحهم في الغالب .

هذا أما عن المعلمين المؤقتين وهم المعلمين غير المشبكين في القطاع العام والتي تشمل فئتهم كل من المعلمين الظهريات والموسمين . والحقيقة أنه لا يوجد فرق بينها إطلاقا (الظهريات ، الموسمي) أكثر من مجرد التسمية وذلك من حيث امكانية الحصول على اجازات اعتيادية أو عارضة أو امكانية العلاج على حساب العمل فكلهما لا يتمتع بهذا الحق عكس الدائم . إلا ان فحة فرق من حيث التقدير الإجتماعي البحت كما سيتضح فيما بعد . وما جئنا الآن هو ان نوضح أن متوسط الأجر بينهم على التوالي ٢٣ ، ٦١ جنيا . وعموما فهاتين الفئتين قليلة

العدد وغير مؤثرة في مهنة للملين على وجه العموم . وتخرج من الالتقاء الحقيقي لهذه الفئة أو أنهم هم أنفسهم من للملين العاملين بعد أن أحيوا إلى التقاعد لبلوغهم سن المعاش .

(٢) ان متوسط أجر الهكك هو ٣٦ جنيا شهريا لقدامى منهم ، ٢٨ جنيا للظلمات ، ١٩ جنيا للموسمى . ولعله واضح ان انتظام العمل بالنسبة للفئات المختلفة يكون ارتباطا عكسيا مع التواريخ ، التالية : دائم - ظهورات - ثم اخيرا للموسمى بين الحمايين في مجال البضائع العامة ولا يعكس الجدول الأول تذبذبا كبيرا في دخول هذه الفئة وذلك على طول مدار السنة . ومتوسط أجر الهكك بفرع الحشيش هو ٤٨ جنيا شهريا تقريبا ولا يعكس أيضا الجدول الثالث تذبذبا كبيرا في دخول هذه الفئة مما يجعل الموسمية هنا غير موجودة بالمعنى الحقيقي لكافة الموسمية من حيث أثرها على الدخول وان كنا نجد أثرا للموسمية في تذبذب عدد الهكك الموسمين بالذات الذين يبلغ عددهم ٢ فقط في شهر يناير وكذا في شهر فبراير ونوفمبر وديسمبر في البضائع العامة . بينما لا نجد موسمين ولا ظهورات بين معظم الحشيشة بالمرّة إلا بالنسبة للحماي الرصيف ولعل أسباب هذه التقلبة متسبب واضحة في دراسة الفسق القرافي وأثره في هذا المجتمع .

(٣) بالنسبة لفئة الوفاة :

إذا استعرضنا الجداول أيضا انضح لنا من جدولي الأجور ومتوسطاتها على مدار السنة (والذي قنا باعدهاء بأنفسنا بعد ان قنا بمصر الأجور المنصرفة لكل فئة مهنية وذلك خلال السنة الكلمة ١٩٧٥) ثم منها حسبنا متوسط الأجر للحماي الواحد في كل فئة على حدة) .

ان فئة الوفاة يتراوح أجرها بين للتوسطات الشهرية التالية طوال السنة

٢٢ جنبها المثبت ، ٢٧ جنبها للظہرات ، ٢١ جنبها للموسمى بالبضاعة العامة .
وكذا نجد متوسطها فى الأخشاب يبلغ ٣٤ جنبها ، ٢٧ جنبها . وهذا وإذا
استعرضنا الجدولين الحاصرين بتذبذبات الأجور الشهرية على طول مدار السنة فأننا
نجد ان الجدولين لا يعكسان تذبذبا منتظما بحيث يمكن ان نقول بأن أشهر معينة
تمثل موسم عمل واخرى لا تمثل موسم عمل وتمثل موسم بطالة . ويمكن ان نقول
ان مدى التباين بين الحد الأدنى الذى يبلغ ٢٥ جنبها فى شهر واحد فقط وبين
المتوسط الشهرى على طول مدار السنة الذى بلغ ٣٢ جنبها كان ٧ جنبها فقط
بالنسبة للجنائز العامة . وكذلك كان الحد الأدنى بالنسبة للحياطين بفروع
الاختصاص من الوفاة ٢٧ جنبها و كان المتوسط الشهرى طوال السنة هو ٣٤ جنبها
وهنا فإن معدل التباين كما يتضح هو أيضا ٧ جنبها أى انها بالنسبة للمثبتين على
العموم لا يبلغان ٢٥ ٪ من المتوسط الشهرى . وهذا التذبذب فى متوسط الدخل
لا يقع فى فترات عديدة منتظمة كما يوضح الجدول مما يجعل القول بموسمية منتظمة
أمر غير سليم . ونكتفى بهذه الأمثلة الثلاثة التى سقناها فى توضيح عدم وقوع
الموسمية بمعنى واضح على تذبذب الدخل وعلى مدار السنة الكاملة .
وبعد هذه الأمثلة نستطيع الآن على العموم ومن مراجعة هذه الجداول
الأربعة ان نوجز أهم خصائص الدخل (الأجر) التى يعكسها جدول الأجور
ومتوسطاتها على مدار سنة كاملة .

(١) ان مدى التباين والاختلاف فى متوسط الأجر الشهرى وخلال سنة
كاملة لا يعكس تذبذبا موسميا واضحا فى دخول الحياطين الشهرية بحيث يمكن
منها ان نقول بأثر الموسمية الواضح على الدخل فى هذا المجتمع . إذ ان معنى
الموسمية بالمعنى الحقيقى إنما ينصرف إلى القول بأنه يوجد عمل فى فترة ما من
السنة ثم لا يوجد بالمرة أو لا يكاد يوجد فترة أخرى . وهذا ما لا تعكسه الأرقام

المتلة للأجور المنصرفة للعمالين والتي عمدنا إلى إعدادها عن سنة كاملة بحثا عن الموسمية في فصول هذه السنة أو أشهرها ولكن لم نجد لها هذا الاثر .

(٢) ان المتوسط العام للدخول كما يعكسه هذين الجدولين متوسط حال جدا ويمكن لنا ان نثبت ونزيد هذه النقطة توضيحا إذا نظرنا إلى الجدول التالي الذي يعكس المتوسط الشهري لدخول العمالين وفقا لمهنهم المختلفة (١) من ناحية ووفقا لكونهم دائمين أو ظهورات أو موسمين .

جدول رقم ٥

جدول يبين متوسط الدخول الشهرية لعمال العمالين وفق مهنهم ونوعيتهم بالمنية

المهن	حالي البضائع			حالي الأخشاب		
	مشت	ظهورات	موسمي	مشت	ظهورات	موسمي
معلم	٧٦	٣٣	٦١	٨٣	-	-
هكاك	٣٦	٢٨	١٩	٤٨	-	-
وناش	٣٢	٢٧	٢١	٣٤	٢٧	-
عنبرجية	٣٠	٢٤	١٩	٣٦	٢١	٢٠
قطاعة	٢٩	٢٦	٢٧	٣٢	-	-
عامل رصيف	-	-	-	٤٤	٢٧	٢١
رئيس برت	-	-	-	٥٦	-	-

(١) تم التوصل إلى هذا الجدول بقسمة إجمالي كل عامود في جدول الأجور

السابقين على ١٢ .

ان نظرة لهذا الجدول توضح ان الدخول عموما بين الجمالين - سواء اكانوا
مشتبين (دائمين) أو مؤقتين (ظهورات) وموسمين - مرتفعة بشكل كبير وان
هذه الأجور تميز تمازليا وفق الفئات المختلفة متخذة الترتيب التالي: معلم - ريس
برت - هكك - وناش - هتبرجى - قطان - عامل رصيف .

ولاشك انا إذا قارنا هذا المستوى العام من الدخل بمستواه فى الريف -
منطقة هجرة هؤلاء الجمالين - لانتضح لنا كم هو مرتفع . بل أنه وبالتأكيد
مرتفع بالمقارنة مع فئات الأجور بين غالبية عمال الصناعة ومجال الخدمات
وغيرها بالمدينة ذاتها . ولعل دليلنا على ارتفاع المتوسط الذى يسكبه هذا الجدول
حتى عن فئات عدد كبير من عمال الصناعة والخدمات بالمدينة بل وفى مصر كلها .
هو صدور قانون برفع الأجور العاملين فى الدولة اخيرا بحيث يصبح الحد
الادنى ١٢ جنيا والذى استفاد منه عدد كبير من العمال فى مصر . ولا شك ان
هذا يمكن مدى انخفاض أجور هؤلاء العمال بالمقارنة بعمال مجتمعنا محل البحث .

(٣) اتنا نلاحظ أنه بجانب ارتباط المتوسط الشهري للأجر بالنسبة لعمال
من حيث هو معلم أو هكك أو وناش ... الخ إذ يسهل ملاحظة تصاعد هذا
المتوسط كما سبق ان أوضحنا بالنسبة للتخصص المهنى والتوزيع على هذه المهن فى
داخل مجتمع الجمالين . فالتنا نلاحظ ايضا ان هذا المتوسط يرتبط كذلك
ارتباطا عكسيا فى الترتيب وذلك على النحو التالى : ان الجمالين الدائمين (المشتبين)
أعلى أجرا من غيرهم يليهم الجمالين الظهورات فالوسمين . وهذا حكم عام :
يوضحه الجدول ما عدا فئة المعلمين والقطانة حيث يزيد متوسط الجمال الموسمى
عنه فى حالة الظهورات .

(٤) ان نظرة الى الجدولين الخامسين بالأجور (الأول والثانى) يمكن

ظاهرة بالغة الأهمية وهي عدم ارتباط متوسطات الدخول للفئة الواحدة بموسمية محددة بحيث تزيد في موسم وتنخفض بانتهائه حيث لا يبدو لهذه الموسمية أثر كبير خلال أشهر السنة المختلفة وذلك بالنظر إلى جميع (المثبتين أو العائمين) في جميع تخصصاتهم المهنية . وإن كانت الجداول تعكس شيئا من هذا في شهرى فبراير وسبتمبر ١٩٧٥ . فإن هذين الشهرين متباغدين ولا يمكن أن نتخيل موصما يأخذ هذا الشكل ولهذا فأننا نفضل أن نمرى انخفاض الأجور فيها بالنسبة للمثبتين إلى الصدفة البحتة .

إذن ليس الموسمية أى أثر في مجال عمل الحمالين طالما أننا نقول أن أثرها ليس كبيرا بالنسبة للمثبتين منهم وطالما لا انعكس جداول الأجور مذبذبا واضحا خلال السنة وخلال فترات معينة تصلح لأن تشكل قاعدة لما نسميه بالتأثير الموسمي للعمل .

ولكن الحقيقة أننا إنما نجد أثر الموسمية هذه واضح بشكل عتلم فإن أثر هذه الموسمية يبدو أكثر ما يبدو في تشنيل عدد أكبر من الحمالين المؤقتين إذ أننا نجد أن عدد هؤلاء يزداد في مواسم معينة ثم يأخذ في التناقص في مواسم معينة وليس أثرها متصلا بعدد الحمالين الموسمين فقط ولكن أثر الموسمية قد يوجد بدرجة ليست كبيرة أيضا في دخول هذه الفئة من الحمالين فقط . أما من أثر موسمية العمل في دخول الحمالين المثبتين أو في هدهم فلا أثر لها يذكر تقريبا . وإذا كانت غالبية الحمالين هم من المثبتين وعلى هذا يمكننا القول بأن غالبية الحمالين قد نجحوا في تكييف العمل بحيث يضمّنوا دخلا دائما بغض النظر عن وفرة فرص العمل أو قلتها .

وبعد أن تمررنا لذلك الجزء من الدخل والمتعلق بالأجر الذى يحصل عليه

الحيالون من عليهم في عمليات الشحن والتفريغ وبعد ان عالجناه من حيث الكم على مستوى المجتمع ككل واستخرجنا المتوسطات الشهرية وغير ذلك في محاولة لتحديد أهم ما يتميز به الآخر في هذا المجتمع من حيث مستواه العام . فذبذبه طوال عام كامل ثم مدى ارتباط هذا التذبذب بمواسم معينة للعمل من هدمه من ناحية وارتباط هذا التذبذب بالوظيفة التي يشغها الحمال في سلم العمل (معلم - وناش - هكاك ... الخ) من ناحية أخرى وكذلك بكونه مثبتا أو مؤقتا من ناحية ثالثة .

بقى الآن ان نستعرض الدخل في معناه الكلي من وجهة نظر الحمالين أنفسهم وهنا نعالج فيما يلي جميع مصادر الدخل من واقع الاستبيارات التي صممت في البحث الميداني الذي قمنا به في حينه من ٢٠٠٠ حال . كما سبق وأن أومئنا عند تعرضنا لطريقة اختيار العينة في هذا البحث .

وأول ما نلاحظه جدير بالتسجيل هو مالا عظماء من أن كثيرا من الحمالين يبالذون كثيرا في أبواب نفقاتهم ويقللون كثيرا من دخولهم . ويكفي ان نسجل فيما يلي تهيلا للاستبيان بعدد معالجة الدخول والأرقام التي أدلى بها المبحوثون في هذا العدد . وحتى نستطيع ان نتخيل هذا الموقف من الحمالين بعدد دخولهم ومستوى هذه الدخول : نعالج البيانات الواردة في جدول (٩) من ما يقوله الحمالون عن دخلهم من العمل (الآخر) .

جدول رقم (٦)

يوضح فئات الأجور (لأقرب جنيه) في مجتمع الحمالين
كما أدلى بها البحرون في البحث الميداني

النوع	أقل من ١٥ جنيه	أقل من ٢٠ جنيه	أقل من ٢٥ جنيه	أقل من ٣٠ جنيه	أقل من ٣٥ جنيه	أقل من ٤٠ جنيه	أقل من ٤٥ جنيه	أقل من ٥٠ جنيه	أقل من ٥٥ جنيه	المجموع
ظہرات	-	١٤	٨	١٢	١	-	-	-	-	٢٥
موسمين	١	٤	١٦	٦	٨	-	-	-	-	٢٥
مجموع المؤقتين	١	١٨	٢٤	١٨	٩	-	-	-	-	٧٠
دائمين (مشئين)	-	٢١	٢٤	٤٠	٢١	٦	٤	١	٣	١٣٠
المجموع الكلى للجنة	١	٣٩	٥٨	٥٨	٣٠	٦	٤	١	٣	٢٠٠

ونفتر الى هذا الجدول يتبين لنا - ملاحظات بالغة الأهمية وذلك إذا حملنا

على رجليها بما ورد في الجدول رقم (٥) .

فأنا نرى ان خاتة الحمالين الظہرات في هذا الجدول المستخرج من الأرقام
الرسمية وعن مدة سنة كاملة يوضح ان متوسط أجر الحمال المؤقت بنوعيه

(الموسى - والطهرات) أكبر بكثير من ذلك حتى و حالة أذن الفئت فصلا عن
أولاهما ونفس هذه الظاهرة وهى ظاهرة انخفاض الاجور من العمل عندما نعمل
على الحصول عليها من المبحوثين عن واقعا الذى نحصـل عليه بالرجوع إلى
المجلات الرسمية وجهات تشغيلهم نهدما أيضا و حالة الدالير الدائمى

إذ بيننا يعكس الجدول رقم (٥) حقيقة أن أكثر أجور الخالين الدائمى
انخفاضاً يكون متوسطه الشهرى ٧٦ جنبها للمعلم ٣٠ جنبها للبكك ٢٠ جنبها
لوالس و ٣ جنبها للمبرجى ، ٢٩ جنبها للقطان و البطائع العامة - أى بـير الخالين
الذين يعملون فى تناول البطائع العامة بيننا يريد عن ذلك النسبة لبقية للمـ وذلك
بين الخالين الذين يتناولون عمليات الأخشاب فى نفس الوقت ومع توافر البيانات
التامة المصدق من واقع السجلات رسمية نجد أنه فى الجدول رقم () عدداً من
الخالين يصل عددهم إلى ٥٥ من الخالين الدائمى (فى العينة التى يبلغ عدد الدالير
المشتتين بها ١٠٠٠٠) يوضحون أن أجورهم أقل من ٢٥ جنبها وكذلك نجد أن
٧٦ منهم يوضحون أن دخلهم أقل من ٣٠ جنبها .

ولمنا نكون الآن قد أوضحتنا تماما إلى أى حد يمدد المبحوثين إلى تخفيض
البند الأساسى من دخولهم وهو أجر العمل عندما يندون بهذه البيانات باستمارة
البحث الميدانى ولعل هذه هى أحد للملاحظات المنهجية الهامة التى اضطرت الباحث
أن يمدد عند بحث هذه النقطة ومما نلها مما يـمـتـل إلا يكون معيار الصدق واصحا
فيه إلى متابعة الأمر ما استطاع كما سيصبح ذلك واضحا فى دراسة للملكية ومرات
السفر إلى القرية وما إلى ذلك .

هذا ولعل السبب الرئيسى من وجهة نظرنا فى عمل للمبحوثين من تخفيض

دخولهم من الواقع من ناحية وفي المبالغة في بنود اتفاقهم من جانب آخر إنما يرجع إلى مايل :

(١) أن كثيرا من الحمالين لا يهمهم إجمالى الدخل دائما وإنما يتحدث عن المصافى ومنها كانت الأحوال فهو لا يهتم بأن ما يخص منه إنما يعود عليه في شكل خدمات صحية أو غيره وإنما توجه لخدمة أغراض قومية أو أغراض حمايته في شيخوخته من المعاش . ان كل ما يهمه هو ما يحصل عليه من مبالغ صافية خاصة وأن الكثيرين منهم يرتبط بقرينته الأصلية كما سيتضح فيما بعد بروابط اقتصادية تجعله يشمر بأهمية الدخل الخالى ليتولى تأمين مستقبله بطريقته الخاصة في شراء أرض أو تقديم العون للأهل في الصميد حتى يكون ذلك في حسابهم مستقبلا خاصة وأن التواكل من صفاتهم المستقرة . والكثير منهم غير راضين عن المعاش ونظام المعاشات ويستبعد الفترة الباقية على بلوغه سن المعاش حتى كبار السن من الحمالين وإجابه هنا هي عبارة واحدة تمكس هذا كله إذا يرد عندما نتحدث معه عن أن هذه الخصومات سترد إليه عندما يحال التقاعد فيرد قائلا (يوه .. موت يا حمار ...) .

هذا بجانب أن الكثير منهم لا يميل لذكر دخله الحقيقي خوفا من الحسد من ناحية وظنا منه أن سؤاله عن دخله يرتبط بتوزيع مساعدات أو معونة من نوع ما ومنها قيل له فإن هذا الظن يظل مسيطر عليه تماما . ومن ثم فهو يقاتل من هذا الدخل رغبة منه في أن يحصل على نصيب أكبر من هذه المساعدات .

وتلعب الأمية وارتفاع نسبها دورا خطيرا في هذا المدد كما تلعب دورا خطيرا في حياة هذا المجتمع على العموم . وهل العموم فإنه مما قيسل من تباين الأجر وبين فئات الحمالين وفق نوع العمل الذى يمارسه الحال من ناحية ووفق ما إذا كان دائما أو مؤقتا فإنه بلا شك (كما توضح الأرقام السابقة حتى تلك التى

أدلى بها للبحوثون رغم أنهم يعمدون لتخفيضها كثيرا) أنه من الواضح ارتفاع الأجر هو ما وهو المصدر الأساسي للدخل وأن كان البعض ما يضاف إليه من مصادر أخرى .

هذا عن دخول الخالين من العمل في عمليات الشحن والتفريغ وإلى جانب هذا الجزء من الدخل والذي أوضحننا إلى أي حد هو مرتفع سواء بالمقارنة بدخلهم باعتبارهم مهاجرين من الريف كانوا يعيشون عند مستوى منخفض جدا عندما كانوا يعملون بالزراعة قبل هجرهم أو بالمقارنة بدخل العمال المماثلين في المدينة نفسها . هناك الصناعة والخدمات بالمدينة والحقيقة أن الارتفاع الكبير في هذا المصدر من مصادر الدخل كان له أكبر الأثر في كل من التساق القريب والتساق السامى من ناحية . كما كان له أكبر الأثر في زيادة مسؤولية الخالين الاقتصادية تجاه أولادهم وأقاربهم إلا أنه على العموم ومع ارتفاع الدخل بين أفراد هذا المجتمع فإنه لم يكن دائما للخالين صراء الدائمين أو المؤقتين على أعمال إيزيد من ائتمائيتهم ويؤكدما ويؤكد استمرارا مع قراهم بالريف ذلك أننا نجد أن الخالين الدائمين قد تزايدت مسؤوليتهم نحو أولادهم في نفس الوقت نجد الكثيرين منهم قد إرثراء ما استطاع من أرض زراعية بأسمه الشخصى وعهد البعض منهم إلى بناء دار خاصة به في القرية وذلك بجانب نصيبه في دار أبيه التي آلت إليه بعد وفاة والده أو يستول إلى عندئذ . إذ أن الخال يعمل هو ما (ويعد أن توفرت التقود معه في المدينة) على شراء دارا خاصة به حتى تبدو شخصيته مستقلة في القرية . ويقوم (بفتح دار) منالك بجانب ما لا شقائه ومالوالده من عقارات .

وعلى العموم فإنه إذا كنا قد قلنا بتزايد الدخل من العمل بالنسبة للعمال وذلك بعد هجرته إلى المدينة وتشبها مع المنحى الاقتصادى الدخل على مستوى الفرد وهذا

المعنى الذى فضلنا لإبائه وان كان فى ذلك أوسع من المعنى الذى أشار إليه ، فهرب ،
عندما قال ، أن العمل يقصد به النشاط الذى يبذل للحصول على الدخل ، (١) إذ
أنا فى المعنى الاقتصادى توسع الدخل بحيث يشمل مصدر العمل أو نصيب العمل
من الدخل بجانب كل ما من شأنه أن يزيد من القوة الشرائية للعالم ولعل هذا يجعلنا
ندرس النقاط التالية :

أولاً : ما يتلقاه الحاملون من موارد يزيد من دخولهم وذلك من مواطنهم
الأصلية سواء من أقاربهم أو من ممتلكات خاصة مملوكة لهم فانه قد أوضح من
البحث الميدانى ومن مشاركة الحاملين فى حياتهم الخاصة وحياتهم أثناء العمل أن
عددا كبيرا من الحاملين يتلقى من هذه الموارد ما يزيد من دخله . والموارد التى
يتلقاها الحمال من موطنه الأصل يمكن تقسيمها إلى موارد عينية أو سلعية وموارد
نقدية ذلك أن ما يتلقاه بعض الحاملين مسرور فى شكل موارد سلعية أكثر منه فى
صورة موارد نقدية على أن هذه الموارد هموما يسرر حجم ما يتلقاه الحمال منها
عكسيا مع تزايد مدة بقاء الحمال بالاسكتندرية وكذا مع عدد مرات تروده
وأرباطه بموطنه الأصل .

ذلك أن الحاملين المومنين الذين يتاح لهم فرصة الارتباط الأشد والوثق
بقرايم الأصلية حيث تمكنهم ظروفهم وطبيعة ارتباطهم بالعمل (تلك الملاحة التى
يستطيع معها الحمال المرسى أن ينبس عن عمله مددا قد تطول أو تقصر ثم يعود
إلى عمله دون التمرض لفصل من هذا العمل فى حالة اشتغاله فى القطاع العام . أما
بالنسبة للقطاع الخاص فهو يستطيع أن يسافر إلى قريته متى شاء ومن ثم فهو

(١) د . / أحمد أبو زيد - البناء الاجتماعى - الاساق - الموجة المصرية العامة
للكتاب - اسكتندرية (طبعة ثانية) ص (٩١) .

أيضا أكثر ارتباطا بقرية الأصلية) من أن يحتفظوا بدرجة عالية من الانتماء لهذه القرى .

هؤلاء الحمالون المسلمون يتلقون من هذه الموارد الكثير حيث يسافرون بمعدل مرة واحدة كل شهرين تقريبا . وكذلك الحال بالنسبة للحمالين الذين يعملون بالقطاع الخاص أيضا . ويحضر هؤلاء من القرى بعد زيارتهم لها ومعهم (ذواته) كبيرة يتميخون منها لفترة طويلة كما يحضر الحمال من هؤلاء عند انتهاء زيارته للقرية بعض الهدايا أو حتى بعض (الزوائد) لمن يمشي معه من الحمالين المسلمين أو أولئك بالقطاع الخاص أو حتى المتهين الذين يتركون أبناءهم وزوجاتهم بالقرية وهم نسبة كبيرة وصلت إلى ٣١ ٪ تقريبا من الحمالين .

هذا وتتكون (الزوادة) عادة من الخبز والجبن واللحم سواء دواجن أو غيرها والفاس (وهو خبز شديد الجفاف من دقيق القمح مضافا إليه اللبن ومادة الكرم لتحيل لونه إلى اللون الأصفر) وبالنسبة للكثير من الحمالين تشكر هذه الزوائد السمية مصدرا كبيرا من مصادر استهلاكهم بالمدينة . ويعتمدون اعتمادا كبيرا على هذه (الزوائد) وإن كان دور هذه (الزوائد) في الحد من الاستهلاك والمنفق عليه بالمدينة قد تقلص كثيرا في السنوات الأخيرة إلا أن هذا ليس معناه أنها لم تعد تلعب دورا هاما حيث لاحظت أن عددا كبيرا من الحمالين المزوجين والذين تركوا زوجاتهم وأولادهم بالقرية يتميخون بشكل كبير عليها وهؤلاء عادة ما يتكيفون مع السفر شهريا لقرام الأصلية .

وليس هؤلاء المزوجون الذين تركوا أبناءهم وزوجاتهم في الاسكندرية بالثقة القليلة بل أنهم عدد كبير فبالنسبة لهذه الثقة وبعد محاولات عديدة لتأكيد من هذه البيانات منها أني قمت بالحصول على جميع أسماء الحمالين بفرع الانتخاب

وعرضها على أكثر من دليل من المرشدين بهذا الفرع وهم من الذين يعملون به منذ إنشائه ومن نفس بلدة الحمالين به وهي قرية تزة التي ينتمى إليها أكثر من ٩٥٪ من حمال هذا الفرع في القطاع العام الذي يحتكر هذه العمليات على مستوى البناء كله ونفس هذا الاجراء قت به بالنسبة لباقي الحمالين في هذا الفرع فاقضح مايلي :

(ذكرت هنا قروا واحدا فقط حيث اننا هنا نريد أن نعطي مثالا يوضح ما نحن صددده إذ أن باقى ما نعطيه هذه النقطة مكافئ لباقي القراني)

أفصح أن من يبر عدد الحمالين العاملين بعمليات الأحشاب والبالغ عديم في فترة اجراء البحث ٩٧٥ حمالا . بلغ عدد الحمالين الذين تركوا ابناءهم وذوولهم بالقرية ١٥٣ حمالا وذلك بنسبة ٣١٪ علما بأن الغالبية الساحقة من عمال هذا الفرع قد طوعوا عملهم كحمالين ٢ سنة في المتوسط كما افصح في البحث الميداني .

وعلا ايضا بأن لغالبية الساحقة من عمال هذا الفرع من الحمالين المتهنئين الذين كان من المتوقع أن نقل نسبة الذين استمر علاقتهم بموطنهم الاصل منهم فما بالامر بالفسه للحمالين المؤقتين الذين انتهت البحث الميداني أن علاقتهم بقرامهم الاصلية أقوى بكثير من الحمالين الدائمين أو المتهنئين خاصة للموسمين منهم . ولعل توقضا الكائن بأن الحمالين المؤقتين يرتبطون أكثر بقرامهم لاسلية بالمقارنة بالحمالين الدائمين إنما يبرره من الحمال الموسمي إذا ما نسب من العمل شهر أو شهرين أو حتى عام كامل فإن تمييزه هذا لا يتسبب في فصله من العمل بحيث يستطيع أن يعود للعمل بمجرد أن يعود بينما الحمال المتهنئ يتم فصله من العمل في حالة غيابه أكثر من ١٥ يوما . ولقد وجدنا أن واقع المجتمع يؤكد ذلك فعلا فالموسمي يسافر إلى قريته هي فترات متقاربة جدا ويعتمد في ميشة بدرجة كبيرة على مايرد إليه من (زواجات) أو مايقوم هو باحضاره منها في زياراته المكثرة للقرية .

وهذا من النوع الأول من المواد السلمية التي ترد إلى بعض المهالين وتشكل مصدرا هاما يمد من أنفاقهم على بند الاستهلاك ومن ثم يزيد من فعالية دخولهم في المدينة أما عن النوع الثاني من الموارد السلمية فهو أقل أهمية ويكون في شكل هدايا ترسل بعض المملين والهاككة وغيرهم من يسافرون كثيرا إلى القرية وهذا النوع لا يشكل جانبا هاما من الناحية الاقتصادية البحتة وإنما يحقق دورا اجتماعيا حيث يعمل على استمرار الروابط بين أولئك المهالين الذين لا يسافرون كثيرا للقرية وفريتهم الأصلية وأقاربهم بها فهو رمز لاستمرار هذه العلاقة .

ثانيا : أما عن الموارد النقدية الأخرى التي يتلقاها المهالين وتزيد من دخولهم فقد لاحظنا أن المبحوثين يمدون إلى علم ذكر ما يرد إليهم من ممتلكاتهم بالقرية ويقفون من ذكر ملكيتهم الزراعية وهي تغل عليهم موارد نقدية (أراضي أو مواشي) أو هير ذلك . كما سيتضح في دراستنا للملكية في هذا المجتمع . وعلى العموم فقد وجدنا عددا قليلا جدا من المبحوثين يصرح بما يرد إليه في شكل نقدي من القرية . إذ لم نجد سوى حالة واحدة ذكرت أنها تسلم ٨٠/٧٠ جنيها في كل سنة ترسل إليه من الصيد من ممتلكاته هناك . وحالة أخرى ذكر المبحوث فيها أن أخاه المقيم بالقرية يرسل إليه ٧ جنيها كل شهر مساهمة في إعالة أمه والتي تقم بالاسكندرية مع أنها الحال وزوجته وأولاده .

وأما تفسير ذلك أي تفسير قل ما يرد للمهالين بل ندرته من موارد نقدية من القرية إنما مرجعه أن المهالين الذين يملكونه أراضا زراعية هم في الغالب من المهالين الذين تمكروا زوجاتهم وأولادهم بالقرية وهم يشكلون نسبة كبيرة بلا شك ويتكون ما تملكه الأرض لأسرهم هذه . كما أننا علمنا أن نسبة من المهالين المالكين للأرض الزراعية يرد إليها الإيجار التي تؤجر به هذه الأرض بالاسكندرية خاصة

وإن هذا كبيرا من هؤلاء الملاك يعتمد إلى تأجير هذه الأرض حتى ولو لا تأجيرها وأشقائه .

وبالرغم من صغر حجم الملكية الزراعية إلا أننا نفضل أن نفرد لها فصلا خاصا بها فيما بعد .

ثالثا : ما يتلقاه العمال من موارد من أبنائهم وذويهم الذين يعيشون بالاسكندرية بصفة معونة ، بصدد هذه النقطة لسوق البيانات التالية :-

لقد انضح أن عدد العمال الذين يتلقون معونات اقتصادية من أبنائهم أو أخواتهم المقيمين بالاسكندرية ضئيل للغاية . إذ انضح أن عددهم ٩ حالات فقط من عينة البحث وذلك بنسبة ٥,٤٪ حيث أن العينة كانت ٢٠٠ حالة .

جدول رقم (٧) تحليل بالمعونات المقدمة للعمال من ذويهم بالاسكندرية في شكل نقدي (عدد الحالات ٩)

رقم الحالة	١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩
مبلغ المعونة	٤	٥	٥	٦	٧	٧,٥٠	١٠	١٢	١٥

هذا وانضح إن أكبر مبلغا يتلقاه حال من أبنائه هؤلاء هو ١٥ جنيه وأقله ٤ جنيهاً وتتراوح حالات الأحرار بين هذين المبلغين هذا ومن هذه الحالات التي تقدم معونة مادية للعمال ٧ حالات يقوم الأبناء بتقديم هذا المعون المادي لأنهم العمال وهناك حالة واحدة تساعد الأخيرة فيها شقيقهم وهم يعملون معه بنفس العمل عمالين أيضا .

وحالة واحدة يقدم ابن زوجة أحد الحمالين مساعدة لزوج أمه - وهنا نحن
بصدر حراسة كل ما هو مثلاً لجانب من الدخل بالنسبة للحمالين لنهر إلى أن
تمة ٢٥ - إلا يمكن يونان ولا كندوية هؤلاء يعملون إيجارات هذه البيوت
إلا أننا نجد أيضاً أن نلاحظ أننا وبإدارة هذه المنازل اتضح أن منها ٧ بيوت
يشغلها مالكيها فقط وهي عبارة عن كشك محاط بسور خارجي من الصفيح .
أما الباقى ١٨ بيتاً فهي تتراوح بين دروين أو ثلاثة أدوار فقط يسكنها عادة
بناء بلد الحمال .

الملكية :

في متابعة للوارد ومصادر الدخل ذلك الدخل الذى يعتبر مهماً المحدد
الحقيقى لحالة الاقتصادية تلك الحالة التى (تحدد إلى حد كبير بدورها مستوى
التعلم الذى يتلقاه الفرد وكذا مجال المهنة المفتوح أمامه) (١) نجد من الضروري أن
تعرض للملكية ونصف كل ما يتعلق بها في هذا القطاع وداخل هذا المجتمع وكان
من المفروض أن تكون الملكية الزراعية هنا مصدراً للدخل ولعلنا لهذا نوهنا في
هذا التقديم إليها باعتبارها كذلك إلا أننا سنرى أن لها وظيفة أخرى أهم في
الواقع من وظيفتها كمصدر من مصادر الدخل إذ أنها بعد أن كانت في حياة القروى
المهاجر وقبل هجرته هي المصدر الأول والأخير لدخله سواء أكان مالكا لها أو
حتى أجيراً فيها . وجدناها بعد الهجرة تتحول إلى تحقيق للملكية الاجتماعية ورفضه
المركز الاجتماعى أولاً - وأخيراً بعض النظر عن دورها الاقتصادى ووجدنا
دورها الاقتصادى يتوارى وتتقلص أهمية بشكل ملفت للنظر . كما وجدناها

(1) Ginsberg, «Sociology of Modern Knowledge. The Hono
University. Library. 1974. P. 161.

تتخذ الصورة التي تؤمن مستقبل الحال بعد انتهاء مدة عمله في حالة إذا ما قرر العودة للقرية خاصة وأنه قد أوضح أن أغلب الحمالين قد قرروا أنهم سيعودون للقرية بعد انتهاء سن العمل بالمدينة أو بمجرد عدم قدرتهم عليه وبعضهم يترك ذلك حسب الظروف والظروف في نظرهم تربط بإمكانية العمل في القطاع الخامس أو حتى الاستمرار في العمل في القطاع العام بعد سن السنتين والإفترسيعود ويفضل تماما أن يعود إلى قريته .

وإذا كانت ثمة تعريفات عديدة للملكية فخرها كتب الاجتماع والانثروبولوجيا فإن المهم في كل هذه التعريفات هو أنه يمكن تحديد نظام الملكية في نقطتين أساسيتين الأولى : هي أن الملكية تفترض وجود حقوق للمالك على ممتلكاته تتعلق بالاستعمال وحرية التصرف عن طريق أهدائها أو بيعها أو حتى تدميرها (١) . وأن كانت هذه الحقوق ذاتها إنما يحصل عليها المالك وفق قواعد اجتماعية معينة فتلاطى د بواس ، مثالا يوضح إلى أي حد يكون التصرف في الملكية مسيرا لضوابط اجتماعية معينة . إذ يذكر أنه (إذا اصطاد أحد الرجال من بين صيادي الاسكيمو فقمة Seool فانها تكون ملكا له ويقوم هو وأفراد أسرته بأكل لحمها ولكن إذا كانت هناك جماعة بالقرية فإنه يجب أن يعطى كل أسرة بالمجتمع جزءا من اللحم والدهن) (٢) وإلى جانب وجود الحق للمالك على ما يملك فإنه في كل نظام للملكية لابد من توافر ثلاثة أركان هامة هي : المالك -

(١) د . د / أحمد أبو زيد . . . البنا . الاجتماعى . . . الاساق - البيعة المصرية

العامية للكتاب ص (١٣٩) . العجوة الثانية .

(٢) د . د / على محمود اسلام العام . . . الانثروبولوجيا الاجتماعية - جزء أول -

الشركة القومية للتوزيع ١٩٦٨ ص (٤٦) .

والممتلكات ثم العلاقة التي تقوم بينها، وكل دراسة جادة لهذا النظام في أي مجتمع لابد أن تنوع بين هذه الأركان الثلاثة، ونوضح وحيث ترتبط الهجرة بنظام الملكية بحيث أن تغير نظام الملكية قد يتضمن وقوع ظاهرة من القرية أو قبول مهاجرين جدد بها (١) فإن علينا أن نبحث أولا ماهية للملكيات وأثر الهجرة عليها وعلى حقوق المالك المهاجر. ثم من هو المالك من أفراد هذا المجتمع. وكان في ذاكرتنا أن أفراد هذا المجتمع هم مهاجرين من الريف وسبق أن عملوا بالزراعة ولا زال الكثير منهم يعمل بها بجانب العمل الحالي بالمدينة وأن مصدر رزقهم كانت قبل الهجرة هي الأرض الزراعية وأنها تشكل أحد الأركان الرئيسية في دوافعهم للهجرة من القرية إلى المدينة. فمن أهم أسباب الهجرة. أما قصص الأرض الزراعية عن أن تنى باحتياجت المهاجر أو عدم امتلاكه لها على الإطلاق. أو حتى يحضر إلى المدينة في فترة يقل فيها طلب الأرض الزراعية على عنصر العمل فيحضر إلى المدينة لبيع عمله مقابل الأجر بل وكثيرا ما حضر المهاجر في مجتمع الحمالين وفي باله أن يعمل على شراء مزيدا من الأرض لو استطاع. إذن فقد كانت الأرض وحيازتها نقطة أساسية ومن ثم كان لابد أن تشكل النقطة الأولى في بحثنا بصدد الملكية ثم لابد لنا بعد ذلك أن نتذكر أن ثمة عتبات أخرى مثل المقارات وهي تشكل أهمية بالغة بالنسبة للمهاجر فالمهاجر يمر مرتاما هل أن يبقى في ملكيته (إدارة) في القرية. وحتى إذا كن لا يفكر في أن يسافر إلى هناك ثانية فهو لا يهبها إذ أن يعبأ يعتبر من أهم المآخذ الاجتماعية عليه بالإضافة إلى أن

(1) Cyril. S. Belshaw. «Traditional Exchange and modern Markets. Prentice - Hall, Inc. Englewood Cliffs N. J. 1955 p. 143.

المحافظة الملاحه لدى المهاجر والمهجرة برغبته في أن يستمر احساسه بالانتماء للقرية
موجودا أو أن يظل بها شيئا مملوكا له وكذلك تطرقنا إلى صور الملكية التي نشأت
بالمدينة بالنسبة للمهاجرين وساولنا حصر وتحديد اشكالها وطبيعتها وليس بالمدينة
ملكية سوى الملكية العقارية وهو ما قلنا نعالج ذلك فيما يلي :

أولا : ملكية الأراضي الزراعية .

ثانيا : الملكيات الأخرى .

أولا : ملكية الأراضي الزراعية :

وهو تعاني من انفجار سكاني سبق توضيحه في هذه الرسالة في مجتمعا
الهجرة الداخلية وفي وقت زاد سكان مصر فيه عام ١٩٧٥ زيادة كبيرة وصلت
إلى ٦٠٪ بالمقارنة بسكان ١٩٥٢ كما ورد عن لسان المسئولين عن الاحصاء
بجمهورية الجمهورية في ٢٧/١١/١٩٧٥ . نجد أن المساحة الصالحة للزراعة أخذت في
التناقص . فبعد أن كانت ٦٠٠٩٣٠٠٠ عام ١٩٥٢ (٢) وبعد عارلة زيادتها
بمشروعات التوسع الرأسى والأفقى بعد الثورة من خلال برنامج استصلاح
الأراضي الذي بدأ في ١٩٦٠ وبعد أن وصلت في عام ١٩٧٢ إلى ٧٠٦٥٩٠٠٠
فدان (٣) إذ بها الآن أخذت في التناقص لحساب المباني حيث تحولت كثير من
الأراضي الزراعية في الفترات الأخيرة إلى مباني تحت وطأة النسبة الكبيرة التي
يزداد بها سكان مصر والتي وصلت إلى ٢٠٪ سنويا وهي نسبة يتضاعف السكان

(١) فادية حليم سايجان .. التنمية الزراعية والنمو السكاني .. مقالة في المجلة
الاجتماعية القومية . للركز القوي للبحوث الاجتماعية والجنائية يناير ١٩٧٢
ص (١٤٠) .

(٢) نفس المرجع ص (١٣٣) .

على أساسها كل ٣٠ سنة (١) بينما نجد أن هذه النسبة في ١٩٧٠ / العالم في
مجموعة (٢)

إن هذا كله (تزايد السكان بنسبة كبيرة جدا جانب مبات الرقعة الزراعية بل
بمناقضها) كان للمملكة الأمر في انقاص نصيب الفرد من الملكية الزراعية عامة
وأنا نعلم أن نسبة الزايد للسكان (الزيادة الطبيعية) إنما تكون أعلى في الريف منها
في المدن ومن ثم كان تزايد عدد أفراد الأسرة على الأرض الزراعية التي يمتلكها
وتناقص نصيب الفرد الواحد منها بالتالي سببا هاما في هجرة الحمالين .

إلا أن هذا لا يفي أن منهم من ظل مالكاً لرقعة من الأرض الزراعية قلت أو
وادت فإن ملكية الأرض الزراعية شيء له أهميته بين أفراد هذا المجتمع المهاجر .
ورغم تناقص دورها الاقتصادي كصندوق المدخل وللعيشه . وقد نلاحظ لنا بعدد
الملكية الزراعية أن أماننا طريقتان الأولى : هي متابعة هذا التناقص من خلال
الاستبيان الذي أجرى في البحث الميداني . وهنا انخفض لنا ما جعل من الضروري
أن نقوم بجانب متابعة الموضوع من واقع الاستبيان بمتابعة هذه النقطة من طريق
مرشدين مولوق بهم وأن ندرس الملكية على مستوى الحمالين الذين يلتصقون إلى
قرى معينة بالكامل من طريق هؤلاء المرشدين في محاولة للوصول إلى أدق بيانات
عن هذه النقطة . ذلك أننا لاحظنا أنه قد تسرب إلينا بعض الشك في صحة
ما ينقل به المبحوثون عند سؤالهم عن ملكيتهم من الأراضي أو المقارات وخاصة

(١) د. / على الميريتل . . السكان والموارد الاقتصادية في مصر - مكتبة
التنهضة المصرية - ١٩٦٥ .
(٢) حسين عبد الله . . السكان وموارد الثروة في مصر - ص (٣٢) لم يذكر
سنة النشر أو عنوان الناشر .

تلك الممتلكات التي توجد في القرية . وهنا كان علينا أن نختار من ندرس
- ازيم للملكية من خلال الرجوع اليهم وإلى المرشدين للتأكد مما يدعون به
من بيانات .

وقد اخترنا جميع العاملين بفرع الأخشاب وعددهم ٨٠ ، حالاً لأسباب -
سيأتي ذكرها بعد قليل - وهم جميعاً يتمتعون إلى محافظة سوهاج وقد نوحوا في
اجمالهم من : - قرى هي :-

- قرية دير الجنادلة - ويطلق عليهم زملاءهم في العمل أسم « الدوايرة » وعدد
هؤلاء ٤ حالين فقط .

- قرية شندويل (ويدهون بالشنادورة - وعدد ابنائهم في هذا المجتمع ١٥
حالاً وتبيع محافظه أسبوط اداريا .

- قرية بنها وهي إحدى قرى سوهاج ويسمون البنهاوية أو البنهاوة وعدد
ابنائها في هذا الفرع ٨ فقط .

- قرية نزه وعدد الحمالين الذين يعملون بالأخشاب والذين هاجروا من نزه
هذه بلغ ٥٣ ؛ عن جميع الحمالين العاملين بالأخشاب (٤٨٠) .

وباختيارنا جميع العاملين بفرع معين نكون قد اخذنا هيئة وفق فروع البضائع
التي يتناولونها شحنا وتوزيعها . وهذا الأساس هو أساس تقسيم الحمالين إلى
عاملين البضائع العامة - أخشاب . . . الخ كما سبق أن أشرنا . أى انه كان أحد
أسس توزيع الحمالين على العمل كما سيرد في تناولنا لتقسيم العمل والتخصص ثم
مجدداً ايضا إلى أن نتناول هذه النقطة على أساس مستوى متعلقة بالمراد بعض النظر
عن المهنة أو نوع المادة (وهنا كان من الملاحظات الهامة أو وجددنا ان ثمة

ارتباطا طرديا وتاما تقريبا بين منطقة الطرد والعمل في تناول بضائع معينة) وهو ما قد اتخذنا على هذا المستوى أو هذا المقياس (منطقة الطرد) من بين مجتمع الحمالين في عمليات شحن الاقطان والذي تقوم بشحنه وتتخصص في ذلك فضلا أبناء ٣ قرى فقط هي أبناء قرية موش - قرية الرباينة وقرية كوم سفحت. وقد اخترنا أبناء قرية الرباينة جميعا .

كذلك أخذنا من بين الحمالين الذين يعملون بالبضائع العامة والتي يعمل بها أبناء قرية عديدة من عافطى أسبوط وسوهاج (أخذنا جميع أبناء قرية العفوط). هذا وقد كان اختيارنا هذا مبنيًا على أسس عامة وعوامل ساعدت في امكانية الدراسة لقد كان اختيارنا مثلاً :

(١) لجميع العاملين في عمليات الأخشاب من الحمالين . أن عددهم محدودا إلى حد ما ٨٠٠ حالاً ثم انهم يلتزمون إلى قرية واحدة في غالبيتهم الساحقة إذ نجد (٥٣) منهم من قرية نوه والباقيين معروف تماماً عددهم وقراهم الأصلية إلى الدرجة التي يتأدى أحدهم باسم قريته وليس باسمه في مجتمع الحمالين في هذا القوم .

(٢) كذلك كان اختيارنا هذا والموضح فيما سبق إنما دافعه معرفتنا الوثيقة والثامة بأكثر من دليل ممتاز وحل معرفة وثيقة بكل دقائق الحياة من أبناء كل قرية تم اختيارها وكذلك قابله بالنسبة لهؤلاء المرشدون راعينا أن يكونوا على علاقة ومداقة تامة مع جميع الحمالين ذات القرية المختارة وأن يكونوا أهل ثقة في نظر الحمالين وعربون منهم ومطلعون على حياتهم الخاصة من ناحية ومشاركون لهم في حملهم من ناحية أخرى وهذه النقطة جميعها أمكننا أن نوفرها في مرشدي البلاد التي تم اختيارنا لها .

(٣) إن حجم القرى المختارة من حيث عدد الحمالين توخينا أن يكون هروفا

تماما والذين اتخذناهم دليلا ومرشدا في هذا الشأن فعدد أبناء قرية الربانية هو ٣١ حمالا بالخمر الكامل ويعملون في عملية القطن وإن كانوا ليسوا وخدم العاطلين بها . وكذلك الحال بين أبناء قرية العمور الذي بلغ عدد ٢٩ حمالا على وجه التحديد وكذلك الحال بالنسبة للعمالين من أبناء نوه وغيرها من حمالي الأخشاب ومع أنهم يبلغون ٤٨٠ حمالا من ٤ قرى كما سبق أن أوضحنا إلا أنه أمكن دراسة نظام الملكية هل مستواهم جميعا كل على حدة وذلك لانحصار هدهم واسماهم في سجلات اتاحت لنا الظروف أمكانية متابعتهم على مستواها .

كما كان اختيارنا أيضا مرتبعا على وجه العموم بل وملزما بوجود سجلات مدون بها أسماء هؤلاء العمال المنتمين لقرى معينة على التحديد حتى يمكن متابعتهم على مستوى المرشدين وذلك بمرض أسماء هؤلاء العمال واحدا واحدا على هؤلاء المرشدين الذين لم يكن من الممكن أن نطلب منهم تذكر جميع أبناء قريتهم . فكانا نذكر اسم الحال من واقع السجل ونطلب منه تحديد إذا ما كان هذا من قريته أم لا . وهذا ينطلق للمرشد وحده في ذكر كل شيء عن أبناء قريته وكنا نعونها ثم نعرض نفس الأسماء على مرشد آخر من نفس القرية تأكيدا للحقائق . هذا عن اختيارنا للعمال المنتمين الذين تابعتنا عليهم دراسة لسق الملكية الزراعية وغيرها من أنواع الملكية وحس الطريقة التي كنا نتابع بها هذا النسق . وهو ما فقد أوضحت دراستنا هذه بعد جدولتها وتصنيفها الحقائق الجدولة فيما يلي :

جدول رقم (٨) يوضح توزيع الملكية الزراعية (جدول أمثلة)

حجم الملكية الزراعية	بين اجمالي العينة من اجمالي الأخشاب ٤٨ ٤ فري عدد الملاك	بين اجمالي ابناء قرية العمور وعدد ٢٩ حصولا عدد الملاك	بين ابناء قرية الريانية واجمالي عدد ٣١ جمالا عدد الملاك
١ - حاليون يملكون أقل من ٦ فرايط	١	٣	٢
٢ - حاليون يملكون من ٦ إلى ١٢ فرياط	٢٠	١	٧
٣ - حاليون يملكون من ١٢ إلى ١٨ فرياط	٢٦	٢	٦
٤ - حاليون يملكون من ١٨ إلى فدان واحد	١٢	١	١
٥ - حاليون يملكون من فدان إلى فدان ونصف	٢٢	٢	—
٦ - حاليون يملكون من فدان ونصف إلى فدانين	٦	١	٣
٧ - حاليون يملكون من فدانين إلى ثلاثة	٢	٣	٢
٨ - حاليون يملكون من ٣ ف إلى ٤ ف	٢	—	—
الاجمال (اجمال مالكي الارض الزراعية)	٩١	١٢	٢١

ونظرة إلى هذا الجدول توضح أن ٩١ حمالا من حمال الأخطاب البالغ عددهم ٤٨٠ حمالا أى بنسبة ١٩ ٪ تقريبا لازالت تحتفظ بملكية زراعية ، رغم أنه قد وضع لنا من خلال البحث أن متوسط مدة بقاء الحمالين بالاسكندرية هو ٢٠ سنة فأكثر .

هذا وقد اتضح لنا أن هناك ١٨ حالة من بين الحالات الواحد والتسعين التي تحتفظ بملكية زراعية قد قامت بشراء هذه الأرض بعد هجرتهم إلى الاسكندرية أو قامت بإضافة أراضي جديدة إلى ما تملكه عن طريق القيام بشراء هذه الأراضي أثناء اشتغالها بعمليات الشحن والتفريغ أى أنه قد اتضح أن ٢٠ ٪ من الملاك من الحمالين إنما قاموا بشراء ما يملكون بعد هجرتهم للدينة .

هذا وإذا استعرضنا الملكية بين المهاجرين من أبناء قرية العمور ، وهي تتبع محافظة سوهاج . وجدنا أن من بين المهاجرين منها والذين يعملون بعمليات شحن وتفريغ البضائع العامة والبالغ عددهم ٢٩ حمالا ، نجد منهم ١٢ شخصا يملك أرضا زراعية . وهكذا يشكل ملاك الأراضي الزراعية من هذه القرية من الحمالين نسبة عالية وصلت إلى ٤١ ٪ من أبنائها من الحمالين الذين هاجروا منها إلى المدينة منذ فترات طويلة . هذا وبلغ عدد الذين اشتروا أرضا زراعية بعد أن هاجروا إلى الاسكندرية ٦ شخصا بنسبة ٥ د ٪ من الملاك كذلك إذا استعرضنا نسبة الحمالين الذين لازالوا يحتفظون بملكية زراعية بقربتهم التي نوحوا منها وذلك من حمال قرية الربانية والبالغ عدد الحمالين المهاجرين منها ٢١ حمالا وهي تتبع إداريا محافظة سوهاج لاتضح عدة حقائق هامة أيضا . إذ يتضح ان هناك ٢١ حمالا يمتلكون أرضا زراعية بين أبناء هذه القرية أى بنسبة ٦٨ ٪ منهم هذا وقد اتضح أيضا أن هناك ٦ حالات أيضا قد قامت بشراء ما تملك من هذه الأرض الزراعية بعد الهجرة أى بنسبة ٣٠ ٪ تقريبا .

هذا من النتائج التي توصل إليها الباحث بعد أن ركز على محاولة التعرف على
هذه لللاك وقبلة ما يملكون من الأرض الزراعية وذلك من واقع اقوال المورثين
على مجموع حالات بلغت ٥٤٠ حالة .

أما إذا نظرنا إلى النتائج التي يعطيها البحث للميداني (الاسفيان) والذي أجري
على ٢٠٠ حالة والتي يبينها الجدول (ملكية ب) التالي :-

جدول رقم (٩)
(يبين توزيع الملكية الزراعية من واقع استبيان البحث للبدائي)
(جدول ملكية ب)

عدد المالكين من الخمارين	حجم الملكية الزراعية
٢٠	- حمارون يملكون أقل من ٦ قرايط
١٨	- حمارون يملكون من ٦ إلى ١٢ قرايط
١٨	- حمارون يملكون من ١٢ إلى ١٨ قيراط
١	- حمارون يملكون من ١٨ إلى فدان واحد
٩	- حمارون يملكون من فدان واحد إلى فدان ونصف
٢	- حمارون يملكون من فدان ونصف إلى ٢ فدان
١	- حمارون يملكون من ٢ فدان إلى ٣ أفدنة
١	- حمارون يملكون من ٣ أفدنة إلى ٤ أفدنة
٢	- حمارون يملكون من ٤ أفدنة إلى ٥ أفدنة
٦	- حمارون يملكون من ٥ فدادين إلى ٦ فدادين
-	- حمارون يملكون من ٦ فدادين إلى ٧ فدادين
١	- حمارون يملكون من ٧ فدادين إلى ٨ فدادين
-	- حمارون يملكون من ٨ فدادين إلى ٩ فدادين
١	- حمارون يملكون من ٩ فدادين إلى ١٠ فدادين
٧٩	الاجمالي

والجدول (ملكية ب) أما وضع الملكية على مستوى العينة المارة والتي
تمكس المجتمع ككل وقد تم الحصول على بياناته من واقع استبيان البحث الميداني.
وقد بلغ عدد ملاك الأراضي الزراعية ٧٩ حالة من العينة المختارة والبالغ عددها
٢٠٠ أى أن نسبة عدد الملاك إلى العينة المختارة كلها بلغت ١٠ ٪ تقريبا .

وإذا كان هذا الجدول انما يبين توزيع ملكية الأراضي الزراعية على المجتمع
ككل فإنه من حيث الدلالة يختلف بالطبع عن الجدول السابق (جدول ملكية أ)
الذى مكس نسبة الملكية على مستوى جماليين من قرى معينة من ناحية . وعلى
مستوى التخصص في تناول مواد معينة من ناحية أخرى ، وعلى مستوى معين
معينة من ناحية ثالثة حيث أن أبناء قرية « السور » في الجدول الأول وهددم
٢٩ هما ١٠ أعلاه من الخليل الذين يعتمدون على الفواكه والحبوب فقط . ومن
ناخب آخرى فقد كان القصد الاساسى لهددم المدخلين هو أن يكون الجدول
(ملكيتا) اختيار لما ورد من تفريغ الاستبيان بشأن الملكية .

والحقبة أنه قد تم أن معاصر الصدق كان عالية للغاية في إعطاء المعلومات
والبيانات من جانب الجمالين

إذا أننا نجد أن نسبة الملكية بين الجمالين بالجدول الأول (ملكية أ) ٤٧ ٪
ولدت في الجدول الثاني (ملكية ب) ٤٠ ٪ فقط وهذا الفارق وقدره ٧ ٪
فقط لا يبر ذو قيمة — بالمرء وهكذا يمكن القول أن كل من العينة المحلية
والعينة قد أعطت نفس النتائج تقريبا بعدد حصر ملكية الجمالين ، ولهذا فإن
الباحث يفضل عدم تناول ما جاء بالجدول الثاني من بيانات التعليق مكتفيا بما
هو به غير ما جاء بالجدول الأول (ملكية)

ثانية - ملكية المقارنات

وتشكل ملكية المقارنات الشكر الثاني من أنماط الملكية بين المبحوثين وقد تبين للباحث أن ثمة حقائق هامة بشأن ملكية المقارنات في مجتمع المهاجرين من الخالين - أن الخالين يصدقون إلى أن تستمر ملكيتهم لبيوت خاصة بهم في قراهم الأصلية وهنا طال بهم الأمد بالاسكندرية ويعتقد الباحث أن هذه الحقيقة تتواجد بين جميع المهاجرين في مجتمع المدينة أيضا . ذلك أن المهاجر من الخالين إنما يكون بين حائتين فهو إما أن يكون قد هاجر إلى المدينة بعد أن انفصل عن بيت العائلة بدار مستقلة به يمكنها هو وزوجته وأولاده حال وجود الأولاد . وإما أن يكون قد هاجر وترك زوجته ، وأولاده في بيت أبيه حيث لادار خاصة به وملوكة له بالقرية أو يكون قد هاجر إلى الإسكندرية دون أن يكون متزوجا أصلا ويقم ببيت أبيه .

وعموما فإن الخال الذي يحضر إلى الاسكندرية يقابل مشدودا بشدة إلى قريته الأصلية . فإذا كان لادار له فانه يعمد جهد طاقته إلى بناء دار خاصة به في القرية (يسافر عليها) كلما هم بزيادة أهله بالصعيد . وقد قابلت عشرات الحالات من أولئك الذين اشتروا أرضا وأقاموا عليها بيوتا خاصة بهم في القرية بعد أن حضروا إلى الاسكندرية وحملوا لعد سنوات . ولا رابط بين ترك الخال لزوجته وأبنائه بالقرية وبين اهتمام كل منهم بتمنك دارا خاصة به فسواء أكافت الوجة والأولاد بالاسكندرية أو باقين بالقرية فان من أهم ما يرضه المهاجر نصب عييه هو أن يكون له دارا خاصة به في القرية أما أولئك الذين حضروا إلى الاسكندرية ولهم دارا خاصة بهم في القرية فهؤلاء يحافظون عليها ويروون القرية كل سنة حاجة لاصلاح ما تلف منها إذا لم يكن لهم أرضا زراعية .

وعى العموم فإن أول ما يهتم به الحال هو أن يظل مالكه داراً خاصة به في القرية سواء كان قد حضر إلى الاسكندرية وهو مالك لهذه الدار أم لا . ولهذا فكثيراً ما وجدت حمالين قد ملكوا داراً خاصة بهم وأصبحوا ملاك لاجراء كبيرة من دور ذويهم الذين أمروا وتركوا لهم مهراً في دورهم . ومحتوى ملكية الدار بالقرية امراً حيوياً وبالغ الأهمية من وجهة النظر الاجتماعية فممن ملكية الدار تجمع كل الشخص شخصاً (عائلاً) يتجهدهم الناس بمعنى أنه لا يملك أى شئ ولا حتى دار في البلد وتتقطع كل صلة بها لا يجد في نفسه الشجاعة للسفر إليها .

هذا من ملكية المقار بالسفلة الأصلية أما من ملكية المقارات والمنازل بالاسكندرية فقد وجد الباحث أن هناك الحالين بهذه النقطة ليس كبيراً . ولا يتجه الحال عن العموم لاستغلال أمواله في ملكية بي بالاسكندرية عادة بها يتجه بها إلى القرية في المادة يشتري داراً أو يشارك في زراعة أو يشتري بقرة أو حماموسة ليستفيد من نتائجها أو يشتري مربداً من الأرض الزراعية .

ومع ذلك فقد وجد الباحث في دراسته للملكية أنه من بين حالى الاخشاب البالغ عددهم ٤٨٠ حمالاً لا يوجد ٢٥ حالاً تملك بيوتاً بالاسكندرية ولا شك أن هذه نسبة ضئيلة لا تذكر خاصة وأنه قد انضغ أن من هؤلاء ٦ حالات أو ٧ حالات قامت ببناء هذه البيوت من الصنح والخشب والطوب على أراضي الحكومة أى أخذوها بدون أدنى مقابل عندما تهدمت بيوتهم بالاسكندرية واتى كانوا يسكنون بها .

وهكذا فإن نسبة مالكي البيوت بالمدينة من هؤلاء الحالين ليست كبيرة . إذ تبلغ البيوت المملوكة بالفعل ١٨ بيتاً . هذا وقد انضغ أيضاً أن من هذه

الحالات الثمانية عشرة يوجد ٧ حالات تجمع بين ملكية قطار بالاسكندرية والملكية الزراعية بالقرية .

ولا تعتبر ملكية المقارات أو البيوت بالاسكندرية معيارا عاما للكانة الاجتماعية على وجه العموم كما هو الحال في ملكية الأرض الزراعية التي تجعل لصاحبها مركزا خاصا وتحمله (لا يعمل حمالا بالمدينة) بحكم الحاجة بقدر ما يعمل زيادة الدخل . بينما يستطيع أن يسود إلى بلده ويمكنه الحياة هناك . وهذه نقطة بالغة الأهمية في اعتفاء مركزا خاصا عن المهاجر من الحاليين بالمدينة .

هذه هي أهم أشكال الملكية أو أهم الأشياء المملوكة في هذا المجتمع على أن نذكر أشياء أخرى تنصب عليها الملكية أيضا حيث وجدنا مثلا أن :

- حمالا من حمال الاخشاب يملك • فدادين في القرية . ويملك في قس الوقت نصف قرن بالاسكندرية .

- حمال آخر يملك • قراوط بالقرية . ويملك هدا من النخيل لم يرد ذكره خوفا من الحسد وقال بلاش العدد (خايبها تسلم) .

- حمال ثالث يملك • أفدنة وناوثة بالقرية .

- حمال رابع يملك • أفدنة وحديقة فواكه .

- حمال خامس يملك نصف قرن فقط بالاسكندرية .

هذا وبجانب الطاحونة والحديقة ونصف القرن وبمجموعة النخيل وإذا كانت هذه ممتلكات ليست منتشرة في المجتمع بل هي محدودة بعدد من الحاليين كما سنرى . إلا أن هناك شكل آخر من أشكال الملكية ينتشر بين الحاليين ذلك أن نسبة لا تقل عن ٧٠٪ من مالكي الأرض الزراعية يملكون جاموسة أو بقرة . والبعض يملك جاموسة

وبقرة وحمار . وهناك من يملك جملا وهم حاليين فقط . والجاموسة والبقرة من أهم الأشياء التي يحرص على اقتنائها الفلاح المصري عموما والتي نجد الخمال يذكرها بمجرد محاورته أخذ مكانة عرافاته بل يسارع الخمالين الآخرين بأن فلان دهم وط عنده بقرة ولا ، رقة . قال الباحث : تُرس سالة تعيش على هذه البقرة بمعنى انها تترك أولادها وما وزوجها . يحرص البقرة بالقرية مع أنهم لا يملكون أرضا وراعية فيقومون بتأجير مساحة من الأرض لزراعتها برسم لخدمة البقرة انتظارا لما تدره هذه البقرة .

كذلك يذكر لي بعض المبحوثين أنهم يتدعون بتربية الأغنام وذلك لما تعطيه من لبن يقومون بهبه أيضا .

هذا عرض سريع لما تنصب عليه الماك في هذا المجتمع . إلا أننا نستطيع ان نمارد التأكيد على أن أهم اشكالها على الاطلاق ، و ملكية الأرض الزراعية من ناحية . كما أن أكثرها تواجدا وعمومية هي ملكية الدار أو البيوت الخاصة بأسرة الخمال في قريته الأصلية .

ثالثا : والآن نناقش نقطة أخرى هامة وهي اشكال الصارك المتصل بذاك الملكية وممارسة الحقوق الخاصة بالنسبة لها . ونبدأ بنظرة إلى اشكال ممارسة الحقوق بالنسبة لملكية الأرض الزراعية .

إن نظرة إلى ماسبق من أرقام حول ملكية الأفراد المهاجرين بالنسبة للأرض توضح لنا حقائق عديدة .

فجانب المحاولة للمستقرة من جانب الخمال وهو المهاجر إلى المدينة منذ سنوات فافت العشرين سنة في أن يحتفظ بأرض آبائه وأجداده معها قلت . ورغم أن

قيمتها الاقتصادية لم تعد تدور دخلا كبيرا . فالأرض وكما قال أستاذنا أحمد أبو زيد في المجتمعات التقليدية تعطى قيمة اجتماعية واقتصادية لانحدادها مثيلا في مجتمعات الرعي أو القنص أو الصيد (١) . ولهذا نجد أن العمال لا يتم كثيرا لمساودة الأرض ولا تدخل في حساباته ذلك السهم البحث كصدر من المصادر الاقتصادية في عائلته الاحتفاس بها . بل أنه لا يربط أبدا بين دخل ما يملك من أرض وبين نساقه هل يحيط بها أم لا . ولا يطرأ هذا الخاطر بذهنه قط .

إن الأرض أرض آباءه وأجداده وانها قطعته منه في الواقع وهي الوسيلة التي تضيق عليه شعصيا . فانه الإتاحة سواء في المدينة أو القرية .

ذلك أنه في المدينة إنما يعيش في مجتمع القرية ذاته إذ أنه يعمل مع نفس أهل بلدته وبين أقاربه وأدين لأزواجه والتعامل بينهم هو ملكية الأرض الزراعية بالقرية . انهم يعرفون أحدهم الآخر جيدا . ويمصرف كل منهم ما يملك الآخر في القرية . ومن ثم فإن المكاة الاجتماعية في المدينة وكذا المكاة الاقتصادية لنا شأنها وإلى حدود بعيد ملكية الأرض والمركز الاجتماعي والعائلة بالقرية .

أن الذي أبقى للأرض هذه الأهمية هو أن العمال لازال يعيش وسط نفس المجتمع المنتمى إلى قريته الأصلية والذي يعرفه جيدا . ويعرف أصله وفصله كما يقولون . ولهذا وجدنا أنه بين أبناء القرية الواحدة يتفاضل الأفراد من العمال والمقيمين بالمدينة فيما بينهم على أساس من الأثرة بالقرية والتي أساسها هو الأرض

(١) د. / أحمد أبو زيد . . . البناء الاجتماعي . . . (الافاق) . . البيشة المصرية العامة للكتاب (الطبعة الثانية) ص ١٥٦ .

الزراعية أما بين القرى بعضها وبعض فإن العامل الاقتصادى يحتق بل ويحتق الفرد كلية وتظهر بدلا منه القرية ذاتها في مواجهة الأخرى . ذلك أن الحمالين من أبناء قرية الصوامدة مثلا لا يعرفون ما يملكه حمال من حمالي قرية النزة وإنما يعرفون أن أبناء نزه عددهم كثيرون وأقرباء ولا يقبلون أن يمتدى على أحدهم وهكذا .

وهكذا نظل الأرض تلعب دورا هاما في حياة الحمال الذى يملكها بالقرية دورا يرتبط بمكانته بين أقرانه بالمدينة من الحمالين . والحقيقة أن المسكنة التى يكتسبها كثير من الأفراد بالاسكندرية إنما ترتبط بما يملكونه بقراهم الأصلية من ثروات مجانب هذا فإن الأرض الزراعية مها قلت اتما هى ركيزة أمان وضمان للمستقبل بالنسبة للحمال . أن طبيعة العمل الشاق ومعدل الاصابات في العمل طاليه جدا . أنه حمل مثقلات وبقاء في جو مفتوح أمام الامواج ليلا ونهارا بالاضافة إلى أن متوسط عمر الحمالين كما سيتضح فيما بعد عال جدا إذ يبلغ ٥/٤ سنة ولهذا كله فالحمال يدخل في حسابه إنه عندما يعود إلى قريته سيصبح حالة على الناس إذا لم يكن له مورد رزق ، انها الأرض مها قلت - سند الأمان والشبخوخة وعند التعطل - كذلك فإن ملكية قطعه من الأرض مها قلت هى الوسيلة الوحيدة للبقاء على مركز الحمال كزوج وأب داخل أمرته ذاتها . انها تضيق عليه أهمية وتجعل ابتاه يعملون له كل الحساب . لاتجمله حالة عليهم .

لهذا كله كانت الأرض هى أساس المكانة الاجتماعية من ناحية وهى ذاتها المحدد لحالة الإقتصادية وتلك بدورها ذات دور خطير في الحياة السياسية وهذا المجتمع ولهذا وجدنا الحمال لا يعمل على أن يبيع أرضا آلت إليه بأية صورة ونحذف أى ظروف .

وأن أهم صورة من صور حصول الخلل على الأرض الوداعية هي الوراثة .
كما ستوضح بيانات البحث الميداني فيما بعد . ذلك أن الخالين يشكلون مجتمعا يلعب
فيه النسق القرابي دورا بالغ الأهمية للغاية بحيث يصبح مقبولا تماما أن تترتب
الحقوق والواجبات على أساس من القرابة . وهذا ماسوف يتضح في ثنايا هذه
الرسالة ، أنه حيث يوجد مجتمعا قرايبا فإن الحقوق والواجبات على أساس من
القرابة تكون أكثر قبولا عنها في مجتمعات أخرى (١) . ولهذا وجدنا أن أهم مصدر
لهذه الأرض هي الوراثة التي يلعب فيها النسق القرابي الدور الأول . فقد أوضح
أن الجانف المتصل بالنسق القرابي يلعب الدور الأول في تحديد السلوك الذي يتم
بشأنه التصرف في الأرض . ذلك أنه رغم أن الشريعة الإسلامية تحدد الوراثة
وتنظمها هنا . وأن نصيبها من تركة الأب يؤول إلى الابن وكذا أيضا يؤول إلى
الابنة وأن كانت تحدد نصيبا بنصف الذكر لقوله تعالى يوصيكم الله في أولادكم
(الذكر مثل حظ الأنثيين) (سورة النساء آية ١٠) إلا أن الأمر هنا يأخذ
طابعا آخر ولعله السائد في الريف المصري هو ما . ذلك أنه ومع أن أحكام
الشريعة تسرى أملا إلا أن القروى كثيرا ما يخالف أحكامها وكذا الخلل بالمدينة في
شأن ما يتم بملكيتها بالذات . إذ كثيرا ما نجد أن فكرة الوصية تلعب دورا هاما
وتخالف هذه الشريعة . فكثيرا ما يقوم المرء بكتابة الوصية التي تخالف أحكام هذه
الشريعة وإذا لم يتم عمل وصية تخالف أحكام الشريعة ومن ثم تؤول للثلاث نصيبها
من الميراث وهنا قلنا نجد نمط الزواج السائد بين الخالين وهو (زواج الأقارب)

(1) Lorraine Baricé : Traditional groups and new Economic Opportunities in rural Yugoslavia in 6 Themes in Economic Anthropology .. Tavistock Rubliction. London. 1967. P. (267).

يلعب دوره في أن يجعل هذه الأنثى تزوج قريباً لها حتى لا يخرج الأرض خارج العائلة .

وإذا ما تقدم أحد الخالين ليتزوج بنتاه من القرية سواء أكانت هذه مقيمة مع أبيها بالاسكندرية أو بالقرية فإن معيار ما يملك يجب أن يكون متكافئاً مع ما يملكه الفتاة المستقبل أي نصيبها من ثروة أبيها . هذا من ناحية . ومن ناحية أخرى وهي الأهم فإنه إذا كانت الفتاة من أسرة تملك أرضاً وسيؤول إليها أي شيء منها فإن أباهما يطلب ثمن الأرض هذه ضمن المهر . إذ يرتفع المهر جداً في هذه الحالة وستعرض هذه النقطة تفصيلاً فيما بعد إلا أننا أردنا عموماً أن نوضح هنا هذه الحقيقة . ولعلنا لم يكن من قبيل الصدفة إذن أن نجد أنه من بين ٩١ حملاً من حمال قرية نوه والذين يعملون بحمل الأخشاب نجد من بينهم ١٨ حالة فقط قد قامت بشراء هذه الأرض بنفسه ٢٠٪ بينما نجد ٨٠٪ منهم قد آلت إليه الأرض بالوراثة وكذلك نجد أن ٧٠٪ من الحمالين من أبناء قرية الريانة التي يعمل أبناءها حمالاً أقطان قد آلت إليها ما يملك أيضاً عن طريق الوراثة .

هذا أما عن عمليات الشراء فإن الحمال ونظراً لأهمية الأرض في الحياة الاجتماعية ودورها في نسيج المجتمع كله سواء بالمدينة أو بالقرية فإننا نجد الحمال يبذل جهده كله في أن يحصل على أرض زراعية ما استطاع سواء أكان عنده أرض أم لا . فإنه يعمل على شراء ما يمكن شراؤه من أرض زراعية . وتعتبر الأرض الزراعية أهم حقول استئثار الفائض من دخل الحمال . هذا الفائض الذي كثيراً ما يكون كبيراً على حساب الضروريات ذاتها . ولعلنا قد أشرنا أن نسب شراء الأرض في القرى التي درسنا فيها الملكية تفصيلاً بلغت ٢٠٪ بين حمال قرية نوه ، ٣٠٪ بين حمال قرية الريانة ، ٤٠٪ من أبناء قرية العمود وذلك إذا لم يت

الأرض التي تم شراءها لحساب الجمالين بعد هجرتهم إلى المدينة إلى اجمالي عدد الملاك من كل قرية وأن عملية شراء هذه إنما تكون لحساب الجمال نفسه وبأسمه وليس بأسم والده الذي قد يكون حيا ويقوم الأب بنفسه بتشجيع أبنائه على شراء هذه الأراضي . فأحد الجمالين رغم أن أبنائه وزوجته معه بالاسكندرية وكذا جميع أخواته يهملون هنا بالاسكندرية بنفس العمل قد دخلوا في تنافس هو وأشقاؤه في إرسال نفود لأبهم فيقوم بشراء أرض زراعية لحساب كل منهم على حدة وليس بأسم والده نفسه .

هذا ولا تشكل الوراثة والشراء فقط وسائل الحصول على الأرض الزراعية . بل إننا نجد الجمال أمعانا في إظهار أهمية الأرض ودورها الهام في تسبيح البناء الاجتماعي كله من وجهة نظرنا وتأكيدا لمكانته الاجتماعية في مجتمعي القرية والمدينة فإن بعض الجمالين يعمدون إلى القيام بتأجير أرض زراعية لحسابه وعورع هذه لحسابه بواسطة أبنائه وزوجته أو غيرهم كما يتضح فيما بعد . وهنا إذا نظرنا إلى من يقوم بتأجير أرض زراعية لحسابه من بين أبناء قرية واحدة نتخذها كمثال لهذه الوسيلة أحد الوسائل المتبعة للحصول على الأرض الزراعية لوجدنا مثلا أن من بين أبناء قرية « الريانة » من الجمالين بالاسكندرية والمالكين لأرض زراعية وعددهم ٢١ حميلا من بين جميع أبنائهما من الجمالين البالغ عددهم ٣١ حميلا . يبلغ عدد من حصل على الأرض بواسطة الأبيجار ١٠ عشرة حالات قاموا بتأجير أرضا زراعية بجانب ما قد يكونوا مالكيها بالوراثة أي أن نسبة من حصل على أرضه أو جزء من الأرض التي يورثها بهذه الوسيلة ٤٨ ٪ تقريبا حيث نجد البعض يجمع بين وراثة قطعة من الأرض ويقوم بتأجير قطعة أخرى .

كذلك يقوم البعض من حمالي الاسكندرية بقبول رهن أراضي الفلاحين

لحسابه فيقوم بافراضهم برهن الأرض ويقوم هو بفلاحتها وان كنت لم تقابل سوى حالة واحدة في الواقع .

هذه الوسائل الأربعة : الوراثة - الشراء - الإيجار - الرهن إذن هي الوسائل التي نجد العماليين من مالكي أو حائزي الأرض الزراعية قد التزموا للحصول على ما في حياتهم من أرض زراعية .

والآن بعد أن عالجنا وسائل الحصول على الأرض وحيازتها فما هي وسائل التصرف في هذه الأرض . أفصد ما هو الأسلوب الذي تصرف به العماليين في ما في حياتهم من أرض سواء تلك التي آلت إليهم بالوراثة أو بالشراء أو بالرهن أو بالإيجار .

للحقيقة أن العديد من العماليين يعمل بالزراعة ولا زال يعمل مزارعا حتى الآن ولهذا فإن أول الحقائق هن تصرف العماليين من مالكي الأرض الزراعية هو أن يقوم العمال نفسه بزراعتها وذلك بالسفر شخصيا إلى القرية لعمل ما يلزم للأرض وذلك في مواسم العمل الزراعي وهؤلاء عادة ما يتركون زوجاتهم وأبنائهم بالقرية . وسوف نتعرض لهذه النقطة بتفصيل تام في دراستنا للفنق القرائي والانتهاية .

أما البعض الآخر فانه يقوم بإيجار ما في حياته للآخرين . والحقيقة أن هذه العملية تكاد أن تكون محدودة إلا في إطار الأقارب حيث أنه كثيرا ما يرفض للزم من الخالين أن يؤجر أرضا للزراة حيث يخشى من أن الغريب يستولي على الأرض ولا يتركها عندما يحتاجها صاحبها . حيث أن قوانين إيجار الأرض الزراعية الآن مثلها مثل المساكن يصعب إنهاء عقد إيجارها بها الإيجار القريب يجعل لائمه الالتزام القرائي أمر كبيرا في طمأنة الخال على أرضه وكثيرا ما كانت هذه الثقة أي

الاختلاف حول الأرض سببا في كثير من المارك والشاجرات بين العمال بين الأقارب رغم هذا وكثيرا ما قايلت من اقتطع عن السفر إلى القرية وقاطع أهله وأقاربه تماما بسبب الخلاف حول الأرض .

هذا ومنه ملاحظة حول عملية تقسيم الأرض بعد موت صاحبها بين الورثة أو بيعها أنه من الصعب جدا أن نجد حملا يطلب من أقاربه من الورثة أن يطلوه نصيبه الخاص به من الأرض وغيرها . ذلك أن الأرض تظل ملكية جماعية ويظل من يصل بها من أخوته متخصصون في الزراعة ويظل العمال بالاسكندرية وهو على علم بأن له نصيبه الخاص من الميراث لكنه لا يطالب أبدا بالنصيب الخاص به إيمانا في ترابط العائلة . فإذا طالب العمال أن يأخذ نصيبه الخاص به أو أن يبيع هذا النصيب فإنه يصبح محل انتقادا شديدا ذلك أنه عادة ما يرتبط تماسك الأسرة بمدى ترابطهم على قطعة الأرض التي آلت إليهم مما صرفت وعدم المطالبة من أي واحد من الورثة بأن تودع الميراث بين الورثة . ولهذا قلنا أنه كثيرا ما كان الخلاف حول هذه النقطة سببا في مشاجرات بين المهاجرين وذويهم .

هذا وحل العموم فإن فكرة بيع العمال لما يملك من أرض أو فكرة أن يترك ما في - حيازته بالاجار أو غيره . هي فكرة ليست محل نقاش أو تفكير أنها فكرة مبعدة تماما فبيع الأرض أو ترك ما في الحيازة يعتبر من أهم ما يحمل العمال يهبط من مكانته الرفيعة اجتماعيا إلى مرتبة (الضياع) حيث يسمى العمال من لا يملك أرضا وخاصة الذي يملكها أو تكون في حيازته وينازل عنها لأي سبب بأنه (ضائع) .

هذا ومنه قليل من العمال يتركون أرضهم تماما قصد نصيبهم من أرض آبائهم وما يؤول من الروايات لأقاربهم تركا تماما كأن يترك أحدهم أرضه لأمه

وشقيقاته غير المزوجات دون أن يأخذ منها أى شئ. إلا أنه مع ذلك لا يبيعها لهم ولا يؤجرها لهم. وتظل أسبا ملكا له وهذه الظاهرة تزيد من مكانة العمال الاجتماعية بشكل ملقت للذية إذ يبدو هنا أنه إنما تصرف وفق قيم الالتزام القراي المتأليه تلك التي تجعل المرء ملتزما تجاه أهله وأسرته من الناحية الاقتصادية التزاما تاما. وجاءت أنه من حيث هو مالك لقطعه من الأرض فإن هذا يظل ساريا. وقد قابلت في قرية الريانة ٤ حالات من هذا النوع ومن بين ملاكها وحائزي الأرض منها البالغ عددهم ٢١ حالة. أى بنسبة ١١٪ من عدد الملاك منها.

هذا وبعد هذه المعالجة الملكية وحيازة الأرض الزراعية بقى الآن أن ننظر نظرة سريعة إلا ما يتم من سلوك وتصرف في الممتلكات الأخرى وقلنا أنها إما عقارات أو حيوانات أو غيرها.

ونختصر عرض هذه النقطة فنقول إن ملكية البيت لسكل حمال بالقرية واستمرار هذه الملكية تعتبر من أهم مكرانات حياة هذا المهاجر بالمدينة والقرية. إن الحمال لا يبيع أبدا داره وهي بنفس لأهمية بل تزيد بالمقارنة بملكية وحيازة الأرض الزراعية وهنا فإنه أيضا تعتبر عملية بيع حمال أو مهاجر لداره أمراً شديداً الوقع عن نفسه. إن الحمال يعتبر نفسه من نفس القرية طالما له دار فيها. أما إذا باع داره فالأمر يختلف أنه يصبح ضيقاً في قريته. وهو بهذا يصبح من وجهة نظر الحمالين غريباً عن البلد. فدار الحمال هو أساس انتمائه إذن للقرية وهذه الاتيائية لا يمكن قطعها والقضاء عليها كما يستتبع في دراستنا للانتمائية والوطن قال كما يقولون حينما يشيرون إلى قريتهم.

وهي هذا فلا يبع أبدا الدار بالنسبة للمهاجر. ولم يجد الباحث فصلا سوى ٣ حالات باعت دورما وكانوا من قرية الريانة وكان هناك أسبا خلف أقدامهم على هذه العملية.

- فأحدهم باع داره بعد أن قام بقتل صهره وخاف على حياته من النار .

- والآخر باع داره بعد أن نزلت به نارله وتشاجر مع أمه وأقاربه وأراد بهذا الاجراء أن يظهر أنه غير مستعد للدخول مع أقاربه في علاقة . لقد أراد أن ينسى حق ارتباطه بالقرية في غيرة غضبه مع عائلته .

أما الثالث فلم يبيع الدار بل انتزعت منه وصودت حكوميا بعد أن وجد أن والده صاحب الدار كل يتاجر بالمخدرات وصودت ثروته بما فيها الدار .

وعلى هذا فإن بيع الدار يعتبر محنة وتقصة ما بعدها تقصة بالمعايير الاجتماعية أن المرء هو جزء من نسيج بناء القرية بما له بها من دار أو دار وأرض .

ولعله تأكيداً لهذه البيانات والمعلومات فإن نسبة كبيرة جداً تسافر سنوياً إلى القرية لمورهم وبيعهم . وحتى أولئك الذين يقولون بأنهم لن يودوا للقرية بعد المعاش وإنهاء خدمتهم قد فوجئ الباحث بحرصهم على إبقاء دارا خاص بهم للطوارئ وليسافر إليها في الحس أو الكوارث أو موت قريب له .

هذا وليس بيع المقارنات (الدور) فقط هو أمر مستبعد تماماً بسبب انخفاض المكانة الاجتماعية . بل أن المشاركة في الحياة الاجتماعية بالمدينة وتلك المتصلة بالقرية تصبح أقل في حالة بيع المرء لداره . فالشخص الذي يبيع داره لا يجد الجراحة على السفر إلى القرية في المناسبات وأن سافر فإنه يسرع بالعودة . كذلك لا يحضر إليه كثير من الزوار من القرية إذ ترتبط عملية الزوار بأن يكون ثمة مصالح ولو قليلة . كما أن زوار القرية إلى الاسكندرية إنما يعطون المراء مكانته بما يعرفونه عن ممتلكاته بالقرية ذاتها ويعنى بيع الدار أنه قد أصبح ضائماً لا يملك ما يقات به وما يبش عليه .

وعليه فإن المرء لا يبيع داره بل وجدنا الكثير منهم يلجأ إلى شراء قطعة من الأرض بالقرية وإقامة مسكن خاص به تأكيداً لذاتيته وأظهاراً أن هجرته كانت لصالحه وأنه بالاسكندرية في وضع اقتصادي ممتاز . وليست عملية البيع فقط هي التي لا يجرها بل أننا لا نجد عملية تأجير بيوت المهاجرين لأحد . فهنا طائفة إقامة المهاجر بالمدينة فهو لا يجر داره لأي شخص أنها مفتوحة لأمه أو أبيه ولكنها لا تجر لأحد . وتبادل عملية التأجير هذه عملية البيع وقال لي كثيرون أنه لو أجر داره لقالوا عنه (يره .. يعني مش لاقى يأكل قوم يأجر داره) .

وهو ما لا نجد يباع لأي شيء مما يؤول الحال أو لما يملكه إلا يبيع نتاج الميراث من صبور أو صغار الأختام . فعلى الرغم من أن مائتة الأرض الزراعية ليس كافياً لإعاشة الحال وعلى الرغم من منسرح حجم الملكية والحيازة ذاتها كما سبق وأوضحنا . ومع أن كثير من المحالين أوضحوا أن المرء يلزمه لكي يعيش بالقرية مئيشة مرضية وطيه فدانين ورغم أنهم يمتلكون أصفر من ذلك إلا أن الأرض - كما سبق وأن أوضحنا - ليس قيمتها فيما تدره بل قيمتها في وجودها ذاته وملكيبتها نفسها . أن ملكيتها تعنى أهمية اجتماعية وتعطى انطباعات بالتقوى وتوئيد من أوامر روابط القرابة وتعزى درجة الاتيائية للقرية وتعمل الحال المهاجر تواجدا في قرته رغم غيابه عنها وهو ما يطلبه الحال والمهاجر على العموم . خاصة وأن الجميع من المحالين حتى أولئك الذين قالوا أنهم لا يحسون بالقرية في الاسكندرية إنما يحسون بانهم قرويون (كما سيتضح فيما بعد) ويعيشون على هذا الأساس .

لانيا : اللغات

بقى الآن ان نستعرض بنود التفقات في ميوانية الخمالين . بعد ان استعرضنا
مصادر الدخل ومن خلالها درسنا نقاط عديدة - كما رأينا - وهو ما فان أهم
أبواب الاتفاق هي باختصار شديد مايلي :

أولا : الاتفاق على السكن :

يجدر أولا ان نشير إلى نقطة هامة تربط بتلك الأحياء من المدينة والتي يؤولى
إليها المهاجرون من الخمالين .

أن الخمالين (وباعتبارهم مهاجرون من الريف للعمل بالاسكندرية) موزعون
في مناطق وأحياء تحيط مباشرة بالميناء (منطقة معلهم) فهم موزعون في مناطق
وأحياء تترب كثيرا من محل أعمالهم . ويسكن كل الخمالون تحرييا في أحياء متخلفة
كما أوضحنا في تناولنا لهذه النقطة في معالجة النسق الترابي ولما كان مقصدنا هنا
فقط تناول الاتفاق على السكن فاننا نكتفي بالنظر الى هذا الجدول والتعليق على
ما ورد به .

جدول (١٠) يمثل الاتفاق على المسكن في مجتمع الحمالين

النسبة المئوية	المسدد	فئة الإيجار
٣٪	٦ (١)	سجلون لا يدفعون إيجارا بالمرة
٢٩.٥٪	٩	سجلون يدفعون إيجارا أقل من جنيه واحد
٢٨.٥٪	٧٧	٤ جنيهين -
٢١.٥٪	٤٧	٣ جنيهات
٠.٤٥٪	٩	٤
٥.٥٪	١	٥
٥.٥٪	١	٦
١٠٠٪	٢٠٠	الجملة

وإذا استعرضنا هذا الجدول من وجهة نظر ما يتم به المجتمع المدروس مجتمع الحمالين من شدة تماسك من ناحية . وانقسامية واضحة ومحدودة من ناحية أخرى . شدة تماسك على مستوى القرية الواحدة وانقسام واضح وشديد أيضا على مستوى القرى الأخرى . وكذا انقسام وانفصال تام عن مجتمع المدينة . كما أوضحنا في معالجة النسق القراني . أضح لنا الآن :

(١) من الحمالين الذين لا يدفعون إيجارا نجد :

٣ - حالات يسكنون في ملك خاص بهم باسكندرية

٢ - حالتين ، في الكرتينا وهي أرض ملك حكومة

١ - يسكن مع عائلته .

١- أن متوسط الاتفاق على السكن في مزاياة الجمالين صغير ومنخفض جدا بالمقارنة مع ما نعرفه من ارتفاع الایجار بالمدينة على العموم ولعلنا نشير هنا الى أن هذا الجدول يعكس هذه الحقيقة بوضوح تام اذ يكفي أن نحدد أن من الجمالين عدد قدره ١٤٢ جمالا (من اجمالي العينة البالغ ٢٠٠ حالة) يدفع أقل من جنيهاين في الایجار الشهري للسكن بنسبة ٧٪ من مجتمع الجمالين وكذا نجد أن ٩٧٪ من هذا المجتمع يتفق أقل من ٤ جنيها في هذا الصدد .

فما هو تبرير انخفاض المتفق على السكن ن تبريره هو ان الجمال لا زال يعيش طبقا لنمط الحياة في القرية ذلك النمط الذي لا يوجد فيه اتفاق على السكن حيث الدار ملكا للقروي (وإذا لم تكن ملكا له فایجارها رخيص جدا لا يشكل جزءا في بنود الاتفاق) بينما يمثل الغذاء البند الرئيس والأكبر في ميزانيته وهذا سيبدو واضحاً تماماً وتناوينا للدق على الغذاء فيما بعد . ومن ثم فالحال يشرفنا نمط معيشته بالقرية يكفي احتياج المساكن وأقل المحركات والبسط الأثاث ولا وسائل حديثة ولا يقبل أن يستعملها أنه قروي بالمدينة انه يعيش مع أهل قريته والجميع يعيشون بنفس الطريقة مما كان دخلهم عاليا . والأساس في المكاة التي يحتلها الفرد من الجمالين ليس هو نمط الحياة التي يحياها ومدى تمدنه وتوفير وسائل الحياة المادية الحديثة عنده . وما ينفقه على مسكنه ونظافته وغير ذلك . بل أن مكانه الفرد الاجتماعية بالمجتمع الذي يعيش داخله في المدينة تحدده نفس معايير القرية . فالعائلة والأصل (الانساب لأسرة كبيرة) وما يملكه من ثروات عملة في ما عنده من أرض زراعية أو ما أشبه هي الأساس في هذه المكاة وما أبعدا عن السكن بالمدينة . ولعل سلوك الجمال طبقا لنمط الحياة القروي الذي درج عليه لا يصح مستغربا في ضوء ما سيوضح فيما بعد من شدة درجة الانتماء لدى الجمالين لقراهم الأصلية .

هذا والقلة القليلة جدا من الحماليين يهتم بأن يكون هناك كثرا من الأثاث مما يجعل المالبة الساحقة من الحماليين يسكنون حجرة واحدة ومعه أسرته التي قد تكون من ٧ أو ٨ أو حتى ١٠ أفراد وكثرا منهم يعيشون في مسكن مشترك من حجرة واحدة أو كشك فيعيش في حجرة واحدة ٥ أو ٦ حمالين معا تاركين أبناءهم بالقرية ونكتفي هنا بهذه الحقائق إلى أن نعالجها فيم بعد حيث إن هدفنا الآن هو توضيح المنطق على المسكن فقط .

ثانياً : الاتفاق على المأكل :

لعل عرضنا للمنطق على المأكل من ميزانية الحماليين من الأفضل أن نبدأه
بعرض الجدول التالي :

جدول رقم (١١) يوضح المنفق على المأكل مجتمع العمال

النسبة المئوية	التكرار	الفئة
٢٣.٥٪	٤٧	أكثر من ٥ وأقل من ٧ جنيهات شهريا
٢٠.٥٪	٤١	أقل من ١٠ جنيهات شهريا
٢٧.٥٪	٥٥	أقل من ١٥ جنيها شهريا
١٠.٥٪	٢١	٢٠ " "
٩٪	١٨	٢٥ " "
٦.٥٪	١٣	٣٠ " "
٥٪	١	٣٥ " "
صفر	صفر	٤٠ " "
٥٪	١	٤٥ " "
٩٨.٥٪	١٩٧ ^(١)	المجملة

إن استعراض هذا الجدول يوضح عدة حقائق أهمها ما يلي :-

- إن المنفق على بناء الغذاء بين العمالين كبير جدا متصاعدا بشكل كبير ويمكن أن تشير أن نسبة ١٥٪ من هذا المجتمع تنفق على بناء الغذاء ٢٥ جنيها شهريا

(١) إجمالي العينة ٢٠٠ منهم ١٩٧ موضح المنفق بالجدول وهناك ٣ حالات أخرى .

بيانها :- ٢ لا تعرفون كم الاتفاق على المأكل حتى ولو بالتقريب .

١ يعيش مع عائلته ولا يتفق على المأكل .

ولا شك أن هذا المبلغ يعتبر كبيراً سواء بالمقارنة بما كانوا ينفقونه على الغذاء قبل الهجرة ثم أنفسهم . أو بما ينفقه القروى في الريف المصرى حالياً . هذا من ناحية ومن ناحية أخرى فإنه كبير أيضاً بالمقارنة بعدد كبير من العمال في المدينة وفي مصر عموماً خاصة في ضوء القراء الأخير الذى صدر برفع مرتباتهم الى اثنتى عشرة جنيهاً .

أذن نظرة الى هذا الجدول توضح أن نسبة تصل الى ٦٦٪ من مجتمع الحمالين تتفق على الغذاء وحده (دون للكميات مبلغ يتحصر بين ١٠ ، ١٥ جنيهاً) .

ومن الطريف أننا اذا تناولنا هذا الغذاء والعادات المتصلة به فاننا نجد ان ما يتناوله الحمالون من الغذاء يمكن تقسيمه من حيث النوع الى أنواع محدده مع الحالة الاجتماعية للعمال نفسه هناك العمال المازب والذى يسكن مع مجموعه من المزاب أو للتزوج الذى ترك زوجته وأولاده بالمره ويسكن ايضا مع مجموعه عائله أو مع مجموعه من المزاب (وهذا النوع من الحمالين ليس قليل العدد) والغذاء بين هؤلاء إنما يتكون على العموم من (الفول المدس والبصل الأخضر أو الجاف والمش والجبن القديم الفلفل والمدس) ، يأكلها في محل عمله . اذ نادراً ما يتناول وجبات الطعام في العجرة أو الكشك الذى يقيم فيه . وكثيراً ما نجه العمال يجلس على الرصيف بجوار عربة الطعام (وهى عربات تباع الاطعمة للحمالين وتتواجد أمام أبواب المراكب وداخله) وقد تناول وغيفين أو ثلاثة وكية من البصل وبرتاس العمالون أثناء الطعام متجاورون ولكن كل منهم يأكل وحده ويتكرر نفس المنظر في وجبة الغذاء أما في وجبة العشاء فعادة ما يتناولونها في حجراتهم أو بالمقاهى .

هذا ويتناول هؤلاء المزاب وجبه من اللحم أسبوعياً ويكون تناولها مع

بعضهم البعض وهم يقررون تناول اللحم في اليوم الذي يته ادف أن يكون جميع شاغل
الحجرة أو الكشك بلا عمل حيث يكون عملهم في اليوم السابق قد استمر ٢٤ ساعة
حتى الصباح . وهنا لا يعملون في اليوم التالي فيكونوا . بدون عمل فيه . ويقوم
ساكني الغرفة الواحدة عندئذ بشراء كيلو من اللحم ويقومون بطهيه بالطريقة التي
اعتادوها بالقرية أي أنه يقوم بغلي الماء ولسق اللحم الذي تم تقطيعه إلى قطع
بأحجام متساوية وبعدد المشتركين في دفع ثمن اللحم . وبعد ان سلق اللحم
تستخرج منه (الشوربة) وتوضع مع كمية من البصل المخروط وبعض الزيت
وترك حتى يتم طهي البصل ثم يجلسون متجاورون وقد وضعت الحلة (التي اسودت
تماما من الخارج بأثر دغان البابور) على الأرض ويدأون في تناول الطعام ثم
يتم تقاسم الثمن بعد ذلك .

هذا هو النوع الأول من الحمالين وهم العزاب منهم وتاركو زوجاتهم وأطفالهم
بالقرية ومادية الأطعمة التي يتناولونها عادة والحقيقة أنه نادرا جدا ما يتناول هذه
الفئة أية أنواع أخرى بخلاف ما سبق ولانكاد تختلف طريقة طعامهم عما سبق
في الغالب .

اما النوع الثاني من الحمالين فانهم المتزوجون من الحمالين المصطحبون
زوجاتهم معهم وابنائهم بالمدينة فان هؤلاء عادة ما يكون ما يتناولونه متوفا أكثر
ومسايرا أبناء المدينة من حيث النوع إلى حد كبير (الجداول واردة في تناولنا
النسق القراني تفصيليا) فالسك الذي لم يكونوا يعرفونه الا مقلبا بالقرية أصبحوا
الآن يعرفونه مشويا وهو غير معروف بالقرى التي هاجروا منها ونفس الشيء
بالنسبة لتناول المكرونة فهي غير مدساغة بالقرية وغير موجد وكذا بالنسبة
لكنهم من الخضروات فثلا السبانخ والبازلاء والقرع وغيرها كلها أنواع لم تكن
منتشرة أو شائعة بالمره في القرية .

إلا أنه في مجتمع العمالين لازالت معظم الحضرات ومعظم الزوجيات تطهى بنفس الطريقة التي اعتادوها بالقرية - انهم لازالوا في أسلوب معيشتهم قرويون إلى أبعد حد في تمسكهم بطرائق الطبخ والنسيل والملبس وما إلى ذلك . واذكر هنا بعض أنواع الطهى التي نجدها في هذا المجتمع ولا نجد لها مثيلاً بمجتمع المدينة والتي تعكس ما ذهبنا من أنهم لازالوا قرويون في أسلوب معيشتهم .
فهناك مثلاً طبخة البراني :-

ويتم طهيها بأن توضع ثمرات البامية كاملة في ماء مغلى وتترك حتى يتم سلقها ثم يضاف لها (الطشة) - (والطشة هي سمن بلدى وثوم وضعا معا على النار فترة) ثم يضاف الطشة هذه إلى البامية وماءها المخل .

وكذلك هناك طبخة الريبكا ويتم طهيها بنفس الطريقة السابقة إلا أن ثمرة البامية تهرك أولاً بقطعة من الخشب يسمونها المفراك وبعد أن تهرك جيداً تضاف للماء للمخل .

ومن العادات الغذائية في هذا المجتمع انهم لا يستخدمون إلا السمن البلدى في طهى معظم الأطعمة وإن كان البعض منهم قد بدأ يستخدم السمن الصناعى والزيت في تلك الأطعمة التي لن تقدم إلى الضيوف . واستخدام الزيت يعتبر من الأعمال الممينة وموضع نقد خاصة وانها ترتبط بفكرة الكرم والبخل وهي فكرة لها خطرها البالغ في مواضع الاشخاص داخل هذا المجتمع كما سيتضح في مناقشتنا للعادات في هذا المجتمع فيما بعد . ولأنك ان هذا انما رده إلى عاداتها التي ألفوها في عاداتهم الغذائية في قراهم التي نزلوا منها .

وفي متابعة لتناول الغذاء نجدنا ايضاً (ومن الطبيعي) ان نقارن بالدراسة

المنفق على المكيفات بين أبناء هذا المجتمع ، فهل يشكل المنفق على المكيفات جانباً هاماً من جوانب الانفاق - ويوضح الجدول التالى هذه النقطة .

جدول رقم (١٢) يوضح المنفق على المكيفات في مجتمع العمالين

النسبة المئوية	التكرار	الفئة (بالقرش)
٤١	٨٢	عمالون ينفقون ٢٠ فأقل على المكيفات يوميا
٤٠	٨٠	» » » » ٣٠ » »
١٠	٢٠	» » » » ٤٠ » »
٤	٨	» » » » ٥٠ » »
١٥	٣ (١)	» » أكثر من ٥٠ قرش على المكيفات يوميا
٣٥	٧	» ولا ينفقون على المكيفات
١٠٠	٢٠٠	الجملة

ويمكس هذا الجدول نسباً عالية تمكس ارتفاعاً في المنفق على المكيفات ولعل ارتفاع معدلات المنفق على المكيفات في هذا المجتمع إنما يرتبط بعادات منتشرة بين العمالين ولها علاقة بالمكانة الاجتماعية التي يحتلها الشخص فعادة الكرم وتقييم السجاير والشاى للاصدقاء تعتبر أحد المحكات الأساسية التي ترتبط بها هذه المكانة

(١) من هؤلاء الثلاثة واحد ينفق ٦٠ قرشاً يوميا على المكيفات وآخر ينفق عليها جنبها والثالث ينفق جبين في اليوم الواحد حيث أنه كان يتاجر بالخدوات واعتاد - تماطلها حالياً .

وعادة الكرم الذى يتخذ صورة الأسراف لها أهميتها . إذا ما أن يقترب منك العمال ليوجه سؤالا مهما كان نافعاً شراء وجوه لموظف أو زميل أو غيره حتى تمتد يده إليه بعملية السجائر وسرعا ما يطلب الشاى أو القهوة . وان احدهم ليجلس بالمقهى فيدفع مبلغا كبيرا لاصدقائه ومعارفه . ولهذا تجمد الكثير من الحريصين منهم على النقود لاجلسوا على المقهى مطلقا هربا من عادة الكرم هذه والتي تعتبر معبرا اجتماعيا له أهميته ، ولا شك ان ارتفاع المتفق على المكيفات هنا انما يربط فعلا بارتفاع دخول العمال اينما على أننى أود الإشارة إلى أنه كثيرا من العمال لا يدخن السجائر وإنما يدخن المعسل وهو أرخص بكثير من السجائر . ولكن الحقيقة ان اختيار المعسل ايضا انما يتمشى مع طول الفترة التي يقضيها العمال بالمقهى والتي تمتد إلى خمسة أو حتى ستة ساعات متصلة . ولعل هذه الملحوظة توضح إلى أى حد يسرف أفراد هذا المجتمع في تناول المكيفات كما أنه من الملاحظات الهامة ان مشروب الشاى الذى يتناوله العمالون (وهم لا يشربون سوى الشاى إذ نادرا ما يشرب أحدهم مشروب القهوة) إنما يعد بحيث يكون ثقيل جدا وأسود جدا إذا ترك على النار يغل فترة طويلة ويعتبر تقديمه بهذه الطريقة في المنازل تعبيرا عن الاعتراف بالضعف والمبالغة في اكرامه وان نظرة الى الأرقام الواردة بالمجدول انما توضح ان نفعا كبيرا قد طرأ على دخول العمال بالمقارنة به في فراق الأصلية اذ لا يمكن أن نتظر ان نجد مثل هذا الأسراف في الاتفاق على المكيفات بالريف رغم ما هو معروف عن اسرافهم في هذا الصدد بالقرية ايضا .

ولعل تبرير ارتفاع هذه المعدلات في مجتمع العمالين انما يتطلب نظرية الى طبيعة وقت الفراغ الذى يقضيه العمالين مع بعضهم البعض . فالعمالون يقضون

كل هذا الوقت مع بعضهم البعض ذلك خارج العمل . فهم في الوقت القليل الذي يتاح له كوقت فراغ حيث يعمل الكثيرون منهم ١٦ ساعة يوميا في حالة وجود بواخر واحيانا يعملون ٢٤ ساعة يوميا . إلا أنه في هذه الحالة يحق له أن لا يعمل في اليوم التالي . كذلك فهو في أيام أخرى لا يجد العمل وذلك عندما تقل البواجل التي تحمل البضائع التي تخصص فيها ومع ان البعض يعمل عندئذ في تخصص آخر (إلا أن هذا قليل الحدوث هل أية حال) .

وفي مجتمع مسوده الإمية ويندر فيه الاهتمام بالاذاعة ووسائل التسلية الأخرى كلها مثل السينما أو التلفزيون وغيره . إذ لا يذهب أى من أعضاء هذا المجتمع إلى السينما مثلا . كذلك يندر أن يهتم احدهم بالتلفزيون ذلك إذا وجد هذا التلفزيون أصلا هنا بان المقاهى التي يجلسون عليها لا يهتم أصحابها بوسائل تسلية معينة سواء راديو أو تلفزيون فالمقهى ليست مكان للترويح وقضاء الفراغ بل هي تلمب دورا اجتماعيا أولا وأخيرا . ولعل هذا سيصبح أكثر وضوحا في تناولنا للباب المتصل بالمعادات .

ومعوما فانه في مجتمع كهذا يعمل افراد على الترابط أكثر والتعاسك الاجتماعى في مراجعة القرى الأخرى داخل نفس المجتمع . ومن ثم فان وقت الفراغ كله يقضى بالمقهى . ووقت الفراغ هنا يقضى كل الوقت فالجمال أما في العمل مع زملائه أو في المقهى ولعل هذا سر ارتفاع المنطق على المكيفات . بل ان هناك مبالغ كبيرة جدا يدفعها الكثير من العمالين في عادة تناول المخدرات خاصة الأفيون وكذا الخمور . ورغم أن الكثيرين من أفراد هذا المجتمع يتناولون هذه المواد إلا أنهم كانوا يجمعون تماما عن ذكر هذا رغم أن المرشدين أكدوا دائما على انتشار

تناولها و ٧٠٪ من أفراد هذا المجتمع يتماطون هذه المواد وذلك حسب اجماع المرشدين (حيث قام من كل قرية عدد من المرشدين بتقدير هؤلاء واستخرج متوسط لكل قرية طبق أقوال مرشديها ثم استخرج متوسط ببيع القرى الثمانية عشرة بجمع المتوسطات وإيجاد متوسط لها جميعا) . وقد تأكد الباحث أن هناك ٣ حالات من أفراد هذا المجتمع كانوا يقومون ببيع المخدرات للعمالين . ويعرف الباحث أكثر من عشرة أشخاص يشربون الخمر وكتبهم ما يأتي احدهم الى مكاتب الموظفين وهو غمور تماما .

وأيضا : الاتفاق على الملابس

لعله من الأفضل ان نبدأ بمقول يوضح المفق على الملابس في مجتمع الدراسة قبل الخوض في تفاصيل هذا البند من ميزانية الخالين .
(جدول رقم ١٣ يوضح المنفق على الملابس)

النسبة %	التكرار	المنفق على الملابس سنويا (بالجنيه)
٣٠.٥	٦٣	أقل من ١٠ جنيهات
١٦.٥	٣٣	١٥ د د د
١٧.٥	٣٥	٢٠ د د د
٧	١٤	٢٥ د د د
٦	٢	٣٠ د د د
٧	٤	٣٥ د د د
٣	٦	٤٠ د د د
١.٥	١	٤٥ د د د
٣	٦	٥٠ د د د
صفر	صفر	٥٥ د د د
٢	٦	٦٠ د د د
١.٥	١	٦٥ د د د
١.٥	٢	٧٠ د د د
١.٥	١	٧٥ د د د
٢.٥	٥	حاصلون لا ينفقون على الملابس مبالغ سنوية (لم يشتروا ملابس منذ عدة سنوات)
١٠٠ %	٢٠٠	الجملة

هذا الجدول يوضح عدة ملاحظات يجب تناولها بالتوضيح إلا أن ثمة ملاحظات هامة يجب الإشارة إليها فيما يتصل بالكساء والملبس قبل أن نتناول الجدول بالتعليق .

وأول الحق الواجب توضيحها والتي كشفتها البحث الميداني بهذا الصدد هي أن الحاليين يرسلون الهدايا إلى قراهم التي هاجروا منها وإن في مقدمة هذه الهدايا الكسوى كما يسميها الحاليون . فالملايس في المادة ليست موضع اهتمام كبير بين أفراد مجتمع الحاليين المقيمين بالاسكندرية إذ يكفي الحال جلباب واحد وصديري في خارج العمل وداخل العمل يعتمد الحاليون على ما يصرف لهم من ملايس من جانب الشركات التي يعملون بها أو يشترون بتطلوفا مستعملاً من سوق الجمعه وفوقه جاكيت مشترى من نفس المكان . هذا ويتكون ملابس الحال على العموم من:

— يلبس الحال سروالاً طويلاً من قماش رخيص .

— يلبس قانلة طويلة ذات اكمام طويلة . وذات أزرار عند العنق أو يقوم بتفصيل قميص من القماش بنفس صورة القانلة مقلول وبفتحة مستديرة عند العنق وبأكمام طويلة . ويصل هذا القميص أو تلك القانلة الى ركبتى الحال وهذا هو الملابس الداخلى للحال .

يلبس الحال فوق هذا صديري عادة من نفس لون الجلباسب اما هن الملايس الخارجية فهي : جلباب من الكستور أو من القماش العادى الرخيص عادة .

— يلبس فوق هذا كله (وذلك في حالة اهتمام الحال بمظهره وهذه حالات نادرة الا في الافراح وللتناسبات) جلباب من الصوف .

— في حالة الافراح يحرص الحال على ان يلبس جلباباً من الصوف .

— يضع الحمال فوق رأسه طاقية يلف حروفها شال على شكل (حمة) .

وأولئك الذين يلهسون الزى الافرنجى (البدلة) خارج العمل ويدامون على لبس القميص والبنتالون العادى يحرمون ايضا على ان يكون لهمم الزى القروى السابق وصفه . وهو ما كان نسبة من يلهسون الزى الافرنجى قليلون للغاية فالكمل يحرم حرمًا شديداً على ان يظل (صعيداً) .

ويجد الكثير منهم في تنجيد ملابسهم من الجلباب الى الزى الافرنجى حياء شديداً قال لى أحدم أنا ما أحس أهل بلدى يقولوا (أهه عمل أفندى) وقال آخر فى هذا الصدد (لا أنا ألبس أفندى أنا أحب لما أروح فى أى مكان يعرف الكل انى صعيدى وانى مش أفندى لانى لو لبست أفندى يمكن ما يعرفوش الناس الى أنا صعيدى) وكان كونه صعيدى هو ميزة فى حشد ذاتها حيث عندما سأله عن الأسباب التى تجعله انا فى ان يعرف الآخرين أنه صعيدى فى أى مكان ينهب اليه لم يقدم أى تبرير أكثر من أنه إنما يريد ذلك لأنه معروف أن الصعيدى حر وجه

وقال لى آخر : (انا ما ألبس أفندى . انا لما ألبس (الباش) بتأخى ده ماحدش يسألنى عن عنوان أو يقول لى افنت بتقرأ ولا لا . وكنا ما ابتعاش مكسوف لما أقول انى مش باهرى أقرأ . إنما احسن أفندى وحد يقول ليه خد أقرأ دى أقول له ايه) .

وهكذا فإن الزى الرفي لا زال ملوماً يحافظ عليه الحمايون ليس فقط بالنسبة لاشخاصهم بل وبالنسبة لزوجاتهم ايضا فان دى المرأة لا زال هو نفسه الذى كانت ترتديه بالقرية .

— جلباب طويل أسود للمناسبات يكون عادة من الحرير . ولا مانع من

ان يكون من نوع آخر ولكن يجب ان يكون قاتما . انما الإ إذا كانت هذه
منهة السن .

— لا زال الخلخال شائع بين النساء .

— تستخدم المسوة الذهب بكيات كبيرة في شكل غوايش وحلقان والحلق
الذى يلبسه من نفس النوع الذى ترمديه للفتيات بالقرية . حلق دائرى في حجم
قطعة من الخنسة قروش للعددية . ويكون عادة مسنن في محيط الدائرى الخارجى
ويتصل بحيطه الخارجى بالمركز بأسلاك ذهبية سميكة نسبا .

— يستخدم ايضا الكردن أو القند .

— ولا زالت بعضهن يلبسن الاملور الفضية والخلخال الفضى وان كانت
الاساور الذهبية هي الغالبة .

والملابس الداخلية للمرأة لا زالت كما هي ايضا سروال طويل من القماش
المادى للون وعادة ما يكون من لون واحد - يعلوه قبض كالجلابيب تماما وطويل
الى ما تحت الركبة ووقته على شكل الرقم سبعة ونصف كم عادة .

يعلوه جلاب من القماش المادى الذى يكون مشجرا عادة حيث لا يميلون
اطلاقا الى القلم من القماش .

وتعتبر الملابس (الكساوى) من أم الهدايا التى يرسلها الرجال من المدينة الى
أهل وذويه وأقاربه ويعتبر من المهم جدا إرسال الكساوى الى والده الرجال
وأشقائه من المقيمين بالقرية . وأحسن الهدايا هنا هي (المقلطح) وهو نوع
من القماش المخطط الرخيص أو جلاب من صوف الفرسكا هو نوع رخيص من
الصوف . ويتعاد الرجالون إرسال الكساوى كل سنة وأحيانا في السنة مرتين .

ويعتبر سفر الحمال لزيارة أقاربه في القرية يعتبر ذلك من المناسبات التي لا بد فيها من أن يأخذ الحمال معه الكساوى لأقاربه .

هذا وأود الإشارة إلى أن الصرف الذي يردديه الحمالون هنا بالاسك ندوية عادة ما يكون من نفس النوع (الفرسكا) .

وليس هناك اهتمام في الواقع بملابس الأطفال والابناء الصغار بل يلهسون عادة اللبس الأفرنكي مثلهم مثل أبناء المدينة من أطفال نفس الحى وهذا بفضل معالجته في تناولنا للأسرة .

هذه الملاحظات جميعها قد سقناها لكي يصبح واضحاً أن المنفق على الملابس لا يمثل هنا فقط ما يردديه الحمال وأولاده وزوجته إذا تواجدوا معه في المدينة ولكن أيضاً الهدايا التي يرسلها من الكساوى لمائته وأقاربه بالريف حيث أوصحننا أن هناك الجلباب يعتبر هدية ببادلها الإنسان مع أقاربه وفويه وهى الهدية المتألية .

وبعد أن أوضحنا هذه الحقائق لنلق الآن نظرة إلى الجدول الذى يوضح أن نسبة كبيرة من الحمالين تقدر بحوال ٣٠٥٪ تنفى أقل من ١٠ جنيهات (عشرة جنيهات) على اللبس سنوياً وهذه نسبة كبيرة بلا شك تنفى اتفاقاً متخفضاً في بند الملابس خاصة مع ما أشرنا إليه من ارتفاع الدخل هوامياً بين الحمالين . كذلك يتضح مدى انخفاض المنفق على الملابس خاصة إذا ما نظرنا إليه في ضوء مقارنته مع المنفق على الغذاء واللكيفات وكذلك إذا تذكرنا أن نسبة كبيرة من المنفق على اللبس إنما يكون في شكل هدايا .

ولا شك أن هذه القطة وهى أن الاهتمام بالغذاء أكبر بكثير من الاهتمام

بالملبس يصبح واحدا تماما إذا قارنا بين المنفق عليهما من الجدولين الخاصين
 بهما كل على حدة حيث نجد ان نسبة تبلغ ٧٢.٠٪ تنفق أقل من جنبيين اثنين
 من الملبس شهريا أو أقل من ٢٥ جنبيا في السنة ولا شك أن هذا المبلغ يتضح
 حالته الباهظة إذ ربطناهما بعجم الأسرة الكبيرة مهورا في مجتمع المالين . ويمكن
 بهذا القدر تاركين المستزيد من التفاضيل استنتاجها من الجدول نفسه ولا داعي
 لمحاولة تكرار الحقائق وأجلنا من أرقام محدودة الى كلمات .

خاصة : تنفق على التعليم :

الحقيقة ان المنفق على التعليم في هذا المجتمع قليل جدا بحيث لا يشكل بنسبة له
 أهمية في ميزانية المالكين وحياتهم الاقتصادية ولعل ذلك يتماشى مع تفشى نسبة
 الأمية يشكر خطره بين أبناء هذا المجتمع من المالين . ومن ثم أطعالم على وجه
 العموم ولعل جدول المنفق على التعليم يوضح ما ذهبنا اليه .

جدول رقم (١) المنفق على التعليم في ميزانية المالين

النسبة المئوية	التكرار	المدة
١٠.٥	٢	المنفق أقل من جنبيه شهريا
٢.٢٪	٦	المنفق أقل من جنبيين شهريا
٥.٥٪	٢	المنفق أقل من ثلاثة جنبيات شهريا
١.١٪	١	المنفق أقل من أربعة جنبيات شهريا
صفر	صفر	المنفق أقل من خمسة جنبيات شهريا
٥.٥٪	١	المنفق أقل من ستة جنبيات شهريا
٨١.١٪	١٦٢	حاليون لا يتفكرون شيئا على التعليم
١٠٠٪	٢٠٠	إجمالي

ولعل من الغريب هنا ان نجد أنهم لا يحرصون على تعليم الابناء . فالعليم شوه ثانوى فى حياة المجتمع . ولعل توارث المهنة فى مجتمع الحمالين (بحيث ان ابن الحمال يعمل حمالا عادة) لعل هذا يلعب دوره فى عدم الاهتمام بالتعليم كذلك لعل ترك الكثيرين من الحمالين لابنائهم فى القرية وزوجته خاصة وان هناك نسبة كبيرة من الحمالين تفعل ذلك . تلعب ايضا دورا مائلا . كذلك لعل عدم تعليم البنات وهى شبه قاعدة متبعة فى هذا المجتمع كما سيتضح فيما بعد تسهم ايضا هنا . ولعل هذه العوامل مجتمعة هى السبب فيما يمكنه الجدول من انخفاض كبير فى المنفق على التعليم ويكفى دلالة على ذلك ان نجد ان ٨١٪ من أفراد المجتمع لا ينفقون على التعليم أية نفقات .

هذا وصف مختصر لأهم ما يمكن تناوله فى الحياة الاقتصادية للحمالين من حيث الدخل والانفاق .

ثالثا : التعاون الاقتصادى فى مجتمع الحمالين :

ثمة عمليات اقتصادية عديدة تأخذ مكانها بين الحمالين . وان كنا سنناقشها - بالتفصيل فى دراسة الانتمائية والنسق القرابى الا اننا نكتفى بالإشارة إليها الآن : متناولين ما هو أكثر ارتباطا بها بالنسق الاقتصادى .

فالحمالون كما اسلفنا يكتفون فى مناطق واحياء تحيط بالميناء تماما فى شكل جماعات من قرى معينة بحيث يتوزع ابناء كل قرية فى حى بمبته وفى منطقة بعينها من هذا الحى وهذه الاحياء هى : كرموز وكرم الثقافة وللغشية وميناء البصل خاصة شياغى الروديان والقبارى شرق وغرب . ولغده الظاهرة أثرها فى ارتباط الغالبية الساحقة منهم لا تركب مواصلات . حيث يركزون تماما فى هذه الاحياء والجدول التالى يوضح هذه النقطة .

النسبة	العدد	المدة
٢١٥٪	٤٣	حمالون يركبون مواصلات
٧٨٥٪	١٥٧	حمالون لا يركبون مواصلات
١٠٠٪	٢٠٠	المجموع

وليس تركرم في هذه الاحياء مرجحه ان العمالين يمدون بها مساكن متاحة. ذلك انه قد وضع ان كل من : البنان وكرمود . والمنشية هي مناطق طرد . وذلك في الفصل الأول وانما مرجع هذا التركيز هو اصرار العمال على ان يسكن مع اقاربه وأهل بلده حتى انه في بعض الاحيان يسكن ٢ حمالا في حجرة واحدة أو كثر . واحد بجانب ابن الحمال يكيف حياته تماما وفي إيجاد مسكن هنا في هذه الاحياء بالذات ان يجد سكنا متاحا بها اضطر زوجته وأولاده من القرية الى المدينة والافاقه يسكن مع عزاب مهما بلغ عددهم في الحجرة الواحدة أو الكشك ويترك أولاده وزوجته بالقرية . المهم ان يسكن في نفس الحي ونفس المنطقة التي يسكنها أبناء قريته من العمالين . هذا بالإضافة الى ان قيمة النقود نفسها قد ارتفعت كثيرا ولما أهميتها الخاصة بما يدفع الكشكين من اولئك الذين يسكنون بعيدا نسبيا الى الذهاب لعمالهم سهرا على الاندفاع . لقد اعتادوا هذا عندما كانوا يتوكلون بيوتهم في الصباح المبكر في طريقهم الى حقولهم الذي يعملون بها سواء أكانت ملكا لهم أو يعملون كأجراء فيها . وكل اية حالة فإن تركز أبناء القرية الواحدة في مكان واحد في حي بيته قد جعل أبناء هذا المجتمع من العمالين

أكثر تماسكا . ولهذا وجدنا كثيرا من العمليات الاقتصادية تأخذ مكانها في هذا المجتمع . فثلا وجدناهم يتعاونون في الأزمات المالية بأحاس من الالتزام .
الا ان التعاون في المناسبات السارة أكبر بكثير من المشاركة بينهم في المشاكل المالية التي تواجه أحدهم ويكفى نظرة لهذا الجدول لتبين هذه النقطة .

(جدول يبين الاستدانة في مجتمع الخالين)

النسبة المئوية	العدد	الفئة
٢٧ %	٥٤	حمالون يستدينون
٧٣ %	١٤٦	حمالون لا يستدينون
١٠٠ %	٢٠٠	المجموع

ولعل تفسير قلة استدانة الخال إنما يرجع الى ارتفاع دخله على وجه العموم . ولكن لعله يوضح أكثر ان المشاركة بافراض النقود قليلة الحدوث نسبيا . بينما نجد المشاركة في المناسبات السارة كالافراح وطهارة الابناء التي تتم عادة باحتفالات كبيرة وكذا اقامة العيالي الذكر أو الحاجة أو الطبال المصيدى وضمهما . تلعب دورا كبيرا في تمكين صاحب المناسبة من احياها بل ان كثيرا من الخالين إنما يضع ضمن حباته في هذه المناسبات وزنا كبيرا لما يتوقعه من أهل بلده واقامة من مشاركة في التكاليف كما أن الهدية والهبة تلعب دورا كبيرا في حياة المجتمع . وعلى أية حال فيتم تناول هذا جميعه في دراستنا للنسق القرابي . حيث أنها وإن كانت لغقتصادية الصورة الا أنها ذات دلالة اجتماعية أكبر من دلالتها

الاقتصادية بما يحملنا تفضل تأجيلها الآن . الا اننا هنا يجب ان نؤكد ان أمل القرية الواحدة يتبادلون الهدايا في المناسبات الاجتماعية وفق تنظيم حرفي ملموم . ذلك (ان هذه الهدايا والمبسات والساعات وان كانت حرة الاعطاء فهي ملزمة الرد) (١) .

هذا بالإضافة ان بعضها يتكرر بانتظام ومع تواتر الأحداث الاجتماعية مثل حالات الموت والزواج وحالات إقامة ليالي القرآن أو الذكر . أو غير ذلك . ينما البعض الآخر من المساعدات إنما تقدم دون أن توجد فكرة الرد هذه بل يكن خلفها دافع أم ، وأقوى من توقع ردها ففي حالات الناز مثلاً والمشاجرات بين القرى بعضها وبعض وغير ذلك . فان الحالين من أبناء القرية الواحدة إنما يساهرون بتقديم مبالغ - أية مبالغ تطلب منهم بعض النظر عن قيمتها مهما قلت أو كبرت - وذلك تأكيداً للتضامن الاجتماعي وتماذك أبناء القرية الواحدة في مشكلة كتلة واحدة في بناء مجتمع الحالين ذلك المجتمع المكون من عدة قرى متايوة فيما بينها . وهنا فان فكرة (اقتصادية) الهبة أو العطاء غير موجودة حيث لا يعطى الحمال ما يعطيه بتوقع الرد ولعلنا هنا نستطيع أن نقول فقط نتيجة هامة جداً .

- ذلك ان دائرة التعاون الاقتصادي تضيق في المناسبات الخاصة بحيث يتعاون - الامعاء فقط من أبناء القرية الواحدة في الأفراح واليالي والمناسبات السارة تعاوناً يأخذ شكل الهدايا . وكذلك حالات المرض وهذه هي الهدايا الملزمة الرد والمتوقعة الرد .

(1) Melville. F. HERKOFITS. "Cultural Anthropology" Knopf. New Yoc. 1966. P. 210.

توسع دائرة التعاضد هذه ويصبح على مستوى القرية بغض النظر عن امكانية الرد أو توقيعه بالمرّة وذلك في حالات الموت ، والشار ، وغير ذلك . ولعلنا سنغتر الى تفصيل هذا الأمر في مناقشتنا للنسق القرابي .

ولعلنا نستطيع الآن ان نصف اشكال العمليات الاقتصادية والتبادل ههوما أهل مجتمع الحمايين مراعيين نقطتين . النقطة الأولى : هو أثر شكل التبادل في البناء الاجتماعي . هذا من ناحية . ومراعيين ايضا فكرة د مالنوسكي ، عندما ناقش المعاملات الاقتصادية في مجتمع د التروبرياند ، متطلقا من التمييز بين هذه الاشكال على أساس من مبدأ دفع المقابل ومدى تعادل أو تماثل السلع والخدمات التي تولف عناصر التبادل . وهنا يمكن ان نجد ان الهدايا دورا كبيرا ذلك اننا في مجتمع شديد الانتماء للقرية التي هاجر منها مما جعل الهدية دورا هاما . عكس دورها في المجتمع الصناعي حيث يقل دور الهدية كشكل من أشكال التبادل بالمقارنة بالمجتمع البدائي ثم الريفى ذلك (ان عملية التهادى أقل أهمية في المجتمع الصناعي) (١) فان تمسك الحمايين بالنقط الريفى في علاقاتهم وحياتهم قد أوجد الهدية دورا — اجتماعيا هاما يمكن ان ندين أهميته من متابعة دور الهدية في هذا المجتمع كما يلي :

(١) هدية تعمل على تقويم الروابط الاسرية :

وهذه الهدية المهدف منها تقوية الروابط الاسرية ومن أمثلتها ما أشار اليه د مالنوسكي ، على أنه الهدية الخالصة Pure Gifts التي لا يتلقى مقدها ردا عنها

(1) Raymond Firth Themes in Economic Anthropology. A. General Comment in 6 themes in Economic Inthropology. Tavistock Publication Limited. London. 1967 P. 17.

ولا ينتظر ذلك . وهى ممثلة فى مجتمع الحالمين فيما يرسله الحالمون الى آبنائهم وفراهم من كسارى ومعونات نقدية ومن هذا النوع ايضا من الهدايا تلك الهدايا التى تقدمها الأسرة فى حالة دواج الابن أو الابنة مثل « الصباحية » التى ترسلها أسرة العروس رفعا لشأنها وكذلك من أمثلتها الهدايا التى يقدمها العريس فى المناسبات المختلفة لأمره العروس قبل الدخول بها تعبيرا عن القبول والموافقة وتوطيد لعلاقات أسرية قادمة .

(٢) هدايا تعمل على استمرار التماسك على مستوى المجتمع ككل :

ومن أمثلتها ما يحدث فى حالة الموت بالذات بين أهالى القرية الواحدة . إذ عندما يموت أحدهم فإن أقاربه العاصيين يتلقون من أبناء القرية من الحالمين مبالغ نقدية كبيرة لكنهم يردونها بعد الموت يوم أو يومين على الأكثر . وذلك لأنهم لم يكونوا فى حاجة حقيقية إليها . ولكنهم لم يكونوا لرفضوها . إذ أن تقديمها دليل على ما يحمله مقديسها من مودة وإخلاص مما يجعل العلاقات الاجتماعية بين الأسر تستمر قوية . بل تزداد قوة أكثر فى مثل هذه المواقف . كما ان ردها الفسورى هو محاولة من أقارب المتوفى العاصيين لاطهار غناهم وقدرتهم المادية مما يحفظ لهم مكانتهم .

(٣) عمليات التصاوية تعمل على تقوية الروابط الاجتماعية على مستوى المجتمع .

وأظهار وحدته . وتماسكه ومن أمثلتها ما يحدث فى حالات المشاجرات بين القرى ذلك ان هذه العمليات من التعاون وإن كانت تعمل ظاهريا لتأكيد انقسام المجتمع الى وحدات قروية . حيث تقوم القرية بتكليف عماد الدفاع عن القائل . وكذا تقوم بأعالة الأسرة التى كان يعملها . إلا ان هذا السلوك من جانب القرية (وإن كان يأخذ صورة تعاون القرية الجاهلى فى المراحل الأولى فقط من

وقوع الحادثة) إنما يعمل على توحيدها وجمع شملها . وكذا الحال بالنسبة
لقرية القيتل التي تصر على ان تتعاون ماديا كلها لارسال اللجنة أو الجشت لتدفن في
القرية واطالة أسرة المتوفى وهكذا .

ومن أمثلة هذه العمليات ايضا المساعدات المتخذة شكل قروض وطبعا يلزم
أخذ القرض بالرد وعادة لا يتم الاتفاق على موعده الرد وعادة فالوعد الذي يجب
فيه الرد هو موعده صرف الحال المستدين لاجره من العمل وقد أوضحنا ان نسبة
٧٢٪ من الحالين المستدين بينما يستدين ٢٧٪ منهم .

وهناك علاقات مميّنة مع مجتمع المدينة تختلف عن العلاقات والعمليات
الاقتصادية السابقة ولكنها تتخذ الطابع الإقتصادي البحت وأهم أمثلة العمليات .

١ - عمليات التعامل بالاجل :

وهي تلك العمليات التي تقع عندما يقوم الحال بشراء ما يحتاج اليه من ملابس
بيع الطعام والبقالة والسجائر على الحساب . وذلك أنه يقوم بالسداد عند صرف
مرتبته . ومن أمثلتها ايضا تعامله مع بائعات الملابس والأقنعة التي يشتريها ايضا
على الحساب ليرسل منها الهدايا للقرية .

٢ - عمليات الاقتراض النقدي :

من مجتمع الاسكفورية سواء من أبناء القرى الاخرى الذين يعملون بنفس
العمل - حمالين . أو من بنك ناصر أو من الجهات الإدارية التي يتبعونها
كالافراض من شركات القطاع العام التي يعملون بها .

وقد وجدنا ان نسبة كبيرة من أولئك الذين يقترضون لا يحيدون الاقتراض
من الأهل والأقارب وأهل البلد (الحمالين من نفس القرية) وذلك لأن هذه

القطعة كشفا ما شهد حول المستدين الأقوال ونقص من مكاتبه الاجتماعية
فالكثيرين من أولئك قالوا انه لا يجب ان يستدين من أهل بلده خوفا من (المعايرة)
هذا بجانب ان المائت في هذه الحالة يتحدث بين أبناء بلده دائما ان له تقودا عند
فلان وعند فلان . الى آخره . فيكتسب مكاة أكبر على حساب أولئك المدينين
وهو ما لا يحب الجمال ان يتجه لغيره حيث ان المكاة الاجتماعية والتنافس عليها
في المدينة أمر واضح جلي في هذا المجتمع .

تقسيم العمل والتخصص

ان تقسيم العمل بالمعنى الحقيقي للكلمة إنما يظهر في المجتمعات المتطورة وبخاصة
ان المجتمعات الصناعية . بل أنه أصبح نظاما لازما للصناعة ويربط بها ارتباطا
قويا في الأذهان لموجة ان الكثيرين ينكرون على الشعوب البدائية والبسيطة أية
معرفة بأى نظام لتقسيم العمل . ويدور نظام تقسيم العمل في المجتمع الحديث
للتقدم ليس فقط حول توزيع اللهن والأعمال فحسب . وإنما يتناول أيضا
التفاوت والتفاضل في المجتمع والادوار الاجتماعية المختلفة التي يحتلها أعضاء
المجتمع فيما لمقدراتهم الخاصة . وليس فقط بحسب الخصائص الطبيعية كالقوى
الجسدية أو الجنس أو السن أو الحالة المدنية .

فكان المقصود بتقسيم العمل هنا اذن هو توزيع الادوار المختلفة على أشخاص
مختلفين بطريقة تكفل آخر الأمر بتحقيق هدف واحد متكامل ومحدد حيث ان كل
تقسيم للعمل يركز على خطه لتسيق الأعمال الجارية المختلفة التي تساعد على انجاز

عملية واحدة متكاملة (١).

وازاء مجتمع يقوم بعمل معين . بل وبعملية واحدة وعكسها هي شحن
البواخر أو : تفريضا تقناول تقسيم العمل متابعين هذه العملية من حيث توزيع
الادوار المختلفة هل الحالين .

ان نوع العملية التي تمثل مجال عمل الحمالين عملية بسيطة بطبيعتها ومن ثم فان
التخصص هنا لم يبلغ تلك الدرجة من الدقة ومن ثم لم تصبح الناحية الفنية التي
يتضمنها دور العامل مجردة بالفنية للعمال الآخرين بل ان العملية الإنتاجية
ككل واضحه تماما في ذهن كل حمال مهما كان دوره في هذه العملية . فكل حمال
يدرك تماما دوره في اتمام تحمل باخرة أو تفريضا مهما كان دوره في هذه العملية
ومن ثم فان قدرات أى منهم في تخصصه الشخصى هو محل تقييم من الباقين .

هذا ويمكن متابعة تقسيم العمل هنا على أساس متابعة عملية الشحن أو التفريغ
ومراحلها ثم تميز المهن المختلفة التي تشترك في اتمامها .

هذا وعلى أساس من تقسيم العمل باساس التميز بين أصحاب المهن المختلفة
الذين يشتركون في اتمام عملية الشحن أو التفريغ يمكن تمييز المراحل التالية وهذه
العملية علما بأن كل مرحلة من هذه المراحل ارتبطت بمهنة معينة .

() ان أية عملية شحن أو تفريغ إنما تنقسم أساسا الى عمليات تجري على
الأرصعة ثم على ظهر الباخرة (فأى عملية شحن مثلا تمر فيها البضائع بمرحلة على

(١) د أحمد أبو زيد . البناء الاجتماعى - الإنسان - البيئة المصرية
العامة للكتاب الطبعة الثانية ٢١٥ / ٢١٧ .

الرصيف حيث تنفق البضائع في كميات معقولة يتم تصنيفها أي وضعها بين الحبال السليكية في شكل متوازن ثم ترفع بواسطة الونش الى ظهر الباخرة حيث تجري عملية تستيفها : بالتعابير (وعلى أساس من مكان تناول البضائع قسم العمل الى محال فوق ومحال تحت . ومحال فوق هم الذين يتعاملون مع الشحنة عندما تصل الى ظهر الباخرة فقط ومحال تحت هم الذين يتعاملون معها على الأرصفة ولا يعمل واحد من محال فوق مع محال تحت مما كانت الأسباب فان ذلك يعتبر انقاصا من وضعه كما ان ذلك الترقى في محال تحت يكون في نفس المستوى . وهكذا في محال فوق . ويحتل محال فوق على العموم مكانة اجتماعية أفضل من محال تحت .

(٢) المرحلة الأولى : في عملية شحن أي بضائع (عملية التفريغ هي نفس المراحل التي سوف نذكرها ولكننا تكون عكسية) هي ورود البضائع المراد تصديرها ووضعها على الأرصفة وهنا يبدأ عمل الحمالين .

وفي هذه المرحلة يكون عمل محال الرصيف الذين يتناولون البضائع بالأعداد لرفعها على ظهر الباخرة . وسبق توضيح عملهم تفصيليا . وفي هذه المرحلة المرتبطة بمحال الرصيف يشرف عليهم (معلم رصيف) معلم منهم أيضا اشرافه في اطار عملهم فقط .

(٣) المرحلة الثانية : هي مرحلة رفع الطرود من على الرصيف الى ظهر الباخرة وهنا يشترك في هذه المرحلة فئتان من مهنة الحمالين هما فئة المكاك والوناش وسبق أيضا عرض عملهما بتفصيل كامل . وهو ما فالحكاك يحدد بأشارات الوناش (ومكانهما على ظهر الباخرة) كيفية رفع الطرود ويقوم الوناش بذلك تحت اشراف المكاك .

كيف تم تخصص عدد من الحمايين ليتناولوا عمليات الخشب وآخرين ليتناولوا عمليات القطن وغير ذلك . وبأى الطرق تم توزيع الحمايين على مجالات العمل المختلفة هذه .

أن نظرة لواقع العمل في مجال الشحن والتفريغ وطريقة توزيع الحمايين على مجال عملياته المختلفة على أساس من لوح المادة التي يتم تناولها بالشحن أو بالتفريغ لتوضح أن الأساس الانتائى والنسق القران قد لعبا دورا بالغ الأهمية في هذا . ولازالت لهما السيادة في هذا العدد .

وذلك نجد فيما هو واضح من أن أبناء نزه يعملون بعمليات الأخشاب فقط ولا يعملون سوى بهذه العملية . وكذلك نجد أن أهالى قرية الزاينة جميعا يعملون بعملية شحن وتفريغ الأقطان فقط . ومن الطريف أنه عندما أراد القطاع العام أن يعين حمالين جدد في عمليات شحن الأقطان فإنه طلب من قيادات قرية الزاينة أن يقوموا هم باختيار أبنائهم أو حتى أقاربهم من القرية ليتم تعيينهم في هذه العملية .

ونفس الحال نجد أيضا في أن جميع أبناء قرية موس . وكوم اسفحت يعملون أيضا بالقطن . فقط .

وهذا التوزيع المنصب على أن كل مهاجرى قرية بعينها إنما يعملون جميعا في ذات النوح من البضائع شحنا وتفريغا . ومع أنه لم يكن مقصودا من القطاع العام . إلا أنه لم يكن يتم هشاويا ومن قبيل الصدفة . وليس متروكا بلا ضوابط بل أن أهالى قرية من القرى المتخصصة في عملية الخشب أو عملية القطن يصعب جدا أن يدخل بينهم حال جديد ، لا ينتمى إلى نفس القرية ومرجع ذلك مايل :-

(أ) ان التدوير نفسه بالنسبة للحمايين الجدد الذى سبق أن أوضحناه أنه

على وجه العموم إنما يتم في مجتمع الحمالين بواسطة الاحتكاك وطم الحمال الجديد من الحمالين القدامى ومن ثم فإن أولئك الحمالين القدامى إنما يعملون على عدم تقديم العون لأى حمال جديد ينضم إليهم دون أن يكون من أبناء قريتهم أو قريبا لأحدهم . هذا من ناحية . ومن ناحية أخرى فإن الحمال الجديد إذ لم ينسحب بمجرد احساسه بعدم الرغبة في التمازج معه وتدريبه من أبناء هذه القرية في حالة عدم انتمائه إليها فانهم يبدأوا في مضايقته في العمل نفسه فيحدونه فوق ما يطيق ولا مافع من تعرض حياته للخطر والموت وذلك أن الحمال غير المدرب من السبل جدا أن يتعرض للموت تحت شجرة أو أن يسقط في عنبر الباخرة العميق جدا . وهذا النوع من الضغط قد حدث في عشرات المرات (١) وليس معنى هذا أنه لا يوجد بين أهالي القرية المتخصصون في عملية بضائع مينة (خشب - قطن - ... الخ) اشتغالا من قرية أخرى إلا أن هؤلاء يشكلون نسبة لا تذكر ويكون مثلا أنا وجدنا بفرع الخشب الذي يقوم بالعمل به : قرى والبالغ عدد حماليه في اجماعهم ٨٠ حمالا . وهذه القرى هي قرى (شندويل - بنها - دير الجنادة - زره) وجدنا أن قرية زره وحدها تسيطر تماما على هذا الفرع بحيث أن

(١) من ذلك أن أحد المسئولين قد عين أحد أقربيه وكان هذا الحمال الجديد قروى من الوجه البحرى أى فلاح (وكلمة فلاح في حد ذاتها تحمل المره يشمر بالقرية في هذا المجتمع ذلك أن أبناء هذا المجتمع كلهم من الصعايفه ويشمرون باستئلاء تجاه أبناء الوجه البحرى) وهو ما كان هذا الحمال الفلاح لم يستطع ان يستمر في العمل أكثر من أسبوع واحد سارع بعده بترك العمل بل سارع بترك المدينة كلها وذلك بعد ان كاد يلقى حتفه في أحد عنابر الباخرة الأولى التي بدأ عليها حياته كحمايل . حيث تركوه دون تلبية لمواطن الخطر لعدم رغبتهم في استمرار فلاح بينهم .

هذا المبدأ لا يحلله من حيث تجريده بل يبيحه ويحلله في ذاته فيكون ما لم يكن
هذه الذين لا يكون لأطراف الزاوية في المثلثات المتساوية (١) في حسابها في هذه المبادئ
لذلك في الحقيقة من بين هذه المبادئ التي لا يمكن أن تكون إلا في حالة واحدة
أن هذا التقسيم الاتفاقي والمرتبط بوجود عنصر القرابة بشكل واضح (حيث
يكون المبدأ في الحقيقة أن هذه المبادئ لا يمكن أن تكون إلا في حالة واحدة
تكون كل قرية من مجموعة عائلات محددة عادة كما سترى فيما بعد) كان هو السبب
قائما في الحقيقة أنه من بين هذه المبادئ التي لا يمكن أن تكون إلا في حالة واحدة
خلف ما كانت من حالات عديدة في فرع معين وشعر أصحابها بأنهم أغلبية
في الحقيقة في هذه الحالة من المبادئ التي لا يمكن أن تكون إلا في حالة واحدة
مستتفة وبذلك يفسر لماذا لا ينتقل من هذا الفرع إلى آخر فيسيطر عليه أثناء
فرعهم إلى الحد الذي يقوم أحدهم ببرك العمل تماما في حالة عدم الاستجابة لطلبه في
أن ينقل العمل من أبناء قرته.

وهذا التوزيع المستند إلى أسس الاتفاقية القرية معينة بمبادئ بحث تخصيص
كل قرية في مجالات معينة وبموجب مبادئ جدل أن ينظم إلى تخصيص قرية معينة
شخص من خارج هذه القرية. وإن كان من الممكن أن يكون عدة قرى يتخصص
في نفس العملية إلا أنها تتعامل على أساس من الاتفاقية أيضا بحيث تصبح قرية كاملة
في مواجهة قرية كاملة في نفس العملية (ولن نعمل التفصيل هنا ونفضل ما جاء في
في النسق القراني عند تناوله).

هذا المبدأ لا يحلله من حيث تجريده بل يبيحه ويحلله في ذاته فيكون ما لم يكن
هذه الذين لا يكون لأطراف الزاوية في المثلثات المتساوية (١) في حسابها في هذه المبادئ
لذلك في الحقيقة من بين هذه المبادئ التي لا يمكن أن تكون إلا في حالة واحدة
أن هذا التقسيم الاتفاقي والمرتبط بوجود عنصر القرابة بشكل واضح (حيث
يكون المبدأ في الحقيقة أن هذه المبادئ لا يمكن أن تكون إلا في حالة واحدة
تكون كل قرية من مجموعة عائلات محددة عادة كما سترى فيما بعد) كان هو السبب
قائما في الحقيقة أنه من بين هذه المبادئ التي لا يمكن أن تكون إلا في حالة واحدة
خلف ما كانت من حالات عديدة في فرع معين وشعر أصحابها بأنهم أغلبية
في الحقيقة في هذه الحالة من المبادئ التي لا يمكن أن تكون إلا في حالة واحدة
مستتفة وبذلك يفسر لماذا لا ينتقل من هذا الفرع إلى آخر فيسيطر عليه أثناء
فرعهم إلى الحد الذي يقوم أحدهم ببرك العمل تماما في حالة عدم الاستجابة لطلبه في
أن ينقل العمل من أبناء قرته.

- قرية نزه - شندويل وبها ودير الجادة التي تتخصص في تناول الأخشاب
- قرية ابنوب والغمام والصرامة وتتخصص في تناول البضائع العامة . . بل
وان قرية الغمام بالكامل تتخصص في شحن وتفريغ البضائع للماء بأجرة فقط .
حيث أنهم محال جوال .

هذا ومن الملاحظ ان أبناء كل قرية خاصة عندما يكون عدد مهاجريها أقلية
بالنسبة لعدد أبادان في نفس المنطقة فانهم يسارعون بالانطواء تحت لواء القرية
الأكثر لحايتها (كأن نجد أبناء قرى شندويل مثلاً وهي من القرى الضعيفة التي
تعمل بالأخشاب تنطوي تحت لواء قرية نزه التي تعمل بنفس العمل ولكنها الأقوى
والأكثر عدداً) .

إلا ان محاولة القرية الضعيفة التقرب من القرية المسيطرة على النشاط إنما هو
من باب الخوف من المتاعب إذا واجهتها حيث أنها تعاني الكثير إذا حدثت
واحد من هذه المأزق هي مالا يرضى هذه القرية القوية . ومهما طال الوقت بهذه القلة في ممارسة
العمل في نفس التخصص فإنها لا تنسى أنها قلة تعمل مع كثرة أقوى كما لا ينسى
أبناء القرية الأقوى أن هذه القلة دخلة عليهم وإنما يتحملونها برضاهم وبأساس
من تنازلات عديدة في مجال العمل والحياة الاجتماعية من جانب هذه القلة .

وليس من هذا القبيل أننا نجد أحد الخالين (وقد اتخذته مرشداً إلى في هذا
البحث ويدعى متولى) وهو فلاح من المنوفية يعمل في فرح الحشب ويقول هم
متولى (الذي يتفانى في قضاء الحاجات الخاصة لأهالي نزه الشخصية وكذا يسمى
دائماً لأبناءه مشاكلاً مع الادارة بسد أن يذل أقصى الجهود ليتقرب من بعض
الوظفين ذوي التأثير في مجالات العمل) يقول: أنه لولا خدماته هذه ما استطاع
أن يستمر أبداً بين هؤلاء الراويين .

والحقيقة انى نادرا ما رأيت أحد هؤلاء التزاوة الذين يسكنون بالوردديان يحضر إلى الادارة وهى فى البان لحل مشكلة خاصة بالعمل إلا ومعه عم متولى هذا بل وكثيرا ما يحضر هم متولى وحده ومعه عشرات الطلبات كل منها خاصة بمعامل من بين حالى قرية نزه ليعمل على حلها وقد تعامل معى أنا شخصا فى مشاكل لاحصر لها من هذا النوع بل وكثيرا ما رأيت هو نفسه يقوم بصرف أجور عشرات من هؤلاء الحمالين ويخرج من جيبه أختامهم يوقع بها فى كشوف الصرف ويقوم بتوصيل هذه الأجور لأصحابها حيث أنه حل ثقة مطلقة . كان هناك أشخاصا آخرين غير (عم متولى) يقومون بنفس الدور هل مستوى الفروع الأخرى . ومن هؤلاء (حمدان) وهو فلاح أيضا من دمنهور يعمل مع أبناء قرية انبوب والصوامع ويقوم بنفس دور عم متولى بالنسبة لهما .

والحقيقة الواجبة الذكر هنا هو أنه رغم أن التوزيع هل العمل إنما يلتزم بدرجة تكاد أن تكون تامة بالأساس الانتهاء لقرية بعينها فإنه أيضا إنما يساير الانتهاء القرابى حيث غالبا ما يكون اهالى القرية الواحدة أقارب خاصة كما سيتضح فيما بعد فإن الحمال يدرف شجرته العائلية حتى الجدة الثامن والثامع أحيانا كما يعمل معظم المتممين لقرية واحدة هم أقارب سواء قرب عصب أو قرب فوقانى هل حد تبصرهم أى قرابة من بعيد . أو تربطهم علاقات المصاهرة والزواج فيما بينهم هل العموم إذ نادرا ما يتزوج أحد الحمالين من خارج قريته ولعل هذا يجعلنا نقول ان تقسيم العمل هنا كان يساير تماما الانتهاءة والقرابة بدرجة تكاد ان تكون تامة .

والآن بعد أن تناولنا الفسق الاقتصادى الحمالين تفصيلا . وبعد ان ركزنا هل النشاط الانتاجى ومصادر الدخل الاساسية ونود الاتفاق واشكال التعاون الاقتصادى ثم توزيع العمل والتخصص .

للمعايير التي هي أساسها ترفع المكانة الاجتماعية للجمال . ولا يختلف الأمر بالنسبة للقارنة مع سكان المدينة فالجمال دخله أكبر من كثير من عمال المدينة . بل ويؤيد دخله عن كثير من الفئات المتدنية بالمدينة ومع ذلك فإن اتفاق الجمال على جواب الاستهلاك من مأكل وملبس ومكيفات وغير ذلك أكبر من مثبها في المدينة . بينما يقل التنفق عنده على اللبس والمسكن عن المتفق عليهما بين ساكني المدينة . ولعل ذلك يعتبر ما كما ممتازا لقولنا أن حياة الجمال والأسلوب معيشته لازالت قروية رغم تغير البيئة التي يعيش فيها فلا زال مشدودا للقرية باهتمامات اجتماعية والتزامات اقتصادية وما إلى ذلك . ولعل العامل الحاسم في استمرار قروية الجمال أنه إنما يعيش وسط مجتمع من القرويين ومن نفس قرينه فلا يجد أية غضاضة في استمرار ذلك الأسلوب في ملبسه وما كله ومشربه ولهجته ومسكنه وما إلى ذلك .

هذا أما عن التعاون الاقتصادي في مجتمع الجمالين فقد أصبح أكثر تنوعا وأن أصبح تقديرا على وجه العموم . كما أصبحت عملياته أكثر اتساعا من حيث من تشمل من الأفراد وإن كان هذا التعاون يمتد خارج دائرة أبناء القرية الواحدة التي ينتمي إليها الجمال . ولعل من التعاون بين أبناء القرية الواحدة وإنشاعه ليشمل كل أفرادها أو أكثرهم قد جعلت مجتمع الجمالين منقسما إلى عدة قرى متباينة واضحة بالمدينة وفي نفس الوقت فلات تماما من أشكال التعاون مع مجتمع المدينة الذي أصبح دوره في حياة الجمال مجرد مكان يأوي الجمال دون أن يرتبط به بأي شكل . ومن ثم لاتتخذ علاقات الجيرة أي دور إذا ما كان هؤلاء الجيران من خارج القرية التي ينتمي إليها الجمال . كما لاتجد أي شكل من أشكال التعاون الاقتصادي مع أبناء المدينة . وإن وجهناه فهو قليل جدا ولا يأخذ غير صور الشراء والبيع فقط . وإذا كان بعضه يتم بالاجل فإن أكثره يكون الدفع فيه فوريا وتنقطع علاقة المشتري من الجمالين ؛ البائع من أبناء المدينة بمجرد انتهاء عملية الشراء .

ولاشك أن هجرة الحمالين إلى المدينة قد لعبت دورا هاما في دور الزوج والزوجية في المجال الاقتصادي عن أثر تفهات أحدثتها هذه الهجرة . ذلك أن دور المرأة قد أصبح أكبر في الرف على أثر هجرة زوجها إلى المدينة وأصبحت هي وأقاربها تلعب الدور الأساسي في ما يملكه زوجها . بينما وجدنا أن دور المرأة الاقتصادي يمتد في المدينة فالزوجات اللاتي اصطحن أزواجهن إلى المدينة وكذلك الأبناء البنات اختن تماما دورهم في المجال الاقتصادي ولم يعودوا يكفون : مصدرا من مصادر دخل الأسرة بعد أن كانوا يسهمون بالعمل الزراعي . كذلك إختفى بدرجة كبيرة دور الأبناء الاقتصادي . وهو ما فإن الهجرة قد قللت من دور المرأة الاقتصادي بالذات وإن زادت من دورها بالنسبة للجوانب الاجتماعية خاصة جوانب تربية الأبناء وكذا إدارة البيت . كما سيتضح ذلك في دراستنا للفسق القرابي .

(١) دور الفسق القرابي والانتمائية المكانية في مجتمع الحماليين

(٧) الحياة العائلية :

أ - تقديم .

ب - وصف المسكن .

ج - العلاقات العائلية .

(٢) الزواج .

أولاً : دور الفسق القرابي والانتمائية المكانية في مجتمع الحماليين

سبق أن أشرفنا إلى أن الفسق القرابي والانتمائية أكبر الأثر في حياة هذا المجتمع ولعل هذا يصبح واضحاً إذا استعرضنا النقاط التالية :-

ان مجتمع الحماليين هو مجتمع من المهاجرين وقد أوضح البحث الميداني الذي أجرى على عينة من هذا المجتمع ان مناطق الطرد التي هاجس منها الحماليون إلى الاسكندرية تكاد أن تنحصر في محافظتي سوهاج وأسيوط وحدهما تقريباً ويشكل الحماليون في مجموعهم مجموعات منفصلة تماماً عن بعضها البعض في الحياة الاجتماعية وان كانت قد تترك أحياناً في النشاط الاقتصادي . إلا ان الحماليين وأن ساعدت لهم الفرص بالاحتكاك أحياناً في مجال العمل باعتبارهم يعملون جميعاً بمهنة واحدة وهي شحن وتفريغ البواخر إلا انهم يعيشون في ثلاثة مستويات متعددة تمحيداً تاماً ويتفاعلون على أساس مختلفة داخل هذه المستويات الثلاثة في حياتهم الاجتماعية .

- فالحمال هو أولاً من عائلة مقيمة بين أبناء قريته من الحماليين بالمدينة

وهذا هو المستوى الأول .

— ثانياً هو من قرية معينة ازاء ابناء القرى الأخرى من الحمالين . وهذا هو المستوى الثاني .

— ثالثاً فهو مهاجر من الريف وهو قروي مهاجر من مجتمع الحمالين المكون من قرويين مهاجرين وهذا هو المستوى الثالث .

وإذا كنا قد قلنا ان الحمالين يتفاعلون في ثلاثة مستويات هي التفاعل على مستوى العائلة الواحدة بالمدينة . ثم التفاعل على مستوى القرية (منطقة الطرد) ثم التفاعل مع مجتمع المدينة .

فان العلاقات داخل مجتمع الحمالين تسير هذه المستويات من حيث درجة العمق التي تكون عليها . بحيث تكون في أحق مستوياتها في المستوى الأول ثم أقس عمقا في المستوى الثاني ثم سطحية في المستوى الثالث .

هذا وكانت المعايير التي أخذها الباحث في الاعتبار في قياس مدى العلاقات هي المعايير التالية : =

(١) سعة دائرة العلاقة : أي عدد الأفراد المكونين لها . وهنا نقابن علاقة من حيث من تضم من أفراد طبقا للمستويات الثلاثة السابقة في مثل بين أفراد المستوى الأول بحيث تضمهم جميعا من ناحية . كما ان علاقة الأفراد في هذا المستوى تنقسم بأنها علاقة مباشرة . بينما تكون أضيقة من حيث من تضم في المستوى الثاني حيث ان الحمال ليس على علاقة مباشرة مع جميع ابناء القرى من الحمالين وإنما علاقته المباشرة تكون مع عدد منهم فقط . اما العلاقة في المستوى الثالث فانها أقل من المستويين السابقين حيث ان نسبة من يكون الحمال على علاقة بهم من أفراد هذا المستوى تكون أقل .

أما المستوى الثالث الذى يتفاعل فيه الحمالون ويعيشون حياتهم بداحله فهو مستوى علاقات المهاجر بأبناء المدينة . ويحتصم المدينة . وهذا المستوى لا يكاد موجودا تقريبا لا من حيث السعة ولا من حيث العمق . فنادر ما دخل الحمال فى صداقة أرحم علاقة جيدة مع أبناء المدينة بالمعنى الحقيقى أو احدى هذه الجيرة .

وإذا كانت هذه الحقائق هى ما وجدناه فى دراستنا لنجرح الحليب فلا هى الأسباب التى أدت إليها . ثم ما هى الصورة العامة التى تربط كل أساسها الحماون داخل هذه المستويات

الحقيقة أننا أوضحنا أن عتصم الحماون هو مجموعه من المهاجرين جاءوا من قرى معينة ومحدودة العدد للعمل بالمدينة والتحقرا بعمل واحد وإن البناء الاجتماعى لهذا المجتمع يأخذ شكلا ثلاثيا من العلاقات الثابتة بين ثلاثة أطراف . فمجتمع الحماون هو مجموعه من القرى يمتصم ابتناؤا بالمدينة ويسكن أبناء كل قرية من هذه القرى فى منطقة سكنية معينة وهم يحاولون أولا أن يتجارروا فى للسكن عن أساس من القايمة العاصية بحيث يسكن الحمال مع قريب له أو أرقاب فى نفس المسكن أو فى المسكن المجاور . وفى حالة الاضطراب فإنه يعمل على السكن فى نفس المنطقة التى يسكنها أباء القرية وليس مما يعمل الحمال يقبل السكن فى بيت بعيد بعض الشيء عن أقاربه العاصيين بالذات . هو أنه سيسكن مع أباء القرية ذاتها فى نفس المنطقة تلك القرية التى توثق من روابط قرابية تربط بين أفرادها تصل إلى ٩٣٠/١١) وب نفس الطريقة يعملون على التجمع فى مجال معين من مجالات

(١) ثبت فى البحث الميدانى إن عدد الأفراد الذين تربط بينهم علاقات قرابية فى مجتمع الحماون قد بلغ - لستهها ٩٣٠/١١ من إجمالى أفراد المجتمع ويستصم هذا فيما بعد

الشحن والتفريغ بحيث يتجمعون في فن معين من أخشاب مثلاً أو أقطان .. ويتوارثون العمل فيه أبا عن جد كما يقولون . ولا يقبلون أن ينفسهم في العمل به أى شخص من أبناء القرى الأخرى رغم أن هذه المهن جميعاً هي في نطاق الشحن والتفريغ أى اطار عملهم كعمالين . وهذا يجعل أبناء كل قرية أكثر تماسكاً وتمازجاً في مواجهة القرى الأخرى التى تعمل بنفس عمليات الشحن والتفريغ والتي تعمل بمن أخرى أو حتى تعمل بذات المهنة إلا أنها أيضاً في هذه الحالة تتمايز تماماً كما سنرى فيما بعد .

هذه القرى تتفاعل مع بعضها البعض باعتبارها وحدات متبايزة مستقلة عن أحدها الأخرى تفاعلاً عدوانياً أو تعاونياً حسباً تحكم الظروف . أما المدينة فلأنها مجرد سوق يشتري منه الحمال ما يحتاج إليه ويبيع فيه عنصر عمله ويدخر بها ما يحتاجه مستقبلاً لكي يرسله إلى أبنائه بالقرية أو يشتري به أرضاً أو يدخره حتى يعود للقرية . إن العلاقة بين مجتمع الحمالين ومجتمع المدينة هي علاقة هاشية بحيث يعيش كل من هذين المجتمعين على هامش الآخر .

هذه هي الصورة العامة لهذا المجتمع . لازم أن تصبح واضحة قبل الدخول في تفاصيل الموضوع . فنحن أمام ظروف عمل كلها على أن يصبح لسق القرابة من ناحية والاتىامية من ناحية أخرى هما العامل الحاسم في تشكيل المجتمع الذى نحن بصدده ذلك أننا أمام جماعات تضم كل منها مهاجرين من قرية معينة تربط بين الغالبية الساحقة منهم روابط قرابية وتعمل كل جماعة في متناول نوع واحد من البضائع شحناً أو عفريناً وتمكن في منطقته معينة تتجاور في مساكنها وتشارك جميع أفرادها في المناسبات المختلفة على مستوى القرية كلها .

وإذا كنا في تناول تقسيم العمل والتخصص قد أوضحنا أن جمع أبناء قرية

٢٥- والبالغ عددهم ١٥٣ شخصا - يعملون معا في مهلات حمل الاخشاب وتفريقها ويسكنون بمنطقة ازوردبان في عدة شوارع متجاورة . وكذا وجدنا جميع ابناء قرية الرباية ايضا يسكنون حى البان (النجم القديم) وهي منطقة محدودة جدا . ويعملون كذلك في نحن الاقطان . ويتخصصون في تناول الاقطان . وكذلك فأبناء قرية الشوكه . وكذا قرية كرم سفحى . ايضا يعملون فى مجموعهم فى مهلات القطن . ويسكنون جميعا بمنطقة كرم الشقافة فى شارع واحد قريبا . وكذلك يجد أن جميع ابناء قرية ابنوب وعددهم يصل إلى حوالي ١٥٠٠ أو أكثر يعملون جميعا بالبضائع العامة وحدها . وكذلك وجدنا جميع ابناء قرية موشى والفنايم يعملون فى مهلات شحن وتفريغ البضائع المعبأة بأجولة . وهكذا .

فإن النحصر أو توزيع أبناء كل قرية على ذات المهنة إنما مرجعه إلى المهد الذى ساد فيه القطاع الخاص فى هذا المجال من العمل حيث ان القطاع العام قد نشأ فى عام ١٩٦٢ . فى هذا القطاع قبل ١٩٦٢ كان الذين يقومون بمهلات الشحن والتفريغ هم مجموعة من المقاولين من الوجه القبلى ومن نفس القرى السابق ذكرها . وفى ذلك المهد كان مقارلى القطاع الخاص يتنافسون تنافسا عنيفا (وهذه الحالة لازالت مستمرة بالنسبة لتلك الراسائل الواردة أو الصادرة من البضائع التى لازال القطاع الخاص يتولاها حتى الآن والى نقل عن ١٠٠ طن) . وكان هذا التنافس كثم ما يؤدى إلى وقوع ممارك عنيفة بين أحد المقاولين ومنافسه . ومن هنا كان كل مقاول يعمل على أن يحضر معه رجال من الحانين كظم من أبناء قريته ومن أقاربه وهؤلاء يصبحون هماله وكذا يصبحون المدافعون عنه بحكم قرابتهم له . أو بحكم انهم من قريته .

ومكذا كان نظام العمل نفسه وعلاقات العمل وطبيعته هي العامل الحاسم فى أن يتوزع أبناء كل قرية فى عملية معينة . أو كل مجموعة قرى فى تناول نفس العادة (كما وجدنا مثلاً ان جميع أبناء الريانة والكومية والشوكة فى تناول الاقطان وشحنها) وظال الأمر كذلك حتى جاء القطاع العام وانتقلت اليه عمليات الشحن والتفريغ فانتقل بذلك أبناء كل قرية كما هم وب نفس تخصصهم إلى القطاع العام . ولم يحدث بالنسبة لهم ولعلائقهم ما يغير فى أحوالهم ومن تضامنهم وتماسكهم هذا التضامن الذى لا يتجلى فقط على مستوى مجتمعهم بالمدينة . بل أنه يتجلى بشدة أيضاً فى حالة وفرد مهاجرون جدد من الأقارب أو من أبناء القرية من غير الأقارب . ذلك أن للمهاجر الجديد القادم إلى المدينة يسلك مسبقاً إلى هذا التضامن . إذ أن المهاجرين يأتون إلى المدينة دون أن يحملوا أية نقود تذكر (١) ، بمجرد أن يصلوا إلى المدينة فانهم يسألون عن مقهى قريبهم . حيث يوافق أسم القرية عادة على مقهى واحد على الأقل . وهو عادة يسأل أولئك الذين يرتدون الجلباب ومن البائسين فى المحطة . ويقول كل من تناولت معه هذه المسألة انه اذا وصل إلى المقهى فلا بد أن يجد هناك شخصاً يعرفه أو من بين أقاربه . أو حتى من أبناء القرية . الذين سيدخلونه على أقاربه أو يقولون هم أنفسهم أمره ، إذ يرى المهاجر الجديد ان الاهتمام بأمره والمخاطبة بالعمل والاعتماد المأوى له هو واجب على أقاربه

(١) ذكر لى بعض الحالمين أنه عندما قدم إلى الاسكندرية كان يحمل فى جيبه ٤ قروش فقط وان والده فى القرية افترضت له ثمن تذكرة القطار إلى المدينة . كما أن هناك من ذكر انه حضر إلى الاسكندرية حارباً ولا يحمل أية نقود أو أمتعة أو طعام .

أن يمشيه له . وكذا على أهل البلد في حالة عدم وجود أقارب^(١) . ويتضح فيما بعد أو واقع الحياة في هذا المجتمع يؤيد هذا التوقع - ولا يتم الحال المقيم بالمدينة بما يلائمه من متاعب في سبيل إيجاد العمل للقادم من القرية (سواء كان من أقاربه أو من غيرهم) في نفس عمليات الشح والتفريغ ولا يتم بأن هذا القادم يشاركه مسكنه ذلك أن هناك مقابل هام سيحصل عليه وهو ارتفاع مكانته الاجتماعية في القرية والمدينة بشكل متساعد مع تصاعد عدد من يقوم معهم بهذا الدور . وهذا هو ما يتم به الحال كثيرا . ويخشى الحال الجديد مع مجموعة من الحالين المزاج في نفس الحى الذى يسكن به أبناء قريته وفي نفس البيوت التى يسكنونها حتى يجد غرفة قريبة مع مجموعة أهل عددا من المزاج وإن لم يجد فإنه يستمر معهم مما طالت مدة بقاؤه بالمدينة وهكذا ومع استمرار توافد المهاجرين من القرى المختلفة وجدناهم يتوزعون على ذات الأحياء بل وعلى ذات الشوارع والحوارى والمنازل أيضا .

وهذا التجمع في منازل معينة متقاربة وفي نفس الشوارع ونفس الحى إنما ترتبط بطبيعة العلاقات الاجتماعية الثابتة بين مجموعة القرى التى تشكل مجتمع الحالين والى تقوم أساسا على أساس من علاقات القوة . إن القرية الأكبر عدد أو الأكثر اتساعا وتماسكا يتمتع أبنائها بقدر كبير من الحماية والأمان في مواجهة ما بين هذه القرية وبين باقى القرى من عداوات ودم . وتأرو غير ذلك هو موجود دائما في هذا المجتمع . وليس هذا فحسب بل إن أبناء هذه القرية ومن واقع وذهنهم الكبير في البناء الاجتماعى للمجتمع كله يتمتع أبنائها بتعصب أكبر من العمل ومن ثم قدر أوفر من الدخل .

(١) قال كثير من الحمالية في هذا العدد : (أنا ملوم من بلدناى - ش منه أهل بلدى . . . لازم يشغلونى ويسكنون معام) .

وعلى العموم فإن المهاجرين إنما هاجروا كما قلنا من محافظتي أسيوط وسوهاج في غالبيتهم العظمى ولا يعمل بينهم في عمليات الشحن والتفريغ سوى نسبة لا تذكر من أبناء الاسكندرية أو غيرها من المحافظات الأخرى والمجدول التالي يوضح ذلك .

(جدول يبين مناطق الطرد لمدينة)

منطقة الطرد	العدد	النسبة المئوية
محافظة سوهاج	١٤٢	٧١ ٪
محافظة أسيوط	٤٢	٢١ ٪
محافظة أخرى	١٦	٨ ٪
المجملة	٢٠٠	١٠٠

ورغم أن الغالبية تتوزع بين محافظتي سوهاج وأسيوط فثمة قرى معينة تأخذ نصيب الأسد من هذه الغالبية وتشكل بنسبة متزايدة عن باقي القرى من ناحية وعن مجتمع الاسكندرية من ناحية أخرى . وعن أى حال فإن متابعة هذه النقطة ليس ما كنا هنا ونريد كما سنأرسلها في الدفق السياسي حيث ستتاح تفصيليا نودع مجتمع المولين إلى مهاجرين من قرى معينة بالذات وأثر هذا التوزيع . إلا أن مافقدناه من محاولة اظهار ما يرتبط به العمال من روابط الانتماء لقرية معينة والقرابة وقد أشرنا انه ثبت أن عدد من تربطهم روابط القرابة من أبناء كل قرية من المهاجرين بلغ ٩٠ ٪ ولعل مما يؤكد ارتباطهم بهذا أمانا نجد أن نسبة الإثنتين وتسعون بالمائة التي تنتمي إلى محافظتي سوهاج وأسيوط . إنما تنتمي أيضا

إلى قرى معينة ومحدودة العدد . ويمكن أن نجد أن أبناء قرية ابنوب مثلا يبلغ عددهم أكثر من ألف حال - وكذا أبناء قرية نزه يبلغ عددهم حوالي ٥٠٠ ، أو ٥٠٠ حال والنسيم ٤٠٠ حال الخ .

وإن كان الحمايون يرتبطون على الأساس من الانتماء لقرية معينة تكاد تحدد الدائرة الواسعة التي يتحرك خلالها في المدينة بحيث يمكن أن يصادق أبناءها ويتعامل معهم ماديا وفكريا ويمارسهم في المقهى حيث نجد أن لكل قرية مقهاها الخاص بها .

فإن الحمايين يرتبطون بالتزامات معينة تجاه بعضهم البعض فبناء القرية الواحدة عليهم التزامات المشاركة في مناسبات الأفراح والموت وإقامة الليالي للقرآن الكريم أو للذكر بالتواجد والتعاون المادى . وإن كان هذا التعاون يصبح أكثر وأكبر الزام بين الأقارب كما سيوضح فيما بعد .

وكثيرا ما نستغل هذه المناسبات خاصة الأفراح ولإلى الذكر والقرآن الكريم لإظهار التفاف أبناء القرية الواحدة حول بعضهم البعض وتحاسنهم وذلك تجاه باقى قرى الحمايين وايضا تجاه أبناء الحى الذى يسكنه أبناء هذه القرية سواء كانوا من قرى أخرى أو من الاسكندرية نفسها . وإذا تركنا تلك الدائرة دائرة أبناء القرية الواحدة . فإننا نجد أن أبناء كل قرية هم في الواقع أقارب في غالبيتهم كما أوضحنا . وهذا ينقلنا إلى الدائرة الاضيق من الدائرة السابقة تلك الدائرة التي يتفاعل فيها الحمايل ويدور في فلكها وهي دائرة العائلة التي ينتمى إليها الحمايل . وإن نظرة إلى أبناء كل قرية من الحمايين على حدة لتوضح أن حق دائرة التعامل والتفاعل والالتزام تزداد وتصبح أكثر عمقا داخل العائلة الواحدة بالمدينة . وعلى أية حال فإذا نظرنا مثلا إلى حمالي قرية أولاد اسماعيل أو حمالي قرية بنى زيد

نوجدنا أن هذه القرية ينظر كل حال إلى زميله الخ من تلك القرية عن أنه قريب له . وفكرة القرابة هنا تأخذ شكلين . فمع أن اسم القرية نفسه قد يوضح مثلا اسمائهم جميعا أن نفس البدنة في أسماء أجدادها القدامى (سمايل) ذلك (إن الجماعات القرابية الكثرة عادة ما تسمى بالبدنة) (٢٠) .

إلا أنهم عادة ما يقولون عن أحدهم إن فلانا قريب قرب فوقان وهم يقصدون بهذا أنه قريب في الجسد بعيدا نسبيا . ويقولون عن آخر أنه قريب قريب عصب يقصدون أنه من قديم الماصبين . وفي حديثهم العادى إليهم يقصدون بالقرية الماصب نفس ما تقصده من قولنا (إن المقصود بالاقارب الماصبين أو أفراد العصبية الأشخاص الذين يرتبطون ببعضهم ببعض بروابط القرابة عن طريق المذكور) (٢١)

مما سنتناول هذه القطة تفصيلا بعد قليل إلا أن ما همنا الآن ونحن نعرض لدور النسق القرابي في مجتمع الخ هو اظهار الأمر الكبير الذى لعبه هذا النسق في البناء الاجتماعى لهذا المجتمع خاصة وأنه قد اوضح أن من بين العينة البالغ عددها ٢٠ حالة رجسداً هناك ٨٧ حالة بنسبة ٢٠٠٪ من أفرادها يرتبطهم روابط قرابية ببعضهم البعض . ومن استطيع أن نجزم أن همى وفاعليه هذا الأمر قد ظهر في حلل درجسة تفاعل الحق وأوضح وأكثر تركيزا على مستوى الاقارب وفي دائرة عدة تألف من الاقارب الماصبين والاصهار أو الاقارب ذرى الارحام وذلك على مستوى كل عائلة وجوده بالمدينة بحيث يمكن لنا

- (١) د أحمد أبو زيد . . . البناء الاجتماعى - مدخل لدراسة المجتمع .
الطبعة الثانية - الهيئة المصرية العامة للكتاب ص ١٠٠ .
(٢) المرجع السابق ص ٢٩٠ .

بوضوح أن نلس درجتين من التعاون والتماكك الاجتماعى فى الحياة اليومية العادية. هما درجة حقيقة وواضحة وملزمة وذلك فى دائرة الأقارب العاصيين بالمعنى الذى يمتن به الحمال نفسه . بحيث اتضح لنا أنه يعنى بهذه الكلمة الاقتصار فقط على الأقارب والعصب بالمعنى العلمى كما سبق وهم الأقارب فى خط الذكور . وهذه الدرجة العميقة من التعاون والتماكك تمتد أيضا إلى الأصهار وأقارب ذوى الرحم أو ذوى الأرحام .

إلا أن هذه الدرجة تأخذ فى الضعف النسبى على مستوى القرية ككل خاصة على مستوى العلاقات والالتزامات ذات الصبغة الاقتصادية . وإن كانت أقوى وأوضح فيما يتصل بمجوارب النسق السياسى وهنا تظهر الدرجة الثانية من التعاون والتماكك .

ولعل من الضرورى هنا أن نوضح أن درجة التماكك والتعاون تتجلى بقوة بين أفراد العائلة الواحدة من الأقارب . والأصهار . وذلك لأننا وإذا كنا قد قلنا أن مجتمع الحمالين هو مجموعة قرى متجاورة ويتقسم هذا المجتمع بينها تقسيما واضحا تماما ويعزز هذا التقسيم كما قلنا أن التخصص فى عمليات الشحن والتفريغ يتمشى تماما مع تقسيم هذا المجتمع إلى مجموعة قرى فإن كل قرية تنقسم داخليا إلى مجموعة من العائلات . مرفقة وبنمايز أبنائها داخليا أى داخل مجتمع القرية الواحدة . بحيث تزداد مكانه الفرد عبرا وارتفاعا بمدى ما لعائلة من قوة ، وعدد وقدرة اقتصادية ، وهنا نجد أن كل شخص فى مجتمع الحمالين يعرف إلى أى عائلة ينتمى ويفاخر تماما بها فى حالة تهورها فى هذه النقاط .

هذا وتتفاعل مجموعة القرى التى يلتقى إليها الحمالين تفاعلا يحتفى فيه الأفراد تماما . وكذا تحتفى فيه العائلات المكونة لمجتمع كل قرية على حدة وتصبح القرية

وحده تماما كما لو كانت شخصية حقيقية واجبة معنوية (وسنرى كيفية هذا تفصيليا في عرضنا للنسق السياسي) .

هذا ويكاد مجتمع المدينة أن يشكل مجالا مكانيا للعمل فحسب بحيث أنه يندر أن نرى تفاعلا حقيقيا بين أبناء هذه القرى وبين مجتمع المدينة فالحال يعيش في الحى الذى يسكنه معزولا عن الجيران إلا من أبناء قرينته بينهم يعمل ويرتوق في الميلاء . ومعهم يسكن ويعيش في نفس الحجرة غالبا أو في نفس البيت والحى . ومعهم يقضى الفراغ في المقهى ومعهم وبهم يكتسب شخصيته وتواجهه عندما يتفاعل مع أبناء القرى الأخرى أو مجتمع المدينة (حيث يتعامل مع هؤلاء على أنه من قرية معينة لها وضعها في مركز القوة وحجمها وهذا سيتضح في تناول النسق السياسى) . ومن ثم فقد أوشح لى المثالث من الخمان انهم لا يعرفون ابن مى محطة الرمل هذه . وابن يوجد محرم بك أو حتى طريق الحرية أو الكورنيش انهم لا يخرجون إلا في حدود العمل والمقهى ولهذا فإن تفاعلهم مع مجتمع المدينة يكاد أن يختفى تماما فالامسكندرية مكان للعمل لا يأبه الجمال بما يدور فيه ولا يتم بشؤه هه . إنه في غربة وعائد إلى بلدته يوما فلماذا يتم وحتى إذا كان لن يعود لقرينته فإنه يعيش بين مهاجرين في المدينة ولا يفكر قط في الخروج من بينهم والتواجد حيث لا يوجدون .

ويكتفى الباحث بهذه النقاط حول دور النسق القرابى والاغائية المكانية في مجتمع الحمايين والذي حاول فيه أن يوضح كيف ان الروابط والملاقات البنائية داخل هذا المجتمع تصطبغ بالنسق القرابى والاغائية . فهم ينقسمون إلى مجموعات متمايزة على أساس قرابى وانتمائى ثم هم ينقسمون داخل نفس هذه المجموعات إلى عائلات ضخمة متمايزة عائلات كبيرة . تشعبية (بحيث تشمل ٩٣٪ من مهاجري

القرية الواحدة) . ثم هم يتفاعلون كقرى فيما بينهم وليس كأفراد وذلك على مستوى التعامل مع أبناء القرى المختلفة ويتعاملون كعائلات داخل القرية الواحدة . ثم أخيرا هم يتعاملون مع مجتمع المدينة كمهاجرين غرباء يتمايزون عنه ولا يربطون به لأنهم صاعدة مما طالت بهم الإقامة بالمدينة وهم إلى حدود لقراهم وهذا أمل الغالبية الساحقة منهم . وهم لا يرضون بدبلا عن عاداتهم الريفية السابقة على الهجرة . سواء في أسلوب المعيشة من مسكن وماكل وملبس وقيم ولهجة . وهم لم يأخذوا من المدينة الكثير حتى في الجوانب المادية من ثقافتها . وهكذا فمجتمع الحواein هو مجتمع شديد التماسك بالمقارنة من مجتمع المدينة وذلك على مستوى القرية الواحدة . وواضح الانقسام على مستوى القرى المختلفة التي يفتنى إليها الحوالون وشديد التنافر والانفصال على مستوى المقارنة مع مجتمع المدينة وان - دراستنا للحياة العائلية والزواج ستوضح هذا بطريقة أوضح .

هذا وبعبارة أخرى أو أوضحنا بشكل اجمال تلك التأثيرات التي يمارسها النسق القروي ودور هذا النسق والانتماة على وجه العموم في البناء الاجتماعي للحمالين نستطيع الآن وفيما يلي نقاول نقاط عديدة وأساسية توضح هذا الأمر وتوضح إلى أى حد يمتد النسق القروي بتأثيره القوي في حياة الأفراد في هذا المجتمع من ناحية . وفي حياة المجتمع ككل من ناحية أخرى وبحيث نستطيع ان نعتبر أثره الواسع المدى هو السبب المباشر في تميز هذا المجتمع وتماسكه وهو السبب الاساسي الذي بتأثيره أخذ مجتمع الحمالين شكله البنائي السابق الاشارة إليه . فكيف يعمل النسق القروي في تشكيل هذا المجتمع أنه من الممكن ان نحمده يعمل بطرق عديدة ويبدو تأثيره المباشر في أشكال عديدة إلا أنه من الممكن أن نقول أنه يعمل في ظل مبادئ هامة :-

أولاً : كيفية عمله في تشكيل نمط حياة المهاجر من أفراد هذه المجتمع في المدينة.
ثانياً : كيفية عمله في استمرار شد المهاجر للقرية واستمرار احساسه بالغربة
ومن ثم عدم اندماجه في مجتمع المدينة .

اولا النسق القرابي وحياة الحمالين بالمدينة :

إن الحمالين ورغم ما يجدونه في المدينة من مزايا عديدة كالعمل المريح لسيا
والاجر المرتفع والمواصلات السهلة والاضاءة الكهربائية وغير ذلك إلا أن
المهاجر على أية حال لا زال يفضل قريته ويشعر تحوها بالحنين وتمثل العودة للقرية
حلم لدى الكثيرين من الحمالين الذين يجدون ان الصورة فقط هي التي اضطرتهم
إن يحضروا للمدينة ولعل هذا الحنين يماثل ما ذهب إليه مويكا هنتر من (١) أنها
عندما قامت بمصر أمان البوندو المقيمين في المدينة وجدت أن الكثيرين يركزون
على رغبة العودة لبلادهم (٢) وإن كان لهذا أسبابه مثل ترك الزوجة والأولاد في
القرية أو الاحساس بأن دخله عند الاستثناء عن خدماته الذي يكفيه في المدينة
والاحساس بأنه في القرية يمكن للشخص الكبير في السن أن يجد من يعطف عليه .
حيث أنه في القرية يعرف أحدهم الآخر تماماً المعرفة .

وعلى أية حال فإن الباحث يستطيع أن يؤكد أن نمط الحياة والعادات
والثقافة وغير ذلك إنما ينظم في المدينة هاكسا درجة تأثره بالغة العمق من
جانب النسق القرابي ولعله من الأفضل متابعة حياة الحمال بالمدينة وكيف
تنظم اظهار لآثر هذا النسق وتوزيعها لدوره ونتابع ذلك في النقاط
المرحلة التالية :

(1) M. Hunter. -Reaction to conquest. Oxford University Press. London. 1964. P. 435.

(١) النسق القراني والانتائية والهجرة . وهنا ندرس دورهما كدافع للهجرة من القرية من ناحية ثم دوره في اختيار منطقة الجذب .

(٢) النسق القراني والانتائية ودورهما في العمل واختيار الحمال لعمله وعدم بحثه عن عمل سوى ذلك العمل الذي يعمل فيه أهل بلده وأقاربه وتمسكه به وكذا اعتبارهما معيارا يزيد أو ينقص من موايا العمل .

(٣) دوره في ناحية المسكن الذي يرتضيه المهاجر وتحديد الحلي الذي يأوي إليه .

(٤) دوره في إيقاعات حياة المهاجر بالمدينة من تزاور وقضاء الفراغ وحل المشاكل التي تواجه المهاجر على وجه العموم ، وتحديد دائرة المعارف ونوعيته العلاقة بالمجيران إلى غير ذلك . والظرة التي تحكم للمفاضلة بين الحمالين .

ونتناول بشيء من التفصيل النقاط الأربعة السابقة كما يلي :-

(١) إذا أردنا متابعة أثر النسق القراني والانتائية في الهجرة . فسوف يتضح لنا عدم عقوبة الهجرة . وأنها إنما تنتظم في ذهن المهاجر (ومن أولئك الذين يعملون حاليا بمهليات الشحن والتفريغ في المدينة) وفق محددات قاطعة يلعب فيها نسق القرابة والانتائية دورا أعلى بكثير من حيث إذا فورن بدور الدافع الالافى سادى البحت وهنا نستطيع أن نناقش هذه النقطة إذا تابعنا أسباب الهجرة على العموم في هذا المجتمع بالذات وذلك كمنها لدور النسق القراني مقارنا بما في دوافع الهجرة عند الحمال . وهو ما فإن عملية الهجرة في ذهن الحمال تمر منذ بدء تفكيره في الهجرة من حيث للبدأ بنقاط محددة يمكننا متابعتها إذا بحثنا الأسباب التي جعلت فكرة الهجرة تطرأ على ذهن المهاجر من الحمالين وذلك أثناء وجوده بالقرية وقبل أقدمه القمل على الهجرة .

وقد أوضح البحث الميداني عدة حقائق هامة بصدد هذه القطة . وإذا كنا قد أعطينا للاستبانة اهتماما كبيرا إلا أنها لم تكن المحور الذي ركزنا حوله في بحثنا بل كانت أداة مساعدة في الواقع . ولستطيع أن نستخلص من البحث الميداني حقائق هامة يمكن توضيحها بالجدول التالي :

(جدول يوضح أسباب الهجرة كما أوضحها المبحوثون)

الفسية المئوية	العدد	دافع الهجرة
٤٢ %	٨٤	- عدم كفاية الموارد بالقرية
٧ %	١٤	- سهولة العمل بالاسكندرية
٢٩.٥ %	٤١	- تقليد (زى أهل بلدى)
١٠.٥ %	٢١	- خلاف عائلى
٢.٥ %	٥	- الفشل فى التعليم بالقرية
١.٥ %	٣	- دلسج
٢.٥ %	٥	- كان فى زيارة لأهل بلده أو أقاربه ويق بالمدينة
٦ %	١٢	- جاء مع قريب له كان فى زيارة للقرية واقتمه بالمدينة
٢.٥ %	٧	- أخرى .
٤ %	٨	- من مواليد الاسكندرية .
١٠٠ %	٢٠٠	المجملة

ونظرة إلى هذا الجدول توضح مدى تأثير الفسق القراني في الهجرة ويمكن توضيح ذلك إذا قلنا أن عدم كفاية الموارد كان من بين أسباب الهجرة ونسبة الذين قالوا بها ١٧٪ من إجمالى العينة وأن الفسق القراني تأثيره البالغ هنا فإن الكثيرين من المهاجرين قد قرروا الهجرة عندما وجدوا أن ما يملكه الوالد من أرض زراعية محدود وأن عدد الأبناء الذين هو واحد منهم كبير . وعندئذ يقرر أحدهم أن (يهجر) أى يتجه إلى بحر على حد تعبيرهم . ومعنى ذلك أنه يهاجر للاسكندرية بحثا عن عمل . وقد قابلنا العديد من الخالين الذين هاجروا للاسكندرية بهذه الطريقة فها هو أحدهم يقول لى (أختنا ٨ أخوات وما عندناش غير حشة أرض صغيرة هشان كده أنا بهجرت) وآخر يقول لى : (أنا سمعت قطعة الأرض الصغيرة اللي عندنا لاخويا وجيت) .

وعموما فإن الذى يتجه إلى الهجرة في هذه الحالة هو الأصغر عادة حيث يكون الأكبر متحملا لمسئولية أكبر تجاه العائلة في القرية . وايضا فإن من الملاحظ أن الهجرة إنما تساعد معدلاتها مع تضخم حجم العائلة وتزايد عدد أفرادها إذ يحدث عندئذ أن نجد فائضا في الأيدي العاملة . ومن ثم نشأ فكرة الهجرة . والحقائق أن المهاجرين إنما يسمى لتخفيف العبء عن العائلة من ناحية ويسمى إلى رفع مكانته الاجتماعية الذاتية من ناحية أخرى خاصة وأن جميع هذه الأسباب لا تشكل أحداها سببا وحيدا للهجرة بل أنها أسباب متداخلة تماما . بحيث لا يمكن لنا أن نقول ان أحداها كان السبب الوحيد للهجرة إلا أننا حاولنا تصنيفها فقط ان نبرز أنها تشكل مزيجا مترابلا كليا يلعب فيه الفسق القراني دورا هاما بجانب الفسق الاقتصادى .

هذا ويجب أن نشير أن القروى عندما يهاجر فإنه يخضع لمجموعة مترابطة

من الأسباب ولا يخضع مطلقا لسبب واحد ويمكن لنا ان نقسم هذه الدوافع إلى المجموعات التالية :

المجموعة الأولى : هي تلك الحالات التي كان عدم كفاية الموارد أظهر أسبابها وكان كل من عامل التقليد للاقارب وأهل القرية الذين سبق أن هاجروا المدينة وكذا سهولة العمل بالمدينة (والذي أوضحه هؤلاء الذين سبقوا للهجرة في زياراتهم للقرية والذين يقومون بها دوريا للمدينة) هما العاملان الذين شجعا المهاجر على اخراج فكرة الهجرة إلى حين الوجود والتنفيذ . والا فهل يسفل ان نحمد احدهم يقول أنه قرر الهجرة عندما ماتت جاموسته . ان لم تكن فكرة الهجرة موجودة أصلا حيث يرى من يأتي من الاسكندرية يرميا وعليه دلائل النعمة وبهيث كان موت الجاموسة هو القشة التي نصت ظهر البعير .

إما المجموعة الثانية : فهي تلك المجموعة التي كان عامل التقليد في الهجرة هو العامل الحاسم والاسبق في دفعهم نحو الهجرة . هؤلاء بلغت نسبتهم المئوية ٢٠ ٪ من اجمالي العينة المختارة والحقيقة ان هذا العامل إنما يتواجد في القرى التي ينزح منها كثير من المهاجرين على وجه العموم وعامل التقليد هنا قد يكون تقليد لباقي أهل القرية أو تقليد للاقارب . إلا أنه يمكن لنا هموما أن نقول أننا إذا نظرنا إلى عامل التقليد هذا وجدنا ان الهجرة في كثير من القرى قد أصبحت سلوكا اجتماعيا منظما فعلا أكثر من كونها متأثرة بالدافع الاقتصادي

وسبق أن أوضحنا ان عامل التقليد يلعب دورا هاما في اخراج فكرة الهجرة التي تتواجد بدافع عدم كفاية الموارد بالنسبة للمهاجر من مجرد فكرة يوجد بها نقص الإمكانيات المادية إلى حقيقة واقعة . وعلى هذا فان عامل التقليد فعلا من اسهامه بجانب نقص الإمكانيات الاقتصادية في الحالة الأولى فهو في الحالة الثانية

يلعب دورا حاسما في خلق فكرة الهجرة لدى الكثيرين ممن يمكنهم الحياة بطريقة لا بأس بها في القرية . الا أنهم عندما ينظرون الى الأثر الإيجابي على من سبق وعاجروا الى المدينة عند عودتهم الى القرية وما وصح عليهم من ثراء خاصة أننا قلنا أن الكثيرين من هؤلاء المهاجرين يعمدون إلى شراء ارضا زراعية جديدة أو جاموسة أو دارا خاصة بهم . وهنا قل القروى خاصة الشباب منهم يشعرون معها كأن ظروفهم للمدينة مقبولة بالقرية بأن المدينة وسيلة مناسبة لارتخاؤهم . مراكرم الاجتماعية وكسب مزيد من الاحترام العالمي أمام والديهم وذويهم وقد قابل الباحث العديد من الحالات افاد الخيال فيها بهذا المعنى .

ويريد الباحث ان ينتهي هنا الى ان عامل التقليد يرتبط إلى حد بعيد بنسق القرابة إذ يغلب كما سئرى فيها بعد ان يكون هذا الشخص الذي سبقه أحد أفراد عائلته إلى الهجرة هو السابق للهجرة بمجرد إتاحة الفرصة ومن أمثلة ذلك ان كثير من المهاجرين يتواجد بالمدينة تاركا ابناءه بالقرية للاهتمام بمصالحه واداره هناك ثم عندما يخرج على المعاش يرسل إلى ابنه الذي يحضر العمل بالمدينة ويعود الأب للقرية أنه نوع من التبادل للمراكز التي يحتلها كل منهم في ادوارهم الاقتصادية . بل وفي كثير من الحالات يترك الانشاء القروى والمواضع التي لا يكون العمل في الأرض (سواء كانت الأرض الزراعية ملكا لهم أو هم اجراء بها) متاحا . ويحضرون إلى المدينة للعمل بضعة أشهر مع ذويهم وآبائهم ثم لا يلبثوا ان يعودوا للقرية وكثيرا ما يعتبر هذا نوع من التدريب والاعداد للهجرة الدائمة للمدينة عندما يحين دوره . ولعلنا نلمح تحسيدا لقولنا بأن الهجرة تتخذ نمط السرك الاجتماعي في بعض العائلات في القرى إذا نظرنا إلى الجدول لجد ان هناك حالات قد أفادت انها جالت الى الإسكندرية (دلع) والمقصود بهذا العهد الذي سجلته كما هو على السنتهم أنهم في حالة اقتصادية عالية وأن أحدا من أقاربهم لم يحضر

المدينة لانهم ليسوا في حاجة الى هذا وانهم من عليه القوم بالقرية إلا أنهم اتوا الى المدينة من باب (الدلع) وبجرد الرغبة في الخروج على نمط الحياة في القرية الى المدينة . ولعل هذه النقطة تشدنا الى ما لاحظناه من ان الحاليين يقولون ان هجرتهم الى الإسكندرية هي نقطة خنهم في مجتمع القرية أحياناً وذلك من أهل القرية الأشد غنى . والأكثر جاها الذين ينظرون إلى المهاجرين باعتبارهم فقراء إذ لو استطاعوا ان يعيشوا بالقرية ولو ان عندهم ما يكفيهم ما هاجروا . ولعل هذا ايضا يصبح واضحا إذا قلنا ان العائلات الغنية في القرى ترفض رفضا تاما (ولا زالت الى حد كبير) ان تزوج احدى بناتها لمهاجر اعتبارا ان الهجرة دليل على عدم التقى والاهم انهما دلالة على عدم (الاصل) (١) حتى وان كان هذا المهاجر قد أصبح لديه ثروة لا بأس بها . ولعل هذا هو السبب في قول بعض المبحوثين بقول لى (انا بس من عيلتى الى تفريت . كلهم كويسين انا بس الى طلمت غايب وضيعت نفوسى وبعدين جيت على هنا) .

أما المجموعة الثالثة : من الدوافع للهجرة فهي تلك التى ترتبط بوقوع خلاف عائلى ونستطيع ان نقول ان هذه المجموعة تشمل الخلاف العائلى الذى وجوده الباحث متعدد الأسباب ويفضل الباحث أولا ان يوضح أنه سيضم الفشل في التعليم ضمن هذه المجموعة . ذلك أنه يعتبر ان الفشل في التعليم هو فشل من جانب الفرد في تحقيق ما كانت تتوقعه منه العائلة في مجال التعليم ومن ثم يصبح مر كزه الاجتماعى داخل العائلة مهتزا ويصبح في حاجة لتحقيق ذاته بطريقة أخرى خاصة وان عدد الذين هاجروا للمدينة لأسباب أن يتصدها فشلهم في التعليم إنما هاجروا

() قلة الاصل أو عدم الاصل بقصدون بها ان المرء لا ينسب الى عائلة كبيرة وغنية بقريته .

بعد ان امر الآباء على استمرارهم في التعليم ولم يكونوا هؤلاء برهون في ذلك . ومن ثم فقد هربوا الى المدينة . لكن الى المدينة التي يعرفون ان لهم بها عارب أو أهل بلده . والتي يعرفون أنه من السهل فيها إيجاد العمل والتي سمعوا قبيلا ان العمل بها سهل نسبيا عن الزراعة . وان الاجر فيها مرفع حيث يجد ن من يعود من ادينة يدور عليه الثراء . والحقيقة ان المدينة من هذه الارية كاذبة . سببا بلا شك في انصراف كثير من ابناء الخمارين عن التعليم وكانت سببا ايضا وان كثير ايضا من ان الخمارين لا يهتموا كثيرا بمتابعة تعليم آبائهم فالعمل متاح وهو وراثي والاجر مرفع . ومن وجهة نظرم فهو غير مجد فلماذا التعليم ويستم الفشل في التعليم الى الخلاف العائلي نجد ان هناك نسبة وصلت الى ٢٠٪ من مجموع العينة قد هاجرت المدينة بدوافع يتصدوا الخلاف العائلي لكن ما هي الخلافات العائلية التي ادلى بها المبحوثون والى أي حد يمكن ان تفسر لنا هذه الاسباب ذاتها دلائل بنائية في مجتمعنا عن الدراسة .

أنه بالإضافة الى السبب السابق لحدوث الخلافات العائلية وهو فشل الحال في التعليم ابان فترة أقامته بالقرية فيها قبل الهجرة .

ومن الاسباب الاخرى التي خلقت خلافا عائليا :

— هو وقوع الطلاق بين والدي الحال . وقد قابل الباحث ثلاث حالات كان اتصال الأب فيها عن الأم سببا في هجرة الحال وان كان كما قلنا ليس هو السبب الوحيد ولكنه كان على الأقل السبب الذي يتصدر مجموعة الاسباب التي هاجر من أجلها الحال تاركا بلده .

— كذلك فقد كان سبب الخلافات المستمرة بين الحال وزوجته سببا في

هجرته إلى المدينة في حالين من بين اللبثين قالوا انهما اتجها للهجرة إلى المدينة بعد ان ضاقت بهم الدنيا للخلاف الدائم بينهما وبين زوجتيهما .

كذلك قال نخبة من اللبثين أنهم هاجروا بعد افتعال معركة مع آباءهم وذلك بعد ان قال له بعض زملائه عن سبقه بالهجرة إلى المدينة أنه يمكن له الهجرة إذا عمل خلاف مع أبوه واتخذ هذا الخلاف سببا للهجرة . ولعل هذا في حد ذاته يمسك مدى الخضوع لسلطة الأب وصعوبة الخروج عن أوامره وافتعال الأسباب التي تمنع مبرا أمام الآخرين لذلك .

- وهناك أربعة من الخمين قالوا ان سبب هجرتهم إلى المدينة أنهم ضيقوا نصيبهم من الميراث الذي ورثوه من آباءهم وأصبح كل منهم خالي الوفاة لأنه كان يقولون (كان شاب وماشى وشش) ومن ثم وجد نفسه مفلسا ووجد أشفاته لا ية بلون ان يعاونوه لسوء تصرفه فهاجر إلى المدينة .

— لذلك كان الاختلاف مع الأخوة بسبب الوارث بعد وفاة الوالد أيضا أم الأسباب التي أوجع اليها بعض المهاجرين هجرتهم وهدد هؤلاء أربعة من الخمين .

كذلك كان الحرب الثأر وخوف العرض للقتل دافعا للهجرة البعض إلى المدينة حيث قالت أكثر من حالة أنهم جاءوا إلى المدينة هربا من الثأر وان الصعيد كله (عراك) .

بل قال البعض (حالتين) أنهم جاءوا إلى المدينة هربا من زوجة أبيهم وسوء معاملتهم لهما بعد ان توفيت أمهما وتزوج أبويهما زوجة جديدة . بل قابلت حالة جاء الخمين إلى الإسكندرية هربا من الخضوع لوالده الذي أراد تزويجه بفتاة لم يكن الخمين يريد الزواج بها .

هذه هي أهم أسباب المرتبطة بالنفق القراني بطريقة مباشرة والتي تصدرت أسباب الهجرة لدى المهاجرين في ١٣٪ من جمالي العينة التي أجريت عليها الدراسة

هذا أما المجموعة الرابعة من الأسباب : فهي تلك الأسباب التي جاءت عفواً بحيث تقع فيها الهجرة بطريقة عفوية غير مقصودة وإنما تهيء الظروف لوقوعها وهما إذا نظرنا إلى البيانات الواردة بالجدول وإذا استمعنا بما جمعناه من معلومات في هذا الصدد لوجدنا أن نسبة من هاجر بهذه الطريقة قد وصلت إلى ٨٥٪ من جمالي العينة وبلغ عدد الحالات التي هاجرت بطريقة عفوية ١٧ حالة .

وكان منها ٥ حالات جاء فيها القروي من قريته في زيارة لأقارب له بالإسكندرية . جاء بقصد الزيارة فعلاً ولم يكن ينوي الهجرة أو يفكر فيها على الأقل في الوقت الذي كان فيه في زيارة أقاربه بالمدينة . والذي حدث هو أنهم عندما جاءوا لزيارة أقاربهم بالمدينة واقتهم الأمور وجذبهم المدينة . ومن ثم فقد بقوا في المدينة وبدأت منذ ذلك اليوم فترة هجرتهم للمدينة . ولا أجد داعياً لأن أقول أن النفق القراني هنا هو سيد للوقت تماماً وإن كان ليس هو السبب الوحيد بلا شك .

هذا بينما وجدنا ١٢ حالة من جمالي الحالات جاءت أيضاً إلى المدينة واصبحت أيضاً مهاجرة دون أن يكون وقت هجرتهم عدداً له ذلك الوقت الذي وقعت فيه فعلاً . بحيث أن الهجرة هنا أيضاً كالنوع السابق إنما وقعت اتصافاً وعفواً ذلك أن هؤلاء الاثنا عشر من المهاجرين كان سبب هجرتهم المباشر هو أن أحد أقاربهم من أولئك الذين سبقوهم إلى الهجرة كن قد ذهب في زيارة إلى القرية . وعند انتهاء زيارته للقرية اصطحب معه أحد أقاربه ليلحقه بالعمل بالمدينة . وعند اصطحابه معه إلى المدينة بدأت فعلاً فترة هجرته إلى المدينة . ولعل أهم الأسباب التي رأيتها خلف هذا النوع من الهجرة العفوية كانت :

ورأى أحد المهاجرين عندما ذهب لزيارة شقيقه بالقرية أن ابن شقيقه قد أصبح
 بالغاً وكبيراً وإن الحاجة إليه في القرية ليست ملحة فطلب من والده أن يرسله معه
 إلى المدينة فوافق هذا فوراً .

كذلك قال بعض المهاجرين يقرمون باستدعاء أقاربهم عندما يجدون فرصة
 لهم في ذلك بإرسال خطابات يحضر على إثرها الحماة ويبدأ بذلك هجرته وقد
 قابلت ثلاثة حالات جاءت بهذه الطريقة

هذا ويمكن أن نضيف إلى هذه المجموعةجرة البعض بعد أن يكون قد أن من
 القرية العلاج ولكنه لا يعود لقرية بعد أن يشق بل يستخرجون له مركب ويبدأ
 العمل ويبدأ هجرته بذلك يحدث العموى وايضا يبدأ في هذا النوع من الهجرة
 الأثر الكبير للذين القراني

والآن بعد أن أصبحنا ذوي المال والقراني في حدث ظاهرة الهجرة باعتبارها
 طارداً من القرية في حالة زيادة عدد أفراد الأسرة عن الموارد المتاحة لهم بها .
 فبما أيضاً نستطيع القول أن له اليد الطولى أيضاً في تقرير مكان الهجرة الذي
 يهاجر إليه المهاجر ففي مجتمعنا نحن الدراسة كان المهاجر يفكر أول ما يفكر في
 أن يذهب مهاجراً إذا توافرت أسباب الطرد وهي عدم كفاية الموارد بالقرية
 وكذا الخلافات العائلية أو حامل التقيد أو المشغل في التعليم فانه إذا توافرت هذه
 الأسباب العارضة أصبح يفكر في مكان الجذب بل وكثيراً ما كان مكان الجذب
 للهجرة وتوافره في نظر المهاجر أسبق من تنبه المهاجر لأسباب الطرد قبل الهجرة
 بحيث كان تواجد منطقة يتوفر فيها الأسباب الجاذبة للقوى (وهو في قرية قبل
 الهجرة) هو نفسه السبب الذي من أجله يقتب المهاجر إلى وجود أسباب طاردة
 في القرية فهو مثلاً لا يحرص أو يشعر بانخفاض المستوى الذي يحياه اقتصادياً

إلا إذا رأى من سبقه بالهجرة يعود وقد بدت عليه علامات الخهات والنعمه .
وسمع منه عن توفر العمل بالمدينة وتوفر السكن والحماية وارتضاع الأجر .
وهذه هى الأسباب الجاذبة فى نظرنا . وهنا نناقش نقضة أخرى وهى لماذا اختار
المهاجر الإسكندرية عند هجرته . وأرتباط ذلك بالنسق القرابى بالذات إذ أننا
فرى أن له الدور الأكبر فى هذا ايضا . حيث أن المهاجر عندما تختمر فى ذهنه
فكرة الهجرة فإنها تختمر فى الواقع ومعها مكان المهجر أو منطقة الجذب ويكون
المحدد الحقيقى لهذه المنطقة هو المكان الذى يوجد فيه بعض أقارب المهاجر نفسه
والذين سبقوه بالهجرة الى هذه المنطقة . وقد قال فى العديد من المهاجرين أنهم إنما
اختاروا الاسكندرية بسبب : تواجد أهل قريتهم وأقاربهم بها وسبق ان أشرنا
أن أكثر أهل القرية الواحدة يرتبطون بشكل أو بآخر بدوجة من درجات القرابة
ويشتر الا تجد نوعا من علاقات القرابة أو المصاهرة بينهم ونفظة الى الجدول
التالى توضح الدور الحامى للنسق القرابى فى تقرير منطقة الجذب أمام المهاجر .

(جدول يوضح أسباب اختيار المهاجر لمدينة الإسكندرية ليهاجر إليها)

سبب اختيارهـا	العدد	النسبة المئوية
— بها أقارب أو أهل بلدى	١٩١	٩٥.٥ %
— مولود بها	٧	٣.٥ %
— جاءها بحكم الصدقة	٢	١ %
الجملة	٢٠٠	١٠٠

والحقيقة أن هذا الجدول إنما ينطبق بكن الوضع إن اختيار المهاجر

الاسكندرية ، لأن الأحرار لما فيها من عامل جذب له كل الأهمية في هذا
 الاختيار . ويكون أن نجد هذه ٩٠ من إجمالي العينة إنما قصد الاسكندرية لوجود
 أهل البلد والأقارب بالمدينة ، من سبقوه إلى الهجرة . ولما هنا ملاحظة هامة . ذلك
 أنها إنما تعكس مدى الترابط بين أبناء القرية الواحدة وتماسكهم بحيث يكفي أن
 يكون ثمة مهاجر من قرية معينة ليصبح هذا المهاجر نواة لهجرة جديدة متتامة
 من ذات منطقة الطرد التي وفد منها هذا المهاجر وإلى ذات منطقة الجذب ليس
 من حيث هي مدينة بل من حيث المنطقة بالمعنى الضيق جداً بحيث يأمن المهاجر إلى
 ذات المدينة . وإلى ذات الحى الذى سبقت إليها مهاجرين من قريته أما أولئك
 الذين جاءوا بالصدفة لمحضنة إلى المدينة فهم حائذين منهم حالة واحدة خرج فيها
 المهاجر من القرية . وذهب إلى محطة السكك الحديدية وكان في نيته الاتجاه إلى القاهرة .
 وبينما هو واقف بالمحطة إذ يجمعا من ذات القرية مسافرة . فسألهم (انتم
 رايعين ؟ فقالوا له احنا رايعين الاسكندرية . فقال لهم خذوني معكم . وجاء
 معهم إلى الاسكندرية)

أما الآخر فقد كن بالقرية ووجد أمامه فرأه بمجموعة من الأشخاص (جايعين
 الاسكندرية . فأنهزها فرصة وجاء معهم) .

ولاشك أن طلب الأمان والحماية والطأينة في مواجهة القرية التي يجدها المهاجر في
 ترك قريته وذويه إنما هي التي دفعت هاتين الحائتين بلا عاقبة إلى ٩ حالة الأخرى
 التي اتجهت للمدينة . وجدد أفاريهم وأمر بلدهم بها . إلى أن يفصلوا مدينة
 الاسكندرية بحيث تمثل هذه المدينة بالذنب للمهاجرين هؤلاء المهاجر المفضل لوجود
 أهل القرية بها . ولعل هذا هو السبب الذى وجدنا معه أن المهاجرين لم يسبقو لهم
 أن هاجروا إلا إلى الاسكندرية فقط . وهنا فقد أوضح البحث المبدئى أن

هناك ٩٢، محالا من بين المائتي محال الذين كانوا عينة البحث للميدان كانت الاسكندرية هي مهيهم ومنطقة الجذب التي اتجهوا اليها مباشرة من القرية بحيث لم يعمروا بأية بلدة أخرى بخلاف الاسكندرية . و اوضح البحث ان هناك حالتين اثنتين قد عملا ببلاد أخرى غير جمهورية مصر العربية - ليبيا - وقد تبين ان هاتين الحالتين هما ايضا من أولئك الذين هاجروا الى الاسكندرية أولا وكانت مقصدهم الأول في الهجرة ثم بعد أن عملوا بها فترة من الزمن وانتهى الفرصة للذهاب الى ليبيا . ثم عادوا بعد عام إلى العمل بالشحن والتفريغ في وسط أهلهم وأصل قريتهم ايضا ومن ثم يستطيع الباحث ضمها الى الحالات التي لم تعمل بأى بلدة سوى الاسكندرية داخل الجمهورية . بحيث يصبح هناك ١٩٤ حالة لم تعمل إلا بالاسكندرية فلواستبعدنا منهم ٧ حالات هم أولئك الذين ولدوا بالاسكندرية. وان كانوا من أصل ينتمى لنفس القرى بحيث أنهم أبناء عمالين من نفس مناطق الطرد ايضا فإنه يبقى ٨٧ مهاجر بنسبة ٩٣.٥ ٪ من العينة قد هاجرت من القرية مباشرة الى هذه المدينة بل وإلى نفس العمل . ايضا حيث أموت البحث الميدان أنه لا يوجد نسبة تذكر من العمالين سبق لهم ان عملوا بعملة غير الزراعة قبل الالتحاق بالعمل كعمالين بالميناء .

و يمثل الجدول التالي الحقائق السابقة .

جدول

(يوضح إذا ما كان الخالين قد عملوا ببلدة غير الاسكندرية من عدمه)

النسبة المئوية	العدد	النوع
٩٦٪	١٩٢	- حياؤن لم يعملوا سوى بمدينة الاسكندرية
٤٪	٨	- حياؤن عملوا ببلدان اخرى قبل العمل بالاسكندرية
١٠٠٪	٢٠٠	الجملة

ولمأخذنا نستطيع ان نربط بين هذه الحقائق من ناحية وبين جذب الأتارب الذين سبقوا الهجرة المدينة لنوهم في القرية بحيث يهاجرون الى المدينة التي سبقهم اليها هؤلاء وبحيث يصبح وجود الأتارب هو الذي يعطى هذه المدينة افضليتها كركيز جذب لأبناء هذه القرية . ذلك اننا إذا بحثنا عن عدد أولئك الخالين الذين تربطهم علاقات قرابة سيتضح لنا أيضا ما يؤيد ماذهبنا إليه من دور التدفق القرابي في الهجرة - ونفضل ترك هذه النقطة لئلاجلها في مناقشتنا للحياة المصائلية في هذا المجتمع .

(٢) الانتمائية والنسق القرابي والعمل بالمدينة :

يمكن لنا متابعة هذه النقطة في ضوء استعراض ما توصل اليه البحث الميداني من نقاط عديدة . لقد اتفقا كما سبق ان المهاجر يختار منطقة الهجرة التي يوجد بها اقاربه أو أهل بلده ليهاجر اليها عادة . ذلك ان المهاجر عندما يصل الى المدينة فإن

أغاربه أو بلبدياته سيسعون فوراً لالحاقه بالعمل . خاصة وأن هؤلاء يلتزمون بالانفاق عليه طالما لم يجد عملاً .

وقد تكلفت ظروف العمل بالحقظ على تمايز مجتمع الخواين عن مجتمع المدينة وعملت على تزايد التماسك بين أفرادهم . ذلك أنه فضلاً عن أنهم يعيشون في شكل مجموعات تنظيم وفي منطقة الطرد من ناحية . فانهم يعملون بنفس العمل وبأشكال فان هذا (يفرض ^(١)) على الشخص منهم انحاطاً من السلوك قد تتمايز وتختلف عن الانحاط الشائعة في المجتمع) وهذا الامتنان لذات المهن بالنسبة للجماعة المهاجرين من الخواين يضاف اليه ايضاً أنهم يسكنون مناطق معينة ومحددة بالذات وتتركز اعضاء جماعة هرقية معينة من الجماعات قد يعنى تمايز وانفصال مصالح تلك الجماعة عن المصالح العامة في المجتمع الكلي . وارتباط تلك المصالح أساساً بوضع المهنة ذاتها ومستقبلها ^(٢) .

وإذا درسنا النظرة الى العمل في المدينة والنظرة الى المهنة التي يمتثلها المهاجر في داخل الدائرة الجبركية . اتضح لنا ذلك الدور البالغ الأهمية الذي تلعبه الانتمائية والقرابة

أن المهاجر من الخواين لا يقدم الى المدينة باحث عن مجرد العمل بغض النظر عن ماهية العمل . وتسوقه الصدقة المحضة الى مجال الشحن والتفريغ . فقد ثبت أن المهاجر منهم إنما يقوم بالهجرة من القرية قاصداً الجرك وقاصداً عمليات الشحن

(١) محمد عبده محبوب ، الهجرة والتنمية البنائي في المجتمع الكويتي ، وكالة

المطبوعات بالكويت ص ٣٠٤ .

(٢) نفس المرجع ص ٣٠٢ .

والنفريغ بالذات حيث يعمل مع أقاربه أو حتى أهل بلده الذين سيقوه بالهجرة ولهذا فقد ثبت أن حوالي ٩٥٪ من الحمالين إنما هاجروا بقد العمل في الشحن والنفريغ كحمالين . وإن مهنتهم السابقة على ذلك مباشرة هي الزراعة . هذا ويلتحق المهاجر الجديد بالعمل كحمال عن طريق أقاربه أو أهل بلده . الذين يسمون جهادين لالحاقه به . بل وكثيرا ما قابلات حمالين قدموا الى المدينة على أثر تلقى خطابا باستدعائهم الى المدينة من ذويهم من الحمالين قاموا بإرساله بمجرد رؤية فرصة سانحة لتسهيلهم ورغم أن هذا يحمل الحمال كثيرا حيث يقوم بتوفير المسكن بجانب السعي لالحاق من يستدعيه بالعمل إلا أنه عادة ما يقبل هذه التضحيات لما تندر عليه من ارتفاع في مكانته وعلو اسمه ومركزه بين أبناء القرية في المدينة . وكذا من علو مكانته في القرية فهو يعيش الآن في المدينة وفي ساحة لمكانة عالية بها . وهو غدا عائدا للقرية زائرا أو مستقرا بعد المعاش .

وعمر ما إذا كان الأتارب وأحيانا أهل القرية من الحمالين هم الذين يقومون بالحاق المهاجر بالعمل فإن وجودهم ذاته في هذا العمل يعتبر من أهم مزاياه من وجهة نظر المهاجر . وذلك أنه قد انضج من متابعة الاستقيان أن أحد مزايا العمل بل أهم ميزة يجدها المهاجر في عمله بالشحن والنفريغ . رغم أنه حمل شأى على العموم . هو وجود أقاربه أو أهل بلده بهذا العمل بنفس النظر عن ارتفاع الأجر فيه . فقد انضج أن وجود الأتارب وأهل البلد أسبق في نظر المهاجر من الاهتمام بقيمة الأجر . إذا انضج من استطلاع رأى المبحوثين في هذا الصدد أنه يوجد عددا كبيرا من المبحوثين بلغ ٧٩ حالة بمعدل ٣٩٥٪ من إجمالي العينة البالغ عددها ٢٠٠ حمال ترى أن أهم ميزة في هذا العمل هو أنهم يعملون فيه مع أقاربهم وأهل بلدهم . ومن الغريب أننا نجد أيضا أن نسبة تعادل ١٦٪ من

اجالى العينة ترى ان هذا العمل (منع) علما بأنهم كانوا يعملون بالزراعة قبل التحاقهم بالعمل كعمالين . وهنا نجد ان نسبة قدرها ٢٠ ٪ ترى ان أهم مزايا هذا العمل هو الحرية التي يتمتع بها العمال حيث يستطيع ان يعمل في أى وقت يشاء فيه ان يعمل . وفي نفس الوقت فان عمله بعيدا عن دائرة الخضوع المباشر لرقابة ادارية بالملح الحقيقي للرؤية .

هذا وقد استطعنا مدى استعداد العمال لقبول العمل باحدى مرافق المدينة بعيدا عن عمليات الشحن والتفريغ . وإذ بالاجابة بالرفض فربما كان هذا العمل البديل متميزا بأجر أعلى من عملهم الحال فهم يفضلون عملهم حيث قال الكثيرون انهم هنا (مع صعايدة زينا) مش مع أفندية . احنا قرايب وبلديات وحتى بتروح البلاد الثانية (يصف القرى) الى بيشتغلوا معانا بمرحمة صعايدة زينا) وقد أكدت لسبة بلغت ٩٠ ٪ من اجمالي العينة أنها لا تقبل تغيير عملها الحال مهما زاد أجر هذا العمل عن عملهم الحال . بينما اجاب بالايجاب على هذا التساؤل نسبة ١٠ ٪ فقط وكلامهم من الشباب الصفه المسمى غير المثبت . ولعل هذا مرجعه ان هذه النسبة تمثل مجموعة من الشباب حديثى بهذا العمل وموسمى بحيث لا يشعر بالاستقرار في العمل وامكانية الاستغناء عنه أمر قائم دائما . ولعل ذلك يفسر على الاحساس بيهض الأمان والحماية . وكذا يقلل هذا من احساسه بالقرية في نفس الوقت الذي نجد أنه عندما يعمل مع أقاربه وأهل بلده فانه يحتل مكانا في النسق الاقتصادي الذي يدورون فيه أنه يستطيع عندئذ ان يتريض من أحدهم بسهولة فهم يعلمون عندئذ أنه يعمل معهم وأنه سيتقاضى مرتبه واجره يوم كذا أو يوم كذا وهو اليوم الذي يقومون فيه بتقاضى أجورهم . كذلك فانه يمر بنفس الظروف التي يمرون بها وعادة لا يقبل صاحب القرد اقراض

أحدا إلا إذا ضمن أن يرد إليه دينه . وهنا نجد عندهم مثلا شعبيا سائدا يقول (إلى هذه القمح لشعته الدقيق) إذ سيتحول القمح غسدا إلى دقيق وسيرد إليهم ما لهم .

(٣) الانتمالية والفسق القرابي وتوفير السكن للمهاجر الحديث الهجرة

وهنا نبحث في المسكن الذي يسكنه الحمال المهاجر على العموم . ثم نناقش كيف أن كل من المسكن والحمل الذي يسكنه المهاجر إنما يلعب فيه القرابة والانتماية دورا هاما وحاسما .

إذا تناولنا الأحياء التي يسكنها الحمالون وجب أولا أن نلاحظ أنه رغم الارتفاع الكبير للدخول بين الحمالين كما سبق أن أوضحنا في دراستنا للفسق الاقتصادي فإن الحمالين على العموم يقطنون أحياء بمبناها وهي تلك الأحياء التي تلتصق بدائرة الميناء وسبق أن أشرنا أنهم يقطنون في كل من الأحياء التي يوضحها الجدول فيما يلي :-

النسبة المئوية	العدد	الحى
٢٠.٥٠٪	٦١	حائون يسكنون حى اللبان
١٩.٠٪	٢٨	الوردبان
١٥.٠٪	٣٠	كوم الشقافة
١٤.٠٪	٢٨	القبابى
٧.٥٠٪	١٥	كرهون
٢.٥٠٪	٥	الجرىك
١.٥٠٪	٢٣	أحياء أخرى
١٠٠	٢٠٠	الجملة

وهذه الأحياء فى إجمالها أحياء مختلفة ويميش فيها الحائون فى شكل مجموعات تأخذ شكل للتكتل المتناسك على أساس الانتماء لقرية واحدة والقرابة بحيث أن كل من هذه الأحياء إنما يتجمع فيه أبناء قرية بعينها أو أبناء عدة قرى فى شكل كتلة واحدة متقاربة المساكن وتسكن مع بعضها البعض فى ذات المسكن . ذلك أن المهاجر إنما يفضل السكنى مع أهل بلده وأقربيه أولئك الذين يسمون إلى الحافه بالعمل بأذلين أقصى ما يستطيعون من أجل ذلك . وتتميز هذه الأحياء بالتخلف بصفة عامة . فهى أحياء تضيق شوارعها وحواربها وتتقارب جدرانها وتضيق حاراتها وهى مظلمة غالباً . كذلك تملأ أزقتها وحواربها المحلات والورش عادة تلك التى تنحصر فى خدمة البناء عادة وإذا أخذنا منطقة اللبان وحدها كمثال للمناطق التى يسكنها هؤلاء المهاجرون باعتبارها ماوى لأكبر عدد منهم إذ بلغ

عدد من يسكنها من إجمالى العينة ١٠٠. حالاً كما يوضح الجدول وذلك بنسبة ٣٠.٥٪ من العينة فانه وكما يقول الدكتور حسن الساعاتى واصفاً الحى وسكانه (بانهم من الطبقات الفقيرة ويشتهر بعضهم بالمشاكسة والشجاعة وتحمل مشقات العمل والتقتير فى الإنفاق وأبرز صفاته صديق شوارحه وكثرة حاراته وأزقته وقدم مبانیه ووجود مناطق عدة متخلقة ومحموماً يتميز هذا الحى بإزدحامه الشديد) (١) .

هذا ويسكن عدد كبير من أبناء عدة قرى فى هذه المنطقة وكثراً من بيوتها بدون مياه خاصة فى منطقتى هزبة وجب العويل القديمة والجديدة وكذا بدون نور كهربائى ولازالت كثرة من الأسر تقوم بغسل ملابسها فى أحواض تهيىط بالمنفيات العامة التى توجد بالطرقات والشوارع (انظر الصورة رقم (١) فى ملحق الصور) وفى كثرة من الحوارى الضيقة جداً توجد الاكتشاك غمر المجرة بالمياه أو النور الكهربى أيضاً .

ان رغبة الخالين فى السكنى متعاودين تدفع الكثير من الدارن إلى ان يعيشوا بهجرة واحدة فى شكل مجموعات من العزاب ذوى القرابة أو حتى البلديات ويشتركون فى الإيجار الذى لا يكون حالياً عادة . ولهذا وجدنا أن أبناء كل قرية يسكنون جميعاً فى نفس الحى . فثلاً يسكن فى الوردان كل أبناء قرية نزه البالغ عددهم قرابة المائة نسمة ويسكنون فى عدة شوارع متقاربة . وكذلك يسكن فى منطقة اللبان أبناء قرية أولاد اسماعيل فى شارع واحد تقريباً وفى نفس البيوت المتقاربة جداً فى نفس الحارة . وكذا الحال بين أبناء قرية الريانة والصراومة .

(١) د حسن الساعاتى . . التصنيع والعمران . . دار للتحفة - القاهرة

كما نجد ان أبناء قرى موسى وساحة سليم والقنيم يسكنون في شوارع كوم. الشقافة
 - وشوارع الرحمة المتلاصقين وكذا يسكن أبناء قرية بنوب الحمام في شوارع البطولية
 في حي الخشية وعدة حواري مجاورة لها وتشترك هذه الأحياء في نفس الصفات
 ولعله من الأفضل لنا ان نقول ان المناطق التي يسكنها المهاجرون يصغونها بنفس
 الصيغة فهم أساس ما يدور عليها من تحلف في الواقع وليس هو الذي يتم
 بالتخلف أصلا ذلك ان المهاجرين على الدوام إنما يقتنعون من المدينة بالأقامة
 فقط. ولهذا لا يهدم بيتون بطريقة الاقامة أو اناساح ما يسكنون به أو اصابته
 أو بوجود مجارى أو حتى وجود المياه رغم ارتفاع الدخل الواضح بينهم

والآن فان رغبة المهاجرين ان يظل على مقربة من المهاجرين من قريته (فهم
 زملاؤه في العمل . ومصدر حماية له ومنهم لا يحس بأية قرابة مع قريته ومنهم
 يتلقى أخبار القرية وأخبار طائفة جوارها قريبا إذ تنتشر في هذه الأحياء
 عشرات المقاهي وتختص كل مقهى قرية بعينها يجلس عليها أبناءها وركبها ما يكون
 لكل قرية أكثر من مقهى . إلا اننا نادرا ما نجد مقهى تجمع بين أبناء قريتين إذ
 تفضل كل قرية ان يكون لها مقهى معين محافظا لحدودها معا بللمدينة . وللمنى
 تعتبر ناديا اجتماعيا ومى محطة لإرسال واستقبال القرية عليها يأتي القادم من القرية
 موزعا بتحتيات الأهل بالقرية لسكن واحد من اللوجسدين على حصة . ويحضر
 الوسائل وداهل تلك التي اخذها بالأس عندل اسمه لإفادة أهلها بالقرية وغير
 ذلك) لهذا كله يفضل المهاجر ان يبقى في ذات المنطقة التي يسكنها أقربه وبلدياته .
 ولهذا نودح المساكين التي يثقلها الجالين جدا . كما نرى عند حديثنا عن المساكين

وبعد دور اللفق القراني بالخشية لتوفير للسكن أمام المهاجر . فاننا نلاحظ
 أنه يرتبط تماما بما سبق أن قررناه من ان الجالين يعطون قدر الجهد عن السكن

متجاورين جدا . أو معا على أساس قرابي واقفائي . فقد ثبت شيئا من البحث
المبدئي أن نسبة بلغت ٩٢٪ (١٨٥ تخمينا) من الحمالين تسكن مع أقارب شيا
بنفس الحى من ناحية ومن ناحية أخرى فإن هذا كان هو أحد العوامل الحاسمة التى
عملت على زيادة ازدحام الوحدة السكنية (غرفة أو كشك) فى هذا المجتمع .
ذلك أن الحمال عندما يحضر من القرية فإنه يأق قاعدا قريبا له يقيم عنده وإذا لم
يجد مسكنا فإنه يستمر مقبلا عنده ثم يلتحق بمساكن المزابل من نفس القرية الذى
يمشون فى شكل مجموعات بسين ٤ أفراد ١٠ أشخاص عادة فى نفس الحى .
والفصل فإنه بمجرد أن يصل المهاجر الى المدينة فإنه يأوى إلى منزل أحد أقاربه
غالبا . وقد وجدنا من بين مجموع العينة البالغ ٢٠٠ أن عدد المهاجرين الذين
أقاموا عند أقارب لهم عند وصولهم للمدينة قد بلغ كما يوضح الجدول التالى ١٥٩
شخصا بنسبة ٧٩.٥٪ ولعل هذا يرجع الى أي حد يلعب النسق القرابى بالذات
فورا بالغ الحسم فى توفير السكن للحمال عند بداية مجرته . ولا يعتبر شقيق
المسكن بالنسبة للمقيم بالمدينة من المهاجرين عاملا معوقا فى هذا الشأن . فكثيرا
ما يكون الرجل وأولاده وزوجته ومعهم شقيق الحمال القادم من القرية أو ابن
عمه أو ابن خالته أو حتى أحد أبناء القرية وبعض النظر عن عامل القرابة الذى
يربطه بالحمال نفسه أو بوجته ويقيم هذا مع الأسرة فى حجرة واحدة ضيقة
جدا . وقد فابت حالات عديدة . وجدت فيها المهاجر يقضى شهور مع شقيقة
الزوج وزوجته وأولاده وكذا أبناء الاحمام . ويظل هذا مقبلا مع قومه بالمدينة
حتى يجد مسكنا آخر . أو حتى يجد مجموعة من المزابل يقيم منها . وهنا غالبا
ما يقام صاحب البيت هذه الفكرة ويتسكك بشدة بأن يستمر هذا فى الإقامة معه
ومع أولاده ثم يرجع أخيرا

ويوضح الجدول أيضا أن نسبة بلغت ١٠.٥٪ من اجمالي المدينة قد قدمت
 مهاجرة قاصدة بؤت (أهل بلد) أى مهاجرين سبقوا بالهجرة من بلدياتهم
 ولا تربطهم به علاقة قرابة . بينما بلغ عدد الذين سكنوا مع غرباء عند قدومهم
 من القرية ٢ حالات فقط بنسبة ٢٪ / ولا شك أن هذا يعكس مدى تماثل النسق
 القراني من أثر واضح في تسهيل الحياة منذ البداية أمام المهاجر في المدينة
 جدول (يوضح السكنى مع الأقارب أو غيهم عند مجيء المهاجر للمدينة)

النسبة المئوية لاتجمال المدينة	العدد	النوع
٧٩.٥٪	٦٥٤	- حاملون سكنوا مع اقارب لهم عند مجرتهم للمدينة
١.٥٪	٢١	- حاملون سكنوا مع أهل بلد لهم عند مجرتهم للمدينة
٢٪	٤	- حاملون سكنوا مع غرباء لهم عند مجرتهم للمدينة (١)
٦.٥٪	١٣	- حاملون سكنوا وحدهم عند مجرتهم للمدينة
١.٥٪	٣	- حاملون ولدوا بالمدينة (٢)
١.٥٪	٢٠	الجملة

(١) يلاحظ أن ، حاملين قالوا بالسكنى مع غرباء عند قدومهم للمدينة
 وللغرباء هنا مقصود بهم أنه ليسوا من قريتهم ولا اقارب لهم . ولكنهم أيضا
 حاملون معهم وهم مثلهم من الوجه القبل ومن نفس المحافظة .
 (٢) سبق أن تلمح أن v ولدوا بالاسكندرية . إذ اوضح هنا ان هناك ، منهم
 قضوا طفولتهم بالقرية وظلوا بها حتى بلغوا الشباب فمضوا للمدينة التي سبق
 ان ولدوا بها .

ويجوز لنا ان نلاحظ انه بسبب هذه الظاهرة وهي ظاهرة تركيز أبناء كل قرية بمنطقة جبينها ووجهة الحماليين في المكنى مع بعضهم البعض فقد حمل هذا على تحديد الحراك المكثف بالفنسية لأفراد مجتمع الحماليين داخل نفس الحي . بل وإلى ذات التشواؤمع نزحوا في مخزينا . ذلك ان الحبال وبمسجيه من القرية يظل يقين كما قلنا مع ألسنة أقارب لفترة طويلة وهذه الفترة لا تقضى عادة إلا بعد الحاق المهاجر الجديد بالعمل بالميناء (والواقع ان الخافه بالعمل لا يقتضى مرور فترة طويلة . إذ لا يلبث ان يلحقه أقاربه بعدل في الميناء سواء حمالا بالقطاع العام أو الخاص) وذلك ليتوفر له الدخل اللازم والذي يستطيع به مواجهة الإقامة على لفقة الخاصة . كما انه في حالة عدم امكان توفير عمل خلال فترة إقامة المهاجر الجديد مع قريته أو احد أبناء قريته فإنه يستطيع في هذه الحالة ان يعود إلى القرية ولعل هذا لا يتناقض مع ما وجدناه من معلومات يوضحها الجدول التالي :

النسبة المئوية	المعد	النسوع
١٠٥٠٪	٥١	حاصلون لم يغفروا مسكنهم بالمررة
٢٠٪	٤٠	حاصلون غفروا مسكنهم مرة واحدة
١٦٪	٢٢	د د د مرتين
١٥٥٪	٣١	د د د ثلاث مرات
٦٪	١٢	د د د أربع مرات
١٠٥٪	٢١	د د د خمس مرات
٣٪	٤	د د د ٦ مرات
١٥٪	٣	د د د ٧ مرات
١٪	٢	د د د ٨ مرات
٥٠٠٪	١	د د د ٩ مرات
١٪	٢	د د د ١٠ مرات
٥٠٠٪	١	د د د أكثر من ذلك
١٠٠٪	٢٠٠	الجملة ٢٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠

وكذا مع القول بأن (المنفعة المتخلفة التي يسكنها غراباء أو مبراجين) تتميز بالحركة الاجتماعية الشديدة وخصوصاً من الحاجة للكافة بحسب المنطقة التي تقوى على أساس مائل قائماً تتميز بالاستقرار) (٤١) ذلك أنه إذا كان حيسه العناية.

(١) د. محمد عاطف شيت : المشاكل الاجتماعية والسلوك الأخرق، دار المعارف الاشتكورية ١٩٦٧-١٩٦١

تعلق بالحراك المكانى الشديد . فان الحال الآن ومع ما نجمه من أزمة مستحكة في الاسكان في مدينة الاسكندرية . لم يعد كذلك الى حد بعيد . ولم يعد الحراك المكانى شديدا وان كان شدة حراكه إلا أنه قليل في العادة . وإذا كان هذا الجدول يهكس حراكا مكانيا فانه لا يؤيد الزعم بالحراك المكانى الشديد . إذ اننا أمام مجتمع من المهاجرين ويتحرك الجمال من هذا المسكن الذى يسكن فيه بحجرة مع مجموعة من العزاب يتركهم إذا دب الخلاف بينهم حاملا ملبسه الى لاتكاد تذكر وبطانية من الصوف هي غطاءه ويبدأ في الانضمام لمجموعة أخرى . ولابد أنه واجد من يقبله من أهل فرشته . ويقص على أحد الخاليين أنهم كانوا أحد عشرة حبالا يقيمون في غرفة بأحد المنازل . ودب الخلاف بين أحدهم وبين صاحب المنزل الذى أقسم ليطلق زوجته ما لم يتركوا الغرفة فورا (أقسم بالطلاق) . ويقص لى الحال وكان هو أكبر الخاليين سنا . أنه قال لصاحب البيت (احضنا حنظل حالا ولا زعر . وحلال ١٠ دقائق كان كل منا يحمل صرة فيها ملبسه وفيها غطاءه وخرجنا من البيت وقصد كل واحد منا أو كل اثنين الى المنازل التى يسكنها . ماون أقارب وأهل بلد وسرعان ما وجد كل منا لنفسه سكنا) وهكذا تم الانتقال من المسكن ونهاد مسكنا بديلا

ومع السلطة التى يجد بها الحال . لا عوب مسكنا جديدا . قال النسب الظاهرة بالجدول لا نمكس حراكا مكانيا كبيرا . إذ نجد ان هناك نسبة تصل الى ٥٠ ٪ من المجموع لم تغير مسكنها إلا مرة أو مرتان أو لم تغير المسكن إطلاقا . ولا شك ان هذا يعايرنا إلى صعوبة إيجاد المسكن البديل في حالة الجمال المتزوج الذى يعيش هو وأسرته بالاسكندرية . بل لقد أصبح الباحث يفتش دائما ان الكثيرين بل والكثيرين جدا من الخاليين إنما يعيش وحده بالمدينة تاركا زوجته وأولاده بالقرية بسبب عدم وجود المسكن اللائم بالمدينة . بل ولقد بلغت الكثير من هذه

الحالين من أولئك الذين تركوا زوجاتهم وأولادهم بالقرية . وقال لى هؤلاء أن زوجاتهم وأولادهم كانوا معهم هنا بالمدينة وظنوا معهم فترة طويلة ثم أعادوهم الى القرية لعدم ملازمة للسكن أو لتهدمه ولعدم وجود مسكن بديل . ويستند الباحث هل أية حالة أن الحراك للكائن الشديد لم يعد يمثل ميزة ملازمة للحياء للتخلفة بالمرة في الوقت الحاضر ولعل هذا مرجعه في نظري أن مدينة الاسكندرية فضلا عن باقي المدن إنما تعاني من أزمة اسكان مستحكة . فضلا عن أن المهاجر بصفة خاصة في مجتمعا إنما يتحرك في حدود المنطقة والسكان التي يسكنها أقاربه بالذات .

(٤) دور الانتماية والنسق القرابي في إقاعات حياة المهاجر بالمدينة أو في

دورة حياتها :

وإذا كان ما سبق قد أوضح كيف يلعب هذا الدور البالغ في كل من حدوث الهجرة . ثم اختيار منطقة الجذب ثم توافر العمل والسكن وتحديد المنطقة التي يسكنها المهاجر تحديدا قاطعا قريبا . بحيث يمكن به ساطة متناهية أن نقول أن الهجرة من الريف إلى المدن وهل الأقل في مجتمعا . وإن كان الباحث يعتقد أنها كذلك على مستوى مدينة الاسكندرية بصفة عامة بل وربما على مستوى المدن الجاذبة للهجرة عامة في مصر . أن تحت هذه الهجرة إنما هي هجرة قرائية بدوية هائلة للغاية . بمعنى أنها تشكل في شئ فواحها بالنسق القرابي أو الانتماية على الأقل . ليس في الجوانب التي سبق أن ناقشنا حسب . بل أن إقاعات حياة المهاجر بالمدينة أيضا إنما تنظم إلى حد كبير طبقا للنسق القرابي والانتماية وذلك سيصبح واضحا إذا استعرضنا النقاط التالية .

متابعة لما انتهت من متابعة حياة المهاجر بالوصف المرحلي . فإن المهاجر قد

وسمى الآن الى المدينة ونتيج له صككا وسلم العمل كحتمال بالميناء بعد أن سمى اقاربه لو بديانته بالحافه بالعمل فان اقلصات الحيلة بالنسبة للمهاجر تكاد تنحصر بمحصله اعلا في اثناء قريته في كل من :

١- معارف واصدقاء الخيال هم غالبا من اقاربه وابناء قريته وهؤلاء هم الذين يشكلون المصير المأمم بالنسبة له وان كان في علاقته بابناء القرى الاخرى التي تعاقبهم في عمليات الشحن والتفريغ إنما يمايشهم معايشة عائلية وذلك من خلال احتكاكهم في العمل الذي أحياها بهم مع بين ابناء قرى مختلفة في ذات العملية الواحدة من عمليات العمل شحنا أو تفريضا . وقد يعقد معهم معرفة أو صداقة إلا أنه يعيش في المدينة موجهها كل ولاته إلى اقاربه ثم أبناء قريته الأصلية فالصداقة التي تربطه بابناء القرى الاخرى إنما تنتهي تماما بمجرد الخروج من المائرة الحركة ومفارقة مكان العمل ومع ذلك فإنه قد ثمت من البحث ان نسبة بلغت أكثر من تسعين بالمائة من المهاجرين إنما يعملون مع أقارب لهم بذات العمل مما يقلل كثيرا من احتكاك أبناء القرى المختلفة احتكاكا كبيرا ويمكنهم دائما من ان يقيموا احتكاكهم مع أبناء قريتهم وأقاربهم . وليس الأمر كذلك في داخل المنس فقط بل أنه في الحياة الاجتماعية بالمدينة أيضا وكما سبق ان أوصحننا يعيش المهاجرين في شكل كتلات على أساس قراي وتنتج لقرية معينة لا تربطهم بأبناء القرى الاخرى إلا قليل من المدقات وتمويها لارتباط والتماسك بين أبناء القرية الواحد فان أبناء القرية الواحدة يتزاوون بالمازل كثيرا . فقد وجد ان مهاجرا من قرية معينة لا يزور مهاجرا من قرية أخرى في منزله إلا نادرا . بينما يتزاور أبناء القرية الواحدة كثيرا . وان كانت معدلات التزاور تزداد بشكل ملفت بين الأقارب عنها بين غير الأقارب من أبناء القرية الواحدة . وهي أية حال فإنه نستطيع ما سبق يمكن ان نقارن ما يلي :

أن دائرة المعارف والصداقة بين الجمالين. وكما أوضحت العينة المبحوثة ميدانيا
فضلا عن الملاحظة المباشرة والمشاركة. قد أوضحت ما يلي :

(جدول يوضح دائرة العلاقات في مجتمع الجمالين)

النوع	العدد	النسبة
جمالون تنحصر صداقاتهم ومعارفهم مع أقاربهم وأهل بلدتهم	١٩٧	٩٨.٥ ٪
جمالون يصادقون أبناء القرى الأخرى من الجمالين بجانب أبناء قراهم وأقاربهم	٣٥	١٧.٥ ٪
جمالون يصادقون أبناء الاسكندرية ولا يصادقون أحدا من الجمالين	١٠	٥ ٪
الجملة (١)	٠٠ ٠٠ ٠٠	— — —

أن هذا الجدول يوضح حقائق بالغة الأهمية . فه يتضح مدى ضيق العلاقة
وعدم كثافتها بين أبناء هذا المجتمع وبين مجتمع المدينة من ناحية . إذ لا نجد
إلا ٥ ٪ فقط من أفراد مجتمع الجمالين يسمحون لأنفسهم بالتعارف والتخاطب
أصدقاء من الاسكندرية وإذا تذكرنا أن هناك ٧ من العينة هم من مواليد
الاسكندرية وقضوا حياتهم كلها أو معظمها على الأقل بالاسكندرية . لا تصبح لنا
كم تضيق دائرة الروابط والعلاقات بين الجمالين وبين أبناء المدينة التي يعيشون بها

(١) الجملة هنا غير مثالية لما يتضمنه الجدول من علاقات وذلك للتداخل في
دوائر العلاقات هذه .

في نفس الوقت الذي نجد ان ٩٨.٥٪ من أبناء هذا المجتمع يحضرون صداقاتهم ومعارفهم في أبناء قراهم وأقاربهم . بينما نجد ان نسبة ضئيلة تجمع بين ارتباطاتهم وصداقاتهم مع أبناء قراهم وكذا مع أبناء القرى الاخرى التي تعمل معهم في نفس عمليات الشحن والتفريغ وهذه النسبة ضئيلة بلا شك وتعمل دلالة قاطعة على أنه رغم العمل المشترك . فان التكتل لا زال قائما على أساس من الاتينية والقرابة .

ولعل هذا يشدنا إلى مناقشة نقطة هامة وهي أنه إذا كان التفاعل بين المهاجرين وأبناء المدينة أقل من ان يذكر . فان هذا ايضا إنما يمتد إلى علاقة الحاليين بجهرائهم في المسكن وفي المنزل والمنازل المحيطة به . ذلك أننا نجد ان عددا كبيرا جدا من الحاليين ليس لهم أية علاقة بجهرائهم طالما ان جيرانهم ليسوا من أبناء القرية التي نرحل منها . وهنا فقد وجدنا ان العلاقات بين أبناء هذا المجتمع وبين مجتمع المدينة وكذا ان معرفتهم بجهرائهم كما يوضحها الجدولين التاليين — على ان محركات العلاقات الطيبة والسببة سهد ذكرها فيما بعد .

جدول

(يبين نوع العلاقة بين الحاليين وجهرائهم من غير أبناء قريتهم الأصلية)

النوع	العدد	النسبة المئوية
حيالون على علاقة طيبة مع جيرانهم	٢٩	٪ ١٩.٥
حيالون على علاقة سيئة مع جيرانهم	٧	٪ ٣.٥
حيالون ليس لهم أدنى علاقة مع جيرانهم	١٥٤	٪ ٧٧
المجملة	٢٠٠	٪ ١٠٠

(جدول يوضح درجة معرفة الحمال بجيرانه من غير أبناء قريته)

النوع	العدد	النسبة المئوية
حمالون يعرفون جيرانهم معرفة وثيقة	١٩	٩٥ ٪
حمالون يعرفون جيرانهم معرفة سطحية	١٣	٦٧ ٪
حمالون لا يعرفون جيرانهم بالمرة	٤٥	٢٢٥ ٪
المجملة	٢٠٠	١٠٠ ٪

وليس من شك ان ما يعكسه مديان الجدولين إنما هو ذو دلالات مرتبطة بالبناء الاجتماعي لهذا المجتمع على وجه العموم .

فالمهاجر كما قلنا في حاجة إلى الاحساس بالأمان والحماية والقوة وفي نفس الوقت هو في حاجة إلى القضاء على الاحساس بالقرب الذي يشعر بها الكثيرين من أبناء هذا المجتمع . هذا عن مستوى الفرد أما على مستوى كل قرية فهي تبذل ما استطاعت ليتمكن شغل أبناءها ويتقاربون ويتواصلون ويلتف بعضهم حول بعض . فذلك ذو أهمية في رفع مكانة هذه القرية بين قرى الجمالين ومن ثم فإن القرية تبذل كل ايقاعات الحياة للمهاجر حتى مجرد -للاقتة بالجهران ومعرفة بهم فإن اشغال الحمال بأبناء قريته من ناحية وكونه مشبعا تماما في حياته الاجتماعية بهم لا يجعله يقبل كثيرا على الشاء علاقة أو حتى محاولة ايجاد معرفة وثيقة بغيرهم . هذا من ناحية ومن ناحية أخرى فإن الحمال يبعد تشابها تاما بين نظام حياته وإيقاعاتها من ناحية وبين أبناء قريته . هذا إذا فارقنا حياته الاجتماعية في المدينة .

وكذا معرفة كل منهم الآخر معرفة وثيقة إنما تبنى على أساس مكانة كل منهم في القرية أصلاً من ناحية أخرى ومن ثم فإن نجاح أحدهم في تحقيق ذلك لن يكون مصدراً للاحساس بالفخر بين أناس لا يعرفونه جيداً . ومن ثم فإن تواجد أبناء كل قرية في ذات المنطقة ومعرفة أحدهم بالآخر إنما تمكن أيضاً الفرد نفسه من تحقيق ذاته بطريقة أكبر واسع . ولهذا كله لا نندعش عندما نجد أن الحمالين الذين يعرفون جيرانهم من غير أبناء قريتهم إنما تبلغ نسبتهم ٩٠٪ من إجمالي المجتمع . أما الباقي فلا يعرف جيرانه سوى معرفة سطحية . مجرد أنه يعرف جاره بالشكل فقط . ونادراً ما يعرف اسمه . بينما بلغ نسبة من لا يعرفون جيرانهم بالمرة ٢٢٪ من هذا المجتمع .

وهنا فإن الحمال بصددهم جيرانه من غير أبناء قريته تأخذ علاقته بهم ثلاثة أشكال فهو إما على علاقة طيبة بهم بمعنى أنه ليس ثمة خلاف بينهم ولا مشاجرات وإنما العلاقات طيبة تسود بينهم وهؤلاء بلغ نسبتهم ١٩٪ من العينة المدروسة . بينما بلغ نسبة أولئك الذين على علاقات سيئة مع جيرانهم ويقع بين مشاجرات دائمة بسبب الأطفال أو غير ذلك ٣٪ . هذا وهناك النسبة الغالبة في هذا المجتمع ٧٧٪ منه ليس لها علاقة من أي نوع بجيرانهم وهذا في الواقع إنما مرجعه أنه حتى النساء ذوات الحمالين إنما يعانين أيضاً على أن يدخلن في علاقات مع أمثالهن من نفس القوة حتى ولو بعدت بيوتهن بعض الشيء (وهذا سنراه في عرضنا حالاً النقطة التالية) فضلاً عن الرجال .

وإذا انتقلنا لنقطة أخرى تربط تماماً بما نحن بصدده الآن فإنه على العكس من العلاقات المقطوعة أو شبه المقطوعة بين الحمالين وجيرانهم من أبناء الإسكندرية

فأنا نجد في العلاقات بين أبناء القرية الواحدة هي على أشد وأوثق ما تكون وذلك في حياتهم وإيقاعاتها بالمدينة .

ذلك أننا نجد أن الحوايين يتقابلون ويعيشون معا ليلا ونهارا . أنهم نهارا في العمل المشترك وزوجاتهم في تزاور دائم بينما الليل يقضونه معا في التزاور بالمتنازل أو بالمقاهي .

فقد انضغ من البحث أن الحوايين إنما يقضون وقت الفراغ إما في مقهى القرية أو بيوتهم الخاصة أو التزاور بالمنزل . بينما يندر قدرة تامة أن نجد لديهم قد ذهب إلى السينما فهم لا يعرفون السينما ولا يحبون الذهاب إليها ومن الصعب أن يفكر أحدهم في هذا ولا يهتمون بأن يشاهدوا التلفزيون أو حتى سماع الاذاعة . ولهذا فإن جميع المقاهي الخاصة بهم لا يوجد فيها تلفزيون . وبعضها به راديو إلا أنهم لا يصبرونه اهتماما ولا يستمعون إليه .

وقد انضغ من البحث الميداني أنه من بين العينة البالغ تعدادها ٢٠٠ حمال شمة ١٢٨ حالة منها تزاور بالمتنازل وبالانتظام وبفض النظر عن وجود مناسبات . وذلك مع أقاربهم الموجودين بالمدينة وذلك بنسبة ٦٩٪ من المجتمع الكلي وإذا تذكرنا ما سبق أن قلناه من أن مفهوم القرابة بالغ الاتساع عند أفراد هذا المجتمع الذين يحفظ المرء منهم سلسلة أجداده حتى الجد الثامن بل والتاسع أحيانا . فإننا نستطيع أن نستنتج أن التزاور مع الأقارب يتم على دائرة واسعة جدا هي دائرة ما يسمى الحماوان أنفسهم (بالقرب العصب .. والقرب فوقاني) تميزا لدرجات القرابة داخل المجتمع ولاستطاعتنا مباشرة أن نستنتج أن مرات التزاور (وكما أوضحنا « مشاهداتي وملاحظاتني ») على مستوى قرابة العصب تتعدد مراتها بحيث تتكاد أن تكون يومية تقريبا . بينما تقل على مستوى العائلة الممتدة وهي دائرة

القرابة غير العاصبة . وان كانت لا تنعدم طعنا بل كل ما قصدناه هو انها تصبح أقل من حيث التردد والتكرار خاصة وأنه قد اتضح أننا عندما بحثنا تراور الواقدين من قرية معينة لمعظم البعض في المنازل اتضح ان عددهم ٧١ حالة بنسبة ٣٥٥٪ من البيئة المختارة وذلك من غير الأقارب .

ولا يجب ان يتبادر الى الذهن ان هذه النسبة رغم أنها قليلة فعلا بالمقارنة مع نسبة التزاور بين الأقارب والبالغ قدرها ٦٩٪ إنما تدل على أن تماسك أبناء كل قرية على حدة هو تماسك ضعيف في حدود هذه النسبة . إذ أننا نجد ان الحمالين يكتفون بالتقابل مع بعضهم البعض في المقاهى الخاصة بقريتهم . فقد بلغ عدد أولئك الذين يتقابلون مع أبناء فراهم بالمقهى يوميا (١٧١) حمالا بنسبة ٨٥٥٪ حيث يقضون الساعات معا في حديث حول القرية واختبارها . وحيث تجمع المقهى بين دورها كمكان للترويح . ومصدر لتلقي الأخبار عن القرية وعن الأهل للوجودين بها . وذلك من العائدين من القرية من أولئك الحمالين الذين كانوا في زيارة القرية . تلك الزيارات التي لا تنتهي وحيث لا يعدم الحمال ان يجد يوميا تقريبا على المقهى شخصا قادما من القرية حاملا معه هدايا منها اليه أو حاملا تحيات وأخبار هذه القرية وأقاربه المقيمون بها . وهذا ولعل الدور الذي تلعبه المقهى والوقت الطويل الذى يقضيه الحمالون مع بعضهم البعض وهم جلوسا بها . هو الذى يقلل معدل التزاور بينهم في المنازل فقد قال لي الكثيرون (ليه نزور بعض في البيوت . ما أهل بلدى نعايا طول النهار في الشغل وطول الليل في للمقهى) .

وليس هذا هو وحده الذى يقلل من حالات تراور أهالى القرية الواحدة من غير الأقارب بالمنازل ، بل كما سترى فيما بعد فإنه أيضا من التواعد المسمول بها في

هذا المجتمع ألا يقوم الجمال الأعوب وكذا الجمال المزوج الذى ترك زوجته وأولاده بالقرية بزيارة الجمال المزوج الموجود معه زوجته بالاسكندرية بمنزله . وقال لى الكهدين أنهم يفعلون ذلك خوفا من القتل والقال .

كذلك من القواعد المعمول بها ان لا يقوم أحد الزوجين والموجود معه أولاده وزوجته بزيارة العزاب فى بيوتهم ويكتفى بمقابلتهم بالمقهى . وذلك نظرا لأن منازل العزاب تكون عادة غير مجهزة بشئ وقدره ومظلمة على وجه العموم . وليس بها أى اثاث . هذا من ناحية ومن ناحية أخرى فهو يفعل ذلك ايضا حتى لا تكون زيارته لهم دعوة منه اليهم بطريقة غير مباشرة لوبارته بمنزله حيث زوجته .

هذا وقد وجد الباحث ان هناك بعض الجمالين لا يذهبون إلى المقهى وقد بلغ عدد هؤلاء شئيل للغاية ١٤ ٪ من إجمال العيبة هؤلاء يكتفون بالانتقاء ببناء قراهم فى (المجموع) والمجمع هذا هو مكان يلتقى فيه العاملين بعمليات الشحن والتفريغ ويجلسون به فى انتظار ان يصيبهم الضرر للعمل . وعلى أية حال فقد وجد الباحث ان هناك ، حالات فقط أكد فيها أصحابها أنهم لا يجالسون أبناء قراهم وهذه قلة ٢ ٪ فقط من إجمال المينسة . أما الباقى ٩٧ ٪ فانهم يرتبطون ويلتقون يوميا ويقضون الفراغ معا والعمل معا . ويتزاورون بالمنازل .

هذا من العلاقة بين غير الأقارب من حيث قضاء الفراغ والتزاور والعمل وغير ذلك . ولم يقابل الباحث سوى حالة واحدة فى مجتمع الجمالين دأب صاحبها على الذهاب الى السينما أسبوعيا .

وقد اتضح ان ما يحكم التزاور بالمنازل بين الأقارب هو فكرة الواجب

والضرورة وحكم القرابة فهما كان الوقت الذي يقضيه المهاجرون والأغريب معا في العمل أو في المقيم فان ذلك لا يمكن إذ لابد من أن يقوموا بالتزاور بالمساكن فذلك دلالة على تماسك العائلة هذا التماسك الذي يعتبر في حد ذاته أحد المعايير الهامة التي على أساسها تقيم العائلة داخل القرية بالمقارنة مع بقى العائلات الأخرى . فكلما كانت أكثر تماسكا واتحادا ارتفع شأنها وشأن الأفراد المنتمين إليها . كما ان بعوقلت التزاور التي وجدناها فيها قبل والموجودة على مستوى العلاقة بين أبناء القرية الواحدة من لا تربطهم علاقات القرابة لا توجد بين الأقارب . بل ان يوت الأقارب مفتسوحة أمام بعضهم البعض في أى وقت ومهما كانت الحالة الاجتماعية للرجال عربا أو متزوجا

ولستطيع ان نقول على وجه الامبال ان النسق القرابى دورا حاسما في تحديد دائرة علاقات الرجال بنفيه سواء من أبناء المدينة أو باقى القرى من ناحية وبناتى أبناء قريته من ناحية أخرى . كذلك له الدور الحاسم ايضا في رسم طريقة قضاء وقته الفراغ بل وتحديد مكانها حيث ان الرجال يقضى كل وقت فراغه على المقيم الخاص بقريته . كذلك فالعلاقات مع الجيران تكون سلبية تماما تقريبا ما لم يكن هذا الجار من أبناء قرية الرجال . وان كان له دورا حاسما ايضا في جميع نواحي الحياة الأخرى . إلا أننا نفضل معالجة هذه النواحي في وقتها كما سجد فيما بعد . إذ أننا سنكتفى بما قدمنا وذلك أننا سنجد أثره واضحا تماما في جميع ما نوقش في هذه الرسالة من نقاط .

ثانيا :

ونناقش كيف عمل النسق القرابى والائتمالية في استمرار شد المهاجرين الى قريته . واستمرار السلوك والعادات والقيم القروية . وعن ثم عمل على عدم اندماج

الهالين بمجتمع المدينة وبمضى آخر فانه أعاق عملية التمثيل الثقافي Assimilation بل حمل كل منع حدوثها . وذلك إذا أوضحنا أن التمثيل الثقافي يشهد إلى عملية الاندماج التي يكتسب فيها الأشخاص والجماعات ذكريات ومشاعر واتجاهات الأشخاص والجماعات الأخرى عن طريق مشاركتهم تجاربهم وأدبهم) وذلك طبقا لما يرى : Simpson Easton (١) .

وإذا كان النسق الإقتصادي يلعب دورا في هذا المعيار بحيث وأينا أن الهال لا زال يحافظ على أن يظل له داره الخاصة به في القرية ويعمل الكثيرون على أن يستمر في حياتهم تعلم من الأرض الزراعية منها صفات مساحتها . فأن ذلك في الواقع هو نتيجة الدرجة الكبيرة التي يمارسها النسق القراني والآتية على الهال لكي يظل مشدودا إلى القرية والمثلة في نقاط عديدة تقع بانتظام في حياة المهاجر ولعل منها عدة نقاط فقط يتفق تبارها مع ما وصلنا إليه الآن من الرسالة وهذه النقاط هي :

أولا : استمرار ارتباط المهاجر بقرية وذلك لوجود أقاربه هناك وكذا لغيره أقاربه لإيراته بالمدينة وذهابه هو ليرارهم بانتظام وأرساله معه مالية إليهم .

ثانيا : نتيجة لذلك فإن الهالين ورغم طول مدة بقائهم في المدينة يستمر لدى الكثيرين منهم الأحساس بالقرية . ويبقى الكثير منهم واضعا في يته العودة

(١) د فاروق مصطفى اسماعيل ، العلاقات الاجتماعية بين الجماعات العرقية . دراسة في التكيف والتمثيل الثقافي ، الهيئة المصرية العامة للكتاب - اسكندرية ١٩٧٥ ص ٢٧٧ .

الى القرية وعدم البقاء بصفة دائمة بالمدينة مهما طالت اقامته بها . والآن نناقش
هاتين النقطتين :

أولاً :

وبعد مناقشة هذه النقطة نحصر انتباهنا في كثير من النقاط التي عملت على
استمرار شد المهاجر من الريف الى المدينة وجعلته يبتش بالاسكندرية باحساس
القوى مهما طال بها بقاءه . وإذا كنا ننظر الآن عن أسلوب للمعيشة
والعادات التي يسلك بمقتضاها فإن ذلك مرجعه هو ان هذه إنما نتيجة لاستمرار
الاحساس بأنه قروي ما زال ونحن الآن بصدد الكشف عن العوامل التي جعلت
هذا الاحساس يستمر رغم طول مدة بقاء المهاجر الى المدينة وجعلهم يلتزمون
ذات الأسلوب في المعيشة والتعامل . وعلى أية حال فإنه من الأفضل ان نتناول
بالعرض النقاط التالية وهي نتائج وهوامل تقصر الوقت لحالة استمرار الاحساس
بالإنتمائية القروية من ناحية وعدم الاندماج في المدينة بطريقة كاملة . ذلك إذا كان
شمة الدمج بالمرزة .

ان المهاجر الموجود بالمدينة يظل على اتصال بقرية بصفة دائمة فقد أوضح
البحث الميداني ان السواد الأعظم من الحمالين أقارباً موجودين بالقرب المحلية .
إذ وصل عدد الحمالين الذين قالوا بوجود أقرب لهم بالقرية ١٩٧ حملاً من بين
١٢٢١ حملاً الذين أخذوا كمية البحث المسطاني وذلك بنسبة ١٦.٠٪ من
الحمالين وتماثل هذه النسبة المرتفعة مرعباً من الضغط لاستمرار ارتباط الحمال
بقرية الأصلية خاصة إذا علمنا ان عدداً كبيراً من الحمالين قد ترك زوجته
وأولاده بالقرية . وإذا علمنا ان هذه القرابة هي قرابة عاصية حيث ان النسبة
السابقة تمثل علاقة قرابة في خط الذكور بالنسبة للحمال في حين أن أخته أو

أب أو جد أو أخ أو عم أو حمة . وهنا نقطة جديرة بالذكر ذلك أنه رغم وجود ٩٨,٥ ٪ من الحاليين تربطهم قرابة عاسية بأفراد يقيمون بمنطقة الطرد فإن مجرد وجود هؤلاء الأقارب لم يستتبعه ارتباط هؤلاء الحاليين جميعا (وبغض العرجة) بالقرية والشعور بالإتناء لها . وقد ذكرنا شاعدا هي ذلك فقد بلغ عدد الحاليين الذين قالوا بأنهم يحسون بأنهم غرباء في المدينة ولا يتمتعون إليها ١٤١ . محالا بالنسبة ٥٠,٧ ٪ ومن ثم فثناك ٢٨ ٪ من الحاليين الذين تربطهم قرابة عاسية بأفراد موجودين بالقرية لا يحسون بأنهم غرباء في المدينة .

هذا وتؤكد البيانات - التي يوضحها البحث الميداني أن ماك تتطابق شبه تام بين عدد من تركوا أبنائهم مع ذواتهم بالقرية وبين من يحسون بالقرية في المدينة والإتناء للقرية . إذ بلغ نسبة من ترك أولاده بالقرية من إجمالى عدد المهاجرين المؤرجين ٧٠,٦ ٪ . وهي نسبة قريبة جدا من النسبة السابق ذكرها لمن يحسون بالقرية (٧٠,٥ ٪) من الحاليين في المدينة .

ولعل لهذا دلالة هامة . هي أن شعور المهاجر بالإتناء للقرية يكون أكبر إذا كان أبنائه بها . ويقل فيما عدا ذلك حتى ولو كان له أقارب عاسيين همسا . (وسيوضح ذلك تفصيليا فيما بعد) وهنا نكتفى بأن لسوق هذه المعلومات المجمولة والتي توضح إلى أي حد يستمر ارتباط الحاليين بقرية من خلال استمرار قيامه بالسفر إلى قرية ورغم ما سيتضح فيما بعد من طول مدة بقاء المهاجر من الحاليين بالمدينة . إلا أن هذا لا يمنع من بقاء علاقات وروابط عميقة بما يحفظنا نقول بأن المهاجر له وجوده الاجتماعي بالقرية ورغم هجرته إلى المدينة وأنه يعمل بجهود الطاقة على ألا يتخفى من الصورة .

والجدول الآتي يوضح معدلات سفر المهاجر إلى القرية .

قرين قرأت معينة

النسبة %	العدد	النوع
١٩ %	٣٨	خالون لا يسافرون الى قرينهم منذ معرفتهم
٥ %	٢	خالون يسافرون الى قرينهم كل شهر واحد
١٥ %	٣	د د د د شهرين
١٥ %	٣٠	د د د د ثلاث شهور
٣٥ %	٤٧	د د د د ستة أشهر
٣٥ %	٧٤	د د د د سنة
١١٥ %	٢٣	د د د د أكثر من سنة
٣٥ %	٧	د د في حالات الطوارئ فقط
١٥ %	٣٠	المجموع

هذا الجدول يمسك بارتباطاً قوياً بالقرية - منطقة الطرد - إذ منه يتضح ان ٨٥ % من الخالين يسافرون الى القرية ويتواجدون بها في أوقات مختلفة بينما هناك ١٩ % من مجتمع الخالين فقط لا يسافرون الى القرية بالمرق - وإذا تذكرنا ان من بين هؤلاء الثمانية والثلاثين الذين لا يسافرون الى القرية ١٥ من مواليد المدينة أصلاً . وقد قال لي عدد منهم أنه لا يسافر لأن اخوته ووالديه موجودين مع المدينة وكذا زوجته . فالتا نستطيع ان نقول أن وجود الأقارب

العاصمين بالقرية له دوره الهام في استمرار أرباط المهاجر بها . إلا أن هذا الارتباط بالقرية والمنشئ في وجود أقارب عاصمين للجمال وإن كان يمثل التزامات على الجمال . وسوف نعرض له فيما بعد فإنه لا يمثل جاذب مقاسوي المرجحة عن الجمال فسرقر القرية . إذ سيتضح حالاً أن بقاء الزوجة بالذات بالقرية يلعب الدور الاساسي في استمرار تردد المهاجر على القرية . يليه بقاء أبناء المهاجر بها . يليه بقاء الوالدين أو احدهما . وعلى أية حالة فالتنا بعد الرجوع بالنسأل على أولئك الذين لم يعودوا لزيارة القرية بعد الهجرة . أو هادوا مرة أو مرتين فقط وظلوا لسنوات طوال دون أن يقوموا بزيارتها . انضح ان ثمة أسباب عامة فقه تشكل عاملاً حاسماً بالنسبة لمؤلاء .

فقد وجدنا مثلاً ان هناك عدداً منهم قد خرج غاضباً من أهله أو مطروداً منهم أو هارباً من الثأر . وقد قابلت ٤ حالات قالوا بهذه الأسباب . كما ان البعض قال لي : لماذا أسافر البلد . ما دام بائع لهم فلوس كل شهر وهائش كويس أسافر له . المهم اني ابعدهم فلوس وخلص) .

وهنا فقد وجد الباحث ان هناك عدداً كبيراً جداً من الجمال ينزل معونة مالية شهرياً الى أقاربه الموجودين بالقرية وقد بلغ عدد مؤلاء من بين إجمال المينة البالغ ٢٠٠ عدداً فقره ١٢٤ محالاً بنسبة ٦٢٪ . ولاشك ان هذا العدد الكبير الذي يرسل معونات مالية شهرية الى أقاربه يكفي فقه منه بهذه المعونة المالية ولا يسافر للقرية . فهو رغم عدم سفره إنما يتصل بالقرية بإمكانياته الاقتصادية . بينما البقية تقوم بأرسال مبالغ شهرية لوالديه وأقاربه بالقرية . بالإضافة الى سفره إليها . وسوف نرى فيما بعد ان المعونات المالية لا ينظر إليها كمعونات أو مساعدات من جانب الجمال . بل أنه ينظر إليها على أنها التزام وأنه

دين يؤديه . فقد قال الى الكهنة منهم : (امل . بعد ما قاموا بترينتنا نسيهم .
انت عابو الناس يقولوا علينا ايه ده دين علينا لم) . وهذا ورداد المبلغ الذى
يرسله الحمال الى القرية شهريا في حالة تواجد زوجته وأبنائه بالقرية بالطبع
زيادة كجوة .

هذا ويكتفى بعض الحمالين بأن يأتى أقاليمه وذويه لزيارته من القرية . فقد
قال الى الكثيرين (أنا مش باسافر أزرم لكن ميه يجوا يوروني) وهنا فقد
وجدنا ان هناك عدد من المينة للبحرمة . أفاد بأنه يتلقى زوار من القرية خاصة
من الأفارب قد بلغ ٧٠٠ حالا بنسبة ٣٩ ٪ . ومى نسبة تكاد أن تقرب تماما مع
نسبة الحمالين الذين لا يقومون بالسفر الى قريتهم . وهل أية حالة فإنه من الثابت
أن كثيرين من الحمالين الذين لا يسافرون الى القرية م من بين أولئك الذين
يتلقون زوار من أقاليمهم من القرية على مدار السنة وهل قرات قصيدة .

وان نظرة الى الجدول السابق لتوضح ان هناك ٦٦ ٪ (١١) من مجتمع الحمالين
إنما يقوم بالسفر الى القرية بطريقة منتظمة على مدار السنة وذلك على قرات
ضمنية منتظمة أفادها هو السفر للقرية بمعدل كل شهر مرة . وتدرج المدة في الطول
ولكن بشكل منتظم حتى نجد ان ٥٠ ٪ منهم مى الى تسافر مرة واحدة في
السنة و ٣٥ ٪ يسافرون مرة في السنة . ١٥ ٪ يسافرون مرات كل سنة ،
٥٠ ٪ من الحمالين يسافرون ٦ مرات سنويا الى القرية . ولا شك ان هذا السفر
المنتظم الى القرية هو أحد العوامل الحاسمة واستمرار تفاعل هذا المجتمع من مجتمع

(١) احصيت هذه النسبة بمجموع النسب المئوية المذكورة بالجدول والمثلة
لحمالين يسافرون للقرية كل سنة أو أقل من سنة .

المدينة . كما أنه هو ذاته إنما كان نتيجة الضغوط التي يمارسها استمرار بقاء
الاحساس بالإنتهاية القرية بتأخر وجود الأقارب بها ووجود الورجة والأولاد
في كثير من الأحيان بها . ولعلنا نكون قد أوضحنا الى أي حد يعمل النسق القرابي
على استمرار شد المهاجر الى القرية . سواء يشده الى السفر للقرية بطريقة منتظمة
وعلى فترات قصيرة . أو بقيام هذا النسق ذاته بالتواجد بالمدينة عن طريق قيام
الأقارب بزيارة المهاجر بالمدينة وايضا يتم هذا على فترات منتظمة ايضا .

ثانيا :

إذا نظرنا الى مدة بقاء المهاجرين من الخالين بالمدينة انضح لنا البيانات المبينة
بالمجدول التالي :

(جدول يوضح مدة البقاء بالمدينة)

النسبة %	العدد	التسرع
٧٥ %	١٥	سمالون مدة بقائهم سنة فأقل
٨ %	١٦	أقل من ٥ سنوات
٩ %	١٨	من ٥ سنوات الى ١٠ سنوات
١٧ %	٢٤	من ١٠ الى ١٥ سنة
١٦.٥ %	٢٣	من ١٥ الى ٢٠ سنة
١٢ %	٢٤	من ٢٠ الى ٢٥ سنة
٨.٥ %	١٧	من ٢٥ الى ٣٠ سنة
١١.٥ %	٢٣	من ٣٠ الى ٣٥ سنة
٦.٥ %	١٣	أكثر من ٣٥ سنة
٩٦.٥ %	١٩٣ (١)	المجملة

(١) هناك ٧ من الخالين ولهموا بالإسكندرية .

من هذا الجدول يتضح ان نسبة كبيرة قد قضت بالمدينة قرات طويلة . فاذا استبعدنا مثلاً البرد ١، ٢، ٣، ٤ من الجدول وهم أولئك الذين قضوا أقل من سنة بالمدينة والذي بلغ عددهم ٨٦ حمالاً بنسبة تقل عن ٤٠٪ لا يتضح لنا ان ١٠٠٪ من هذا المجتمع من المهاجرين قد قضوا قرات بالمدينة تزيد عن ١٥ سنة وهي نسبة كبيرة . وقد قضى أيضاً نسبة كبيرة من الحمالين قرات فوق العشرين سنة بالمدينة ووصل نسبة هؤلاء الى ٣٨١٪ من هذا المجتمع . كما قضى عدده كبير من الحمالين بالمدينة قرات تراوحت بين ٣٥ عاماً و ٢٥ عاماً . وقد بلغ غلده هؤلاء . حالة من بين أجمال العينة بنسبة تزيد عن ٢٠٪ من المجتمع . وهذا ونكتفي بهذه الملاحظات حول ما يوصفه الجدول .

وبوسع من البيانات المتضمنة في هذا الجدول ان لمدة التي قضاها هؤلاء الحمالين بالمدينة في مددا طويلة .

ومع ذلك ومع طول مدة البقاء بالمدينة فإن الكشجين من الحمالين يحسون بالقرية ولا زوا يعيشون بنفس الأسلوب الذي اعتادوه بالقرية وبنفس العادات والقيم والأفكار وإذا بحثنا أسباب هذا الاحساس لدى المهاجرين فإنه سوف يكشف لنا عن نقطتين هامتين الأولى : هو أنه سوف يكشف عن أسباب عدم الاندماج والمدينة على وجه العموم رغم طول مدة البقاء السابق توضيحها ودور الشق القريب منها بوجه خاص وكذلك فإنه سوف يوضح كيف يرتبط هذا الاحساس بالكتساب أو عدم اكتساب الصفات الحضارية . وهذه هي النقطة الثانية.

فع طول مدة البقاء السابق توضيحها بالمدينة فإن الكثيرين من الحمالين يحس بالقرية بالمدينة . فقد وجدنا هناك ١٤ حمالاً من بين مائتي حمال بنسبة ٧٠٪ لا يحسون في المدينة بديلاً عن القرية ولا يشعرون بالكيف التام مع

المدينة حيث لا زال احساسهم بالغربة طاغيا عليهم ويشعرون بالمدينة لجرود عدم وجود العمل المتاحة بالأجر المماثل بالقرية والمدينة ما هي إلا محل عمل . ومع أننا سبق أن أوضحنا ان الكثيرين لهم أقارب عديدين بالمدينة ويعملون معهم بنفس العمل ومع ان الكثيرين ممن قالوا بعدم احساسهم بالغربة إنما قالوا ذلك بآثارات قرابية (وان كان ثمة هوامل أخرى ستوضحها فيما بعد) حيث قالوا بأنه يوجد في الإسكندرية هديد من أقاربهم وقال البعض (أنا ولادى هنا . معايا هشان كده أنا مش حاسس بالغربة . وقال البعض أن ابنائى مسمى بالإسكندرية وأمى وأبى متوفيين . وعشان كده مش حاسس بالغربة) . وهذا وإذا كان النسق القرابى هو الذى يمكن خلف الاحساس بالغربة لدى أولئك الذين قالوا بها وهم الأغلبية (٧٠ ٪ / ٧٠ ٪ / ٧٠ ٪) فقد قال الكثيرون أنهم يحسون بالربة لأن (أهلينا وبلديا هنا) (أبويا وأمى وقال البعض (أصل أولادى وزوجتى فى البلد) وقال آخرون (أبويا وأمى هناك) . وعلى أية حالة فانه يزداد الاحساس بالغربة سامة في حالة ترك المهاجر لزوجته وأولاده بالقرية ويقل بعض الشيء في حالة اصطحابهما وترك الوالدين أو أحدهما بالقرية . بينما يقل ايضا عن ذلك المسمى في حالة اصطحاب الوالدين أو أحدهما معه الى المدينة أو سبقتهما اباء اليها أو حتى وفاتهما وبقاء أقارب عصب كالاخماس بالقرية . أما إذا تواجد الأب والامام أو بعضهم معه فإن درجة الاحساس بالغربة تقل كثيرا . وان كانت تظل موجودة ايضا للاحاساس بالحنين للقرية . ولأن البعض من أولئك الذين يشكون الغربة والاحساس العميق بها قد ربطوا بين الهجرة والاحساس بالغربة بطريقة أخرى . فقد قال لى البعض - (أنا بدم بره بلدى ابقى غريب) كما قال البعض لى أنا (غريب من التمسب الى أنا فيه) . وقال البعض ايضا سببا ثالثا للاحاساس بالغربة لدى بعضهم (أنا حاسس بالغربة هشان هنا مسترليه إنما هناك فى البلد الواحد بيرى المسئولية هل

غيره بقصد الكبار من الأقارب) . كما ان البعض قد ربط بين الاحساس بالغربة وبين وجود أرض زراعية له في القرية فقال (أهلى هناك وطنى هناك عشائى كده الواحد حاسس بالغربة) .

كما أبدى البعض سببا طرفيا فى استمرار الاحساس بالغربة ذلك أنه قال (أنا برضه صعيدى مش اسكندرانى) . وابطا بين القرية وبين الاحتفاظ بصعديته . فكان الاحساس بأنه صعيدى يتعارض مع احساسه بالاستقرار وعدم الاحساس بالغربة . كما لم يكن غريبا ان يقول لى البعض أنه إنما يحس الغربة لأن الوطن هال مشيرنا بذلك الى القرية باعتبارها الوطن الذى ينتمى اليه .

وفى مواجهة هذه الأسباب العديدة للاحساس بالغربة فتمة أسباب عديدة ايضا سابقا الحالون الذين قالوا بأنهم لا يحسون فى أنفسهم (بالغربة) فى المدينة . فقد ربط البعض بين عدم احساسه بالغربة وبين اظهار درجة عالية من الوهى حيث قال لى البعض أنه لا يحس بالغربة لأن (الدولة كلها واحد) فاعدا أنه بالمدينة كما كان بالريف يحس بأنها بلده .

بينما ربط البعض بين عدم احساسه بالغربة وبين ما توفره المدينة من ظروف اقتصادية أفضل فقال (أنا هنا معايا فلوس إنما هناك فقر . هنا أكل عيش وميسوط . ولكن أولئك كان دائما معهم زوجاتهم وأولادهم يقيمون بالمدينة) . وهو ما فقد شكل النسق القريب أحد الركائز الهامة جدا فى الاحساس بالغربة سواء سلبيا أو ايجابيا كما سبق ان أوضحنا كما لمعت وتلمب الإنتمائية للقرية معينة نفس الدور حيث قال الكثيرون بأنهم هنا فى وسط (أهل بلدهم) وهذا يقلل كثيرا من احساسهم بالغربة . إلا أن وجود الأقارب المعاصين بالذات ووجود الروجة والأولاد

كان العامل الحامض في تقليل الاحساس بالقرية وان لم يكن كافيا وحده لقضاء تماما على هذا الاحساس .

والحقيقة ان استعراض الاسباب التي أدلى بها المبحوثون لاهتمامهم المستمر (بالقرية) في المدينة قد اوضحت أن أهمها ما يلي :

(١) الفسق القراني والإنشائي :

(٢) بعض العوامل الاقتصادية .

(٣) يشكو بعض الحالمين من طبعية المدينة وعلاقات الناس بها تلك العلاقات المبنية على المادة فقط . وقال أصل هنا (يقصد باسكندرية) احنا في بلد ماحدش فيها يعرف حد . إنما هناك في القرية كل الناس يعرفوا بعض ويعرفوا أصل بعض — البلد دي وحشة .

(٤) يشكو البعض من الاستقلال والفردية التي اصح يتمتع بها بالمدينة فقد كان لها نتائج غير مرغوب بالنسبة له إذ ألقت عليه مسؤولية أكبر . وأصبح عليه أن يواجه المشاكل خاصة الاقتصادية . الطابع بفردية كجهد بينا كان يلقى كل للمشاكل على الكبار بالقرية .

والآن وبعد ان وضح ان عددا يمثل الغالبية العظمى من الحالمين قد استمر معهم الاحساس بالقرية في المدينة رغم طول مدة البقاء التي قضاها الحالمون بالمدينة ولعل هذا الاحساس بالقرية واستمراره كان نتيجة لأن كثير من الحالمين إنما يعيش في المدينة وفي ثبته العودة الى القرية بمسند المعاش وبعد انتهاء المدة التي يستطيع فيها ان يعمل حمالا بالمدينة . ولله ايضا كان حاملا من عوامل هذه النتيجة في العودة ذاتها أو لعله سببا ونتيجة في ذات الوقت . إذ من الصعب في الواقع أن

نحدد دوره تماما إلا أننا نستطيع الآن ان نستعرض نقطة بالغة الأهمية تربط بكل ما سبق ارتباطا وثيقا . وترتبط هذه بمدى استعداد الجمالين البقاء بالمدينة بقاءا دائما . إذ وجه الباحث سؤالا بهذا المعنى للبحوثين . وهل في نيتهم ان يبقوا بالمدينة دوما أم أنهم ينوون العودة للقرية والاستقرار بها بعد فترة معينة . مثلا عند خروجهم الى المعاش أو عند تركهم العمل لأى سبب مثل عدم القدر عليه مثلا أو غير ذلك .

ويمثل الجدول التالى هذه النقطة والاجابات عليها :

النسبة %	العدد	النوع
٥٢ ١/٤ %	١٠٥	جمالون سيودون والاستقرار بالقرية عند توفيقهم عن العمل (بسبب المعاش أو لعدم القدرة عليه أو غيره)
٢٧ ١/٢ %	٧٥	جمالون يعتبرون أنفسهم مستقرين بالاسكندرية ولن يعودوا للقرية عندئذ
١٠ %	٢٠	جمالون لم يحددوا موقفهم وقالوا ان ذلك وقف على الظروف (وحسب النسيب)
١٠٠ %	٢٠٠	المجملة

ولاشك ان هذا الجدول يعكس ظاهرة بالغة الأهمية تشكل ظاهرة فريدة في نوعها بالنسبة للمهاجرين الآخرين الذين يسكنون المدينة والقادمين من مجتمعات اخرى.

ذلك أنه رغم طول مدة البقاء بالمدينة بشكل كبير . كما رأينا . فإن عددا ضخما للغاية بلا شك $\frac{1}{4}$ ٥٢٪ من المجتمع وهي نسبة كبيرة خاصة وأنها لم تستبعد الحالات البسيطة التي ولدت بالمدينة ذاتها والتي ترفع هذه النسبة إلى حوالي ٥٥٪ من هذا المجتمع والحقيقة أننا في استطلاع الأسباب التي تقف خلف هذه النتيجة ارتفاع نسبة هجرة العودة التي نجدها هنا وجدلها أسبابا متعددة . إلا أننا نستطيع أن نقول أن في مقدمتها هو ما سقناه قبل الآن وأثناء حديثنا عن الاحساس بالقرية وأسبابه بحيث أن النسق القرابي والإثنية يلعب دوره الكبير هنا في قرار المهاجر أن يبقى أو أن يعود إلى القرية . وهو دور مشابه تماما لدوره بالنسبة للاحساس المهاجر بالقرية بحيث أن بقاء الوالدين أو أحدهما على قيد الحياة أو وجود الزوجة والأولاد بها يعتبران من العوامل الحاسمة في عودة المهاجر إلى القرية بحيث يصبح عودة المهاجر أمرا مؤكدا في حالة بقاء الزوجة والأولاد بالقرية . ويصبح مؤكدا أيضا وإن كان أقل تأكيدا في حالة بقاء الوالدين أو أحدهما على قيد الحياة خاصة إذا كان الحال ليس له أولاد يعملون بالمدينة . أو أن له أولاد ذكور ويعملون بالمدينة إلا أنهم متزوجين ويعيشون مستقلون عنه . وهذا غالبا ما يكون واقعا بالفعل . وليس لوجود الأبناء من البنات وزن في هذه الحالة . فسواء أكان له بنات سواء متزوجين أو غير متزوجين فغالبا ما يعود المهاجر إلى القرية . في هذه الحالة عند الاحالة إلى المعاش أو عدم القدرة في حالة وجود والديه أو أحدهما إلى القرية وحتى إذا لم يكن الوالدين أحياء فإنه يعود للقرية .

والمعامل الإقتصادي أهمية خاصة في هذا الصدد فإن بقاء الحال ما على ما كان في القرية يعتبر من أشد التقاطع حسما في قرار العودة . إذ أن الحال الذي لا يملك دارا خاصة به أو يرالديه لا يجرؤ على العودة إلى القرية . كما أن وجود قطعة من

الأرض في القرية بموكة الحمال أو لاحد والديه . أو لهما معا يعتبر ايضا من العوامل التي تجعل هجرة العودة الحمال من المدينة الى القرية امرا مؤكدا تماما بحيث غالبا ما يعود الحمال في هذه الحالة الى قريته لكي يعمل في أرضه . ولعل هذا هو السبب الذي من أجله وجدنا للكثيرين من الحمالين يعملون فعلا على زيادة ما يمتلكونه من أرض زراعية بقدر الامكان .

وليس العامل الإقتصادي (الذي يلعب دورا هاما في هجرة العودة وذلك بجانب النسق القرابي) متمثلا فقط في ملكية الأرض فقط قال الكثير من الحمالين يعود لقريته دون ان يكون له مثل هذه الأرض . ولكن يكفي الدار كما قلنا . فهي على الأقل توفر له قيمة الإيجار الذي يضطر له فيه في المدينة . ويلاحظ أننا في هذا العدد إنما نتناول دور ملكية الأرض الزراعية والدار من الناحية الإقتصادية فقط في هجرة العودة . أما عن الأهمية والقيمة الاجتماعية لهما فقد سبق ان تناولناها في دراستنا للنسق الملكية في دراسة النسق الإقتصادي .

بل وهناك عاملا آخر يلعب دورا في هجرة العودة هذه فكثيرا ما قال الحمالون أنهم سيعودون لأن الحياة أقل تكلفة بالمقارنة بالمدينة كما ان الناس أكثر رحمة والعلاقات أكثر قوة وتأثيرا والأقارب أكثر مسئولية نحو الضعيف منهم بحيث يستجيبون للمسن من الأقارب بل وان غير الأقارب بشعرون بالشخص المسن ويساعدونه دون انتظار مقابل مثلا يوجد في المدينة .

وقد قال البعض انه سيعود لكي يدفن في القرية مع أويه وقال آخر (الدفنة هنا سيئة) .

على ان هناك عوامل تحد من امكانية العودة للاستقرار في القرية ابداءها أولئك الذين قالوا بعدم العودة للقرية . ذلك ان البعض قال أنه سيبقى في المدينة رغما عنه

حيث ان لديه أبناء يتعلمون بالمدارس في المدينة ومعه زوجته في المدينة . وقال الآخر أنا أبواى متوفيين وماليش حاجة هناك (في القرية) وقال البعض الآخر (بناتي هنا متجوزين وابواى هنا أسافر ليه) .

هل ان هناك نسبة بلغ ١٠ ٪ من الحمالين لم يستقر لها قرار وترك فكرة الاستمرار في البقاء بالمدينة (بعد التوقف عن العمل عند بلوغ سن المعاش أو عند عدم القدرة على العمل) أو العودة للقرية للظروف . وهنا فقد اجاب الكثيرون عندما سألتهم عن مامية الظروف التي يتركون لها اتخاذ قراراتهم هذه . فجاء الرد بمراحل اقتصادية وان كانت ذات طابع قرابي ايضا فقد قال لي الكثيرون أنهم سوف يرون ما يفعله معهم أولادهم من الحمالين الذين يعملون معهم بالمدينة . فاذا ما عالوم بطريقة مرضية استمروا في المدينة . وإلا عادوا الى القرية . بينما وجدت البعض من قالوا أنهم لا يعرفون ماذا سيفعلون عند المعاش . ورغم ان بعضهم من أصبح على وشك الانتهاء من سن العمل إذ بقي عليه ستة أشهر للإحالة للتقاعد . وهم في حيرة لا يدرون ماذا سيفعلون ويقولون ليس لدينا أية مصادر للرزق هنا (ما فيش حاجة . ومش عارف أحمل أيه) .

والكثيرين من الحمالين قالوا أنهم سيأخذون مكافأة نهاية الخدمة في حالة التقاع العام وسيعودون الى القرية ليعيشون منه لانهم هناك سيعرفون كيف يستغلوه حتى (بشراء جاموسة واعيش من جنبها) أما بالمدينة فان الحياة غالية وسرعان ما يلتهم هذا المبلغ في ايجار المسكن والأسعار الغالية .

والآن وقد انتهينا من عرض الأسباب التي يعزى اليها الحمالون احساسهم بالقرية فان هذا الاحساس في الواقع قد ترومب على أسباب هامة . وكان له نتائج

هامة ايضا . وهنا لا يمكن عزل الاسباب عن النتائج فى مراقبة ومتداخلة بشكل كبير .

ذلك ان الحمال اذا كان يعزى احساسه بالغربة الى عوامل معينة الا ان ثمة عوامل ساعدت - بالاضافة الى ما سبق - على استمرار احساس المهاجر بالغربة وعدم اندماجه وعدم اندماج المجتمع ككل فى مجتمع المدينة . ويمكن ان تلخص أسباب عدم الاندماج فى مجتمع المدينة محوما على النحو التالى وذلك بالنسبة للحمالين :

(١) وضوح الاحساس بالذاتية والتفاير عن مجتمع المدينة ،

ذلك ان الحمالين يشعرون بالاختلاف عن مجتمع المدينة فهم لم يندمجوا مع هذا المجتمع وظلت لهم هويتهم الخاصة وعاداتهم وتقاليدهم فى الزواج وقيمهم وما الى وكذلك مما يوضحه البحث الميدانى فى هذه الموضوعات . وذلك فان العصبية للعائلة والقرية قد حملت على استمرار هذا الاحساس بالذاتية حيث حملت على الحد من اتصالهم بمجتمع المدينة . هذا يجانب ان استمرار اتصالهم بالموطن الاصلى عن طريق السفر على قترات قصيرة ووجود مصالح لهم قد عمل على استمرار احساسهم بهذه الذاتية والانفصال عن مجتمع المدينة والاحساس بالذاتية كما قال : « روبرت بارك » (يشير الاستيطان الذاتى ولا يلبث ان يطفو على السطح فى صورة مشاعر واحاسيس شعورية واضحة واتجاهات تمكيب الشعوب بالغربة ومن ثم تنظر كل جماعة على أنها مقابلة للآخرى) (١) .

(د. فاروق مصطفى ، العلاقات الاجتماعية بين الجماعات العرقية ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٥ ص ٣٠١ .

(٢) ان التفاعل الإجتماعى بين مجتمع الحماليين ومجتمع المدينة تفاعل أقل من ان يعمل على اندماج مجتمع الحماليين فى مجتمع المدينة ذلك أننا إذا نظرنا إلى الزواج وجدناه زواج داخلى . وإذا نظرنا إلى الجوارح وجدنا الحماليين لا يعطى أهمية إلا لجيرانه من الحماليين وعلاقاته بغيرهم سطحية تماما . كذلك فإن الحماليين يحصر صداقاته مع أبناء قريته من الحماليين دون أبناء المدينة .

(٣) ان التوزيع المهنى للحماليين فى مجتمع المدينة واستقلالهم بنشاط اقتصادى معين لا يراهم فيه أحد من أبناء المدينة قلل كثيرا من امكانات اندماجهم بها . ذلك ان التوزيع المهنى ، يلعب دورا فى عملية التماثل والاندماج والاندماج الاجتماعى ، (١) وكان دور التوزيع المهنى هنا هو أنه لم يخلق مجالا للتعاون والاحتكاك أو حتى الاتصال بين الحماليين وأبناء المدينة مما ساعد على وحدة المصلحة بين الحماليين ومن ثم وجود قدر من التعاون أكد وحدتهم وذاتيتهم

هذه العوامل الثلاثة عملت على عدم اندماج الحماليين فى المدينة ورغم ما قل من ان طول مدة البقاء فى المهجر (يعطى المزيد من الفرص للاحتكاك والاشتراك فى النشاط والمناسبات الاجتماعية المختلفة . كما يعطى تلك الجماعات الوافدة من المهاجرين فرصة تفهم القيم والتقاليد التى تنظم المجتمع الأسمى) (٢) .

فإنه طول مدة إقامة الحماليين بالقرية لم تنم هذا الدور بل ظل المجتمع المكون من جماعات متساكنة على أساس قرابى انتهى كما هو متجاورا عن مجتمع المدينة فى القيم السائدة به والأفكار والاتجاهات والمادات والتقاليد وغير ذلك . وله ل

(١) و (٢) د. محمد عبده محجوب ، الهجرة والتغير فى المجتمع الكويتى ، وكالة المطبوعات بالكويت ، ١٩٧٤ ، ص ٣٥ ، ٣٦ .

تفسير ذلك هو ان طول مدة الإقامة لم يكن من شأنها بالنسبة للحمايين اعطاء فرص للاحتكاك والاشتراك في الماشط وتقم عادات وتقاليد المجتمع الأمل . ذلك ان جماعات الحمايين لا تتفاعل أصلا مع المدينة ومن ثم لا يوجد ما يميز تفهيمها لقيمها وعاداتها ان حياة الخيال مستقرة بالكامل في مجتمعه . أى مجتمع الخيالين بمبادئه وتقاليد وقيمه وغير ذلك . وليس هناك فرصة لتقبل عادات وتقاليد المدينة أو حتى محاربة تفهيمها كما ان الخروج عن عادات مجتمع الحمايين هو امر يحد الكثرة من المساواة من الخيالين انفسهم حيث أنه من دواعي فخر الحمايل أنه صعيدى . أى أنه يختلف عن غيره من أبناء المدينة بجانب أنه من دواعي فخره أنه من عائلة (فلان) ومن قرية (كذا) .

هذا وزعم ان عدد الحمايين حوالى ٤٠٠٠ خيال فقط . وهذا العدد القليل كان من شأنه اذابة هؤلاء الخيالين في المدينة واندماجهم مع مجتمعا الا ان العوامل السابقة بمجتمعه من ناحية (وحدة العمل - ووحدة منطقة الإقامة - قلة التفاعل الإجتماعى مع مجتمع المدينة - وضوح الاحساس بالذاتية والتفكير عن مجتمع المدينة) قد عملت على أن يتمكن هذا المجتمع من ان يحتفظ بتمايزه . بجانب ان ثمة نقطة أخرى هامة ذلك ان قلة عدد الحمايين بالقياس الى مجتمع المدينة كان يمكن ان يكون لها دورها لو أن ثمة مواجهة أو منافسة بين مجتمع الحمايين من ناحية ، ومجتمع المدينة من ناحية . ولكن الحقيقة هي ان مجتمع المدينة لا يمثل جبهة معادية لمجتمع الحمايين بحيث يقاوم استمرار تمايزهم عنه . كما أنهم في هذا التمايز لا يثقلون خطرا على هذا المجتمع . وليس هناك مجال للصراع بينهما .

ويعد أن أبرز صحن العوامل التي حفظت مجتمع الحمايين من الاندماج في مجتمع المدينة فان عدم اندماج جماعات الخيالين ذاتها في مجتمع المدينة هي التي

مكنت الحمال ان يستمر ريفيا في حياته في المدينة . ذلك ان الحضرية وان كانت تحمل في طياتها الإشارة إلى ابتعادها عن المدن الا انها في الواقع مجرد طريقة في السلوك فحسب أنه سلوك له طريقته الخاصة وسماه التي تميزه عن غيره (١) . ولعل ما أشرنا اليه فيما سبق من الأثر العميق للرباط القرابية والعائلية . والمبه في العلاقات الإجتماعية في هذا المجتمع لتوضح ان الحول ليس حضريا رغم أنه يعيش بالمدينة منذ فترات طويلة . خاصة إذا أضفنا عدم استجابته للتغير في سلوكه وقيمه . وكذا سيادة العلاقات الشخصية رغم العقلانية والمعتدلة من لاهال المباشر . كما ان روابط الحمالين تقدم بالتعاون في المجال الإقتصادي وفي جميع مجالات الحياة . كما سبق وأرصدنا في تناولنا للمسألة الإقتصادية وكما يبدو فيما بعد في متابعة الحياة العائلية حيث سيتضح دور العائلة الهام وإيقاعات حياة المهاجر من الحمالين وفي عمليات الزواج واختيار الروجة وما إلى ذلك وهذا نذكر ان ويرث ، قد اعتقد ان الحضرية كطريقة في الحياة ذات نموذج يتميز بالعائلية وروابط بلوحة الثانوية والترايد والصغر للدور والمعايير المتقرة لتحديد ولهذا فان المدينة مكان يتميز بالعلاقات المتشعبة والضعيفة (٢) .

وإذا كانت الدراسة الميدانية قد وصحت وستوضح عدم اكتساب الحمال الحضرية بالمعنى الذي يحدده ويرث ، فان هذه اندماج الحمالين ككر في مجتمع المدينة قد هي الفرصة للحمال ان يعيش قرويا في المدينة ذلك أنه ليس في ساحة

(١) د محمد عاطف غيث ، علم الاجتماع الحضري ، دار الكتب الجامعية ، الإسكندرية ١٩٧٢ ص ٩٦ .
(٢) نفس المرجع ص ١٢٠ .

التكيف والانفجاف في مجتمع المدينة . أو لاكتساب الحضرية . ان مجتمع
الجمالين يقدم للجمال مجالا يستطيع فيه ان يظل قرويا رغم وجوده الفيزيقي في
المدينة .

(٢) الحياة العائلية :

أنه من الصعوبة بمكان الفصل بين القرابة من ناحية والزواج والمائلة من ناحية
أخرى . حين ندرس المجتمع التقليدي كما ان فهم نسق القرابة ان يتيسر الباحث
إلا بتحليل نظام الزواج والمائلة في المجتمع نظرا لان نسق القرابة يقوم في أساسه
على نوعين من العلاقات هما علاقات الدم وعلاقات المصاهرة وهنا الموضوعان
الأساسيان المتعلقان بالمائلة والزواج (١) .

وفي تناول الحياة العائلية بالدراسة نواجه الكثير من النقاط الواجب متابعتها
تفصيليا خاصة وان الحياة العائلية في مجتمع الجمالين تتداخل مع ملاسبات عديدة
وهامة تعطى تأثيرها على النمط الذي تنتظم وفقا له هذه الحياة العائلية .

وهنا س نجد ان الهجرة قد لعبت دورا كبيرا في صور العائلة وأسلوب المعيشة
داخلها وفي العلاقات التي تنتظم داخلها سواء بين الآباء والأبناء أو بين الأخوة
بعضهم وبعض وبين الأخوة والأخوات وبين الأبناء وأعمامهم وأخواتهم الخ.
هذا من ناحية . كما س نجد ان الانحطاط التي تشكل بها الحياة العائلية قد لعبت
دورا هاما في تشكيل . ليس السلوك والعلاقات داخل العائلة فحسب بل
وايضا السلوك الاقتصادي ووسائل المعيشة والسكن وغير ذلك .

(١) ده أحمد أبو زيد ، البناء الإجتماعي ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ،

ويفضل الباحث تناول الحياة العائلية من خلال تناوله لأنماط التي تنظم وفقا لها العائلة في هذا المجتمع .

وطبقا لما أماننا من ملاحظات بعد المشاركة التامة للحياة الاسرية لبعض الأفراد في هذا المجتمع وفي محاولة لاستخلاص ما نريد فهمه عن هذا التساؤل - ما هو النمط أو الأنماط التي تتخذها الحياة العائلية بهذا المجتمع . وما هي التغيرات التي طرأت عليها بعد الهجرة للمدينة .

- ان لدينا الأسرة النوواة (الأسرة الأولية) .

- ولدينا العائلة الممتدة . والعائلة المركبة .

- ولدينا العائلة المتصلة Joint Family

وان كما نستطيع تناول العائلة النوواة Nuclear Family دون أن نوجه مشاكل في دراستها . ذلك أنه لاخلاف على شكل وتكوين هذا النوع فالأسرة هنا هي العائلة التي تتألف من الأبوين (الزوجين) والأولاد (الذكور والإناث) غير المتزوجين وهي الأساس الذي تقوم عليه الجماعات الزوجية أو المنزلية التي تتألف من أشخاص يعيشون في بيت أو مسكن واحد وتقوم بينهم علاقات وثيقة في حياتهم اليومية (١) .

وان كنا نجد عامل الهجرة قد لعب دورا حاسما بين الأشخاص الذين يكوّنون هذا النمط الأسري .

(١) د. أحمد أبو زيد ، البناء الاجتماعي (الانساق) البيئة العامة الكتاب ،

. أما عن العائلة المتصلة Joint Family (فإن النمط التقليدي لها هو تكونها من الرجل وزوجته وأطفالهم الصغار وبناتها البالغون وزوجات هؤلاء الأبناء والأطفال الصغار لهؤلاء الأبناء (١).

والعائلة المتصلة بهذا المعنى كآلة عمل جدد ولعل أوضح ما واجهنا في هذا الموضوع هو ما وجدناه في دراسة (م. س. جور) في دراسة عن التحضر والنشر في العائلة . فقد ناقش نقطة هامة جاء فيها أننا قد نراجع الانماط التالية للعائلة المتصلة :

(١) النمط المكون من الأب وزوجته والأبن وزوجته وأطفاله بالإضافة إلى أبناء الأب وهم أحوة الأبن المتزوج ولكلهم غير متزوجين . وهنا على أي الأحوال فإننا نجد أن الدكرين المتزوجين تربطهما علاقة بنوة Filial .

(٢) النمط الذي نجد فيه رجلين متزوجين تربطهما علاقة أحوة (Fraternal) بينما يكون أبويهما ليسا على قيد الحياة وهذين النمطين يتأثران تأثراً متبايناً عند حدوث تغيرات في البناء الإجتماعي . مثلاً فإن التحضر قد يؤثر على العائلة المتصلة بحيث يضمف العائلة المتصلة اتصالاً أحياناً The Fraternal Joint Family دون أن يؤثر تأثيراً يذكر في العائلة المتصلة اتصالاً بنوياً (أي المرتبطة بأساس بنوي بحيث يوجد الأب والام ويوجد معها الآن أو الأبناء المتزوجين من الذكور) .

The Filially related Joint Family .

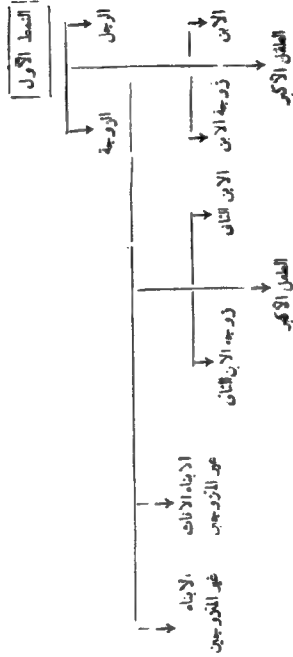
ثم حاول د. جور ، أن يؤكد أن الأمر يصبح مشمراً إذا نظرنا إلى العائلة

المتصلة بنظرة أخرى غير القول بأنها عائلات صغيرة تربطها علاقات القرابة وتميش تحت سقف واحد وتشارك الغذاء والمكية . قائلاً أن هذا التصور إنما مصدره الفرض القائل بأن العائلة الصغيرة هي الوحدات التي تتكون منها العائلة المتصلة . ويقول أن العائلة المتصلة إنما تبدأ فعلاً كمائلة صغيرة أولية أو فوأة . وتتطور إلى مائلة متصلة . هندها يتزوج الآن أو الأبناء . وإنما الاعتراض الهام هنا هو أن هذه النظرة إلى العائلة المتصلة إنما تركز على العلاقات الزوجية بين الزوج والزوجة كمحور رئيسي في التحليل العائلي .

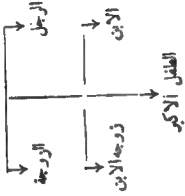
ويخلص إلى أية سأل إلى القول بأنه يصبح الأمر مشمراً أكثر وإذا نظرنا إلى العائلة المتصلة باعتبارها مجموعة تتألف من الذكور البالغين الشركاء في المهرات وأبنائهم الصغار وزوجاتهم وقد يكون معهم أبناء غير متزوجين للأب أيضاً (١) . وإنما كان ما يراه الكاتب للسطور السابقة فإن ما ذهب إليه يمكن أن يفيد في الواقع في رسالتنا هذه . وسنرى فيما بعد ذلك . وبمبسط لما ذهب إليه الكاتب فقد وضع وسما توضيحياً يوضح أشكال مختلفة للعائلة المتصلة :

(1) Ibid. P. 6-7.

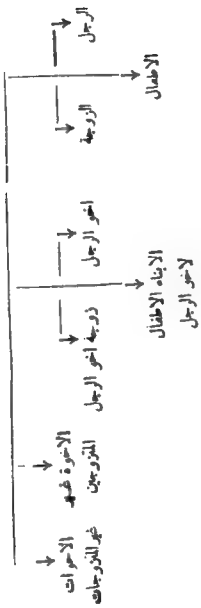
إنما العائلة المتحدة
(Joint Family)



النمط الثاني



النمط الثالث



Extended Family أما العائلة الممتدة

فإنها استخدمت في بحوث عديدة لتشير إلى (الجماعة التي تقيم في مسكن واحد وتتكون من الزوج والزوجة وأولادهما الذكور والإناث غير المتزوجين والأولاد المتزوجين وأبنائهم وغيرهم من الأقارب ، كالعم أو العمة والأبنة الأرملة الذين يقيمون في نفس المسكن ويعيشون حياة اجتماعية واقتصادية واحدة تحت إشراف رئيس العائلة) فقد قال محمد عاطف غيث أنه قد استخدم هذا التعريف للعائلة الممتدة وإن كل من عمار في قرية سلوا ودوييه في قرية « شامبريت » في الهند ، ويانج في قرية تايتو في الصين قد استخدموا اصطلاح العائلة الممتدة لتشير إلى نفس المعنى (١) .

- أما العائلة المركبة فتوجد حيث يوجد تعدد الزوجات Polygyny كما هو الحال في كثير من المجتمعات البسيطة والمجتمع الإسلامي والمجتمعات الشرقية وهي تتألف من الرجل وزوجاته وأطفاله منهن . فليس هذه العائلة في الحقيقة سوى عدد من العائلات البسيطة أو الأسر التي ترتبط معا لتؤلف وحدة قرابية نتيجة لوجود عنصر مشترك يربط بينها كلها وهو الزوج (٢) .

ولقد فضلنا أن نبدأ بهذه المجالة في التعرف على الانماط التي تتخذها العائلة على وجه العموم . وذلك نظراً للدور الهام الذي تلعبه العائلة في مجتمع الدراسة ولأننا ستابع هذه الاشكال في مجتمع المحالين .

- (١) د / محمد عاطف غيث . التغير الاجتماعي في المجتمع القروي . المار
القومية للطباعة والنشر اسكندرية ١٩٦٥ ص (٢١٩) .
(٢) د / أحمد أبو زيد . البناء الاجتماعي - الاساق - الهيئة المصرية العامة
للكتاب الطبعة الثانية - ص (٣١٤) .

فالمهاجر في الواقع لا يجد العمل الذي يلتحق به في المدينة عن طريق أبناء قريته الذين سبقوه الهجرة (١) فقط بل أنه في الغالب إنما يجده عن طريق أقاربه وأبناء عائلته وكذلك يجد مسكنه وكذلك يجد الحماية . ويجد ملاذا يأوى إليه يخفف عنه جبروت القرية الذي يحس بها . وقد سبق أن أوضحنا هذا كله في حديثنا عن أثر الفسق القراني والانتائية في المهاجر وفي الهجرة وعلى أية حالة فإن الأهمية التي تحملها العائلة بالمهاطها المختلفة في حياة المهاجر في المدينة وتكيفه لها أو استمرار تمايزه عن سكانها واتجاهه نهجا مختلفا في أسلوب معيشته جعلها تستحق منا أن ندرسها يعمد التفاصيل خاصة وأن الهجرة كان لها دورها الهام في التأخير على الفسق القراني وعلى العائلة وطريقة تراضها ومعيشتها من ناحية بالإضافة إلى أننا أيضا أمام قول البعض (بأن لثق العائلة الممتدة بشكل نسقا شائعا في المجتمعات المهاجرة حتى في المجتمعات المتقدمة فيل نكامن المهاجرين في الحياة مع الوطن الجديد) (٢) .

والآن ما هي أنماط العائلة السائد في مجتمعا (مجتمع الخواص) وما مدى مائتصرت له من تفرات في المدينة . أو حتى تلك التي بقيت في الريف . فنحن نعلم أن الهجرة تؤثر على كل من المهاجرين من ناحية وكذا تؤثر في الآخرين الذين يتكون بهم (٣) .

(1) Janete Abu Lughod. • Migrant Adjustment to city Life. The American University in Cairo Rep int series N. 4 P. (30).

(2) Beter. B. The Economic of Underdeveloped Countries, The University of Chicago Press, 1966 P 63.

(3) Encyclopaedia of The Social Social Science. IX — X ... P. 422.

ونظرة إلى أنماط العائلة في مجتمع الدراسة لتوضح حقائق هامة وعديدة .
ذلك أننا أمام مجتمع من المهاجرين إربط بمنطقة جذب واحدة هي مدينة
الاسكندرية وبمئة واحدة هي عمليات الشحن والتفريغ وقدم من منطقة طرد
واحدة هي الريف المصرى ومخ فطنى سوهاج وأسبوط على التحديد . ومن مجموعة
قرى بينها من هاتين المحافظتين . ورغم ذلك فإننا أمام أشكال مختلفة للأسرة
فى المدينة .

أن نظرة للأسرة وطريقة تكوينها بالمدينة لتوضح حقائق هامة جسيماً .
وتوضح الأثر البالغ الذى تركته الهجرة على مجتمع المهاجرين وخاصة فى الأسرة
بجميع أنماطها .

ان نظرة إلى الأسرة فى هذا المجتمع توضح أن هناك عددا كبيرا من الأسر
النواة قد طرأ عليها بعض التغيرات . فإذا كان القول بأن الأسرة هي التى تتألف
من الأبوين (الزوجين) والأولاد والإخوات غير المتزوجين وأنهم يعيشون فى بيت
أو مسكن واحد وتقوم بينهم علاقات وثيقة فى حياتهم اليومية .

وإذا كان هذا قد جاء ليحدد هذه الأسرة النواة أو الأوية لتصبح واضحة
التيير فى مقابل العائلة الممتدة أو المركبة أو المتصلة . فإن الهجرة قد لعبت دورا
كبيرا فى الاخلال بفكرة المسكن الواحد والبيت المشترك فى الأسرة النواة . بل
وأيا لعبت دورا فى (العلاقات الوثيقة فى الحياة اليومية) وفى التركيب القرابى
بصفة عامة فكيف كان ذلك ؟ .

ان الطريقة المثلى فى نظرتنا لتناول هذا الموضوع البالغ الشعب والتمعية
هو أن نبدأ بمجدولة بعض البيانات التى جمعناها وسنكتفى فقط بمجدولة البيانات
الرئيسية فى هذا الموضوع .

(جدول يعكس التركيب القرائي مجتمع الحالين)

النسبة المئوية لاجمالي العينة	العدد	النسوع
		١ حالون يعيشون في المدينة بمفردهم (١)
١٣.٥ %	٢٧	(أ) عزاب لم يسبق لهم الزواج
١٩.٥ %	٣٩	(ب) حالون متزوجون وتركوا زوجاتهم بالقرية .
٦.٥ %	١٣	٢ أسر بدون أولاد بالمرّة بفضل النظر عن مكان الإقامة (بالقرية أو بالمدينة مع الحال (الزوج) .
٦١ %	١٢٨	٣ أسر مكونة من الزوج والزوجة والأولاد غير المتزوجين (بفضل النظر عن مكان الإقامة أيضا) .
١ %	٢	٤ أسر مكونة من الزوجين والأولاد المتزوجين وغير المتزوجين (بالمدينة) .
٨ %	١٦	٥ أسر مكونة من الزوجة والاب والام وأخوة الحال (الزوج) (بالقرية) .
		٦ أسرة مكونة من شقيقين من الحالين وزوجتيهما وأبنائهما
٥.٥ %	١	أ - بالقرية
٢ %	٤	ب - بالمدينة
٢ %	٤	٧ أسر تتكون من الزوج (الحال وزوجاته في حالة احتفاظه بزوجين في الدفعة)
		٨ أسر تضم أقارب للزوج
٨.٥ %	١٧	أ - بالمدينة
٢.٥ %	٥	ب - بالقرية
صفر	صفر	٩ أسر تضم أقارب للزوجة

(١) المقصود بأنهم يعيشون بمفردهم هنا هو أنهم لا يعيشون مع أسرهم فقط بفضل

النظر إذا ما كانوا يعيشون في السكن مع أقارب آخرين من هدمه .

(٢) إجمالي عدد المتزوجين ١٧٣ حالاً من إجمالي العينة البالغة (٢٠٠) .

هذه البيانات لها دلالات هامة في الانماط العائلية السائدة في هذا المجتمع والدور الذي يقوم به كل فرد في هذه العائلات وكذا في العلاقات التي تقوم بين أفراد هذه الانماط من الأسر .

وإذا غصصنا النظر (مؤقتا) عن العلاقات التي تربط بين أفراد الأسرة وتناولنا البيانات الواردة بالمدخل فإنها توضح نتائج ذات أثر بالغ على هذه العلاقات وتتناول هذه الحقائق والتي كانت نتائج للهجرة يلا شك وأن كانت تمكس على وجه العموم التركيب الفردي في إجماله في هذا المجتمع .

(١) عمالون يعيشون بمفردهم بالمدينة

أ - لقد وجدنا أن هناك ١٣٥٪ من إجمالى العينة . لم يسبق لهم الزواج ويعيشون بمفردهم بالمدينة . والمقصود من قولنا أنهم يعيشون بمفردهم بالمدينة هو أنهم لا يعيشون مع أسر والدم حيث توجد هذه الأسر بالقرية عادة ويعيش هؤلاء في مساكن مشتركة مع بعضهم البعض وفي غرف أو أكشاك ضيقة . وغير نظيفة هموما . وليس بها أثاث يذكر .

ويعيش هؤلاء في مجموعات في كل حجرة أو كشك تتراوح بين ٣ ، ٧ أشخاص يكونون عادة من الأقارب وغالبا ما يكونون جميعا من غير المتزوجين أيضا . وأغلب هؤلاء يحضرون للعمل في مواسم معينة يهودون بعدها إلى القرية خاصة عندما تنقاص فرص العمل . إلا أن أحد هؤلاء إذا أتيح له عمل دائم فإنه يستمر في المدينة . وقد قابلت العديد من أمثال هؤلاء ممن استمر بالمدينة لاستمرار فرص العمل إلا أن الغالبية الساحقة على أية حالة من هذه الفئة لا يلبث أن يعود إلى القرية وهم مشردون لما بشكل كبير للغاية . ومعدل تزاوج هؤلاء إلى قريتهم معدل

يمكن قياسه بالأيام وليس بالشهور بعكس الحال بالفنسية التوهيات الأخرى من
الحالين .

والحقيقة أن هذه الفئة من الحالين تمكس الهجرة والاحساس بالغربة في المدينة
بكل وضوح فهم يتحركون في مجموعات غالبا يذهبون إلى العمل مع بعضهم
البعض . يعودون منه مع بعضهم البعض ويكنون في نفس المنزل في الغالب
حيث كثيرا ما تجد هذه الفئة تسكن مجموعات في ذات المنزل . وليس هؤلاء حياة
منزلية بالمعنى الحقيقي في المدينة . فالمنزل مجرد مكان للنوم في وقت متأخر من الليل .
حيث يستمر هؤلاء في مقبى القرية ساعات طويلة .

وهذه الفئة أكثر التحاما مع بعضها البعض والعلاقة بين أفرادها الذين غالبا
ما يكونوا في نفس العمر هي علاقة تساوى وتعارف في الحياة بالمدينة . بينما يسمى
كل منهم إلى أن يوفر من النقود أكثر مما يوفره الآخر ويرسل إلى والديه بمبالغ
أكبر من الآخر فإن ذلك من شأنه اكساب المرء مكانة أفضل خاصة وأن أثر
هذا ليس وقفا على القرية وحدها بل وعلى المكانة في المدينة أيضا ذلك أن القيم
العائلية من المحكات الهامة هنا .

وعلاقة هذه الفئة علاقة خضوع للكبار من أبناء ذات القرية من يقيمون
بالمدينة وخاصة الكبار من الأقارب والذين كانوا الواسطة التي أحققهم بالعمل في
المدينة في الأغلب . وإلى أقصى حدود يشعر هؤلاء بأن الكبار مسئولون عنهم
مسئولية تضامنية مسئولون عن حل مشاكلهم بالمدينة ومسئولون عن إلحاقهم
بالعمل وكذا عن مساندتهم عند حدوث خلاف بين أحدهم وبين شخص من قرية
أخرى . ومسئولون كذلك عن حل ما يقع بينهم من خلافات بل وأن الكبار
وخاصة الأقارب منهم مسئولون عن توفير العمل أمام الشباب الصغار الذي يترك

القرية ويتجه للدينة باحثا عن المقى الذى يجلس عليا أبناء قريته . فبمجرد أن يحضر هذا المهاجر الجديد فإن كبار القرية بالمدينة عليهم أسكانه وأشغله . وقد وضح فيما سبق أن هذا المهاجر غالبا ما يكون مرتبطا بعلاقة قرابة مع مهاجرين سبقوه إلى المدينة ولعل هذه المسئولية من جانب الأناارب والكبار بالمدينة نحو المهاجر الصغير بجانب ما سيتأكد من دورهم فيما بعد . يجعلنا نقول أن مسئولية العائلة بالقرية تجاه أبنائها من الشبان من حيث توفير الحماية والدفاع وكذا توفير المسكن والأكل بل والمسئولية التضامنية عن سلوكه . هذه المسئولية تكاد أن تنتقل من الأب فى القرية لتصبح موكولة إلى الأناارب العاصيين أو الأناارب ذوى الأرحام عن يقيمون فى المدينة وهذه الفئة من الشباب الصغير الأزهوب ومع أن العدد الموضح لهم هنا قد أعطى نسبة ليست كبيرة (١٣.٥ ٪) فإن هذه النسبة تزيد كثيرا فى مواسم العمل الأخرى عن هذا القدر .

وقد لاحظ الباحث أن هذه الفئة تعتبر هى الأداة التنفيذية للشاجرات وتنفيذ عمليات الثأر بين القرى بعضها وبعض . وهى تلعب دور قبضة اليد بالنسبة لكل قرية فى مواجهة مجتمعى المدينة ومجتمع القرى الأخرى التى تشارك فى العمل أو المسكن .

(ب) عمالون متزوجين ويمشون بمفردهم بالمدينة :

ويصل نسبة هؤلاء إلى نحو ٢٣ ٪ من (إجمالى المتزوجين فى العينة وهددم ١٧٣) والحقيقة أن توزيع هذه النسبة على مختلف قرى مختلف قرى الحالين توضح أن الميل لترك الزوجة والأولاد لا يمش أجماعا متساوى الدرجة فى مجتمع الحالين . فقد أفضح لنا مثلا أن هذه النسبة تزيد عن هذا كثيرا بن أبناء قرية نوه (والى يحتكر أبنائها تقريبا العمل بمجال شحن وتفريغ الأخشاب)

حيث وصلت نسبة من تركوا زوجاتهم وأولادهم بالقرية الى حوالي ٣١ ٪ من إجمال العاملين من أبناء قرية توه (١) ولا شك أننا لو قمنا بتقسيم عدد هؤلاء البالغ ٥٣ عمالاً الى المزوجين فحسب من أبناء هذه القرية من يعملون بالشحن والتفريغ واستبعدنا غير المزوجين لوصل هذه النسبة إلى ما لا يقل عن ٤٠ ٪. كذلك اتضح أن أبناء قرية الربانة (وم يعملون بعمليات شحن القطن) والبالغ عددهم ٣ عمالاً في أغسطس ١٩٧٥ قد وصلت نسبة من ترك منهم زوجته وأولاده بالقرية حوالي ٤٢ ٪ (٣ حالة)

وقد ناهت الأسباب التي ترك من أجلها هؤلاء العمال زوجاتهم وأبنائهم بالقرية ورغم طول مدة بقاء كل منهم بالمدينة حيث أن مدة قضاء هؤلاء العمال بالمدينة تبلغ في المتوسط عشرون عاماً على الأقل ومن ثم فإن طول مدة البقاء ليس على علاقة بترك العمال لزوجته وأبنائه بالقرية. وقد اتضح أن أهم الأسباب التي أدلى بها الباحثين هنا هي:

١ - خدمة الوالدين أو أحدهما فقد قال عدد كبير من العمال الذين تركوا زوجاتهم وأبنائهم بالقرية أنهم إما تركوهم لخدمة الوالدة أو والده أو كلاهما (١٥ حالة بنسبة ٩ ٪ من الحالات المزدوجة).

٢ - بلغ أيضاً عدد من ترك الزوجة والأبناء بالقرية لخدمة الأرض الزراعية التي يملكها زوجهم من العمال ٢١ حالة بنسبة (٣ ٪) ولا شك أن هذا يوضح أن عامل الارتباط بين الملكية من الأرض الزراعية وترك العمال المالك

(١) اتضح أن عدد العمال في فرع الأخشاب ٤٩٧ في شهر أغسطس ١٩٧٥ وأن عدد المزوجين الذين تركوا أبنائهم وزوجاتهم بالقرية ١٥٢ عمالاً.

لهذه الأرض زوجته بالقرية ليس ارتباطا تاما بمعنى أنه ليس كل من يملك قطعة من الأرض الراحية يترك زوجته وأولاده بالقرية حيث سبق ورأينا أن نسبة الملاك للأراضي الزراعية من الخالين المقيمين بالمدينة يتجاوز الأربعين بالمائة . ولعل هذا سببه هو أن حجم الملكية ليس كبيرا . ومع ذلك فإن نسبة الثلاثة عشرة بالمائة هذه تعكس دور الفسق الإقتصادي في الفسق القرابي - في انحطاط الأسرة - ولا يفوتنا هنا أن نشير إلى أن الم - البين تركوا زوجاتهم وابنائهم بالقرية وقالوا بأن السبب هو خدمة الوالدين والسابق الإشارة إليهم . لاشك أن عددا كبيرا من هؤلاء إنما كان تركه زوجته بالقرية إنما هو خدمة ما يملكه الوالدين من أرض زراعية بجانب خدمة الوالدين أنفسهم . ولاشك أن هذا يوضح دورا أكبر يلعبه الفسق الإقتصادي في التأثير على المهاجر هروما .

ثانيا : ثمة أسر بدون أولاد وهذه بلغ عددها (١٣ أسرة فقط) بنسبة ٦٥٪ . ومن الواجب هنا أن نشير أنه إذا كان القول بأن (الأسرة تظهر أو الجماعية القرابية بمجرد ولادة الطفل الأول من الزواج وإن كان بعض النساء يذهبون إلى أن الأسرة لا تعتبر كاملة إلا إذا كانت تضم أطفالا من كلا الجنسين) (١) فإننا نكون متجاوزين في اعتبار هذه أسرة بالمعنى الحقيقي . وعلى أية حال فإنه من الواضح أنه نسبة هذا النوع أو النمط من الأسرة قليل (٦٥٪) . ولعل ذلك يعكس وضعا خاصا تمثله هذه الأسرة فإن عدم انجاب الأبناء يعتبر من أشد الأمور بؤسا للغرف في نفس الزوجة بل والزوج أيضا . فقد قابلت بعض أولئك الذين ليس له أبناء ولم يتجربوا . فوجدتهم يبذلون أقصى ما يستطيعون من أجل

(١) د. أحمد أبو زيد، البناء الإجتماعي - مدخل لدراسة المجتمع والإنسان، الطبعة الثانية الهيئة المصرية العامة للكتاب من ٣١٢ .

حدوث الانهيار . فالأبناء عنصر بالغ الأهمية في استمرار الحياة الزوجية وعدم وجودهم كثيرا ما أدى لحالات الطلاق كما سنرى فيما بعد . وذلك أن وجود الأبناء يعتبر عنصرا هاما في استمرار الأسرة وتجاوزها الكثير من المشاكل وعدم تفككها عكس الحالة في عدم الانهيار . ويعتبر الأبناء مصدر قوة الأب وفي مجتمع الحاليين يعتبر زيادة الانهيار عنصر لا يخفى بل ومقبول فعلا . لأن مزيدا من الأبناء معناه مزيدا من القوة في مجتمع المدينة والقرية . وكذا معناه مزيدا من الدخل أيضا بتعليمهم في عمليات الشحن والتفريغ .

وينظر باقي المجتمع إلى الشخص غير المنجب على أنه شخص معاب كما سوضح في دراستنا للعلاقة بين الأبناء والآباء فيما بعد .

ثالثا : أسر مكونة من الزوجين وأولادهما غير المتزوجين (أسر أولية) :

ويتمثل في هذا النمط غالبية كبيرة من أسر هذا المجتمع . فقد وصل عدد هذا النمط ٢٨ أسرة بنسبة ٦٤٪ من إجمالي المجتمع . وهو النوع السائد إذن .

وقد لعبت الهجرة دورا بالغ الأهمية في هذا النمط من أشكال الأسرة واثرت تأثيرا كبيرا على تكويناته من زوج وزوجة وأبناء والعلاقة السائدة بينهم

وإذا كنا سنناول هذه النقطة تفصيلا فيما بعد فإنه يكفي الآن أن نشير أنه في حوالي ثلث هذه الأسر ترك الزوج (الحمال) زوجته وأولاده بالربة (وسبق الإشارة إلى هذه النقطة) وعاش بمفرده في المدينة . ولاشك أن هذا كان له أثره على مكونات العائلة كما أن عدد الأسر من هذا النوع التي تسكن المدينة (الزوج وزوجته وأبائه) البالغ ٨٩ أسرة بنسبة ٤٤٪ تقريبا من إجمالي العينة يعيش في

المدينة بعلاقات فيما بينهم طراً عليها بعض التغيير بالمقارنة بها قبل الانتقال الى المدينة ايضا .

وابعا : (١) أسر ممتدة (مكونة من الزوجين والأولاد المتزوجين وغير المتزوجين) .

وبلغ عدد الأسر التي من هذا النوع ١٨ أسرة (عائلة بنسبة ٩ % من إجمالي العينة وبنسبة ١١ % تقريبا من إجمالي الأسر في هذا المجتمع بعد استبعاد غير المتزوجين) ولا شك ان هذا النوع هو ما هناء معظم الباحثين منذ الحديث عن العائلة الممتدة باعتبار أنها إنما تظهر إل الوجود حين يبقى الابن عضوا في عائلة أبيه حتى بعد زواجه وانجاب له أطفال كذلك فاهلا لا تختلف عن تلك التي اشار اليها (جور) في دراسته عن (النحضر والتغير السائل) تحت اسم الأسرة المتصلة (بنزيبا) أي التي يرتبط فيها الزوجين برابط بنوه الأصغر للاكبر . كما سبق وأوضحنا .

ونظرة إلى العلاقة بين الأفراد في هذا النمط نجد ان هناك عائلتين منهما فقط توجد بالمدينة بحيث يوجد الأب والابن المتزوج معه في نفس البيت والمعيشة مشتركة تماما .

ثم نجد ان ١٦ أسرة ممتدة توجد بالقرية . بمعنى ان زوجة الحال وابنائها يعيشون مع والده وأمه وباقي أخواته بمنزلة الوالد بالقرية في معيشة مشتركة وعلاقات وثيقة . ولا شك ان غياب الحال عن التواجد في نفس المسكن - بيت أبيه بالقرية - لا يعني ان هذا النمط من الأسر لم يعد أسرة ممتدة إذ أنه هنا ايضا ورغم غيابها عن العائلة وتواجد والده بالمدينة إلا أنه ما زال

ابن(١) في أسرة أبيه وزوج وأب في الأسرة التي وُثِقَ لها والتي تستقر في بيت الآب بالقرية وهي أسرة الخاصة .

(ب) عائلة متصلة Joint Family

(مكونة من شقيقين من الحلالين وزوجتيهما وأبنائهما غير المتزوجين) .

ولاشك ان هذا النمط هو ما أشار اليه (جورد) في دراسته عن التحضر والتغير العائلي تحت أسم - للعائلة المتصلة اتصالاً أخوياً - وفيه لا يجمد الأب ولكن نجد شقيقين يعيشون معيشة مشتركة مع زوجتيهما وأطفالهما الصغار غير المتزوجين . وقد وجدنا من هذا النمط ٥ عائلات بنسبة (٢ / ١) من إجمالى المتزوجين بالعينة) .

وقد تركت الهجرة أثرها على هذا النمط أيضاً ونظرة الى وضعها الخارجى نجد ان هناك ٤ منها موجودة بالمدينة بحيث تجمع بين الشقيقين الزوجين وزوجتيهما وأبنائهما بالكامل فعلاً . ونجد عائلة واحدة من هذا النمط موجودة بالقرية . هذا وإذا أخذنا في الاعتبار عدد العائلات المتصلة سواء أخوياً أو بنوياً لاصح أن عددها ٢٢ عائلة بنسبة ١٢ / ١ من المتزوجين بهذا المجتمع .

خامساً . عائلات تضم المأرب الزوج :

وبلغ عددها ٢٢ حالة بنسبة ١٢ / ١ من إجمالى المتزوجين بالعينة تقريباً ومن

(١) د. أحمد أبو زيد ، البناء الإجتماعى ، المفاهيم ، الهيئة المصرية العامة
لتأليف والنشر (طبعة ثانية) ١٩٧٠ ص ٣١٥ .

هذه الحلال وجدنا ١٧ من هذه العائلات موجودة بالمدينة ووجدنا ٥ منها مستقرة بالقرية على أننا لم نجد عائلات داخل القبة نضم أقارب للزوجة .

١٠٠٠ عائلة مربية :

وهي التي تألف من الرجل وزوجاته وأطفاله منهن وقد وجد في هذا المجتمع ٥ عائلات من هذا النوع حالة منها ترك الحلال زوجته بالقرية . وحالة أخرى عاش الحلال بزوجته بالمدينة ولكنهما يعيشان بمسكنين متباعدين . وحالتين احتفظ فيها الحلال بزوجته بالمدينة وأخرى بالقرية .

ولكننى بهذا العرض الصورة التي يتخدها التركيب القرابي داخل هذا المجتمع ونحاول الآن نقطتين هامتين عن الحياة العائلية في هذا المجتمع :

(١) السكر .

(٢) العلاقات العائلية .

إذا نعتقد أننا من خلال تناولنا لهاتين النقطتين سنوضح الكثير من التفاصيل المرتبطة بالنسق القرابي وما طرأ عليه من تغير . وكذا من التفاصيل المرتبطة بالحياة العائلية السائدة في هذا المجتمع . وفي هذه الأخطاط الختمة من إخطاط الحياة العائلية السابق تمحيدها في هذا المجتمع .

والآن نوجز قدر ما أمكن وعرض التقدير السابقين ولن نركز كثيراً إلا على ثلاث النقاط المرتبطة . صلب إخطاط والتي تنحصرها العائلة والسابق الإشارة إليها

المسكن

ان المسكن بالمدينة يتأثر تأثراً بالدار ويشكل تماماً وفق النمط الذي نتخله الأسرة بكافة انماطها السابق الاشارة إليها .

قد سبق أن أشرنا أنه بالنسبة لأولئك الذين يقيمون بالمدينة بمفردهم من الحالمين وم אחד فثنين . فهم أما شبان صفار من المهاجرين لم يسبق لهم الزواج بالمرة والافهم أولئك الحالمين المتزوجون والذين تركوا زوجاتهم وأبنائهم بالقرية .

والمسكن بالنسبة لهذه الفئة هو مسكن مشترك في الأغلب ولكن القاعدة أن يسكن العزاب من الذين لم يسبق لهم الزواج مع بعضهم البعض . بينما يسكن المتزوجون من تاركي أبنائهم وزوجاتهم بالقرية مع بعضهم البعض . وليس لهذه القاعدة استثناء إلا في حالة الروابط العائلية حيث يتم الخروج عن هذه القاعدة عندما نجد بعض العزاب ممن لم يسبق لهم الزواج يقيمون مع واحد أو اثنين على الأكثر من أشقائهم من أولئك الذين تركوا زوجاتهم بالقرية . وهكذا فانه لا يحدث أبداً أن نجد أحداً من المتزوجين والمحتفظين بزواجهم بالقرية نقياً مع العزاب من الشبان ممن لم يسبق لهم الزواج في ذات المسكن في المدينة إلا نادراً .

وهذا مرتبط إلى حد بعيد بأن الزواج يعنى مزيداً من الخبرة بالحياة ومزيداً من المسؤولية ومن ثم مزيداً من الأهمية تلك الأهمية المرتبطة بالمكانة في هذا المجتمع . كما أن مرجع هذا أيضاً هو أن الكبار يحتفظون بمكانة خاصة يكسبهم أياها أيضاً عامل السن ولا يجب الكبار أن يمايشوا الصغار في السن في ذات المكان فان ذلك يلقى إلى حد كبير السلفة التي يجب الكبار في هذا المجتمع الاحتفاظ بها دائماً بينهم .

وبين الشبان الصغار ولعل هذا هو السبب الذي نلح من أجله دائماً جديده العلاقات بين الصبيان الصغار من العواذب في هذا المجتمع وبين الكبار من الحماة . (حيث أن الزواج في حد ذاته يمثل جانباً هاماً في نقل الحال إلى مكانه الكبار بما يضيفه من أهمية ومسئولية كبيرة كما أنه يعني عمراً أكبر في نفس الوقت وذلك للعادات المتصلة بسن الزواج في هذا المجتمع همرما والذي يحدث في سن يتقارب كما سيوضح فيما بعد) . وهذه العلاقة المصطنعة بالحدية بينهما تلعب دوراً هاماً في استمرار تماسك القرية واستمرار تواجد سلطة من السلطة العرفية السائدة بينهم وهذه النوع من السلطة في مجتمع الحماة واضحة بشكل لا مثيل له في مجتمع المدينة التي ينعدم فيها ربطه المكانة بالسن أو بالمسئولية العائلية أو ما إلى ذلك . وستوضح هذا في تناولنا للفنق السياسي .

وعلى أية حال فإن الكبار المتزوجين لا يسكنون إلا مع أمثالهم في الغالب بينما يسكن الشبان الصغار من غير المتزوجين مع بعضهم البعض وهذا نلاحظه حتى إذا كان ذلك الشاب الصغير له شقيق أكبر متزوج وموجود بالمدينة ومعه زوجته رأولاً فاه يفضل أن يسكن في بيت العواذب ولا يقيم مع شقيقه المتزوج . خاصة أن المسكن غالباً ما يكون ضيقاً فالمالية الساحقة تسكن حجرة واحدة . ومع ذلك فإن المهاجر المحدث يقيم مع شقيقه وزوجته وأبنائه لفترة قبل الانتقال مع العواذب وهذا وعاءة حال فإن البيوت التي يسكنها هذه الفئة من الحماة تكاد أن تملأ من أي أمثاله . فهي مجرد حصة بريطانية ووايوغان مشرك (أنظر المصرد في الملاحق) . تكون الحصة مشتركة عادة . أما البطانية فإن كل حال في هذه الحالة له طائفة الخاصة به . وكذلك يكون لكل حال (نفس) سـ . به أو حصة محسوبة أقرب المصرد في الملاحق يضع بها حجبائه وملاجه

خاصه وانه كثيرا ما يحدث أن يعود أحد الحمالين من العمل فيرتدى الثياب الطيفة الخاصة بزميل له في ذات المسكن . وهنا تثار مشاجرات قد تكبر وهنا يتدخل الكبار في السن من بينهم لإنهاء الموضوع . وكذلك فإن هذه الحقيقة تعتبر خزانة للوقود الخاصة بالحمال الشاب . يضع بها مازاد من نقوده حتى يتجمع له ما يرسله إلى القرية لذويه .

أن الارتباط على أساس انتمائهم وقرابي هو أوضح ما يكون بين هذه الفئة من الحمالين فهم يتصرفون على انهم عائلة واحدة . وإذا سألت أحدهم عن قرابته لمن يقبضون معه قال كلنا قرايب . أحنأ هنا أبناء بلد واحدة . يبقى كلنا قرايب . حتى وإن لم يكن ثمة قرابة بالحق الحقيقي فانهم أغارب على أساس أنهم أبناء قرية واحدة . وكان الهجرة قد أضاعت بعداً قرايباً آخر بعد قرابي إجتماعي بعيداً عن القرابة البيولوجية . بحيث أصبحت وحدة منطقة الطرد هي ذاتها أساس لرابطة قرايبية هامة جداً . وكثيراً ما رأيت حملاً يلقي بنفسه في مشاكل بالغة الصعوبة بسبب شخص من أبناء قريته بمجرد أنه من أبناء القرية . والحقيقة أن هذا السلوك يهدد تشجيعاً من الكبار تماماً . وبالأطبع فإن هذا مرجعه هو أن مجتمع الحمالين هو مجموعة من القرى تتعامل فيما بينها وبين بعضها البعض على أساس من القوة وتماسك أبناء قرية ما يزيد أسمها وقوتها ومن ثم تحتل مكانتها داخل البناء الاجتماعي الأكبر للمجتمع ككل .

ولعل هذا هو السبب الذي نهج من أجله أن الشبان الصغار هؤلاء يسكنون مع بعضهم البعض في مواسم العمل بكثافة سكانية مبهلة إذ تصل إلى ١٣ حملاً في ذات الحجرة الصغيرة وينامون بطريقة يسمونها (سيفك) ويعتنون بها النوم متجاورين على أحد جنبيه ملتصقين بالشخص الآخر الذي ينام بنفس الطريقة .

ويترامون متجاورين في مكان ضيق للغاية يريد من ضيقه أن النطاء محدود
والحصيرة أيضا محدودة وبرد الشتاء فارس عادة .

فانه مهما زاد عدد أبناء القرية الواحدة بالمدينة . فلا بد أن يسكنوا بذات الحى
الذى يسكنه أبناء القرية ذاتها ولا يجوز بأى حال أن يسكن شخص من العنايم مع
شخص من فزه مثلا . خاصة إذا كانت القرية على ذات المستوى من القوة .
ولا فان معنى هذا هو تسير بأداة القوة من أحداها للأخرى . أضف إلى هذا أن
هناك مشاكل ثار وغهره بين هذه القوى .

ومهما زاد الازدحام فى المسكن ومهما زادت مساحته وداءة وقبعا
ولا صحية فانه سيتحمل عبئا كبيرا يزيد عن حاجته كثيرا . ولهذا كثيرا
ما وجدت البعض ينام على الأرض أمام باب المسكن الذى يسكنه بعض الزاب
هندما يريد العدد عن احتمال المكان .

أن طريقة تناول الطعام أيضا تعكس ارتباطا تاما بين هذه الفئة إلا أن الطابع
الاقتصادى يغلب فى هذا الجانب من الحياة بوضوح .

فاذا كان الجمال لايبالى بما يدفع فى مقابل سكنه مع أبناء قريته مهما خلا
نصيبه من الإيجار وإذا كان كثير من ملاك البيوت فى المناطق المتخلطة خاصة فى
سمى كرم الشقافة والبيان . قد انتبهوا إلى هذه النقطة وأصبحوا يتناولون أجرا
شريا من كل من يسكن الحجرة قدره جنبه كامل . بحيث أن الكشك الواحد قد
يصل ما يدفعه الزاب إيجارا له إلى ٥ جنيهات وأكثر أحيانا والجمال لايبالى فى
هذا . ولا يقبل ان يسكن أرخص مع شخص من غير أبناء قريته فهم سئد له .
وهو سئد لهم .

الا ان الطعام هو مجال يمكن فيه الادخار فكل منهم يأكل منفردا في الأغلب إلا مرة واحدة في الأسبوع في الأغلب حيث يقومون بشراء اللحم ويقومون بطهيه (مسلوفا) مع الارز . أما باقى الأيام فان الأغلب هو أن يقتاتوا أحدهم طعامه في العمل أو على المقهى أو حتى في الطريق إلى العمل أو العودة منه وغالبا ما يكون طعام الغذاء في العمل نفسه وعموما فإنه غالبا ما يكون هذا الطعام عس أو فول أو مش وبصل .

هذا وأغلب البيوت التى يسكنها هذه الفئة بدون مياه وبدون كهرباء وحتى ان هو اجد التيار الكهربائى في ذات المنزل فاد الخالين لا يستخدمون الكهرباء في الاضاءة . وأغلب الخالين يستحمون في ذات الحجرات أو الاكشاك ويقومون بأنفسهم بغسل ملابسهم ولا يستعينون أبدا بسيدات من المدينة لاداء هذه الأعمال لهم مقابل أجرا . بل يقومون بأنفسهم بالطهى وهو قادر في الواقع وكذا بالنسبيل وغير ذلك . أو أن بعضهم ممن له قريب متزوج يرسل ملابس له لكي تقوم زوجة قريبه هذا بغسلها . وقد قابلت بعض الحالات تقوم فيه سيدة من نساء القرية بغسل ملابس بعض العزاب مقابل أجرا مع احضار هؤلاء للصابون والجاز . ولكن هذه قلة في الحقيقة .

هذا وإذا تركنا هذه المجموعة من أبناء هذا المجتمع من العزاب الصغار غير السابق لهم الزواج . وتناولنا مجموعة أخرى من الذين يعيشون بمفردهم بالمدينة وهم مجموعة الخالين المتزوجين ولكنهم تركوا أبناءهم وروجاتهم بالقرية . فان هؤلاء لانهم فرقا كبيرا يذكر بين طريقة حياتهم بالمدينة من حيث المسكن والمأكل وطريقة النوم وما إلى ذلك إذ أننا نجد نفس الطرق السابقة في الغالب .

إلا أن الفارق الوحيد بين هذه الفئة والفئة السابقة هو أن هذه الفئة كما قلنا غالبا ما يسكن عدد أقل منهم في نفس الحجرة الواحدة بالمقارنة بالفئة الأولى . هذا من ناحية . ولعل سبب هذا هو أن عدد هذه الفئة (المتزوجين ويعيشون بالمدينة بمفردهم) عدد محدود ومحدد وليس عرضة للزيادة . كما هو الحال في الفئة السابقة التي تتعرض للزيادة الكبير جدا في مواسم معينة . ثم نقف على أنها في غيرها . حيث أنهم مرسىون يرتبطون بالمدن غالبا بوجود ضغط عمل بالبناء . بينما فئة المتزوجين ليسوا مرسىين غالبا . ودائمي التواجد بالمدينة ولعل هذا سبب أيضا فيما لاحظته من أن الحراك المكاني أعلى بين العزاب عنه بين المتزوجين . من يعيشون بمفردهم بالمدينة إذ يستمر المتزوج بذات المسكن دائما بينما يترك العزاب المسكن عندما ينتهي الموسم . وعندما يعود فإنه إنما يعود معه مجموعات من أبناء بلد من أمثاله . وهنا يحدث التناوب للانضمام إلى مجموعة لها مكان متاح له . ومن ثم فإن تحركه المكان يعتبر أمرا طبيعيا .

كذلك فال ملاحظ هو أن ما ينفق في فئة المتزوجين من يعيشون بمفردهم يكون أقل في جميع أوجه الانفاق في مطعمه وملبسه وغير ذلك . كما أنه لا يوجد رجال متزوج يستعين بأية سيدة في غسل ملابسه أو شيء من هذا القبيل بينما القلة من الشباب الذي لم يسبق له الزواج يفعل هذا وربما يرجع هذا هو ابتعاد المتزوج عن القيل والقال كما قالوا في حاسة وإن هذا القيل والقال سيؤثر في مكانة الفرد حيث يرتبط احترام الفرد في هذا المجتمع - الكبير في السن والمتزوج ارتباطا مباشرا بهمة وأخلاقه وادبه تماما عن النظر لأية امرأة اجنبية .

ولعل أهم ما يجهل هذه الفئة تميل للسبل من كم الغامض واختلاف أوجه الانفاق هو أن أفرادا مبالغ كبيرة إلى القرية للانفاق على أمهاته وزوجته

بها . ومع ذلك فإنه يحدد الإشارة أن ثمة عديد من هؤلاء يستقل بحجرة أو كشك بمفرده .

ولعل هذا هو السبب في أننا عندما حضرنا من بق. ون بالمدينة بمفردهم اضح أن عددهم ٥٦ حالة بينما وجدنا أن عدد من يسكنون سكنى مشتركة في ذات الحجرة هو ٢٧ حالة فقط من إجمالي العينة . مذاق كبير ذلك أن الفرق هو عبارة عن عدد ١٩ حالة يقيم فيها العاملون المتزوجون والذين يعيشون بمفردهم بالمدينة إنما يعيشون في حجرات أو أكشاك مستقلة ولا يشترك حياون آخرون معهم في ذات المسكن .

وبمير ذلك هو أنه كثيرا ما تحضر زوجة الحمال في فترات معينة من السنة للإقامة مع زوجها الحمال ومعها صغيرها أو أصغر أبنائها وتظل معه لمدة شهر أو شهرين ثم تعود إلى القرية . وتعود ثانية بعد فترة قد تبلغ شهرين أو ثلاثة أشهر أو أربعة أشهر اتقيم معه أيضا فترة شهرا أو شهرين بالمدينة . ولهذا فإن العديد كما رأينا يحتفظ بحجرته أو كشكه مستقلا خاصة بالمدينة .

والحقيقة أن هذا إجراء لانجده فقط بين أولئك الذين يعيشون بمفردهم في المدينة . وسوف نوضح هذا في تناولنا علاقة الزوج بزوجته فيما بعد .

ثانياً ، السكن والأسرة الأولية والممتدة بالمدينة :

إذا تناولنا المسكن وعلاقته بالأسرة السائدة في هذا المجتمع فأننا نبدأ بوضع هذا الجدول لمجرد التوضيح والإشارة إليه فيما بعد . وأن كان منطلقنا هنا ليس مجرد الأرقام بل العلاقات والآثار .

النوع	المسكن شرك	المسكن مستقل	كشك	حجرة واحدة	حجرتان	ثلاثة حجرات
العدد	٣٧	١٠٣	٤٣	١٢٢	٣٨	٧
النسبة المئوية	١٨.٥%	٨.١٥%	٢.١٥%	٦.١%	١.٤%	٠.٣٥%

وفي تناولنا للمسكن بالنسبة للأسرة الأولية والممتدة الموجودة بالمدينة فإنا نتناوله بالنسبة لهذه الأسرة سواء أكان بها أبناء أم لم يكن بها عمدة أم مركبة . ذلك أن نمط الأسرة قد انعكس على المسكن أيضا وعكس أسلوب الحياة في هذا المجتمع وعكس مدى الأخذ بأسلوب المدينة في الحياة من الناحية المادية فقد سبق وراينا .

مثلا كيف أن أولئك الذين يعيشون بمفردهم بالمدينة سواء أكانوا متزوجين أو من لم يسبق لهم الزواج إنما يسكنون مع بعضهم في شكل مجموعات من (العزاب) علما بأن لفظة العزاب هذه تشمل المتزوجين من تاركى زوجاتهم بالقرية وكذا ابنائهم . ولا يوجد أيه أمثال يذكر في المسكن كما سبق وأوضحنا . ولا شك أن غياب أسر هؤلاء قد لعب دورا في أن يقبل هؤلاء السكوة في أى مكان مهما كان ضيقا مظلما رطبا أو غير ذلك فهو يعتبر نفسه في غربة ويقبل أقل ما يمكنه أن يجبا به والأقل تكلفة .

كذلك فإنه ليس معنى ذلك أن الانتماء المختلفة للعائلة والموجودة بالمدينة إنما فيش آخذة بكثير عما اعتاد أبناء المدينة من أساليب المعيشة سواء ماديا أو سلوكيا ويكفى أن نقرر هنا توضيحها لذلك أن هناك ٨ : مسكنا من بين مساكن العينه

بدون مياه بالمرة وإذا تذكرنا ان مجموع العينة التي تضم ٢٠٠ حمالا إنما تضم ٣٧ حالة يقيمون في مسكن مشترك مما يقلل عدد ما يسكنه هذه العينة من مساكن ومن ثم يزيد نسبة هذه المساكن التي لا يوجد بها مياه الى مجموع المساكن الكلية بالمجتمع. كذلك بلغ عدد المساكن للضوء بالجاز ٩٦ مسكنا بنسبة ٥٠٪. تقريبا مع ان الأمر قد يبدو غروجا عن هدف الدراسة البنائية إلا أننا نستطيع ان نضع تلك الحقائق التي تعكس ما نريد أن نذهب اليه من ان الانسماط التي تتخذها العائلة وتواجدها بالمدينة من عدمه إنما تلعب دورا كبيرا في الاخذ بالسلب الحياة في المدينة وان لهذه اثرا كبيرا على الجانب المادى من الثقافة بهذا المجتمع. وإذا كنا قد أوضحنا ان بالمدينة ١٣٤ عائلة أولية ومركبة وممتدة ومتصلة فأننا نجد ان ثمة معامل ارتباط كبير بين هذا الرقم وبين نوعية الأثاث الذي يوجد بالمسكن إذ نجد ان عدد الأسرة التي وجدناها بمسكن العينة بلغت ١٢٢ - ١٢٣ - ١٢٤ - ١٢٥ - ١٢٦ - ١٢٧ - ١٢٨ - ١٢٩ - ١٣٠ - ١٣١ - ١٣٢ - ١٣٣ - ١٣٤ - ١٣٥ - ١٣٦ - ١٣٧ - ١٣٨ - ١٣٩ - ١٤٠ - ١٤١ - ١٤٢ - ١٤٣ - ١٤٤ - ١٤٥ - ١٤٦ - ١٤٧ - ١٤٨ - ١٤٩ - ١٥٠ - ١٥١ - ١٥٢ - ١٥٣ - ١٥٤ - ١٥٥ - ١٥٦ - ١٥٧ - ١٥٨ - ١٥٩ - ١٦٠ - ١٦١ - ١٦٢ - ١٦٣ - ١٦٤ - ١٦٥ - ١٦٦ - ١٦٧ - ١٦٨ - ١٦٩ - ١٧٠ - ١٧١ - ١٧٢ - ١٧٣ - ١٧٤ - ١٧٥ - ١٧٦ - ١٧٧ - ١٧٨ - ١٧٩ - ١٨٠ - ١٨١ - ١٨٢ - ١٨٣ - ١٨٤ - ١٨٥ - ١٨٦ - ١٨٧ - ١٨٨ - ١٨٩ - ١٩٠ - ١٩١ - ١٩٢ - ١٩٣ - ١٩٤ - ١٩٥ - ١٩٦ - ١٩٧ - ١٩٨ - ١٩٩ - ٢٠٠. ولا شك ان هذا يعكس الاهتمام بالمدينة بتوفير السرير أولا ولهذا كان هذا الرقم الكبير منها. ولا شك ان هذا يعكس الاهتمام بملاقات الزوجين بالأسرة والعلاقة الجنسية بنوع خاص.

ثم ان الاهتمام بعد ذلك بمكونات المسكن يقل كثيرا جدا. إذ غالبية المساكن الخاصة بالأسر بأنواعها المختلفة لا يوجد بها سوى هذا السرير وقليل للغاية من القطع الأخرى وبعضها يكفي به وقطعة من الحصر والغطاء عادة بطانية وبعضها (الحاف) نادر للغاية. أما عن قطع الأثاث الأخرى فقد وجدنا مثلا أنما تراوح بين (إلى جانب السرير) دولاب وهذا يوجد بنسبة ٢٨٪ في إجمال المساكن وهو أقرب للصندوق منه للدولاب عادة وبعضه يكون امرأة وهذا قليل

جدا ، كنه بلسية ٨٥٠ / ١ ، وبلية وهذه قليلة جدا (رغم أنها في الريف تعتبر من الضروريات الموجوده بكل منزل) — إذ بلغ عددها ١٧ طيلة بلسية ٨٥٠ / ١ ولا شك أن قلتها أو قياط بالتغير في أسلوب تناول الطعام وإقامة من أسلوب جماعي كبير بالقرية إلى أسلوب أقرب للمدى بالمدينة .

ولتصبح الصورة كاملة لشراي لا يوجد لدى الكشـيرين فكرة عن جهاز التلفزيون ولم نجد سوى أسرة فقط تمتلك هذا الجهاز ولم نجد سوى أسرة واحدة تمتلك بوتا جار علما بأن البوتا جار شيء غير معروف أصلا وبالمره لباقي المجتمع هذا هو الوصف العام للسكن ولما به من أمان .

هذا وسوف نمر إلى هذا الوصف وأرتباطه بالحياة العائلية بصفة عامة في حديثنا عن العلاقات في داخل العائلة .

ولأن تناول "علاقات داخل العائلة" :

وهنا نواجه أخطاء عديدة سبق أن حددناها . ويجب قبل أن نتناول هذه العلاقات بالتفصيل أن نوضح نقطة نعتبرها بالغة الأهمية . ذلك أنه على الرغم من أن البيانات الإحصائية السابقة توضح أن انتشار الأسرة بمفهومها الأولى في المدينة (بمعنى الجماعة التي تتألف من الزوج والزوجة والأبناء غير المتزوجين) إلا أن الأمر أهد في الواقع من البيانات الإحصائية الطافية فوق السطح ذلك أنه ورغم تمثيل هذا النمط من الأسر (الأسرة الأولى) لنسبة عالية وصلت إلى ٦١ / ١ من المجتمع المدروس إلا أن التعمق في الروابط والعلاقات داخل هذا المجتمع توضح أن النسق القرابي يلعب دورا بالغ الأهمية بحيث أن الأسر التي تربطها علاقات قرابية تتصافر وتعاون مع بعضها البعض بشكل شبه ملوم مما يجعل العلاقات في داخل هذا المجتمع تدور على مستويات ثلاثة وذلك بالنسبة إلى:

— داخل الأسرة الأولية (علاقات أفراد) .

— داخل القرية الواحدة بين الأسر ومضيا البعض (علاقة عائلات)

— على مستوى مجتمع الخواين كله (علاقة قرى) .

هذا وعلى الرغم من ان الأسرة الأولية هي المعط السائد في هذا المجتمع إلا ان هذه الأسر تتناسك مع بعضها البعض بحيث يصبح مجموعة الأسر المرتبطة بقرابة عاصبة واحدة واضحة تماما في هذا المجتمع وثمة عوامل عملت على استمرار التماسك في هذا المستوى لعل أهمها ما يلي :

(١) وحدة النشاط الاقتصادي ووحدة المدخلية الاقتصادية . والتعرض لنفس الظروف والملازمات في العمل .

(٢) التجمع في بيت أو بيوت متجاورة للغاية في ذات الحي في محاولة لمقاومة الاحساس بالاغتراب وكذا في محاولة خلق قوة في مواجهة الظروف الجديدة التي يواجهها المهاجرون بالمدينة .

(٣) هذا بالإضافة الى أنه قد وضح ان (الاحتمار وخط الذكور وتكرار أسماء الأجداد والاباء وقيام العلاقات بين هذه الأسر على أساس من القرابة العاصبة)^(١) كل هذا قد لعب دورا هاما للغاية في استمرار الارتباط على أساس قرابي واستمرار وضخامة دور النسق القرابي والالتقاء العائلي في هذا المجتمع فضلا عن ان الارتباط بين مختلف هذه الأسر التي ترتبط على أساس القرابة في

(١) د. علي بن حسين ، الواحات الخارجية ، الهيئة المصرية العامة للكتاب

خط المذكور بروابط بالغة القوة والعمق في جميع المجالات وان كانت منفصلة في
المسكن وليس بينها معيشة مشتركة بالمعنى الاقتصادي إلا أنها ترتبط في جميع
نواحي الحياة الأخرى ارتباطا قويا للغاية خاصة في النواحي السياسية والاجتماعية
إنما تقسم دائرته بحيث تمتد الى كل أبناء القرية الواحدة الذين يرتبطون على
أساس البهات التي ينتمي اليها التجمعات الأسرية السابقة . ذلك ان كل قرية إنما
تجدها مبنيا زاد عدد أبناءها بالمدينة يحفظون ويعرفون تماما أنهم أقارب من بعيد
كما يقولون . فكثيرا ما يعرفون عن هذه القرابة بأنهم جميعا أقارب وعلى أية حالة
فالحمال يعرف سلسلة أجداده حتى الجدة الثامن أو التاسع . ولذا فإن أبناء القرية
الواحدة يمدون دائما أنهم أقارب من بعيد . ومع ذلك فثمة قرية مشلا مثل
(أولاد اسماعيل) فهذه القرية كما يتضح من أسمها ورغم ان عدد من ينتمون
اليها بالمدينة قد بلغ ٦٠٠ في المتوسط حيث اختلف المخبرون في العدد بين (٣٠٠ ،
٩٠٠) إنما هم يعرفون تماما أنهم ينتمون الى ٩ عائلات بالقرية وان هذه العائلات
تلتقي عند مؤسس واحد في خط بعيد جدا هو اسماعيل الذي لقبوا جميعا باسمه
(أولاد اسماعيل) بحيث أصبح اسم القرية هو ذات اسم هذا للتؤسس الأول
للبدة الأولى .

وقد قسم الشيء تجده في أبناء قرية أيتوب الحمام الذين يقولون أنه رغم أن عدد
من وجد منهم بالمدينة قد بلغ حوالي ١٠٠٠ على الأقل يعملون جميعا بالشحن
والتفريغ فانهم يرتبطون فيما بينهم على أساس أنهم أبناء قرية واحدة في مواجهة
القرى الأخرى . وداخليا فانهم يقولون أنهم ٦ عائلات فقط وهم يتعاملون فعلا
على أنهم ٦ مجموعات من الأقارب قرابة أبوية وذلك داخل ذات القرية . وعلى
أى حال فانه من الواضح الآن ان الهجرة قد عملت على تقوية الروابط على مستوى

أوسع من الأسرة الأولية - ذلك أنه إذا كانت الدراسات التي أجريت لمعرفة اثر التنفير الذي حدث في الفسق القرابي والعائلي وغيره من الانساق في المجتمع الانساني وركزت على مجتمع معين (دراسات عن التنفير في المجتمع القروي ، دراسة حول التنفير في الواحش - الحفارجة - دراسة حول أثر الهجرة في المجتمع النكاري ، دراسة حول التنفير ايضا في مجتمع الوندو Pondo) تناولت هذه الدراسات جميعا محتشمات أربعة وفارقت بين ما كان عليه وما آلت اليه بعد وقوع عامر شأنه ان يحدث تغيرا في الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وغيره

إذا كان هذه الدراسات - قد أكدت على زيادته في الأسرة الأولية في حياة الفرد ومتناقص حجم العائلة والتمسك الذي أصاب العائلة بصفة عامة - فإن ما نحن بصده من مجتمع إنما يؤكد شيئا آخر ، فهو يؤكد زيادة دور العائلة والبدنة في حياة الفرد - حقا أننا هنا لا نجد ان العائلة هي النمط السائد بالمدينة بل ان الأسرة الأولية هي النمط السائد إلا أننا نجد ان الاثر الذي تلقته العائلة والبدنة في حياة الفرد عامة سواء في جانبها الاقتصادي أو الاجتماعي والسياسي هو أوضح الاثار على الإطلاق وعلى أية حال فإنه تنعكس لنا وحسدة العائلة والبدنة في المجالات السياسية بوجه خاص وكذا في بعض الجوانب الاقتصادية التي لا تستطيع أسرة أولية ان تواجهها بمفردها مثل حالات الموت وحالات بقاء رب الأسرة لسبب أو لآخر وحالات قدوم مهاجر جديد من القرية وحالات ترك احدهم لمسكنه (طرده منه أو سقوطه) وغير ذلك .

والآن فاننا إذا تناولنا العلاقات العائلية عن العموم لوجدنا علاقات الزوج والزوجة في المدينة تتخذ طابعا معينا هذا من ناحية . ولوجدنا ايضا ان الهجرة قد احدثت تغيرا في هذه العلاقة .

بل أننا أحيانا نجدها قد أدخلت تنهرا على شرط هام من شروط الأسرة عامة
وبجميع انماطها ذلك أننا قد وجدنا ان علاقة الزوج بزوجته تتنوع تنوعا هاما
وفق الأحوال التي يكون عليها علاقة المكان الذي يجمعهما من ناحية ووفق نمط
الأسرة ذاتها .

وعن أية حالة قاننا قد وجدنا أنه يوجد بالمدينة ١٣٤ أسرة منها ٦ أسر ممتدة
(٤ منها ممتدة امتدادا اخويا) واثنان ممتدان امتدادا بنويا) .

وعلاقة الزوجة بزوجها في المدينة هي علاقة الخاضوع والطاعة التامة خاصة
الزوجات اللائي ليس لهم أقارب عصب بالمدينة وأنهن يشعرن بالعزلة ويخشين
أن يجرهن أزواجهن ومن أجل ذلك فأنهن أكثر طواحيمة للزوج . وأكثر
استعدادا لقبول ما يقدمه الزوج مهما قل لتميش به في أولادها . كذلك فإن
دور المرأة الاقتصادي هو دور سلبي غير منتج صادة لا تعمل الزوجة بالمرّة ولم
أقابل حالة واحدة تعمل فيها الزوجة فجميعن يكنفين بالجلوس في المنزل الساعات
الطوال التي قد تستمر ٢٤ ساعة متصلة في انتظار الزوج .

ويقول لي الكثيرون من الرجال أنهم لا يتركون الزوجة تخرج لشراء ما يلزم
البيت بالمرّة بل هو الذي يقوم باحضار كل ما يحتاج اليه الزوج لاداءة بيتها من
طعام وشرايب وكساء وغير ذلك . ولاشك أن الزوجة بالمدينة وقد أصبحت
هيئا غير متتبجا بمكس الحال الذي كانت عليه بالقرية حيث تعمل الزوجة هناك
جنباً إلى جنب مع الرجل . فإن مركز المرأة وأهميتها قد قل كثيرا عن ذي قبل
(قبل الهجرة للمدينة) .

والمرأة هي التي تختص رغم ذلك بتقرير بعض الأمور مشلا هي التي تختار .

ما يطهر عادة فالزوج نادرا ما يحدد ما سياكله وأغلب الأزواج مع ذلك يعطون زوجاتهم مصروفا البيت يوما بيوم بينما يعطى البعض مصروف الشهر مرة واحدة أو هل مرتين حسب نظام صرف الأجور بالعمل الذى يتم مرتين شهريا .

وهى أية حالة فإن الزوجة هى عادمة البيت وعادمة الرجل وليس معنى هذا أنها لا تتناول سلطات التربية لأولادها بل ان عليها المي. الأكثرى تربية أولادها البنات التى لا يتدخل فيها الرجل كما سنرى فيما بعد وعليها كذلك تربية الأطفال الذكور حتى سن معينة .

وإذا كنا قد أشرنا ان هناك ٣٩ حالة بنسب تصل إلى ٢٢٪ إلى إجمالى المتزوجين بهذا المجتمع قد تركوا زوجاتهم وأولادهم بالقرية فى العلاقة بين الزوج والزوجة هنا مختلفة من أوجه كثيرة عنها فى الحالات السابقة .

فالزوجة فى حالة وجود الزوج فى المدينة وبقائها فى القرية قد تبقى فى البيت الخاص بالزوج مستقلة أيضا ص عائلة زوجها أو قد تستمر مع عائلة زوجها إذا كانت مقيمة معهم قبل هجرته للمدينة . أو قد تنتقل للمعيشة معهم إذا كانت تعيش مع زوجها فى بيت آخر خاص بها قبل هجرته .

وقد وجد الباحث أنه بين الحالات التسعة والثلاثين التى ترك الرجال فيها زوجته وأولاده للمعيشة بالقرية يوجد ١٧ حالة أى بنسبة ٤٠٪ تقريبا تعيش فيها الزوجة مع عائلة الزوج وعلى أية حالة فانه يصدد منافسة الزوج والزوجة فى حالة إقامة الزوجة بالقرية ثمة حالتين :-

(أ) إقامة الزوجة وحدها فى عيشة مستقلة وهذه الحالات بلغ عدده ٢٩ حالة من بين الحالات التسعة والثلاثين التى تقم فيها زوجات المهاجرين بالقرية . وفى هذه الحالة يصبح مركز الزوجية مركزا جموعا بالمقارنة بمركزها بالمدينة

ونحن نكافئ اجتماعية واقتصادية كجدة وتحتل محل الزوج في معظم ما هو هام في الحياة بجميع وظائفها الاجتماعية والاقتصادية وليس معنى هذا أن العلاقة بين الزوجين تصبح في حالة متساوية بل أن شخصية الزوج تصبح هي للسيطرة بمجرد تواجده بالقرية إلا أنه يحكم بقائهما هي بالقرية وتمرسه هو للتغيب عنها فترات قد تطول ولا يعلم مداها قبل الزوج يتعامل مع الزوجة من موقع أقرب للتماوى والمركز وتصبح الزوجة وأفرادها خاصة أحوالها الذكور هم الذين يلعبون الدور الرئيسي في إدارة شؤون البيت بالقرية وتربيته الأبناء وتقرير الأمور الاقتصادية الخاصة بالزراعة والتصرف في المنتجات الزراعية وأحوالها وغير ذلك. وإن كان هو الزوج أنه أن تقدم تبريراً كافياً في الحالات الأخيرة للزوج خاصة إذا تناول الأمر شئ من نوع المحصول وكما الإنتاج وغير ذلك. إلا أن الأمر الذي لا يمكن أن نتمسك به التصرف من جانب الزوجة وأفرادها هو ملكية الأرض وملكيتها المباشرة وملكيتها الدار فهذه ملكية لا يحسب التغير إلا إذا كان الزوج هو أساسه.

أما عن العلاقات الجنسية فلما إذ فركوا عليها هنا فإن ذلك مرجعه أهمية العلاقة الجنسية هو ما في علاقه الزوج وزوجته تلك العلاقة التي تقوم على أساس الحقوق الزوجية والجنسية والمستولية لمشاركة نحو البيت والأولاد^(١) هذا من ناحية ثم الدور الكبير الذي يلعبه هذه العلاقة في استمرار ربط المهاجر بعائلته المتبقية في القرية حيث أوضح أن وجود الزوج بالقرية يعمل على زيادة مرات سفر الحمل بالقرية واستمرار ارتباطه عائلته وتمتدق الروابط القرابية عكس

(١) د أحمد أبو زيد الباء الاجتماعي (المفهرمات) الهيئة المصرية العامة

للتأليف والنشر - الطبعة الثالثة ٩٧٠ ص (١٤٠).

الحال في وجود الزوجة بالمدينة . وكذلك فإن تناول هذه النقطة كفيل بتوضيح أثر الهجرة على العلاقة بين الزوجين في أم جوافها وهو الجانب الجنسي الذي نظر إليه « فوثر » على أنه (مبدأ أساسيا من مبادئ البناء الاجتماعي) (١) .

وهنا هو ما فالزوج يمارس الجنس في الفترة القصيرة التي يتواجد فيها في القرية التي تكون كل شهرين في المتوسط وأحيانا كل ثلاثة شهور . وفي النادر قال لي البعض أنه يسافر إلى القرية من أجل زوجته كل شهر .

وإذ قلنا أن المتوسط الذي يجمع عليه الاغلبية هو البقاء بالقرية مدة أسبوع أو عشرة أيام كل شهرين فإن الأزواج قالوا بأنهم يمارسون الجنس يوميا وأكثر من مرة نهارا أو ليلا وكما اتاحت لهم الظروف في البيت وأن الزوج يسافر لهذا الغرض بالذات يقول بعض الحمالين إنهم في هذه الحال يضيقون جدا بالزوار في البيت .

هكذا وقد اشتهى الكثير من الحمالين الذين يتكون زواجهم بالقرية من الحرمان الجنسي ودلوا بأنهم يقاسون فعلا من هذا الحرمان خاصة أن بعضهم أصبح مثبتا في القطاع العام وأصبح يجد صعوبة في الحصول على الإجازة الكافية للتعاطف مع الزوجة بالقرية . ويعاني الشباب أو الرجال تحت سن الخامسة والأربعين من هذه الظاهرة ولذا فهم يتحايرون بطرق عديدة ومتنوعة للسفر شهريا وهم عادة ينجحون في هذا عن طريق ملتو وغير قانوني عادة أو عن طريق قيامهم بالعمل عدة أيام متصلة بالمدينة ليلا ونهارا ليتم التسجيل في سراكيمهم عددا من الكبروي

(د. قباوى محمد اسماعيل .. الاثنروبولوجية الوظيفية - دار الكتاب العربي للطباعة والنشر القاهرة ١٩٦٨ - ص (٩٢) .

يفرق، حفا سميًا (الحد الأدنى للعمل شهريًا بالقطاع العام) وهذا الحد عادة يمكن بلوغه في خمسة عشرة يوما أو عشرين يوما ثم يسافر دون أجارة إلى القرية ليقضى أسبوعا ويمر ثمانية وتلمب العلالة الجنسية دوراً بالغ الأهمية في حياة العمال ذلك أن وجود الزوجة بالقرية يجعله يسافر إلى القرية شهرياً إذا استطاع . وعلى الأكثر كل ثلاثة شهور . أما في حالة احضاره الزوجة إلى المدينة فإنه لا يسافر إلى القرية لزيارة عائلته إلا مرة كل سنة أو مرة كل سنة - أشهر على الأكثر أى مرتين في السنة مقابل ٦ مرات في المتوسط و - أمة بقاء الزوجة بالقرية .

ولا يخفى الحال من أصحابه ورفقائه من الحقلين - هب رغبته في السفر ويتفهم الكبار في السن من الحقلين تماماً دوافع الاصفر سنا آخذين في الاعتبار أن من القيم التي لا غلظ حولها فكرة الاستقامة (وتجنب الوقوع في الزنا أو التعرف على أية امرأة في المدينة) والتي تشكل قيمة من قيم المجتمع فهي من أبرز وأهم القيم والتي قد تهوى بأى رجل مهما كان له من صفات فاضلة أخرى ومهما كان دوره في المجتمع في حالة الوقوع في هذا المخطور إلا أن الحال عادة يتجنب أن يتحدث عن ذلك إلى من هم في سنه أو أصغر إلا أن الأمر يكون مفهوما خفياً دون الحديث ٤٤ . وإن كان الكبار من الآلة وب بلمدينة يذكرون ذلك في مزاحهم مع الشاب وهم يشعرون له فخر للسفر . ذلك أن العمال عندما يريد السفر فإنه لابد أن يبلغ أشخاصا آخرين من أقاربه أنه مسافر ولهم عندما يتاجروا في تجمع العمال وعند تروتيب العمال للعمل إذا أصاب الحال المسافر الدور وتدعى عليه بالميكرفن إلى أحدهم لابد أن يرفع صوته (أيوه) نياية هي الحال المسافر عنده فإن أحد أقارب الحال يذهب إلى العمل نياية عنه ويعمل بمرتكبه عادى وتدرج الكراوى بأسم المسافر وفي سرى المسافر وعند القبع

يكون هذا المسافر قد عاد فيعطى أجر الكراوى التى عملها غيره نيابة عنه . الى هذا الشهر الذى سيستم معه نفس الاجراء فى وقت لاحق ومن ثم تزداد علاقة الأقارب توطدا . هذا أما الكبار فى السن وهم من فوق ٥٠ عادة ما يسافرون لزوجاتهم أقل كل ٥ أو ستة شهور . ويقولون بعض الخالين أنه يسافر ليقم ٢١ يوما فى كل سنة فقط ومرة واحدة تحمل بها الزوجة ويعود للماء القادمة ليجدها قد وضعت فعلا منذ أشهر ويمكث أجازته ويعود الى المدينة وقد حملت من جديد وهكذا .

(ب) إقامة الزوجة مع عائلة الزوج بالقريبة وقلنا ان عدد هذه الحالات ١٧ حالة وهنا يصبح مركز الزوجة أقل أهمية من الحالة الأولى . ويقل دور أقاربها كثيرا لصالح أقارب الزوج وأخوته فى كل الأمور أما عن علاقة الجنس بين الزوجين فهى نفس الحالة السابقة ايضا وإن كانت القيود أكبر من حيث وجود الأخوة والآب والأم بالبيت إلا ان كثيرا من الخالين يقولون ان هؤلاء الأقارب يعملون ما استطاعوا من تمكين الحفوة بين الزوجين بالظاهر بالأشغال أو خلق مبررات للخروج كلية من المنزل وصرف الصغار بيل والزوار ايضا بالاعتذار بعدم تواجد الزوج إذا قدم من يسأل عنه من أبناء القرية . ومما كان من قول فان المهرجة فى حالة ترك الزوجة بالقريبة كانت غالبا قلل إلى حد كبير من شدة هذه العلاقة . وقلل كثيرا من أهمية دور الزوج فى حياة الزوجة والعائلة بالمقارنة بالحالات العادية بالقريبة التى يتواجد فيها الزوجان معا بنفس البيت . كما أنه من الواضح أنه قد تم انتقال كثير من الزوجات الى بيت العائلة بعد هجرة الزوج الى المدينة حيث تقيم مع أفراد عائلته ومسندا قلل من إمكانية العلاقة المباشرة بين الزوجين حيث يتم فى هذه الحالة الكثير من تصريف شئون حياة الزوجين عن طريق الكبار من عائلة الزوج الى الدرجة التى قال عنها أحد الخالين (أنه إذا كانت أمى

راضية هى فانها تسمح بمضوء زوجتى من القرية للاقامة معى بالمدينة شهر أو شهرين ثم تعود الى القرية (ولا شك ان هذا القول لا يحتاج الى تعليق إذ يعكس بدوجة بالغة العمق دور الكبار فى العائلة على علاقة الزوجين .

هذا ومن الجدير بالذكر أنه من الملاحظات التى تلت النظر محاولة الأزواج التثليل وحرر زوجاتهم بصفة عامة ولكن من المؤكد أن فارق العمر بين الزوج والزوجة يكون كبيراً بصفة عامة وصل الى ٣٠ عاماً فى بعض الأحيان والفارق العادى والسائد هو ١٠ ، ٢٠ عاماً . ولم أقابل سوى حالة واحدة كانت الزوجة فيها أكبر من الزوج . هذا ومتوسط عمر الخال كالقنا هو ٤٥ سنة بينما متوسط عمر الزوجة ٣٠ سنة على العموم ذلك فإن عامل الاحساس بالاعتراف قد حقق علاقة الزوج بزوجته والمكس والمفارقة هذه العلاقة بين الزوجين بالقرية .

علاقة الآباء والابناء :

من الملفت للنظر استمرار نظرة التفضيل للذكور من الآباء الى الأناث بين المهاجرين من الخمالين رغم بقائهم مدة طويلة بالمدينة ويلبغ تفضيل الذكور عن الأناث فى هذا المجتمع درجة لا يمكن تفسيرها بالقول بأن هذا مرجعه ان الانحدار فى هذا المجتمع هو انحدار فى خط الذكور ذلك ان هذا ليس مبرراً كافياً لوضوح التفضيل للذكور بشكل سافر فى هذا المجتمع عن باقى اجزاء المجتمع المصرى الذى يسوده ايضا الانحدار فى خط الذكور فمثلاً : إذا استمررت نتائج البحث الميدانى اتضح انحسار التلم فى الذكور دون الأناث والميراث فى الذكور بدون قيد دون الأناث . وسبب تفضيل الذكور فى مجتمع الخمالين هو استمرار فكرة العزوة . خاصة أننا فى مجتمع تحكمه علاقات القوة كما سيوضح فيما بعد . كذلك فإن الأسرة التى تعظم ذكورها أكثر تعطى الأب مكانة أقوى فى نطاق المسألة ومن ثم توداد

أهميته قريبا كما ان الأبناء الذكور يمثلون مصدر لمزود من الدخل للأسرة بجانب ان العرف السائد والتقاليد تلوم الذكور بالاتفاق على ذريتهم بينما الانثى لزوجها . وقد لعب تفضيل الذكور دورا هاما في عدم أقبال الحالين على وسائل تنظيم الفسل حيث بلغ متوسط حجم الأسرة ٦.١ فردا (١) عكس الحال في المدينة ولعل استمرار ارتباط الحالين بالقرية (منطقة الطرد) وكذا استمرار علاقتهم في المدينة على نفس الأسس التي كانت تربطهم كأسر وعائلات بالقرية بحيث يتحدد المركز وفقا لحجم العائلة بجانب ان الظروف التي يعيشون فيها في المدينة قد اتاحت لهم الاستمرار بنفس العلاقات بحيث استطاعوا ان يكونوا بمجموعات اتوجرافية (حيث نجد أنهم يتشاركون فيها بينهم أنماط من السلوك المعاري ويشكلون جزءا من تجمع آخر أكبر ويتفاعلون مع أشخاص من مجتمعات أخرى داخل النظام الاجتماعي) (٢) .

وقد وجدت عوامل عديدة ساعدت في ذلك . فهناك وحدة منطقة الطرد لكل مجموعة وكذا وحدة مكان الاقامة (٣) بجانب وحدة الظروف الاقتصادية والنشاط الاقتصادي والعمل الواحد (٤) ولعل هذا وذاك هي العوامل التي جعلت حب

() المقصود بالأسرة هنا هي الأسرة الأولية فقط وقد بلغ عدد الأبناء في المجتمع ٤٠٠ ابنا وابنة وإجمالي عدد الأسر للنجبة ١٦٠ أسرة .

(2) Aler Colen. Urm Ethnicity. Tavistock. Publication. London. 1974. P.1x.

(3) Enid schildkrout. Ethnicity and Generational differences among Urban inigrants in Ghana in Urban Ethnicity. Tavistock. Publication. London. 1974. P- 162.

(١) د. محمد عاطف غيث . التأثير الاجتماعي في المجتمع القروي ، الدار القومية

للنشر ١٩٦٥ ص ٤٠٤ .

الذكور من الأبناء يفضل كبرها ولا يقارن بالموقف من الإناث فهم مصدر قوّة وفخر وهم طائفة اقتصادية والحافظون على اسم العائلة وهم الذين يضمنون بقاء اسمها وتواجدها . هذا بجانب أنهم صمام أمن للشيخوخة : بالوام اجتماعي يكلفهم برعاية آبائهم . هذا من النّظرة العامة للجفسين أما عن علاقة الولدين مع الأبناء فهي تختلف وفق مكان الإقامة وإذا ما كانت الأم ومعها ابناها بقيت بالمدينة ومع زوجها الحال أو بقيت بالقرية مع أبنائها .

فلا شك أنه في حالة تواجد الأولاد مع الأبوين بالمدينة فإن الدور التقليدي للاب والأم يستمر كما هو مع بعض التمديد الطفيف ذلك أن الأم هي التي تصبغ على علاقة أو تفق بالولاد خاصة الإناث . ذلك أن الأم في المدينة تجد الفرصة أكبر والفراغ متاح بالمقارنة بما كانت تتيجته الحياة في القرية . تلك الحياة الممتلئة بالعمل في الحقل للام وابنتها أيضا . بحيث يصبح الوقت المتاح أمامها لثروة أقل . وهذا الوقت الكبير الذي أصبحت تقضيه الأم مع ابنتها في المدينة هو الذي جعلها على علاقة أوثق وأصبح من الممكن رؤية ذلك بوضوح إذا قارنا علاقة البنت بأبيها فهي أقل التصاقا به وعلاقتها به تكون رسمية وتقسّم بالطاعة التامة من جانبها ويجهل الأب عن أبنته كل شيء بينما تعلم الأم عنها كل شيء .

هذا رغبت الأم في طاعة والولاء للاب والأخ بصفة عامة لدى الفتاة وتقوم بتدريبها كأشئ ودية بيت المستقبل فتعلمها للطهي والغسيل وما المذلل . وليس معنى ذلك أن علاقة الأم بالابن غير ذلك . إلا أنهم إعادة أقل التصاقا به . ومع ذلك فعلاقتها بالابن أقوى في الواقع من علاقة الأب بالابن خاصة من الأبناء الذين تخطبوا سن الطفولة . فالأب دائما مشغول في عمله ومشغول بالتأكيد للاتياحية القروية بالجلوس على المقهى أو غير ذلك ومع أن الأب أحيانا يصطحب

طفله معه إلى المقهى أو حتى إلى إدارة الشركة التي يعمل بها إذا حدث ما يضطر إلى الذهاب إليها إلا أن ذلك يعتبر محل نقد على وجه العموم .

وتكاد علاقة الأب بالابن تأخذ طابعاً رسمياً في وقت مبكر للغاية بينما يحدث أحياناً عندما يكون الأب قد طعن في السن والابن يعمل في ذات العمل (وهو عادة ما يعمل معه فعلاً) أو عندما يكون الأب في الأربعين مثلاً وأبنته في العشرين . أو أقل قليلاً فإن مظهر الصداقة يأخذ مكانه تماماً بينهما ويجلسان في ذات المقهى ويشربان الدخان معاً . ويصبح مظهر الأب سائراً مع الابن أو الابنة مصدر فخر للابن بأبائه (الرجال) ولا يكاد الأب يتحرك إلا وهم معه . ولا يحضر مناسبة اجتماعية فرح أو ميت أو غير ذلك إلا وهمه أبنائه . بينما الحال يصبح غير ذلك إذا كان الابن يعمل في مجال مختلف عن الشغل والتفريغ خاصة إذا كان الابن ميالاً للاهتمام بمظهره مثل (لبس المزدكش وإحالة الشعر) فإنه في هذه الحالة تتخذ العلاقة بين الأب والابن الطابع الرسمي تماماً ولا يلتقيان إلا في البيت . وكثيراً ما وجدت أن الأب يجعل عقابه لأبنته هذا بقص شعره أو القسم عليه بالعلاق أن يخلق هذا الشعر . ومع ذلك فإن هذا يصبح ممكناً للوالد حتى بلوغ الابن سنًا معينة إذ أن توافر فرص العمل بالمدينة أمام أبناء الخالين وأمكانية الكسب مستقلاً عن الوالد (عكس الحال في القرية حيث يعتمد الابن على أبيه وملكية أبيه) هذا كله قد جعل سلطة الأب مرفوته يبلوغ الابن سن العمل والتحاقه به .

هذا وإذا كان دور الأب في سلم السلطة الأسرية يظل كما هو في المدينة في حالة هجرة الزوجة معه والأبناء والاقامة في المدينة بحيث يظل هو السيد المطلع عليه الزوجة فإن ترك الزوجة بالقرية ومعها الأبناء يظهر من هذا الوضع بحيث تظن شخصية الزوجة وتصبح هي مصدر السلطة في أمور التربية والتوجيه بالنسبة للأبناء .

هذا وإذا استعرضنا الإلزامات المتبادلة بين الآباء وأبويهم في مجتمع المحالين لا تضح لنا أن ثمة التزام اقتصادي واجتماعي من جانب الآباء نحو آبائهم وكذا من جانب الآباء نحو أبنائهم .

فإذا استعرضنا الإلزامات الاقتصادية من الآباء نحو الآباء فإن أمامنا تقطعتين هامتين :

ذلك أننا إذا تناولنا المساعدات المقدمة من المحالين الى آبائهم اوضح لنا أولا ان النظرة الى ما يقدمه الحال لوالديه هي نظرة الإلزام والاجبار فالحال فيما يقدمه لوالديه يشعر بأن ذلك أمر لا مفر منه وأنه واجب عليه نحو والديه .

وقد اوضح ان هناك عددا من المحالين بلغ ١٢٤ حميلا أى بنسبة ٦٢ ٪ من إجمالي العينة يقدم معونة لابويه أو لاحدهما من يقيمون في القرية ١ وقد بلغ متوسط ما يقدمه الحال لابويه نقديا حوالى ٤ جنيهات (١) شهريا . هذا بخلاف الهدايا الممثلة في الكساوى التي يرسلها عدد كبير من لا يرسلون مبالغ نقدية لوالدهم وإذا قارنا بين نسبة من يرسلون من المحالين لآبائهم من معونات بنسبة من يتلقون منهم كأباء من أبنائهم لا تضح لنا الفرق الكبير . فقد بلغ عدد المحالين الذين يتلقون من أبنائهم معونات مالية نقدية ٧ حمالين فقط أى بنسبة ٣.٥ ٪ من إجمالي العينة . ولعل هو السبب الذي قلنا من أجله ان بند المعونات في ميزانية الحال هو بند انفاق أكثر منه بند دخل واصافة .

ولا يقاودر إلى الذهن ان الفارق الكبير بين ما يقدمه الحالون لآبائهم وما يتلقاه

(١) بلغ إجمالي ما يقدمه الحالون نقديا للآباء ٧٧ جنيهات منهم اثنين فقط قالوا بأنهم يرسلون هذه المعونات في المناسبات والباقي يرسلها بانتظام .

المحلون من أبنائهم إنما يرجع إلى تناقص الاحساس بالإلتزام نحو الأسرة في المدينة بين أبناء الحمالين بل أن هذا مرجعه في الواقع هو ارتفاع دخل الحمال في المدينة وعدم احتياجه لاية مساهمة من ابنة . كذلك فإن الحمال كثيرا ما يكون ابنأؤه المقيمين معه بالمدينة أصغر من أن يعملوا ومن ثم فإنهم لا يكونوا مصدرا للدخل.

هذا من الإلتزام الإقتصادي نحو الآباء من جانب الأبناء . والواقع أن ثمة حالات قليلة يقدم الآباء فيها معونات مادية لأبنائهم في مجتمع الحمالين إلا أن هذه الحالات أقل من أن تذكر .

هذا ويبدو الإلتزام نحو الآباء بشكل أكثر قوة أيضا في الجوانب الاجتماعية . فقد اتضح مثلا أنه كان للآباء دورا بالغ الأهمية في اختيار الزوجة وأن الحمال لا يتزوج إلا بإرادة والديه وعن مختارونها (كما سيوضح فيما بعد) .

كما أن الإلتزام من جانب الحمالين نحو آبائهم يبدو واضحا إذا قلنا أنه من بين ٧٩ حمالا تركوا زوجاتهم بالقرب . ولم يصطحبوه معهم للاستكشافية ثمة ١٥ حالة منهم أى بنسبة ٤٠ ٪ تقريبا إنما تركت الزوجة لتقوم بخدمة والديه أو أحدهما .

بل أن هذا الإلتزام من جانب الأبناء نحو آبائهم لا ينشئ مهما كان الأسباب . فلقد قابلت حائنين كان الحمال فيها يساعد أمه المطلقة من والده والزوجة بشخص آخر وذلك بمبالغ شهرية منتظمة . كما قابلت حالات أخرى تقوم بها الابنة المتزوجة بخدمة والدتها بعد وفاة والدها حيث تذهب إلى بيته يوميا لأعداد المسكن والقيام بالطبخ والغسل وما إلى ذلك . ولا يمرض الزوج في هذه الحالة حيث أن الزواج في هذا المجتمع زواج داخلي . ومن ثم فإن الزوج عادة يرتبط

برابطة قرابية بالاد زوجته وثمة حالات بلغ عددها ٩ يعيش فيها الحال مع أحد أبويه في كشك واحد أو حجرة واحدة بجانب زوجته وابنته .

وثمة حالة يبدو فيها التزام الآباء نحو أبنائهم بوضوح تلك هي حالة الزواج فتندرج الآباء في فئتين الأولى أن يكون ملتوما بتوفير المهر الذي يدفعه ابنته لعروسه . ذلك أن الآباء يعتبرون أن عليهم توزيع أبنائهم البنين والبنات هموما . ولعل هذا أحد الأسباب التي يعمل الآباء على أن تكون الزوجة من أبناء عمومة العريس . حيث المهر هنا لا يصبح مكلفا بالقدر الذي يكون عليه في غير هذه الحالة أما عن التزام الآباء نحو الأبناء من الإناث فهو كسفالتهن حتى الزواج ثم متساوتهن في بيوتهم للتأكد من راحتها مع زوجها ودور الأم هنا مهم جدا حيث أنها هي التي تتدخل عادة بين ابنتها وزوجها للإصلاح بينهما . إذ أن الزواج الداخلي كثيرا ما يجعل أم الزوجة في مركز أفضل فهي وإن كانت ترتبط بزوج ابنتها برابطة قرابية إلا أنها قرابة غير عاصبية ومن ثم فإن تدخلها في المشاكل التي تطرأ بين ابنتها وزوج ابنتها غالبا ما يجنب الأقارب العاصيين الممثلين في الزوج وأب الزوجة أو أشقائها المخول في المشاكل (حيث يسود هذا المجتمع الزواج من أبناء العمومة كما سيتضح فيما بعد) وحيث أن الأبناء على روابط القرابة هي أحد أهداف هذا النوع من الزواج .

أما عن العلاقات العائلية الأخرى فنوجز في عرضها كما يلي :

علاقة الأبناء :

أن علاقة الأبناء بعضهم البعض تتخذ خطا عددا متصفا فانها علاقة لمختلوع من جانب الإناث الذكور وعلاقة العاطفة من جانب الإناث الذكور وبينهم البعض . وقد حملت الهجرة على أن يميل الذكور من الأبناء مركبة

أفضل وأقوى من ذلك الذي كانوا يتمتعون به في القرية بالمقارنة بمركز الاناث من شقيقاته وهذا زاد من دوره في ممارسة السلطة عليهم وحقوق وضعهن له فافتتاحه في القرية لها دورها الإقتصادي للمثل في مساهمتها في العمل الزراعي . بينما اختفى هذا الدور تلميذا في المدينة حيث لا تعمل بنات الخالين بأى عمل . وقد قابل هذا المورس السلبى للاناث ازدياد الدور الإقتصادى المذكور حيث أن الولد يصبح له دخلا مستقلا بالمدينة عن الاسر أو العائلة كلية ويصبح مصدرا من مصادر الدخل لها . بينما في القرية يعمل بأرض ابيسه وعائلته ومن ثم فهو يدور و فلهم ولا يمكن تركها .

هذا والاخ يصبح مسئولاً عن أالة أمه وشقيقاته بعد وفاة أبيه بل وقد قامت عدد من الخالين المزاج الذين تمردوا الخامسة والعشرين أفاد بأن سبب عدم زواجه هو انفاقه على أمه وشقيقاته وقد بلغ عدد هؤلاء ٨ حالات من إجمال الخالين المزاج البالغ ٥٧ - حالة ذلك ان الحال عادة لا يتزوج إلا إذا قام بتوزيع شقيقاته في حالة وفاة والده يعطى الحال بتقدير كبير من المجتمع في حالة تأخير الزواج حتى يتم زواج في شقيقاته . ولا شك ان هذا الموقف إنما يرتبط بأن الاناث لا يعملن في هذا المجتمع ولا دخل لهن ومن ثم فانهن في حاجة لمن يقرن بتجهيزهن .

هذا وكثيرا ما يقوم الحال بمساعدة شقيقته للزوجة في حالة احتياجها لذلك . أما إذا مات زوجها فإنه ملتزم بعائلته . خاصة إذا كان أبوها غير مقيم بالمدينة أو متوفى . وقد اتضح ان هناك ٨ حالات من الحالين يعمل فيها الأخ شقيقته وتعيش معه في مسكنه هي وأولادها الذين يعمل الحال جميعا . وعلى اية حاله فان الإلتزام الاقتصادي نحو الأخت المتزوجة يعطى أخوها الكثير من الأهمية خاصة إذا علنا

أنه غالبا ما يكون ابن عم زوجها في نفس الوقت كما أنه يوطد مركز شقيقته ويرفع من مكانتها . هذا وقد انضح ان الحال الذي تقيم شقيقته بالقرية مع زوجها تتلقى الكسوى والهدايا من شقيقها الحال الفقير بالاسكندرية مثلما مثل زوجة الحال ذاته في حالة انماها هناك ففى بين التسعة وثلاثون حالة التي ترك الحال فيها زوجته يوجد ٢٨ حالاً يرسلون الكسوى سنويا لشقيقاتهم اللقيات بالقرية . وكذا يرسل كسوى لزوج شقيقته وأولادها .

هذا وإذا كان الحال يساعد شقيقته المتزوجة بتقديم المون المادى في حالات زواج أبناء شقيقته وكذا في حالات الولاده وغيره فهو لا يتوقع ان يقوم زوجها بالمثل ذلك أن لم يلبث ان الحال يتلقى أية مساعدات من أبناء شقيقته . كما أنه يأتي بعد العم في التفضيل الزواجى حيث الزواج المفضل هو من أبناء العمومة عموما ذلك ان الدور الإقتصادى والمتمثل في تقديم المون الإقتصادى والنسبات لشقيقته والمتمثل في اعالة شقيقته بل وابنائها إذا توفي الزوج لا يمكن ان يرفع شقيق الزوجة إلى مرتبة الأقارب العاصمين (فأقارب الأب العاصمين عليهم من الواجبات ما يميز تماما عن غيرهم من الأقارب إذ يجب ان يتحدوا وقف الشدة ويساعدوا في العاركة ويثأروا لقربيهم إذا قتل ولعل هذا هو السبب فإزاء من وضوح انقسامات القرية الى مجموعات أبوية في حالات الصراعات والخصومات (١) وما أكثر الخصومات التي تقع في هذا المجتمع لما سيتضح فيما بعد في دراستنا للنسق السياسى .

ومع أنه من الواضح أنه في المجتمع الذى يكون فيه الزواج داخليا كمجتمع

(1) Paul Stirling. "Turkish Village" John Willy and sons New York. 1955. P. 155.

الجمالين فإن دور الحال يصبح هاما أيضا ذلك أنه حيث يكون الزواج داسلا (لا تتوقع تميزا حادا واضحا بين أقارب الأم من ناحية وأقارب الأب من ناحية أخرى) (١) إلا أن العم يسبق دوره ومكانه دور الحال في مثل هذه الحالات أيضا . وقد ذكر : Schapera ذلك حين قال : (مع أنه في مجتمع تسوان في جنوب أفريقيا يسمح للتسوان أن يتزوج ابنة عمه فانه يتم التمييز بين دور العم ودور الحال بالطريقة العادية) (٢) .

ومع ذلك كله فإن الهجرة قد لعبت دورا هاما في هذا الشأن .

فقد حدث أن وجدنا أن هناك حالات عديدة يلعب فيها أقارب الأم دورا هاما في حياة الأسرة . وهذا وجدناه بالذات في الحالات التي ترك الرجال فيها زوجته وأولاده بالقرية وظلت هذه تعيش بتفردها مع أولادها في دار أهلها أو في دارها الخاصة بها وبزوجها . وقد بلغ عدد هذه الحالات ٢٠ حالة من إجمال عدد الحالات التي تقيم فيها الزوجة وأبنائها بالقرية والبالغ إجمالى عددها ٣٩ حالة .

ذلك أنه في هذه الحالات يقوم أخ الزوجة في متابعة مصالح الرجال وكثيرا ما يحدث أن تنتقل الزوجة لتعيش قترات قد تطول مع أهلها في بيتهم . وهنا سواء استمرت مقيمة في الدار الخاصة بها أو انتقلت الى دار أهلها فإن دور أخ الزوجة وأبوها وعائلتها يصبح أهم في الواقع من دور عائلة الزوج ولعل مما يريد من أهمية عائلة الزوجة في هذه الحالة أنه عادة ما يقوم الرجال باستدعاء أشقائهم جميعا الى المدينة بعد أن يعمل لفترة قصيرة وذلك لالحاقهم معه في العمل

(1) Ibid. P. 170.

(2) Ibid. P. 171.

بالفحص والتفريع وذلك حتى يتشكلون بقوة فلسفة وحتى ترتفع مكانة في تلك
دعنا نطوّر المعادلة تماماً لمعلم عائلة الزوجية وأشقاتها .

ولا شك أن أخ الزوجية وأهلها في هذه الحالة ترتفع مكانتهم بالنسبة لإنشاء
الزوجية ويصبح الحال في هذه الحالة في موقف كثيراً ما يتعدى به مركز المم نفسه .
وقد كانت هذه هي الحالة البارزة التي حملت فيها الهجرة حل رفيع مكانة الحال على
حساب المم إسناداً إلى زيادة دوره . وهناك حالة أخرى أيضاً لعبت نفس الدور
تلك هي الحالات التي وجدنا فيها أن أخ الزوجية كان أسبق بالمهجرة إلى المدينة
وبعد احتراقه قام باستدعاء زوج شقيقته — فنسخر هذا إلى المدينة وحلش بها
والحق بالعمل بمساعدة صهره وسواء أحضر أو لاده وزوجته معه أم تركهم
بالمقربة فلن موقف هذا الصهر يصبح أقوى بلا شك كالعكس الملاحظ من
مركز المم .

وبخلاف هذا فإن موقف المم يختلف من موقف الحال بحيث يحتل مكانة
أرفع وأكثر الزايم للطاعة ومشاركة في هام الأمور ويبدو أن هذه قاعدة عامة
إذاً هناك دراسات عدة ينسب إلى هذا منها ما ذكرنا من دراسة P. Stirling
عن القرية التركية ودراسة شايها البتوانا في أفريقيا . ودراسة علي حدين عن
الراحات الخارجية حيث تنتهي بدورها إلى القول (أنه على الرغم من الاعتراف
بأقارب الأم إلا أن العلاقات العاصية تكون أشد وأقوى . إذ يقال أن حيلة المم
يشيرون الموم) (١) .

(١) د. علي حدين ، الراحات الخارجية ، الهيئة المصرية العامة للكتاب —

الزواج :

(١) الزواج هو أصل العائلة. بأنواعه وأشكالها المختلفة. (١) ويرتبط نظام الزواج بنسق القرابة. فان لسق القرابة نفسه لا يمكن ان يوجد بدون المصاهرة بل ورفقه وحدة في بعض المجتمعات. الريفية ان الزواج كان هو نقطة التحول التي تنور حولها كل الحياة الريفية. أو هو نقطة الارتكاز التي يقوم عليها كل البناء الاجتماعي. (٢) فقد كان هذه هي ما تحول اليه « ارنسبرج » Arensberg في كتابه المسمى The Irish Country man والذي درس فيه حياة الفلاحين في جنوب ايرلندة. « وإذا كانت العائلة تحمى المجتمع كوسيلة لضبط الجنس فانها تحمى الفرد أيضا كمرکز للاشباع الجنسي حيث يحتاج الرجل والمرأة الى الاستقرار في علاقاتهم الجنسية وهذا الاستقرار يجيء لهم عن طريق الزواج » (٣).

هذا ويرتبط الزواج الى تداخل في العلاقات القرابية القائمة فظهور أسرة جديدة بفضل الزواج إنما يتم نتيجة لانفصال الزوجين عن جماعتهما القريبتين. وان كان هذا الانفصال إنما يبدى بشكل أكثر وضوحا بالنسبة لفئة ذاتها في المجتمعات الأبوية خاصة في الحالات التي يقتضى فيها الزواج انتقال المرأة من جماعتها القريابية لكي تعيش في يد الزوج أو عشيرته. حيث ان « بعض المجتمعات أمومية

(١) د. أحمد أبو زيد، البناء الاجتماعي، الجزء الثاني، الهيئة المصرية العلمية للكتاب - طبعة ثلثية من ١٩٤١.

(٢) انصار، برينكلو، الانثروبولوجية الاجتماعية، ترجمة د. أحمد أبو زيد، منشأة المعارف ١٩٦٠ ص ١٥٦.

(3) Robert Biersted. "The Social Order. Tata Mc Graw — Hill: Publishing Co. Ltd. Bombay, New Delhi 1970, P. 397.

في عاداتها الزوجية والبعض الآخر أبوى وذلك . ففي الحالة الأولى نجد ان الزوجين الصغيرين يأخذون مكانا للاقامة فيه في بيت (قبيلة - قرية) أبوى العروس أما في الحالة الثانية أى في المجتمع الابوى الذى نجد فيه ثقافتنا نحن فان الحق هنا يحل لزوج وليس للزوجة لاختيار مكان الاقامة وذلك بعد اتمام الزواج وإذا رفضت الزوجة اصطحاب زوجها الى محل اقامته الجديد والذي يريد ان يقيم به معه فانها تصبح هي المسئولة والدافعة و هجرما (١).

هذا وإذا كان الزواج هو ما يربح حقوقا للزوج على الزوجة وكذا للزوجة على الزوج فان هذا هو دوره بالنسبة لغيره . لان دور الزواج يمتد بكل العمق الى خارج العلاقة المباشرة والمحدودة التي تشمل الزوجين . فهو يمتد لبناء الاجتماعي كله كما سبق ورأينا . هو ومهما تعددت صورته واشكاله . من زواج داخلي أو خارجي من ناحية أحادي أو متعددي من ناحية أخرى . تبادل أو غير تبادل . فإن له وظائف بذاته هامة مثل دعم وتقوية روابط القرابة . وتأكيده بقاء اسم العائلة وتقوية روابط المصاهرة كذلك فال دور في مجتمع المهاجرين هنا بجانب هذا هو تأكيد وحدة القرية وازدياد تماسكها في مواجهة مجتمعي المدينة ومجتمع القرى الأخرى التي تعمل في عمليات الشحن والتفريغ كذلك فقد كانت الهجرة أيضا حلف وقوع بعض حالات الطلاق حيث رفضت بعض الزوجات أن تحضر من القرية لتعيش مع زوجها بالمدينة مما أودم الى طلاقها . كذلك كانت الهجرة أيضا حلف حالات تعدد الزوجات التي وحدناها في هذا المجتمع حيث وجدنا حالات فقط كذلك والتي حد ما كانت خلف حالات الزواج الخارسي للقبيلة التي وجدنا في هذا المجتمع .

(١) Robert-Bierstad, "The Social Order", Tata McGraw Hill Publishing Co. Ltd. New Delhi 1955, P. 390.

ومع ذلك فإنه وكما سنرى فيما بعد . فقد حققت الهجرة نوعا من تعميق العلاقة بين الزوجين وأسهمت في تأخير سن الزواج عن مثله بالقرية .

ولستطيع أن تحدد أهم أشكال الزواج في مجتمع الحمالين كما يلي :-

ولعل أهم أشكال الزواج هنا هو زواج ابنة العم فهو أكثر أنواع الزواج شيوعا وتفضيلا في الواقع . يليه زواج آخر هو أقل تفضيلا من النوع الأول هو الزواج بين أبناء الخالة أو بنات الخال . هذين النوعين يشكلان الشكل الأكبر تفضيلا للزواج في مجتمعنا كما سيوضح فيما بعد .

وتدور أمثلة على كل لسان توضح هذا التفضيل . ذلك أن من الأمثلة الشائعة هنا : (بنت عمك تشيل عمك) . (ابن العم ينزل من على الحصان) ولعل المثل الثاني يوضح أن لابن العم الحق كل الحق في أن يتزوج من ابنة عمه إلى الدرجة التي لو أن ابنة عمه في لحظة زفافها وهي على الحصان في طريقها للزفاف من غير أبناء العم من حق ابن العم أن يتعرض لهذا الموكب إذا كان يريد الزواج منها ومن الواجب أن يلغى هذا الزواج لأن ابن العم أولى . كما أن الزواج من ابنة العم هو دلالة منهم على الإصالة وهذا يمكنه المثل الشائع الذي يقوله أحدهم مفاخر بقوله (أمى بنت عم أبوى) والحقيقة أن لهذا النوع من الزواج دور اجتماعي هام . (لأنه يساعد على تقوية علاقات القرابة والمصاهرة القائمة بالفعل ويعتبر بذلك عاملا من عوامل بقاء واستمرار الجماعة القرابية) (١) . كما أن سيادة النوع الأكثر تفضيلا وهو الزواج بين أبناء العمومة يعمل على استمرار العائلة في الخط العاصب وحده ومن يعمل على استمرار التمييز الخاص بالعائلة ونمو

(١) د. أحمد أبو زيد .. البناء الاجتماعي ... الجزء الثاني - الهيئة المصرية

العامة للكتاب - طبعة ثانية - ص (٣٦٤) .

حجماً حيث يساند نظام الانحدار في خط الذكور المعمول به . ولكن ليس هذا هو المهم بل المهم أنه إنما يتم أيضا الزواج بين أبناء العمومة لما يصابه من تسهلات اقتصادية ليست موجودة في أي نمط من أنماط الزواج الأخرى . فالمرء كما نرى إنما يعتبر شيئا ثانويا إلى حد ما في حالة الزواج بين أبناء العمومة . وليس هناك ما يخل في أن يقرم والد الفتلة ما استطاع بإعلانه ابن أخيه في عملية الزواج من ابنته بما في ذلك توفير المسكن له وغير ذلك

بينما لزواج الخارجى يزداد فيه المهر ويصبح محل مسامرة وود وعطاء . ويقف الزواج من الأقارب إلا بعد من أبناء العمومة في وسط هاتين الحالتين كذلك فإن الزواج من أبناء العم بالذات إنما يسانده نقطة بالغة الأهمية تلك هي الحفاظ على استمرار المنكبة في خط الذكور وعدم خروجها عن طريق التوريث المعمول به الإسلام إذا توجّه - الآية بشخص غريب .

ومكذلك فإن لزواج من أبناء العمومة إنما يساعد في صيانة أبناء العائلة من الانحراف وكذا في عدم كسر عجز العائلة من توريث أبنائها . هذا إذا كانت غير قادرة وكما له عدم تسرب ما لديها من ملكيات إلى عائلات أخرى في شكل مرور وهدايا يجب ما يقول إلى البنت من ما ترمته . وفي الحالتين فإنه يعمل على استمرار العائلة في وضع اجتماعي أفضل . هذا إذا نظر إلى الزواج وما يؤديه بين أبناء العمومة بالنسبة للثلة في موقعها بين العائلات الأخرى القريبة أما داخل العائلة ذاتها فإنه بلا شك يعمل على قوة روابط القرابة - استمرارها - في خط الذكور .

وهذا والزواج من ابنة الخال أيضا أهميته البالغة إلا أنه لا يحدث إلا في الحالات التي لا يوجد لدى المم فتاة في سن الزواج . ولعل هذا يعكس لدى

الكبير الذى سبق فيه القرابة العاصية قرابة ذوى الأرحام فى هذا المجتمع رغم الاعتراف بأهمية القرابة من طريق الأم أيضا .

ومعنى الدراسة ما يشغله الزواج من أشكال فى هذا المجتمع فقد تم جدولة التيلفات التالية والى توضيح اتجاهات اختيار الزوجة كما أوضحت البيانات الاحصائية .

جدول (يوضح درجة قرابة الزوجة الزوج فى مجتمع الحملين)

النسوة	العدد	النسبة المئوية %
حاليون متزوجون من ابنة العم .	٧٢	٤٢ %
حاليون العمة .	١٩	١١ %
. الخال أو الخالة .	٢٨	١٦ %
. من العائلة من غير بنات		
الأعمام والأخوال	١٦	٩ %
حاليون متزوجون من قرينهم ولكن من عائلات		
أخرى غير عائلاتهم .	٢٣	٢٣ %
. قرية مجاورة لقرينهم .	٤	٢.٣ %
. مدينة الاسكندرية .	٨	٥ %
. الوجهة الأخرى .	٢	١.٧ %
المجملة (جملة المتزوجين من الحاليين)	١٧٣ (١)	١٠٠ %

(١) نسق أن أوضحنا أن عدد غير المتزوجين من الحاليين هو ٢٧ حالا وبناتهم (وإحصاء مل - واثني مطلقين - ثم أربعة وعشرون لم يسبق لهم الزواج)

أن هذا الجدول يوضح أن درجة التفضيل تسهر من القرابة العاصبة حيث الأغلبية الساحقة قد اختارت زوجاتها من الأقارب العاصبين إلى الأقارب من ذوى الرحم ثم أيضا الزواج من دائرة الأقارب وأبناء القرية من البدئات الأخرى. بل أن الأرقام توضح أن ثمة تفضيل حتى من هؤلاء الأقارب إذ نجد أن هناك ٧٢ حالة بنسبة ٤٢٪ من مجتمع المزوجين قد اختارت الزوجة من بنات العم بالذات بينما نجد أن نسبة تزيد قليلا عن الربع قد اختاروا زوجاتهم من بين أبناء العممة (١٩ حالة) بينما نجد أن الزواج من بنات الخال أو الخالة لم يبلغ مجموعهما سوى ٢٨ حالة فقط .

ونظرة إلى البيانات الواردة في هذا الجدول توضح مدى سيادة الزواج الداخلي ذلك أننا نجد أن عدد حالات الزواج من الأقارب قد بلغ نسبته ٧٨٪ من اجمالي حالات الزواج في هذا المجتمع مقابل ٢٢٪ فقط زواجا خارجيا .

وسيادة الزواج الداخلي هنا إنما يرتبط بعوامل قرابية وأخرى إقتصادية بل وثمة عوامل مرتبطة بالنسق السيامي في مجتمع الحاليين تتدخل أيضا في هذا المضمار . (وسن تناول هذه النقطة بعد قليل) وإذا ما تناولنا كيفية عمل القرابة في مجال الزواج . فإن النسبة العالية للزواج تمكس مدى الرغبة في استمرار تماسك العائلة ومدى إحساس أفرادها ليس فقط بالانتماء لها . بل بالمسؤولية المشتركة بينهم جميعا . فابن العم مسئول عن أن ابنة عمه جميلة كانت أو غير جميلة . فكثيرا ما قال لي بعض الحاليين أن ابنة العم ليس من السهل تركها مهما كان شكلها وقد قابلت أوبئة حالات حضر فيها الحال قبل الزواج إلى المدينة وعاش بالمدينة أعزب ثم أحس فتاة من المدينة وأوشك أن يخطبها أو يخطبها . وهنا تدخل أهله وأقاربه وأعمامه وأبويه بكل القسوة وأهمو هذه العملية . ووجود أحسن قريب له وفي

حالة الزواج الخارجى فإن درجة ارتباط الأقارب تقل كثيرا . فها هو أحد الخالين يقول (أسمى متجاوز فاس غرب من اسكندرية عشان كده لازم أقلل من زيارته عشان الى معاه غربه مش من العيلة ولا حتى من البلد) وهنا لابد أن نشير أن الخال يؤمن بأن المرأة الصعيدية أكثر حفاضا على القيم والشرف من الاسكندرية أو الفلاحة (فى حالة المتزوج من الوجه البحرى) ويقولون أن هذا الصنف من النساء (عليه مفتحة) ومن ثمة فإن الخال يقلل من زيارة أخيه فى حالة زواجه منهن .

وهو ما فإن الزواج من الأقارب هو أحد أسباب نجاح الزواج نفسه وتخطية عقبات كثيرة ذلك أن الزوجة من الأقارب تفهم تماما القيم التى تحكم سلوكها نحو زوار الزوج وأقاربه . تلك القيم التى نشأت عليها . كما أن نسق القيم لديها يكون هو نفس نسق قيم لدى زوجها وعائلة زوجها وذواره وبلدياته . كذلك فإن الزواج الداملى وكما قلنا يكون عادة من الأقارب وساحة من العاصيين منهم ومن ثم فإن علاقة الزوجة بأقارب الزوج تكون وطيدة وقوية حتى قبل الزواج ومن ثم فإن هذا يضمن عدم مواجهة فشل الزواج بسبب سوء العلاقة بين الزوجة وأقارب الزوج .

ولم اخلاف نسق القيم لدى الزوجة الأجنبية هو الذى يجعل الخالين يمنعون أبناءهم وزوجاتهم من التزاوج ومجالسة زوجات أقاربهم فى حالة زواج هؤلاء ذواجا خاوشيا خاصة إذا كانت الزوجة من الاسكندرية أو الوجه البحرى .

وهو ما فإنه يمكن القول أن الزواج يسير اجباريا أو شبه اجبارى فى حلقات ضاغطة عند المركز وأقل الزاما كلما اتجهنا للخارج وعند المركز نجد بنات العم يليه بنات العمه (حتى وإن كانت هذه العمه غير متزوجة من أحد أعضاء عائلتها) الا بوجه ذلك أن فكرة القرابة فى نظرم تمارس ضغطها بالنسبة للقرابة مع العمه

ذاتها وليس مع ابتها) وفي حالة وجود بنات النعم فبهم أولا أولا وشذا وجدنا
ان حالات الزواج من بنات النعم قد بلغت قرابة ٤ أمثال بنات النعمة . وهذا
يرتبط بأهمية دور النعم عن النعمة في حدود المسؤولية عن أبناء أخيه اقتصاديا
وسياسيا . فالنعم هو أول المسؤولين من أحوال أبناء أخيه الاقتصادية وهو مسئول
عن مساعدتهم في حالة الكوارث وكذا مسئول عن ان يعطى لهم شهريا يساعدهم
في حالة وفاة أخيه أو تقاعده وهو أول من يبارع عن أخيه كما ان النعم مسئول عن
التأخر لأخيه في حالة فقته . إذا لم يكن لدينا الأخ أبناء ذكور في عمر يسمح لهم
بالتأخر لا يبيهم . والتأخر يكون نظما ما في البناء السياسي لهذا المجتمع . وهكذا
فان الدور الاجتماعي والسياسي والاقتصادي للنعم هو الذي يعطيه التفضيل للطلقات
حقا بالمقارنة بالنعمة .

وعموما فان تفضيل الزواج من بنات النعم . فبنات النعمة يليه بنات الخلال والخاله
يلي ذلك الأناجب الأبعد وهم ما يدعونهم في هذا المجتمع بالانجب (قرب فوفاق)
ينما يشتهرون للدائرة الأولى والثانية (بنات النعم والنعمة) بقرب النظم . ومن الملاحظ
أن تكون ابنة النعم في سن الزواج . ويقدم أحدهم على الزواج من غريبة إذ هنا
يقال : كما قيل لمن نفس الخليلين المتزوجين بقرياتهم - (اماله أهل أيه اسيبها
بقرى وديلى وقرى) .

وهناك مثل شائع في الالتزام بالزواج الداخلي أولا وتفضيله عن الزواج
الخارجي إذ يقال لراغب الزواج خارجيا (الأول تنطى ذيارنا وبعدن تنطى
زيار الناس) .

وعلى أية حال فانه رغم هذا فقد وجدنا نسبة ٣٣٪ قد تزوجت ذواجا
خارجيا وإذا ما تنبنا إلى أنه قد تمت ان هناك ٢٧ حالة من الخليلين . يجب ان نلمح

الزواج وإن العمالين للزواجين أبناء أو بنات بالمدينة وأنفسه استغلضوا إلى الجميع في إذا ما كانوا ينون الزواج بالآقارب ويفضلون ذلك . أم أنه لامانع عندم من أن يتزوجوا في حالة كونهم غير متزوجون أو يزوجون أبناءهم وبناتهم من غير أقاربهم . وكانت أجابة الجميع تقريبا بأنهم سيتزوجون أو يزوجون أبناءهم من الأقارب وإن للأقارب الحق في ذلك وإن ذلك بأخذ الترميب السابق أبناء العم فالعمة (التي يكون غالبا متزوجة من أحد أعضاء عائلتها الأبوية لتفضيل الزواج من أبناء العم هو ما في هذا المجتمع قاسق) الحال والحالة ثم الأقارب الأبعد فالأبعد .

ولاشك أن انعزال مجتمع العمالين النسبي عن التأثير بالمدينة وتماسك كل قرية في ذات الحى . وتماسك كل عائلة في ذات البيت أو في بيوت متجاورة من الحى واستمرار عوائد الأقارب من القرية في زيارات للعمالين واستمرار سفر العمالين إلى القرية كان هو السبب في استمرار الالتصاق بقيما في هذا الشأن . ومعلوم وموضح أثر استقلال الفرد في اختياره لزوجته خارجيا أو داخليا .

على أن هناك نقطة أخرى بالغة الأهمية أود الإشارة إليها تتصل بالزواج وإن كانت أقرب إلى توضيح مدى انطواء الحال الآن تحت السلطة العائلية التي لا تزال تتماهى أقصى درجات التأثير في حياته . فقد ثبت أن هذه السلطة مستمرة بالمدينة كما هي في القرية إلى حد كبير خاصة في أخطر قران في حياة الحال وهو قرار الزواج . فقد وجدنا مثلا أنه من بين عدد العمالين المتزوجين حاليا وعددهم ١٧٣ حالة ثمة ١٣٧ حالة منها قد حضرت إلى المدينة أى هاجرت إلى المدينة قبل أن تزوج وأن ٤٦ حالة فقط منها قد تزوجت بالقرية قبل الهجرة إلى المدينة . ومن ثم فقد كان من المتوقع أن نجد أن عددا كبيرا قد مارس قراره بهجرة إلى

اختيار الزوجة . حيث ان الغالبية الساحقة قد تزوجت بعد أن حضرت الى لاهية واستمرت قرأت طويلا قبل أن تقدم الى الزواج .

إلا ان واقع الحياة يوضح شيئا آخر ذلك أنه قد انضج ان هناك ٤٢ حالة فقط كانت فيها ارادة الحمال هي الأساس في اختيار زوجته .

بينما وجد ان هناك ١٣٠ حالة من الحمالين المتزوجين (أى نسبة تقترب من الثمانين بالمائة من اجمال الحمالين المتزوجين) إنما تزوجت باختيار الأهل حيث كان للوالدين والاعمام والاشقاء الرأى الأول والأخير في اختيار العروس وهم الذين اختاروها بل كثيرا ما حدث أن ذهب الحمال الى الزمارة فوجد أنه قد أصبح خاطبا لاحدى قريباته حتى دون اعلانه بذلك مسبقا . وقد قابلت أكثر من حالة وجد الحمال نفسه أمام قريبة له ذهب والده الى القرية واحضرها معه لكي تزف اليه بالمدينة . وقد قال لي أحدهم أنه لم يرى زوجته الا طفلة ثم ليلة أن احضرها أبوه من القرية ليزوجها بعد ان ظل حوالى عشرين سنة دون أن يراها .

ومن المألوف هنا ان الحال للوجود بالمدينة إذا رغب في الزواج فانه يعود الى القرية حيث يتم الزفاف هناك ويظل عدة أيام ثم يعود إلى المدينة ومعه زوجته ذلك إذا كان هناك مسكنا متاحا وإلا فانه يترك العروس بالقرية .

وهل أى حال فان الزواج الداخلى منتشر ومسيطر تماما ولا شك أن ذلك إنما يرتبط بطريقة أو بأخرى بالبناء الإجتماعى الذى يتألف من قرى في مواجهة أحدها الاخرى بالمدينة من ناحية . ثم من هائلات (ترتبط كل منها داخليا على

أساس من الارتباط في خط الذكور (١) كل في مواجهة الاخرى وتعميق الارتباط داخل العائلات أمر مطلوب من ناحية بحيث ان الزواج الداخلي لا يؤدي إلى أية تغيرات اقتصادية كانتقال الملكية مثلا . كما أنه يعتبر حفاظا على أموال العائلة لتتق داخلها . فالزوجة من الخارج يلزم لها مهر كبير . كذلك فانتقالها عبء على العائلة لما يلزم للاتفاق عليها . بينما يمكن توفير هذه المبالغ للاتفاق على نفس العائلة في حالة الزواج الداخلي . كما أن زيادة وتماسك عدد أفراد العائلة المعاصرين من شأنه ان يجعلها قوة يفتى بأسها . في مواقف التحدى . ومن ثم فإن الزواج الداخلي هنا هو استجابة لضرورات اقتصادية من ناحية وكذا لضرورات سياسية . كما أنه وسيلة لمجابهة المطالب الاجتماعية التي تجعل بنات العم في حماية وكفالة أبناء العم حتى وان تزوجت بأغراب . إذ ما يربطها بزوجها الغريب هو الورقة فقط كما يقولون . بينما ابن العم يعتبرها حرته ويمار بها حتى وان كانت متزوجة بنهم . ونكتفي بهذا القدر في عرض أهم أشكال الزواج على ان نمسح أنواع أخرى من الزواج . فتمسح زواج بمادى إلا أنه قليل فلم أقابل سوى ٢ حالتين فقط كان الزواج فيها تبادليا . كذلك هناك زواج الأخوة حيث يتزوج الرجل شقيقة زوجته في حالة وفاة الزوجة . وقابلت حالتين ايضا من هذا النوع كما قابلت ثلاثة حالات تزوج فيها الحمال من أرملة أخيه بعد موته . ولاشك ان هذه الاشكال تؤدي الى تقوية روابط المصاهرة وبقاء استثمارها كما يعكس وحدة جماعة الأخوة . كما ان حالات الزواج الخارجى ايضا لعبت دورا في تأكيد التضامن والتماسك الاجتماعى بين الزمر الاجتماعية للتنمية إلى كل قرية على حدة

(١) د. علي حسين — الواحات الخارجية ، الهيئة المصرية العامة للكتاب

من ناحية رابين مجموعة القرى التى يتولف مجتمع الجبالين ككل من ناحية أخرى إذ جعلت على التخليص من العراص داخل القرية كان ذلك من طريق خلق علاقات مصاهرة بين العائلات، المكتوبة لها . كما ان سيادة الزواج الداخلي سلبت الزواج دوره الذى كان يمكن أن يلعبه فى التخليص من حمى العراصات بين أبناء القرى المختلفة السائدة بقطاع الصحن والتفرغ بهيه لم تعد له أى دور فى ربط القرى بعضها ببعض . ومن ثم فإن دور المصاهرة بين القرى المختلفة ضئيل جداً فى الحياة الاجتماعية لهذا المجتمع . وإذا كان الزواج الاحادى هو الشائع فشمه حالات قليلة جداً (٤ حالات) قابلت فيها احتفاظ الجبال بزوجتين بالصحة . ولعل المبررة هى التى مكنت لهذه الحالات من الاحتفاظ بزوجتيهما من ناحية . كما ساعدت على حدوث بعض حالات الطلاق من ناحية أخرى . ذلك أنه قد وجد ان الحالات المبررة التى مثلت الزواج التعددى يلائمها كالاتى :

- ١ - حالة تعيش الزوجتين فيها بالقرية معا .
 - ٢ - حالتين توجد فيهما أحد الزوجتين بالمدينة والاخرى بالقرية .
 - ٣ - الحالة الرابعة وفيها تقيم الزوجتان بالمدينة . فلتسكن واحدة بمجرة يهى البان . وتقيم الاخرى فى كرم الشفاقة .
- والآن نقول ظاهرين هامتين متصلتين بالزواج انهاء لناقشتنا لهذا الموضوع وهما (المهر . والطلاق) .

وفى تناولنا لنظام المهر والتزام بالتظاهر الحقائق فى شكل أدق لمجرد الاستعانة بها وتأكيدها لما نذهب اليه من حقائق ومن نفسه فانا لسوق الجدول التالى فى حدود تناولنا للمهر وهو موزع فى الزواج وتأميره بالعلاقات الاجتماعية فى البقعة الاجتماعية على وجه العموم .

(ب) جدول يبين قيمة المهر المدفوع في مجتمع طائفة

النوع	المدد الحالات	النسبة المئوية لإجمالي حالات الزواج التي دفع مهر
حيالون دفعوا مهرًا أقل من ١٠ جنيهات	٢	١.٥٠ %
حيالون دفعوا مهرًا قيمته ١٠ جنيهات فأقل	١٠	٧.٠ %
حيالون دفعوا مهرًا قيمته ٢٠ جنيهات فأقل	٥	٣.٨ %
حيالون دفعوا مهرًا قيمته ٣٠ جنيهات فأقل	٢١	١٥.٠ %
حيالون دفعوا مهرًا قيمته ٤٠ جنيهات فأقل	٢٥	١٧.٦ %
حيالون دفعوا مهرًا قيمته ٥٠ جنيهات فأقل	٢	١.٥ %
حيالون دفعوا مهرًا قيمته ٦٠ جنيهات فأقل	٩	٦.٥ %
حيالون دفعوا مهرًا قيمته ٧٠ جنيهات فأقل	٧	٥.٠ %
الجميع	١٣٨	١٠٠ %

(١) يعتبر المهر أحد نظم الزواج التي تؤدي إلى تنظيم العلاقة بين الأقارب عن طريق الصداقة فالزواج يعني وجود علاقات معينة بين الزوج والزوجة وأقارب

(٢) هناك ٢٥ حالة لم ترد ذكر قيمة المهر .

كل منهما من ناحية وعلاقة كل من الزوج والوجة بأقارب الآخر من ناحية أخرى إذ أن كل طرف من أطراف الزواج يرتبط بجماعة عاتلة لكل منها دائرة واسعة من العلاقات القرابية . وهذا يحصل الزواج ليس مجرد رابطة بين فردين وإنما رابطة بين جماعتين قريبتين (١) .

وعلى أية حال فإن نشأة علاقة الزواج تنشئ علاقة مصاهرة وتربط كثيرا من الأمور مثل تبادل المهر والهدايا وإقامة الولائم والنقود وما إلى ذلك بما يؤيد من التعاون بين كل من عائلة العريس من ناحية وعائلة العروس من ناحية أخرى . ومن ثم يزيد تماسك هذه العلاقات . وإذا كنا قد قلنا أن الزواج في غالبه (٨٠ ٪) داخليا فإن ما يرتبه الزواج وما يدور حول المهر والهدايا والنقود والولائم وما إلى ذلك إنما يعمل في الواقع على استمرار وتعميق الروابط القرابية بإضافة بعد علاقة النسب والمصاهرة بينهم . وكذلك كون الزواج قرابا ودائلا في الأغلب قد انعكس على كل أنظمة الزواج في الواقع بما في ذلك المهر وغيره من ولائم ونقود وهدايا .

وإذا كان (المهر يلعب دورا هاما في شتى المجتمعات كأن يتخذ عامية التمريض في المجتمعات البدائية مثلا وذلك عرضا عن فقدان عنصر كان يساهم في العملية الإنتاجية وإذا كان يأخذ دورا هاما في عملية الإعلان للزواج وإكسابه صفة الشرعية فانتقال الهدايا التي تقدم في احتفالات رسمية دليل على أن الزوجين والجماعتين المتصاهرين قد انفقتا وقتا بعضهما بعضا ولا يعني دفع المهر وهبلة

(١) د. طلبة حسين ، الواحات الخارجية . الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٥

بمبادل الهدايا استمرارا للعلاقات بين الجماعين المتصاهرين فحسب وإعما يخلق
أيضا علاقات جديدة يؤكدنها (١) .

فإن المهر هنا دورا معينا يمكن استعراضه إذا قلنا أنه يربط فلان من حيث
الكم والنوع وطريقة الاداء بعلاقة أسرة العروس بأسرة العريس ودرجة قرابتهما
من ناحية . وكذا فإنه قد تأثر بعامل الهجرة بدرجة كبيرة .

فالمهر يتكون على العموم في مجتمع الشعن والتفريخ من صور ثلاثة ترتبط
بدرجة القرابة الى حد كبير بين العروسين فقد وجدنا مثلا ان هناك حالات
ولكنها قليلة لم يدفع فيها العريس مبرا على الإطلاق وكل ما طلب منه هو تجهيز
مسكن بالمدينة أو حتى مجرد التواجد بالقرب الدخول بمروسه وتركها هناك في
بيت أبيه . وهذه الحالات تواجدت بين أبناء عم بالذات وبلغ عددها (٢ فقط)
ثم وجدنا صور أخرى لما يرتبه الزواج من واجبات ملزمة بخصوص المهر
فهناك حالات لا زالت تقوم بما هو متبع بالقرب من تقديم هدية ذمية . تعتبر
بمثابة المهر . ويقوم هو باحضار ما يريد من أثاث على نفقته الخاصة . وهذه
الحالة يظن أن تحدث في هذا المجتمع . فقد وجدنا ان هناك . حالة من اجمال
الحالات التي قفعت مهورا والبالغ عددها ١٣٦ أى بنسبة ٣٣٪ من اجمال هذه
الحالات قدم فيها اجمال المهر في شكل هدية ذمية فقط دون أية تقود ودون
ما شبكة . ووجدنا ان هناك حالات أخرى التزم فيها العريس بتقديم مبرا نقدي
وقدم هدية ذمية صغيرة بمثابة شبكة فقط والتزم بأن يقوم بشراء الأثاث وبلغ
عدد هؤلاء ٧٥ حالة بنسبة ٥٥٪ من إجمال دافعي المهر .

— كذلك وجبنا ان هناك عدد قليل دفع مهرًا تقديراً فقط بجانب شيكلة ذهبية . وقام أهل العروس بشراء ما يلزم من أثاث . وبلغ عدد هذه الحالات ١٦ حالة فقط بنسبة تقرب من ١٢٪ .

وهكذا فلمهر في الغالبية الساحقة تألف من هدية ذهبية للعروس مع مبلغ نقدي . أو تكون من هدية ذهبية فقط تقدم للعروس .

والتزامات أسرة العروس والمريس اختلفت فهي أما أن يلتزم المريس باحضار الأثاث بجانب ما يقدم من مهر وهذا هو الأغلب في هذا المجتمع أو أنه لم يلتزم سوى بما قسم من مهر .

فكيف يتم هذا وكيف يتحدد مسؤولية المريس وأسرته من ناحية . والعروس وأسرته من ناحية أخرى وعن أي أساس .

ان النسق القريب كان هو المحدد الأول والآخر لهذه التماثل كلها وكذلك انعكاسه على النسق الإقتصادي .

فذلك أنه قلنا تلاحظ لنا أنه :

— تقدمو درجة القرابة التي تربط بين أسرة المريس والعروس عكسياً مع قيمة ما يقدم من مهر على العموم . فكلما كانت العروس من عائلة المريس موكلة كانت من دائرة القرابة الأقرب (كالأعمام) والآخرى ولكن بدرجة أقل . فان المهر لا يكون عمل تعباً أو على الإطلاق ويأخذ الزواج صورة التزامان التكامل بين الأسرتين . فان هذا التماثل من الخط الزواج لن يرتب تحركات الحليكة خارج العائلة . كما قلنا وكذلك فان المريس ملزم بأخذ العروس معها كان بها . وهو المفضل عن أي شخص يتقدم لها مهما كان هذا أفضل . والناقصة

والمساومة في المهر يجب العائلة ككل ويظهر ما يظهر التفكك والإنقسام وهذا هو أحد بل أم ما يمكن أن يعاب على الأسرتين كاتهما . ويربط بهذا النمط من الزواج لا بقلة المهر فقط بل بربط ارتباطا تاما كذلك بالتزام العريس بأن يقوم هو باحضار الإناث إلا أنه لا شروط على نوع هذا الإناث فانه يستطيع ان يصغر أى شيء مهما قل حتى لو كان مجرد (حصدة ومرتبة) وهذا يحدث كثيرا .

وهكذا فإن هذا النمط من الزواج هو الذى يحدد نوعية المهر وحجمه والتزامات العريس فالمهر يقل أو يكثر لا خلاف على ذلك وهو أقل هو ما عن غيره من حالات الزواج الأخرى . كذلك فهو قطعة من الذهب - تقراوح بين النوايش فقط أو النوايش والحلق . أو كلتاهما مع خلخال أو الجميع مع كردان) حسب الامكانيات المتاحة . وهذه الهدية هى كل ما يقدمه العريس فى بمثابة المهر والشبكة معا . كذلك فالعريس هو الذى يقوم بالتأنيث للحجرة . والمهر على أى حال لا يأخذ به الأسرة والله العروس بل هو هدية العروس . ويرتفع شأنها وشأن الأسرتين معا بارتفاع قيمة هدية زوجها . وهنا فان التزام والده العروس هو فقط ان (يكسى) العروس ببعض (جلابيب) وملابس داخلية .

كذلك ثمة ولية فى بيت العريس وولية أخرى فى بيت العروس . إذا كان الفرح سيتم بالقرية ومذهب الحائز الزواج هاك وحقيقة أن أغلب الحائزين للتزويج قالوا لى أنهم ذهبوا الزواج بالقرية . وبعد أن قضوا أسبوعا بالقرية مع زوجاتهم أحضروهم معهم . أو تركوهم بالقرية حالة عدم وجود مسكن متاح وكل ما حدث إن انتقلت العروس من منزل أبيها الى منزل أبو العريس .

والولية التى بالقرية هى (دبيعة أى خروف أو ماهر وإذا كان غنيا فعجل يذهب فى بيت العريس - ويتم طعن ٧ كيلات - حيث إن أغلب المبحوثون الذين

تزوجوا بالقرية أجمعوا على هذا الرقم - من التصح . ويتم دعوة أصدقاء العريس في بيته هو وأبناء القرية الذين يحضرون لتهنئته . وهنا يجلسون في صحن الدار ويخصص غرفة أو أكثر للطعام . يدخلون في شكل مجموعات حيث يقدم لهم أطباق الارز وقطع اللحم المسلوق وأطباق من الخضروات للطبخة . ويكون هي الملوخية والويكة (البامية) غالبا . ويدور حفل من الطبل الصميدى والتحطيب يوزع في ذلك الوقت (وبعد أن يتناول المتهنئون الطعام ويخرجون للجلوس في صحن الدار أو أمامها) أصدقاء العريس السجابر والشاي .

ونفس ما يحدث في دار العريس يحدث أيضا في دار العروس وذلك على نفقة أبيها شخصيا وهذا هو الالتزام الوحيد الذي يتحمله والدها . وكثيرا ما يسهم العريس وذلك فالمسائلة واحدة . ثم أنه كلما كانت الولايم أكبر كان في هذا رفعا لكافة العائلة على العموم . وإذا كانت الوليمة في بيت العروس أو العريس على فقد فإن القدر يرجع عليهم . مما فهم عائلة واحدة والولاية مسئوليتهم مما فهم أقارب أولا وآخرها

وإذا فان هذا النوع ليس فيه مبرا تقديرا أبدا إذ كيف يأخذ العم من ابن أخيه تقودا ولعل هذا النوع من الزواج يعكس أحسن صور تضامن وتماسك الأسر المكونة لعائلة واحدة خاصة وان هذا التضامن يتمكس بالذات في تزاوج أبناء العمومة وبصورة أقل نسبيا في تزاوج أبناء المخزولة .

ولعل هذا النوع من الزواج يعكس ان العلاقة التي يفتشها الزواج ليست علاقة شخص الزوجين فقط بقدر ما هي علاقة أسر قد تكون على علاقة قرابية أو لا تكون فإذا كانت فقد وإنما ما يتم ومدى تأثره بعلاقة القرابة إنما تنعكس على قدر المهر والله اعلم فيه - وعلى الأمانة في تكلفة الولايم أو حتى اقتراد أحد

الطرفين بتجهيزهما حالة المقدرة والتجاوز في نوع الأثاث الذي يحضره العريس عادة مقابل التناضح عن المهر من جانب والد العروس . أما عن النمط الثاني فهنا يأخذ المهر صورة أخرى صورة نقدية في الأغلب مع شبكة ذهبية . وهذا النوع نجده بين الأقارب أيضا . ولكن بين الأقارب الذين هم في مستوى اقتصادي عال لسيما ، ومن ثم فإن التعاون هام جدا في احضار أثاث مقبول وهنا فإن الأسرتين قد تشاركان في احضار الأثاث ويدفع العريس فدرا من المسال لأهل العروس بجانب الشبكة ليتم تجهيزها بملابس أليق وأكثر ويقوم العريس غالبا أيضا في هذه الحالة باحضار الأثاث الذي يريده .

كذلك قد يحدث هذا النمط في حالات الزواج من الأقارب من غير المالصين أو الأقارب من بعيد كما يقولون أو حتى من عائلات أخرى (غارجي) وهنا فإن المهر يصبح محل مناقشة وعامة في حالة امتلاك والد العروس للقلعة من الأرض وانتظار أن تراث العروس منها شيء . فانه في هذه الحالة غالبا ما يبالغ والد العروس في طلب المهر . إذا كان العريس من عائلة أخرى وقد يصل ما يطلب الى خمسمائة جنيه كما حدث فعلا في حالة من المبحوثين . ويؤول اليه هو هذا المبلغ وهو أقرب للتعويض عن الجزء الذي سيؤول الى - العروس من الأرض بعد موت والدها . وكذا فإن العريس إذا كان من نفس عائلة العروس فانه أيضا يدفع مهرا غالبا لسيما وكذا يقدم الشبكة . إلا أنه في هذه الحالة لا يكون ما يقدم محل مناقشة ولا يحدد والد العروس شيء ولكن والد العريس يبذل قدر الطاقة على أن يقدم ما يعتقد أن والد العروس سيقبله من قريب له مقابل موافقته في ضوه (التركة) التي ستؤول الى العروس بعد وفاة والدها . ويكون سمي والد العريس هذا إنما هدفه تجنب اختلاف داخل العائلة من ناحية ويكرن وضوح والد العروس هو نفس السبب .

ولهذا فإنه في حالة غنى والد العروس بطريقة واضحة عن والد العريس فإن
والد العريس غالباً ما يترشح أن يعطى ابنه نصحه بأن الزواج من ابنة
قد يخاف بعض المشاكل التي قد تنال من وواجه القربة . وهنا فإن الشاب لا يتقدم
للمرئوس ابنه . وقد عادت الحالات وجدت فيها هذه الصفات وكان أن تقدم
والد العروس بنفسه وبه أخاه وابن أخيه بأنهم لم يطلبوا يد ابنته وعين
بنفسه أو يجهما

وعلى أية حال فإن المرء هنا هو كما نقديا يقدم لوالد العروس وهدايا ذهبية
من حلق وكردان وغرايش وخالخال) أو بعضها كذلك فالعريس ملزم بأن يقوم
باحتضار الأثاث ويؤثر المبلع إلى والد العروس وأنهم كاسبق أن
أوضحنا .

أه الحمد الأهم وثلاثة فإن لم يكن كما نقديا وهدايا ذهبية (شبكة)
هذه هو لأكرم الوحيد الذي على العروس أما عائلة العروس فإن عليها أن
تحتضر الأثاث

وحدة الترخ من الزواج لم يحدث درجة كبيرة في هذا المجتمع إذ أن عدد
الحالات التي تزوج فيها عائلة العروس من تقوم هي بشرط أن تكون بلغت ٩٠
عالم فقط . من بلغت نسبتها ١٠ إلى ٣٠ / من حالات الزواج الذين لم يجهزوا
مما دفعنا من مهر وعدد من ٦ حالة .

والحقبة أن هذا النوع من الزواج هو لائق الذي أودعته الحجرة وهو
نفساً أجد المهر أو جدي في محبة المهر الزواج وما يراه أن حقوق والتزامات .

إذ أن أغلب هذه حالات إنما حدث في حالات الزواج :

(أ) الزواج من بين أبناء الاسكندرية (زواج خارجي) .

(ب) "زواج من عائلة أخرى (زواج خارجي) من نفس القرية التي ينتمي إليها الحال ولكن كلنا المالكين نقيم في المدينة ومنذ قرات طويلا وتم الزواج بالمدينة .

(ج) الزواج من قرية أخرى من مجموع قرى الحالين وهذه الحالة الأخيرة قليلة ونادرة الحدوث .

ولاشك أن المهر هنا يصبح على مساومة . وهو أعلى أنواع المهور . إلا أن أقل منه في حالة امتلاك المرأة لارض زراعية كاسبق أو أوضحتنا ويصاحب تقديم المهر القدي شبكة ذهبية كبيرة أيضا في هذه الأنواع من الزواج خصوصا . (وقد سبق عرضي أرقام تمثل الكم النقدي للمهور في هذا المجتمع) .

هذا وأرد أن أشير أن ثمة تمييزا آخر أحدثته الهجرة فيجانب ظهور نمط من الزواج انتقل فيه مسؤولية تجهيز العروس من التزلم على العريس إلى أهلها هي .
فإن للولائم وطريقه المرح نفسها قد اختلفت في حالات عديدة فكثير من الأفراح الآن أصبحت تتم بالمدينة وأصبح الحال ميلا إلى ذلك هربا من الولايم المكلفة بالقرية . وثمة عددا من الحالين تزوج بغداة من القرية ولكن أقام الفرح بالمدينة وقد بلغ عدد هؤلاء ٧ حالات من إجمالي عدد المتزوجين . على أنه من المتبع أن الزواج بالقرية غالبا طالما أن العروس والدةا موجودون هناك .

وإقامة الفرح بالمدينة إنما يراعى ظروف اسرق العريس والعروس الاقتصادية ويجب هاهنا الأمرين مواجهة تكاليف لم يكن لها قدرة على مواجهتها مما يحفظ العائلة التي غلبت إليها الاسرمان مكاتبها . ذلك أن تكلفة الفرح بالاسكندرية أقل

إذ أن كل ما يتم في ليلة الفرح هو أن تطل المروس في بيت أهلها إذا كان موجودا بالمدينة . أو حتى أحد أقاربها من أقارب العريس في نفس الوقت يحيط بها مجموعة من الفتيات من أقاربها ومن جيرانهن يفتنون ويرقصون بينما يكون العريس في بيته أو مرموما عند أحد أقاربه . ويصحبه مجموعة من شباب القرية مع أقاربه الذين يلعبون دورا عاما في استقبال المهنئين وتقديم السجائر لهم على نفقتهم شخصيا . وتؤخذ هذه المناسبة كناسبة لتأكيده وحدة العائلة وإظهار مكانياتها الاقتصادية من خلال الاكثار من تقديم السجائر والمخدرات . كما أن أقارب العريس بالذات يقسمون بالحطب أمامه وأما المعازيم الآخرين ويكثر من إعطاء النقود للفرقة التي تقدم العليل الصمبدي اظهارا للسودة والحب للعريس وعائلته وكذا لأسرة المروس . ومعموما فإن الفرح يبدأ عادة في الخامسة وينتهي تماما في التاسعة على الأكثر . حيث يذهب العريس يحيطه أقاربه وابناء قريته من الاصدقاء في عربات التاكسي لاحتضار المروس . وتناسب حجم الزفة مع وزن عائلة المروسين وسلم القوم بالقرية ذلك أنه قد يكون اسرقى العريس والمروس موجودان بالمدينة ومن ثم فاقامة الفرح بالمدينة لا يكون هروبا من تكلفة الوليمة بل محاولة لتأكيد مكانة عائلة المروسين بين الحاملين الموجددين بالمدينة وهنا يتم الفرح بنفس الطريقة السابقة ودون وليمة ايضا . امكن مع اشراف شديد في المخدرات والخمر والسجائر وأقامة الزينات والانوار والنقود التي تقدم للفرقة للموسيقية التي يقارى الجميع في دفع المزيد منها وتكرار أم عائلة المروسين . كما أن المائلات الأخرى تنتشر هذه الفرصة لتقرب من عائلة المروسين بتقديم نقودا ضخمة وتقديم السجائر المعازيم شأنهم شأن أقارب المروسين الذين يلتزمون وحدهم بهذا العمل في الحالة السابقة . كما أن القرية تشتهر كلها هذه الفرصة لتأكيد وحدتها وتضامنها في مثل هذه الأفراح ويسودها روح من التعاون الواضح للبيان حيث تحاول كل عائلة أن تقدم دليل حب

للأعراس في هذه المناسبات. كما أن باقي القرى تعمل على المشاركة بعد أن يقوم والد العروسين بدعوتهم وهنا تبدو وحدة المجتمع ككل بشكل يبدو أن يرى في أية مواعيد أخرى إذ ترسل كل قرية عدة من أبنائها للمشاركة والتهنئة وعلى أية حال فإن من هذه الأعراس قليلة الحدوث ولم يبلغ عددها ما تم منها خلال السنوات الأربعة السابقة سوى ثلاثة. وعموماً فإن الفرص في الاسكندرية - سواء أكان بسبب عدم إمكانية المال وماله أو حتى إذا كان بسبب وجود العروس وأسرته مع أسرته - نادر ما لا تقام إلا في حالات نادرة. إلا أن كل ما يقدم هو كروب من الشراب والخمر.

هذا وثمة نقطة أخرى إذ تلزم أسرة العروس بتقديم المشاء للعروسين. وحجم المشاء نفسه إلى الدخلة يتناسب نوعاً وحجماً مع الوضع الاقتصادي للأسرة العروس. إذ أن الهدف منه هو توفير مكانة العروس في مركزها الجديدة من ناحية كما أنه نوع من المساهمة الاقتصادية لمواجهة الحياة الجديدة ومن ثم فإنه يشكل (مع الهدايا التي تأتيها العروس يوم الصباحية من أسرته) بجانب النقود القليلة التي يقدمونها إليها) بالفضل أسهماً اقتصادياً لا يستهان به وإن كانت قيمته الاجتماعية أم.

هذا وبعد الدخلة يستمر العروسين سبعة أيام متصلة يقوم خلالها أسرة العريس باحضار الطعام المكون من اللحم دائماً إذا كانا باقرية ومن اللحم في اليومين الأولين فقط إذا كانا بالمدينة وليسوا من الأغنياء ولا شك أن هذا يظهر استمرار مسؤولية العائلة من المشاركة في مسئوليات حياة العمال الجديدة تلك للشاكلة التي لا تنقطع بالزواج ومن المؤلف الآن أن فوس بكرة العروس لا يتم بالأصبع كما كان الحال سابقاً. وهذا نجد سواء تم الزواج في المدينة أو القرية.

أما عن القوط التي تقدم لأمرق العروسين فهي مبالغ يدفعها أقارب بلديات العريس وكذا أقارب وبلديات العروس . ويقوم الرجال باعطاء القطعة للرجال بينما يقوم النساء باعطاء القوط للنساء أيضا . وفي ذلك الوقت يكون هناك من يكتب اسم مقدم القوط وبلغ القوط . وهذه الهدايا النقدية لا بد من تقديمها ولاحرا ما يحضر البعض هبة جائره (في فرح للمدينة) وحتى إذا قل فإنه لا بد أن يدفع مبلغا من القود . وهذه النقود تعتبر بمثابة مساعدة للعريس وأمرته في مجابهة ظروف الفرح حيث يقدم غير الأقارب نقوطهم في ليالي الفرح . هذا وترفع قيمة القوط النقدية بارتفاع درجة القرابة . ذلك أن العم أو الخال أو أبناء عم عمة بما يقدمون هذه النقوط فإنهم يقدمونها للعريس في الصباحية وإن كانت توضع في يد العروس إلا أنها في الواقع مساعدة للعريس في استقبال مسؤوليته الأمرية المقبلة ووفاء بالطلبات التي عليه أن يوفى بها في هذه المناسبات وتهيئة لامكانيات تصادية تصبح ضرورية لبدء حياته الزوجية خاصة ووفاء بمظاهر الكرم والشويعات الخاصة من الصام التي تلزم للتزوجين . وإذا كانت هذه القوط تعمق البعد القرابي وتلاذذه بين الأمارب وتزيد من ترابط العائلة وتمثل مواجبة جماعية لمستويات المواقف بحيث لا يترك أحد العريس وحده أو العريس والدة . فإن النقوط الذي يقدم من أمالي القرية من غير الأقارب هو أقل من الحالة الأولى وذلك لأن له هدفا عتقا فريها ف إلى إيجاد نوع من الملاقة الطيبة بين العائلات بعضها وبعض وإيجاد روابط بينهم فهو نوع من المشاركة وإظهار البهجة مشاركة في مرور أسرة أهل العروس والعريس . تلك هي كل وظيفة ولذلك فيها كانت قيمته فليس الهدف منه المشاركة في مواجبة المسؤولية . إلا أن هذه القوط التي تقدم في حالة الزواج بالذات هي التي تلعب هذا الدور المزدوج (دورا يمثل للمشاركة الجماعية في مسؤولية الموقف بالنسبة لعائلة العريس وأقاربه .

وحدوا يمثل نوعاً من الرموز للشاركة في السرور وأظهار الحب وعلاقات الوفاء بين أبناء القرية من غير الأقارب مما يزيد من التفاهم وتماسكهم ويوضح تميز هذه القرية ووحدةها . وذلك بمكس النقوط التي تقدم في مناسبات أخرى مثل حملات ظهور الأبناء أو أحياء ليال الذكر والقرآن الكريم وغيرها . حيث نجد أن ما يقدم هنا ليس نقوطاً بالمعنى المفهوم بل هو نوع من المشاركة من أبناء القرية بنفس النظر من درجة القرابة في عارلة لأحياء الليال المدينة التي تتخذ كنوع من اظهار تماسك القرية فقط وذلك في مواجهة القرى الأخرى التي تعمل بالشحن والتفريغ . وكذا المهرجان من أبناء المدينة وهكذا . فالقرى هنا في الهدف من ناحية وكذلك في أن قيمة ما يقدم من نقوط يختلف في حالة الزواج بحيث يكون للبلغ المقدم من الأقارب أكبر منه إذا ما كان مقدماً من أبناء العائلات الأخرى بينما يكون للبلغ مقبلاً بطريقة شبه متساوية بين أبناء القرية الواحدة في حالة للناسبات الأخرى كالختان أو الذكر أو غيره . ذلك أن عارلة اظهار تماسك القرية كوحدة متماسكة متضامنة وكذلك اظهار مكانتها الاقتصادية المرتبط بمعد الليال التي يقيمها أبناءها على مدار السنة لا يقع على عائلة بينها . عكس الحالة الأولى التي تكون عائلة العروس هي المحور وهي التي تتأثر مكانتها بالذات بين العائلات الأخرى إذا ظهر أي دليل على عدم قدرتها على مواجهة الموقف .

وهناك نقطة أخرى تميز النقوط في ما بين الحالين ذلك أن النقوط المقدمة في الزواج وخاصة من غير الأقارب تعتبر واجبة الرد وملزمة وبالطبع يشمل هذا الأظاب أيضاً إلا أن الزام الرد ليس بنفس الدرجة التي نجدتها في حالة غير الأقارب . وهنا فإن نقوط الزواج بالذات واجبة الرد مع زيادة في قيمتها إذ يجب أن يكون المبلغ الذي يتم رده أكبر من الذي تم استلامه كنقوط في بادئ الأمر ويشمل

الحالين هنا مفسرين هذه الزيادة بالقول : (امال . لازم أزوم فيه ذى مازوج في)
هذه من ناحية . ومن ناحية أخرى فإن نقوط الزواج تختلف من هذه الناحية عن
أنواع النقوط المتصلة بالناسبات الأخرى التي يدفع كل شخص من القرية أو من
عدة هلالات محدودة مبلغا معيناً كما لو أن اشتراك يمثل قيمة ما قدم إليه نظم احتفال
بمناسبة عائلية .

ومن أنواع النقوط التي تقدم أيضا السجائر وذلك أن أصدقاء العريس وبعض
أقارب العروس يأخذون في تقديم السجائر على المغازيم بين الحين والحين
ويستهلكون في هذه العملية صناديق عديدة من السجائر وهذا النوع من النقوط
يرد بمثل له . وهذا النوع نجد في جميع المناسبات .

والآن وقد انتهينا من مناقشتنا لموضوع الزواج والمير وغيره فإن لنا نقياً ذلك
أنا لاحظنا أن الهجرة لم تجعل الزواج غريباً . وكذلك ورغم زيادة النقود مع
الحالين وسرعة دوراتها في أيديهم لم يخرجوا تماماً عن حلقة الأهل والأقارب .
وظن الزواج المفضل هو الزواج من ابنه العم أو الخال . وظن الزواج محظواً
باطار البدة سواء من وجد منها بالمدينة أو بالقرية . وذلك على عكس ما وجد
في الدراسات التي أجريت وإواحات الخارجة مثلاً . ولعل تفسير ذلك الاختلاف
هو أن الهجرة في الواحات لم تكن هجرة متناقلة مع ما نحن بصدد . فلهجرة هنا
لم تكن جماعة بيننا الهجرة في مثالنا هي هجرة ترتبط بالفسق القرابي أضلا
وانتهت في شكل جماعت ترحلهم علامات القرابة وبعثت قلقاً معها كل قيم الفسق
القرابة القروى . بل وهمت أكثر على تعميق قيم هذا الفسق بأن أصبح الزواج
داخلي تماماً بجانب أن طبيعة مجتمع الحالين وباعتباره مجموعة من القرى يمكن اعتبارها
تعمل على أن تظل متبادرة عما عداها من قرى تعمل في ذات المجال من ناحية .

ومتأثرة عن مجتمع المدينة من ناحية أخرى قد عمل على البناء عامل زيادة النفود في يد المهاجر وحمل أيضا على استمرار ارتباطه بالسلطة ذات الطابع القرابي . خاصة وأنه يتحرك من قريته في إطار قراب مهاجرا . ويلحق بالعمل على أساس قراب ويساعدة الأقارب . ويتم تهيئة الجو الاقتصادي له من معيشة ومسكن ومأكل وغير ذلك في إطار قراب بالمدينة أيضا . إن هذا كله من ناحية . بجانب أن القرية تعمل كذلك على استمرار التواجد بعقل الحال وفكرة عن طريق سفره الدائم للقرية . رغم أن الكثيرين منهم احضر معه أبنائه وزوجته فهم يحافظون على استمرار السفر إلى القرية . كل هذا جعل الزواج يستمر في أداء وظيفته التي كان يؤديها بالقرية بحيث ظل دوره هو زيادة تماسك الأقارب وتعميق علاقات القرابة باضافة درجة المصاهرة إليها . والتوسيع من الرقعة المسددة للقرابة والأقارب والحفاظ على الموارد الاقتصادية للعائلة من التسرب إلى الخارج عن طريق الزواج الخارجي . وكذلك استمرار مسؤولية الرجال من العائلة عن عدم الخارج عن طريق الزواج الخارجي . وكذلك استمرار مسؤولية الرجال من العائلة عن عدم ترك قريته في انتظار أن يتقدم إليها غريب طائبا يدما . إذ من حقها هذا القريب مما كان الفرق في الشكل وعدم الرضى على درجة الحال من أحدهما نحو الآخر .

الطلاق :

لقد وجدنا أن هناك ٢٥ حالة طلاق حدثت في هذا المجتمع . وباستعراض أسباب هذه الحالات من حالات الطلاق تبين أنها كما يلي :-

- حالات طلاق بسبب رفض الزوجة المحضور من القرية للإقامة مع زوجها بالمدينة وبلغ عددها ٤ .

- حالات طلاق بسبب عدم الانجاب وبلغ عددها ٨ حالات .

١- حالات طلاق بسبب عدم رضى الامن عن الزوجة لئو عن أسرته وعظيهم
تطلبها . وبلغ عدد هذه الحالات ٦ حالات .

٢- حالة واحدة تم فيها الطلاق لأن الزوج لم يوافق على أن تترك بيت أسرته
بالقرية وتقيم بيت أسرة الزوج بالقرية أيضا .

٣- أسباب أخرى متنوعة تم بسببها ٦ حالات طلاق منها حالتين تافئق السن بين
الزوجين وحلتين لخروج الزوجة من المنزل دون إذن (بالمدينة) . وحالة
واحدة لعدم الرفاق بين الزوجين (جنسيا لمجرد الزواج) . وحالة واحدة
سببها عدم سفر الزوج إلى زوجته بالقرية على فترات محقولة .

ولاشك أن الطلاق من أجل الانجاب بين الحالين يمسك الاهتمام بالانجاب
ويكس مكائنه في مجتمع يتم بحجم العائلة وتكديس فيه العائلة وذنها على أساس
من وضعها في سلم القوة . كذلك يرتبط بالعائلة أيضا ٦ حالات الطلاق كان عدم
رضى العائلة عن الزوجة هو سبب وقوعها . ومن ثم فإن ١٤ حالة من ٢٥ حالة
كانت العائلة هي أساس الطلاق فيها . ولا تنسى أن الحالتين المرتبطتين بالنس وجود
الفارق فيه بين الزوجين إنما نتجت أيضا عن الزواج الداخلي الذي يتم أولا وأخيرا
بالقراية بغض النظر عن السن أو أي : معايير أخرى .

على أن عامل الهجرة لم يظهر دوره في حدوث حالات طلاق سوى ٤ حالات
من ٢٥ حالة هي اجمال حالات الطلاق بنسبة ١٦٪ من حالات الطلاق حيث
وهضمت الزوجة بالقصور من القرية للاقامة مع زوجها بالمدينة .

على أن عامل الهجرة إلى المدينة والعمل بالشحن والتفريغ بالمدينة وزيادة
دخول الحمال من القرية كان له دوران في الحقيقة في هذه الحالات ولكن بطريقة أخرى

غيره وإن كان لا يأخذ به وقله يهين وفوق حالات الطلاق : إلا أن دور هذا العامل كان ضامناً حدوث حالات الزواج الثاني والثالث بل والرابع أحياناً فإن كان قليلاً .

ذلك إن زيادة إمكانية الحال لأدوية من ناحية رافعيه محركه المادي والاجتماعي كان ولا زال يمكنه من إيجاد زوجة ديلة بمساعدة أسرته أيضاً . ومن أمه أيضاً وقليل ما كانت من فريت فقط وليس من آثاره .

ذلك أننا قد وجدنا في هذا المجتمع رغم حدوث حالات طلاق بلغت ٢٥ حالة فإننا لم نجد سوى شخص واحد فقط هو الذي يعيش بدون زوجة (مطلقاً) الآن . وبما في المطلقين جميعاً قد تزوجوا من جديد . ذلك أننا وجدنا أيضاً أن هناك ٢٤ حالة قد تزوجت مرتين كذلك قد وجدنا أن هناك ٤ حالات قد تزوج الحال فيها ثلاثة مرات وحالة واحدة قد تزوج ٤ مرات وطلق ثلاثة مرات .

والآن وبعد أن استعرضنا نظام القرابة والزواج وهما اللذان يكونان لسق القرابة وما تمر به وما أصبحا عليه في المدينة ومدى تشابها واختلافهما عنهما في القرية فإننا نستطيع أن نجد أن الهجرة والانتقال إلى المدينة قد لعبت دوراً هاماً في هذا المبنى إذ أن ترك القرية ومغادرتهم ههنا من الأسر المقيمة - القروية - لإقامة بالمدينة قد قلل من هذه العائلة الممتدة بالمبنى الذي توجد به في القرية . ومع أنها أي هذه العائلات أخذت في التناقص والازيف كما أشار الباحثون الذين درسوا ما طرأ على الريف المصري من تغير خاصة في ضوء ما ذكره الدكتور محمد حامد غيث في دراسته عن التغير الاجتماعي في المجتمع القروي . إلا أننا نستطيع أن نفترض أن هذا النوع من العلاقات لا زال له إلى يومنا هذا الأثر من

الأسرة في البناء الإجتماعي لقرية التي كانت موطن طرد هؤلاء (١) الحاليين ومن ثم فإن وجود الاسر الأولية باعتبارها مثلة للوحدة الأساسية في الحياة الاقتصادية والاجتماعية بالمدينة إنما هي نقطة تؤكد تفكك وحدة العائلة وحلول الأسرة الأولية عليها في حالات عديدة . بحيث أصبحت هي الوحدة الأساسية في ٦٤ ٪ من الحالات للقيمة بالمدينة وهي كوحدة بنائية تتكون من الزوج والزوجة والأولاد غير المتزوجين وتقوم بوظائف الحياة الأساسية من جملتها وتربية وغيره .

والحقيقة ان اختفاء العائلة بالمعنى الممتد الذي يكون بالمعيشة المشتركة في بيت واحد والزوجة والزوج والأولاد المتزوجين وغير المتزوجين إنما سببه ليس هو زيادة الفرد وزيادة استقلاليه الفرد وخروجه من دائرة السلطة العائلية والانتماء لتنظيمات جديدة بقدر ما يعود في مجتمع الحاليين الى عدم وجود المسكن لللاثم الذي يساعد في قيام العائلة الممتدة أذ لا يمكن توقع مسكن يسع الأب والأم والأبناء للمتزوجين وغير المتزوجين بالمدينة حيث الاسكان مشكلة وغلو الرجل ومقدم الاجار لا يستطيعه الحال أو بالمعنى الأدق لا يقبل ان يدفعه أسلا . ويرجع الباحث ظهور الاسر الأولية بشكل كبير وغالب الى النقطة السابقة

(١) استند في هذا الاقتراح لما لاحظناه من قيام العائلة بدور هام للغاية في حياة الحال من ناحية وكذا للنتائج المبدائية التي أظهرت وجود ٢٢ عائلة متمدة ومتصلة بنسبة ١٣ ٪ من المتزوجين . خاصة وقد ظهر ان عدد الممتدة ١٨ منها ١٦ بالقرية ٢ فقط بالمدينة بجانب إجماع الحاليين على أنهم لو استمروا بالقرية لعاشوا في بيوت آبائهم وأسرم كثير من يعيشون هناك بالإضافة إلى ما بين من أن هناك ٢٢ أسرة تعزم أقارب الزوج ومنها ١٧ بالمدينة رغم ضيق المسكن (حجرة واحدة في معظم الحالات) .

بالإضافة إلى أن البعض من الحالات والتي أتت لها الظروف المعيشية المشتركة مع والدهم إنما فضلوا الاستقلال حفاظاً على استمرار العلاقات الطيبة داخل العائلة ذاتها وتجنباً لمشاكل الزوجية والام . كذلك فإنه في غالب الأحوال ما يكون عامل الهجرة نفسه سبباً في فصل أسرة الحال عن العائلة التي تستمر في الريف حيث يستمر الأب بالقرية ومعه الأم ويحضر محال ثم زوجته وأولاده للمدينة .

وهي أية حال فإن (العائلة) إنما تتكون أساساً من عدة أسر تعمل هي استمرار الحياة الاجتماعية والاقتصادية وتؤدي وظائف محددة . ولهذا فإن التغير في الوحدات لا يؤدي إلى هدم البناء الذي يتميز بالقدرة على الاستمرار واستمرار البناء يعني استمرار الحياة لأن المكونات تعمل دائماً على استمرار البناء (١) .

وهي هذا فإن تفكك العائلة في هذا المجتمع إنما كان تفككاً بأساس شرط واحد من شروط العائلة الممتدة وهو لمعية المشتركة . أما ما حل ذلك فإن العائلة ظلت تلعب دوراً بالغ الأهمية في هذا المجتمع . كذلك ظلت البدنه والتي حلت محلها القرية بصورة واضحة في المدينة بحيث وجدنا أن معظم أبناء القرية هم من بدنة واحدة ويحدون (بطريقة أو بأخرى) أنهم أقارب في أحدهم الحدود غالباً أو على الأقل كل مجموعة عائلات ترتبط قرابياً على شكل بدنه . وهذه المجموعة ترتبط بالبدنات الأخرى من مهاجرة القرية بطريقة أو بأخرى (مهاجرة أو ارتباطاً انتهى إلى أساس الانتهاء للقرية ذاتها) مما يجعل القرية تحمل على البدنة من الناحية الوظيفية . ذلك أنه لا يمكن أن نجد أن بدنة كاملة حضرت من الريف مهاجرة المدينة بجميع عائلاتها وأسرهم إنما الذي يحدث أن توجد بعض أبناء

(١) د عليه حسين ، الواحات الخارجية ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٠

خطا ثلاث، متوعبة، بيده بيضنة . وهؤلاء يصغرون على أنفسهم حالة واحدة ويتشككون
 عندهم قرابية واحدة ويحبون، يبنون، ينشئون القرية بأساس القرية .
 على هذا يقول في مطلع هذا البحث أن هناك ثلاثة دوائر قرابية واحدة :
 الأسرة . والمائلة . والقرية .

وعلى أى حال فإن العائلة رغم تفككها غير قيا وأقسامها مجموعة أسر إلا أنها
 لا تزال تعبر عن نفسها كوحدة متماسكة ومتعاونة تمام التعاون في كثير من الحالات .
 بما في ذلك المجال الاقتصادي حيث يلتزم أكل من الأبناء المتزوجين بنحو الوالدين
 بالتزام الرعية والكفالة الاقتصادية وكذلك يلتزم الأب في حالة قضاءه وفي كثير
 من هذه الحالات تنحصر الأسرة التي تنتمي لعائلة معينة معظم الوقت مع بعضهم
 البعض . إذا كانت يافى بالأسر التي تنتمي للعائلة بالمدينة وهذا خلافا لما يوجد إذ
 الغالب أن يوجد بعض الأسر خاصة أسرة الأب بالقرية .

ويبدو دور العائلة والبدلة في المدينة في حالات الزواج والموت وحالات
 الممازك والتأثر وغيرها حيث تقوم العائلة والبدلة كلها بدورها كاملا في هذه
 الحالات من تقديم الهدايا في حالات الزواج بل كثيرا ما وجدت الابن يعتبر الأب
 مسؤولا عن تزويجه ودفع المهر له . والمساعدة الملزمة في حالات الموت
 والحياة والتأثر في حالات تعرض الحال للموت في مشاجرة مع عائلة أخرى من
 نفس القرية أو من قرية أخرى ويبدو هذا تماما في دواستنا للنسق السياسي .

كذلك فإن انتشار أفراد البدنة الواحدة والعائلة الواحدة من الحايين في المدينة
 نتيجة الهجرة والاستقلال المعيشي للأسر لم يؤدي الى ظهور علاقات جديدة تقوم
 على أسس الجوار والملاحة التي تميزها هذه العلاقات . ومن ثم إلى اختفاء
 العلاقات القديمة القائمة على أساس القرابة وما تفرعه من التزايدات في هذا المجتمع .

ذلك ان العلاقات على أساس قرابي لازالت تلعب الدور الأهم في هذا المجتمع ولعل السبب في ذلك ان المسلمين في المدينة من أبناء القرية الواحدة ومن أبيلة العائلة بالذات يعمدون الى السكنى المتجاورة في ذات المنطقة وأحيانا في ذات البيت أو الحارة وتظل علاقات الجوار محصورة بينهم خاصة الرجال ولا يختلطون الا بأبناء قريتهم . وكذلك يتم التزاوج بين النسوة شبيهه يوي بحيث لا تقوم علاقة بالمجنى العميق بينهم وبين غير أبناء القرية . وتكاد ان تكون عائلاتهم بأبناء المدينة أو حتى أبناء القرى الأخرى محصورة ومحددة تماما . ومنع ذلك ونظرا لانه قد تقوم علاقات جوار بين أسر تربطها علاقة قرابة ليست عاصبة . فانه في هذه الحالات وهي كثيرة فان علاقات الجوار تقوم على أساس الجوار والمصلحة المتبادلة أيضا .

كذلك فان علاقات المصاهرة (وهي مربطة أو بباطا وثيقا بنسب القرابة) لم تتأثر كثيرا بالحجرة والأجور النقدية المرتفعة كما لم يتأثر ما يربطهما من حقوق والعقوبات الى حد كبير . ذلك ان الزواج هل داخل في الغالبية الساحقة وظل الزواج المفضل هو الزواج من أبناء العم أو الخال وظلت سلطة الأبوين تكاد أن تكون مهيمنة في اختيار الزوجة وظل اختيارها في حدود الأقارب العاصمين . كما سبق وأوضحنا وحتى في الحالات التي يختار الخمال فيها زوجة له فان موافقتها شرطا أساسيا لا تمام الزواج من جانب الخمال ولا تتم موافقتها إلا إذا كانت الزوجة من الأقارب العاصمين أو ذوى الأرحام وذلك تسميها لروابط القرابة وإضافة درجة المصاهرة إليها وتوسيعا لكرم الفرد نفسه العائلة وتحقيقا لأهداف سبق ذكرها وكذلك توفير الزوجة مسئولة عن والد الزوج وعن مساعدتها . وحتى لا تسمى معاملة لها وتساعد معها وتخاف عليها . وحتى تنضوي تحت

سأطعنهما بما لهما عليهما من حق القرابة قبل الحق الذي يرتبه انهما زوجة أبنا لهما .
كذلك تجنبنا لمبالغ طائلة يجب دفعها كهر حالة الزواج الخارجى .

ومع زيادة كيات التقود فإن الهدايا المبنية على - تلعب دورا هاما جدا خاصة
بن القرية والمدينة فلان عليه ان يرسل الكسارى (للباس) لابيويه واخويه
وأقاربه وكذلك الزوى - والاوز والصابون والساى وعليه ان يأخذ هذه الهدايا
معه كلما سافر أو يرسلها كل فترة كهدايا . والقرية ترسل اليه هدايا عينية ايضا
فكلا سافره أو حضر احد من القرية ترسل معه - الكحك - والدراجن -
والسلح والسمن ، غير ذلك .

الفصل الثالث

النظام السياسى والضبط الاجتماعى

ليس من السهل أن نحدد تعريفًا محددًا للسياسة والجماعة السياسية . ذلك أن :
و معظم التعريفات التي بأيدينا عن السياسة فيها شيء من الغموض الذى قد يؤدي
إلى الاضطراب بل وإلى التناقض في بعض الأحيان (١) .

فإذا كان تعريف «رود كليف براون» للتنظيم السياسى بأنه «ذلك الجزء من
التنظيم الكلى الذى يتم بحفظ وتوكيد النظام الاجتماعى ضمن إطار اقليمى محدد
وذلك بفضل المؤسسة المنظمة لسلطة القهر عن طريق اللجوء إلى القوة الفيزيائية .

فإن هذا التعريف يبرز عنصر استخدام القوة وهذا العنصر لا يتوفر في كل
الاجتمعات الانسانية كعامل في اقرار النظام في المجتمع .

وإذا كان هذا التعريف يبرز أيضا العنصر الاقليمى فإن الحدود الإقليمية قد
تضم جماعات سياسية متباينة دون أن تتميز هذه الجماعات بالتمركز الاقليمى أو
تعرف بينها حدودا إقليمية متبايزة داخل الوحدة الإقليمية الكبرى (٢) . وهذه
الفكرة واضحة في دراسة الوحدة السياسية المتمثلة في القرية في مجتمع المحالين فع
وضوح تمايز هذه القرى كل عن الأخرى كوحدة سياسية و أى وحدة للدفاع

(١) د / أحمد أبو زيد .. البناء الاجتماعى - الانساق - الهيئ المصرية العامة
للكتاب الطبعة الثانية . . . ص (٦٨) .

(٢) د. محمد عبده محجوب .. الهجرة والتنزه البنى في المجتمع الكويتى -
وكالة المطبوعات بالكويت ص (١٣٤) .

والمجموع والثأر، (١) ومع أن مهاجري كل قرية إنما يتجمعون في منطقة بعينها إلا أنها لا تنفرد بالاقامة في هذه المنطقة حيث يشاركها أبناء المدينة .

وقد وجهت انتقادات مماثلة إلى القول بالمكن. قيام الوحدة القراية وحدها كأساس للوحدة السياسية (حيث يصعب على الباحث متابعة علاقات الحقيقة وغير الحقيقتين جميع أعضاء الوحدة السياسية) وكذلك فإنه قد عرجه أكثر من زيادة ثقافية واحدة تحت سلطة سياسية واحدة مما يحس القول بالوحدة الثقافية كأساس لقيام الوحدة السياسية غير مقبول أيضا .

ولمن هذا هو الذي دفعه شايها ، لتقديم تعريف آخر التنظيم السياسي نقلا عنه : (أحد مظاهر التنظيم الكائن ، يتم بتوكيد وحفظ للمنطوق المخلو والاستقلال الخارجى) وهو تعريف بسيط ولكنه يفعل كما تقول : لوسى مير ، جميع وسائل حفظ النظم الذى يقوم عليه التطور . كما يحفظ التنظيم نفسه الذى يرتكز عليه ذلك . التعاون (٢) .

ولذا كان هذا التعريف يبرز وظيفة السياسة في المجتمع أكثر مما يرجحوه لوسائلها . متمشياً بذلك مع ما يراه عدد كبير من العلماء الذين يرون ، أنه من الأفضل والأقيد أن يركز تعريف السياسة على الوظيفة لا على السبل فإذ القوة تعبر الزخمة السياسية في مجتمع الجمالين غير وحدة الدفاع والمجموع والتأثير ، كما أن قرى الجمالين تشكل في علاقاتها المستقرة على أساس من القوة أساساً لقيام وحفظ

(١) د. / أحمد أبو زيد . الثأر - دراسة انثروبولوجية بأحدى قرى الصعيد .

(٢) د. / أحمد أبو زيد . البناء الاجتماعى ، (الانساق) - الحبس المنهية

العامة للكتاب . الطبعة الثانية ص (٧٣ / ١٧٨) .

النظام في هذا المجتمع كما سيتضح فيما بعد - (وقد اتفق وجهة نظر معظم علماء
الانثروبولوجيا على أن فكرة المحافظة على النظام في المجتمع كهدف السياسة هو
العنصر الأول المميز للسياسة والتنظيم السياسي . يجانب فكرة الافلاكية التي تبدو
أهميتها حين تحاول أن تدّوس ليس العلاقات السيلينية المجردة بل الوحدة السياسية
لتشرف على خصائصها ومقوماتها وعلاقتها بغيرها من الوحدات . وثمة عنصر
آخر ولكن لم يجمع عليه كل علماء الاجتماع والانثروبولوجيا وهو فكرة استخدام
القوة القبلية لتحقيق النظام في المجتمع) .

كما أن القرية تمثل الدائرة التي يتماون داخلها الحمالون في شتى المجالات
الاقتصادية والاجتماعية خاصة في ظل ماضى أو أوضاعه من أن الحمالين المتميزين
لقرية واحدة مرتبطون بعلاقات قرايية مما جعل هذا التعاون يأخذ شكل الأروام
في كثير من لواسي الحياة وهذا التعاون نفسه واتساعه بين الحمالين من أبناء القرية
الواحدة كان أحد عوامل تأكيد وحدة القرية . وكان حجمه المرتبط بعدد أبنائها
من العاملين هو المحدد للكانه التي تحتلها القرية في سلم القوة وفي درجة استقلالها أو
تبعيتها لغيرها من القرى الأقوى كما سيتضح فيما بعد .

وبجانب قيام القرية بالمحفاظ على النظام والاستقرار فإن أبناء كل قرية يعملون
إلى السكنى في نفس المنطقة ومع أن هذا لا يرتبط هنا بفكرة الوطن أو استقلال
كل قرية بأقاليم خاص أو منطقة خاصة تمنع غيرها من دخولها والاقامة بها . إلا
أن سكنى أبناء كل قرية في ذات المنطقة إنما يعمل على إظهار وحدة القرية وتعميق
التمايز بين قرى الحمالين . ويؤكد دور كبار القرية حيث تحتل كل قرية من قرى
الحمالين مكانتها في سلم القوة على أساس من حجمها المتمثل في عدد أبنائها من ناحية
والثناهم حول بعضهم البعض من ناحية أخرى وتجمعهم في منطقة معينة .

وله لكل ماسبق يصبح أكثر وضوحا وتفصيلا بعد تناول الموضوع بتفصيل.
ونفضل أن نتناول الموضوع في مجتمع الحماليين على أية حالة في تقملتين :-

١ - بناء القوة في مجتمع الحماليين :

٢ - علاقة الحماليين بالسلطات المحلية والإدارية بالمدينة .

(١) بناء القوة في مجتمع الحماليين

في مواضع عديدة من هذا البحث أوضحنا أننا مجتمع مرتبطه مهنة مشتركة .
أي تربطه مصلحة مشتركة هي العمل ويفرقه الالتقاء لقرى مختلفة . كما أن المناطق
التي يسكنها مما جرى كل قرية تكاد تنفصل وتتوزع بقواعد الأفراد المنتشرين لقرى
مختلفة ويتوزعون في أحياء مختلفة . بينما يسكن إباء القرية الواحدة في ذات الحي
بل وفي عدد قليل جدا ومتلاصق من الشوارع والحواري .

وهكذا فبالنسبة لكل قرية من القرى البارزة الأهمية في هذا المجتمع وهي قرى
نزه ابوت - الفنايم - الصوامعة - جينة . ترتبط كل منها بتمنة معينة داخل نطاق
العمل المشترك . تفصلها عن القرى الأخرى .

وكذلك ترتبط كل منها بحي معين يتجمع فيه أبناءها جميعا - أضف إلى هذا
أن كل قرية تهاك داخلها باساس القرابة أولا والالتقاء لمنطقة الطود ثانية .

وقد سبق أو أوضحنا كيف تم هذا الانفصال بين مجموعة القرى القوية التي
تعمل بشحن وتفريغ البضائع .

فأمانا مجتمع الحماليين المكون من قرابة ٤٠٠٠ ويتبع بعضهم حاليا القطاع
العام وهذه هي الأغلبية ٣٥٠٠ تقريبا ويعمل الباقي بالقطاع الخاص في نفس
عمليات الشحن والتفريغ .

وبعض النظر عن انقسام الخالين بين القطاع العام والخاص ذلك الانقسام الذي اثر تأثيرا كبيرا على مدى السلطة التي يتمتع بها المعلمون في علاقاتهم بالخالين وكذا في علاقة الخالين بالسلطة المحلية والادارية فإن الرابطة الام هي الانتهاء لقرى معينة بالذات حيث يتجمع أبناء كل قرية في حى معين كما سبق وأوضحنا في تناولنا لهذه النقطة في النسق القراني . ذلك انه إذا كان المهاجرون هموا إنما يتجهون إلى الاستمرار بأقدم الاحياء بالمدينة حيث الشوارع الضيقة واللباى القديمة (١) فإن أفراد مجتمعا كان اتجاها إلى هذه الاحياء حقيقة ولكن جماعات قرابية اصلا أى توجه إلى حيث يوجد أقارب له وهذا هو الام . كما سبق وأوضحنا .

وإذا فبرز أهمية النسق القراني في تناولنا للنظام السيامي فإننا لم نقل انه هو المحك لتقرير وحدة سياسية إلا أننا نذهب مع David Parkin وقوله عندما يبرز دور : القرابة والاثناثية (بأن القرابة إنما توى كشبكة من العلاقات الداخلية تتألف من العلاقات الداخلية تتألف من الأفراد وانها تعتبر أحسن وسط لايصال الرسائل السياسية بين أفراد المجموعة الاثنوجرافية بطريقة يمكن حصر هذه الرسائل من ان يلاحظها أو يلاحظها أو يفهمها المجموعات الاثنوجرافية الأخرى (٢)

وكذلك قوله انه في كثير من الدول بما في ذلك الدول الصناعية فإن الجماعات

(1) Shlomo Doshen. Ethnicity in Israel during the 1960 s. in Abner Cohen Urban Ethnicity. Tavistock Publication. London. 1974 P. 298.

(2) David Parkin. Congregational and interpersonal Ideolog in Political Ethnicity, In Abner cohen urban Ethnicity. Tavistock Publication. London 1974. P. 120.

الصغيرة أو الإقليم عددًا. نستعمل تطلقها الميزة التفسيرية عن معنى ييلني وأن تناول الحياة المائية المحسوبة الجماعات الاثنوجرافية. بصمق ويا سماح النسق القرابي بمفنا. بشبكة من العلاقات التي تفيد في المجال السيلمي (١).

وقد جاء هذا كله على لسان دافيد باركن ، في دراسته عن قبائل Luo تلك التي يرحف من الريف لتستقر في نيروبي أكبر مدن شرق افريقيا (كينيا) .

ومع اختلاف مآدرسه إلى حد ما عن مآدرسه David Parkin وغيره من دوس الموضوع فالتا فقط اردنا ان نشير إلى أهمية نسق القرابة في تناولنا للوضوع . ذلك اننا أمام مجتمع يتميز بمحاولة تقوية الروابط القرابية في المدينة على أثر هجرته إليها . وذلك على عكس ما وجد ابن كوهين مشلا في دراسته عندما قال : (أنه نتيجة للهجرة فإن التحول من القرابة إلى الدين : وما ملاهاتج : ليكونا نموذجين هدياين للتنظيم السياسي غير الرسمي ، إنما أن مرجحه ان القرابة قد أصبحت أقل أهمية في هذا التنظيم لأن المهاجرين إنما يتوزعون في المدينة ويمدون إلى تقليل الروابط القرابية الواصلة التي كانت تربطهم قبلا) (٢) .

هذا من ناحية . ومن ناحية أخرى فإن النشاط الاقتصادي الذي يمارسه أفراد هذه المجتمع قد عزز روابط القرابة والالتقاء وكذا طريقة السكن . حيث يسكن أبناء كل قرية في ذات الحى . وسوف يتضح دور النسق القرابي في التنظيم السياسي من خلال تناول النظام السيلمي والضبط في مجتمع احتماليين .

(١) Ibid...P. 121.

(٢) Ibid. P. (223).

ويتجمع مجتمع الخالين في عدة قرى تبلغ ١٨ قرية إلا أن القرى تلبس دورها في بناء القوة في هذا المجتمع هي قرى :

المدينة من محافظة سوهاج ويقدر المرشدون عدد المهاجرين من هذه القرية والذين يعملون كحمالين بحوالي ٢٠٠٠ حال وهؤلاء يسيطرون تماما على عمليات المواد التموينية إلى العمليات المتصلة بتفريغ الواردات من المواد التموينية ويمكن أبناء هذه القرية في الوردان والقبلي .

(٢) قرية الصرامة وهي إحدى قرى محافظة سوهاج أيضا ويعمل أبناءها بعمليات الكورة (أي العمليات التي يتم تناول البضائع فيها على ظهر البواخر) ويبلغ عدد مهاجريها كما يقدره المرشدون بحوالي ٨٠٠ حمال ويقومون بمهمة السنوسى بحى البان . وأغلبهم يعمل بالقطاع العام .

(٣) قرية ايتوب ويعمل أبناءها بعمليات الارصفة وذلك في تناول البضائع العامة فقط . وعددهم يبلغ حوالي ١٠٠٠ حمال وأغلبهم يعمل بالقطاع العام . وقرية ايتوب هي إحدى قرى محافظة أسيوط ويقوم مهاجريها بحى الجرك .

(٤) قرية نوه ويعمل أبناءها بالعمليات المتصلة بالاختليب فقط ويبلغ ابتاعدهم حوالي ٥٠٠ حمال يعملون بالقطاع العام والخاص . ولكن الغالبية منهم تعمل بالقطاع العام . وقرية نوه هي إحدى قرى محافظة سوهاج ويقوم مهاجريها بحى الوردان .

(٥) قرية النعام وهي إحدى قرى محافظة أسيوط أيضا ويبلغ عدد حاليها حوالي ٥٠٠ حمال . معظمهم يعملون بالقطاع العام ويعملون في شحن وتفريغ للزاد للمباد بأجنحة فقط ويسكن غالبيتها في منطقة كوم الشقافة وكرميين .

(٦) قرية العيسوية ويعملون بمهاتبات الارصفة فقط واصل عددهم الى ٦٠٠ حمال :

واذا كانت هذه القرى الستة تشمل القرى القوية فى مجتمع الجمالين ثمة قرى أخرى . ولكنها أقل عددا ومن ثم ففى أحصاف من حيث القوة . ومن هنا كانت علاقتها بالقرى السابقة هى علاقة تبعية بحيث أن كل قرية من القرى السابقة يدور فى فلكها قرية أمغر أو قرينين ولكن انضمام القرية الاضعف إلى القرية الأقوى لم يكن ليتم بطريقة عفوية . وإنما كان أساسه وحدة المصلحة التى كن معيارها وحدة العمل ذلك أن هذه القرى الاضعف تنضوى تحت سيطرة القرية الأقوى التى تعمل معها فى ذات التخصص فى العمل فمثلا أبناء قرية شندويل وقرية البنهاوية يعملون فى مهاتبات الأخشاب التى يسيطر عليها أبناء قرية نزه ومن ثم فإن حمال قرية شندويل وبنا يدورون فى فلك قرية نزه .

وعموما فإن هذه القرى الأقل قوة تنتمى لنفس المحافظتين السابقتين أسبوط وسوهاج وهذه القرى هى قرى الريانة وتعمل بالإنطسان وقرية أولاد شحانة وهم عمال جوال . وكذا التلاوة وقرية طهطا . وجميعهم يعملون أيضا فى تاول البضائع العامة كحمال وصيف وكذا قرية العمور والمراغة وأولاد اسماعيل وقرية الكومية (قطانة) وقرية نجسح أبو قسط (عمال جوال) وقرية طما . وساحة سليم . وهم عمال جوال أيضا وقرية المشادة .

هذا ويتوزع أبناء هذه القرى بحيث يتركز بكل منطقة أبناء قرية من القرى الهامة القوية ويحيط بها مهاجرى بعض القرى الصغيرة الأقل أهمية فى ذات المنطقة . فمثلا وجدنا أبناء قرية نزه يقيمون بالوردبان ويسكن معهم بنفس المنطقة أبناء قرية شندويل وبنا . ويسكن مع مهاجرى قرية الصوامسة بمنطقة السنوسى أبناء

قرية زيد والشيخ شحاته وغيرهم . ويسكن أبناء قرية الغنايم في منطقة كوم
الشفافة ويحيط بهم أبناء قرى ساحة سليم - التلاوة والكومية وغيرهم من صغار
القرى بينما يسكن معظم أبناء قرية جهينة بمنطقة القبازي ويسكن معهم عدد كبير
من أبناء قرية المشاهدة .

وقد صاحب توزيع هذه القرى المكان والمزني ارتباط وعلاقات معينة . فقد
أخذت علاقة وحدة المصلحة مكانها بين القرى التي تعمل في ذات النشاط . ومن
ثم نشأ بينها نوع من الاتحاد في مواجهة أي دخيل على هذا النشاط كما سيتضح
فيما بعد . ومن ثم فقد كانت العلاقات الودية التي تربط بين هذه القرى على أساس
من وحدة المصلحة هي نواة لحلف يتكون منها في مواجهة أي عداء ينشأ بين أحدها
وبين قرية من خارج هذا الحلف .

وقد استمر انقسام مجتمع الحمالين إلى مجموعة من الاحلاف المكون كل منها
من مجموعة قرى يحكمها وحدة المصلحة . بما صاحب ذلك من تركو السلطة في أيدي
رؤساء معينين هم للسيطرون على فرص العمل وبما هيته هذا من توافر سلطات
لهؤلاء الرؤساء . وأقاربهم ومن ثم استتباب النظام في المجتمع ككل على هذا
الأساس أي على أساس قيام قرى معينة في مواجهة الأخرى وذلك على أساس من
الصراع حول المصلحة الاقتصادية مع التنافس عدد من القرى الاضغف حول كل
قرية من هذه القرى القوية في علاقة خضوع من القرى الاضغف لسيطرة الأقوى
بذلك السيطرة التي مثلت أداة انتظام الحياة الاجتماعية في المجتمع وكملت وجود
نوع من الضبط فيه .

وهو بما فقد مرت العلاقات السياسية في هذا المجتمع بمرحلتين :

المرحلة الأولى: وتنتهى هذه المرحلة بقيام القطاع العام فى عمليات الشحن والتفريغ حيث بدأ بنشاطه المرحلة الثانية .

ذلك أنه قبل قيام القطاع العام كلفت عمليات الشحن والتفريغ تتم بواسطة المعلمين (المقاولين) وكان هؤلاء المعلمون يأخذون عميات الشحن والتفريغ من (الكوبانية) والكوبانية هى الشركة أو التوكيل الذى يتعامل مع المستورد أو المصدر ويقوم بتكليف المعلم لتفريغ أو شحن الباطرة . وكان هذا النشاط يختص به الاجانب هموما . ولعل هذا هو سر القسمية (كوبانية) . وكان كل معلم يقوم بالعمل يختصا لشحن وتفريغ الباطرة التى ترد باسم مجموعة معينة من هؤلاء المستوردين والوكلاء الاجانب ، أى أن مجموعة المستوردين بالمدينة كانوا موزعين على مجموعة معينة من المعلمين يختصون بشحن وتفريغ ما يرد باسمهم من شحنات وطبعا المعلم من قرية معينة ويعمل معه أبناء قرينته . وعندما تزايد حجم العمل عن أن يقى أبناء القرية به فقلته كان يستعين بما اذن من قرى أخرى واستدروا معه بعد ذلك . ومن هنا ظهرت أسماء معلمين معينين كان اسم القرية مرتبطا باسمهم وليس العكس فظهر للمعلم أحمد وشوان الذى استمر أولاده حاليا يأخذون نفس الدور وكذلك الحاج سيد وأخوته من قرية أيتوب .

وظهر العمدة وابتاؤهر وأخوته من قرية زاده . وظهرت عائلة ملسح بقرية الصوامعة الصوامع إلى آخره .

واجتمعت حول كل معلم من هؤلاء قرينته بالكامل وأصبح هو صاحب العمل القل والكتيب بذلك مركزا وسلطة كبيرة على أبناء قرينته وأبناء القرى الأخرى التى عملت بأمره ليس هو وحده بل هو وجميع أفراد عائلته .

وقد ساعد فى تحديد علاقات القوى المختلفة الصراع الفئى كان يشتب بينها

المعلم ذلك المكان المستورد بن والوكلاء الأجانب كانوا أحياء وكثيرا ما كان هذا يحدث. يحفظون مع المعلم المحتكر لعملهم فيلجأون إلى معلم آخر من قرية أخرى ليقرم بشحن وتفرغ شحناتهم ولم يكونوا يلجأون بالطبع إلى معلم آخر من ذات القرية في حالة وجود أكثر من معلم لقرية الواحدة (وهذا قليلا ما كان يوجد). التواقع - وهنا فإذا قبل المعلم من قرية أخرى أن يقوم بالشحن أو البيع من خلفا المستورد أو المصدور الذي أن يقوم معلم آخر من قرية أخرى بشحن أو تفرغ وإرادته وصادراته فإن الحرب تلح بين القريتين. يسارع أبناء القرية الأولى بقيادة المعلم بالذهاب إلى الباشاخرة وصنع أبناء القرية الثانية من العمل أو إزهايم من من ظهر الباشاخرة وطردهم وهنا كان يقوم حرب كاملة. معارك دائمة. ويتوقف العمل بالماء واستعمل الصو والمضى. الخسائر والمساكن في هذه المعارك. وقد وقعت مئات من هذه المعارك التي كانت تستمر أياما وكانت تمتد خارج المنايا إلى حيث يسكن أبناء القرية الأضعف حيث ينتحه أيضا إحدى القرى إلى مساكنهم وبيوتهم ومقاهيمهم ويشنك الفريقان وكثيرا ما أودى هذا بحياة الكثيرين. ودخل الكثير من السجن. ولكن لم يكن هذا يهم فالمعلم يتكفل بكل شيء من (أول الخماي ومصاريف القضايا والمصرف على أقارب السجن واستمرار صرف أجره كما لو كان مستمرا في العمل حتى يخرج من السجن).

ومن هنا كان الصراع بين القرى الكبيرة بالذات مثل الصامع من جانب والأبنية من جانب آخر. والقرى العائرة وفلكها وكذا العازدية ولاشوية، وكذا بين التلوية والصوامع وغير ذلك والقرى العائرة في فلكها أيضا أو آخره. ومن هنا فإن هذا المجتمع كان يسقط عن اعتباره تلك فكرة الحكومة والسلطات الإدارية والمدنية. وكانت فكرة المصلحة تحكم العلاقات بين وحداته التي كانت مجموعة قرى هامة قوية تدر في فلكها مجموعة من القرى الأضعف قوة.

وكانت العلاقات في كل الأحوال تقسم بالتوازن عند نقطة معينة . هي النقطة التي تعرف فيها كل قرية مكانها تماما على سلم القوة الذي يسود هذا المجتمع بحيث تقف في جانب من هو أقوى منها من ناحية . بينما تقف القرى التي عند مستوى واحد من القوة في مواجهة أحدهما الأخرى . ولنة التمام بينهم هي استعمال العنف والقوة وعكس الخلاف هو التمدد على مجال التخصص الذي وُزع عرفيا شحنتا المستوردين والمصددين بالمدينة على عدد معين من الملبين كل منهم من قرية معينة .

وكان دور الحكومة هنا هو التدخل كطرف ثالث لمجرد العمل على أن يستمر العمل بالميناء وعادة الصلح . الذي لم يكن يتم عادة حتى يتعادل قسلي الطرفين هديا كما سهر في تفصيل الثأر . وعندئذ يعود الأمر إلى ما كان عليه قبل التنازل من علاقات تقسم بالتساوي بين الأقوياء والاقسام الواضع ذلك من ناحية . وتقسيم بالاتحاد وعادة الالتصاق بين الأقوياء والضعفاء من ناحية أخرى .

وهنا كان الفسق القرافي والاقتصادى يلعبان الدور الأول والأخير في عملية الضبط الاجتماعي .

ذلك ان المعلم كان يقوم بدور القاضي والحاكم أيضا بين أبناء قريته بحكم أنهم أقارب له من بدقات تربط بطريقة أو بأخرى ببدته أو من ذات البدنة . وسبق أن أوضحنا ان أبناء القرية الواحدة يحدون لانفسهم درجة من القرابة بشكل أو بآخر . وكان يلعب نفس الدور بالنسبة لمن يعمل معه من قرى أخرى بحكم سلطانه الاقتصادية حيث كان يمكنه طرد أي حال من العمل يعضو أمرا أو يظهر اعتراضا .

وقد كان المعلم يستعمل الوسائل الفيزيائية في العقاب وكذلك الوسائل المالية فكان يقوم بضرب المخطيء في بعض الأحيان . ويضطره ان يعتذر لصاحب الحق وكان يقوم بالنيابة عنه بدفع قيمة ما أتلف أو برد قيمة ما أخذ ثم يستلمه من أجره .

وكانت للمصلحة الاقتصادية الواحدة لأبناء القرية الممثلة في العمل الواحد عاملا من أهم عوامل الضبط الاجتماعي وزيادة تركيز السلطة بيد المعلم بحيث يكتسب فمالة التنفيذ وفوريته . وكذا كانت عاملا حاسما من عوامل الضبط في مجال الرقابة داخل العمل إذ أنه لو أدخل أى حال بواجب العمل أو الحق به ضررا فإن أبناء القرية جميعا يتولون مقاومته ومن ثم لم تكن توجد أية محاولة من جانب فردى أو حتى مجموعات من ذات القرية أو القرى التى تعمل بذات النشاط للاحاق الضرر بالعمل أو تعويقه .

كذلك فإنه لكون المجتمع إنما ملتحم وحدانه على أساس قرابى فى الاغلب فإن القرابة بين أبناء كل قرية قد لعبت دورا بالغ الأهمية فى منع ظهور ما يحل بتضامن أبناءها أو وجود الثأر داخل القرية وإن وجد فهو قليل جدا ويتم تسويته داخليا دون سفك مزيد من الدماء كما سئى فيما بعد . كذلك فقد كانت سلطة المعلم وإن كانت فى واقع الأمر تستند الى مكانته الاقتصادية وفنوده الاقتصادية إلا أنه كان عندما يقوم بأداء واجبه فى حفظ تماسك الجماعة بما فى ذلك الضرب بل والطرد من المدينة كلية . والتجوير كما يقول المبحوثون . إنما كان يفعل ذلك بصورة أقرب للصورة التى يتخذها كبير العائلة ومستندا تأييد الجميع من هذا المنطلق .

وبالطبع فإن الأقارب كانوا هم الحلفاء الطبيعيين على مستوى القرية داخليا

وخرجا مع القرى الاخرى عندما يبون الصرة للملم عند معلم من قرية اخرى
بينما المصلحة تشد من يعملون معه من القرى الاخرى للانتصار له ضد القرية
الاخرى اذ يتصرون له حفاظا على عملهم بالطبع وهو مورد الرزق لهم .

هذا وكان الملم اذن يصل الى مكائنه وسلطاته المطلقة على الخالين من خلال
مكائنه الاقتصادية كصاحب عمل وكان يلحق اقاربه العاصيين وابناؤه معه
للاشراف على العمل ويتصرفون جميعا كأصحاب عمل ويزث ابنه نفس الدور .
وهكذا ادراكه . وقد كان الملمون يعملون على أن يقوموا باسكان أبناء قراهم في
المناطق التي يسكنون بها بمجوار البناء حيث كثيرا ما كان هؤلاء الملمين يملكون
من القود ما يستطيعون أجبر بيوت بأكلهم متجاوزة مل وشراء كثير من
البيوت واسكان هؤلاء الخالين (بالراس) كما يقولون أى بالفر كما كان يحدث
مثلا في حالات عديدة .

هذا وإذا كنا قد أشرنا ان هناك حوالي ٥٠٠ أو أكثر قليلا - حال يعملون
في القطاع الخاص و ٣٦٠ حال يعملون بالقطاع العام وذلك بعد قيامه فان كل
ما سبق من حقائق في علاقات السلطة والقوة بين الملم والجمال قد ظلت كما هي
بالنسبة للجمالين في القطاع الخاص الحال إلا ان دور الملم بالقطاع العام قد
أصبح مختلفا كثيرا وضمفت مكائنه بالمقارنة بالسلطات المطابقة التي كانت لهذه
الفترة قبل القطاع العام - بالنسبة لأولئك الذين أصبحوا يعملون بالقطاع العام .

ذلك ان الملم في القطاع الخاص هو صاحب عمل ثم هو كبير القرية (البلد)
بحكم مركزه الاقتصادي الذي يكسب مركزه القراي قوة وسلطة لاحدود لها
يكتسبها بحيث تصبح مشروعه في نظر الجمال استنادا لمكائنه الاقتصادية بالبلدية في
الواقع ومركزه القراي ثانية . ثم ان الملم في القطاع الخاص كمن هو ولا زال

العمود الذي يسمى الحال لاورثائه وكسب تناطفه فهو المحامي في المدينة وهو صاحب النسل . هو ورو القرية كلها . وهو الوساطة بين الجمال والحكومة في المدينة عند وقوع الحال في أية عالة .

وقد كانت الحكومة والسلطات بالمدينة تعرف بهذا المورد لهذه الفئة (ولا تزال) عند وقوع أية مشاجرة فان المأمور أو الضابطه يعمل على حلها من خلال كبار البلد في القطاع العام والمعلم في القطاع الخاص .

أما وقد جاء القطاع العام ١٩٦٣ فقد تغير الى حد بعيد دور المعلم في القطاع العام فقطد بينما استمروا يؤدون نفس الدور السابق بين سبيل القطاع الخاص (وم حالين دائمين به) الذي أخذ في السنتين الأخيرتين خاصة يتعامل دوره في الجاء الى الدرجة أو يكاد يقرب حجمه الآن من حجم القطاع العام .

وعموما فال دور المعلمين و القطاع العام مختلف فهم لم يعودوا أصحاب مهمل وم لا يملكون حق الطرد من العمل . كذلك فان الحال في القطاع العام إذ ترك العمل به سبب حلا بسهولة في القطاع الخاص بينما العكس صعب جدا . مما يجعل سلطات معلمى القطاع الخاص تصنعهم بينما يقلل أكثر وأكثر من دور معلمى القطاع العام في الحياة السياسية والاجتماعية للقرية . وعلى أى حال فقد تحول معلمى القطاع العام الى مجرد رؤساء في العمل وم هنا ايضا ليسوا رؤساء مطلق السلطة بل أنهم رؤساء بلا سلطة في الواقع . فهم لا يملكون أية سلطة حقيقية على الحال وحتى إذا كان لهم سلطة المطالبة بتوقيع الجراء على الحال وذلك من خلال المديرين ورؤساء التشغيل وغيرهم ممن يرأسون المعلم . فان المعلم عادة يعمل مع أبنائه قريته ومن ثم فان القرابة والانتهاية تعمل منا عكس ما تعمل هناك . إذ أنها تقال الى درجة بالغة فكرة الضبط في مجال العمل . بل ان الذى يحدث ان المعلم في

القطاع العام يفضبط إذا وقع جزاء على أحد العمال الذين يعملون منه ويعمل على التدخل لرفع الجواز مع الإدارات بالشركات للصينة . ومن هنا فإن معنى القطاع الخاص يكسبون مكائهم من امكانياتهم وسلطاتهم المتاحة في رد الخطأ . وهتابة داخل العمل وخارجه ومن مكائهم الاقتصادية كأصحاب حمل بينا سلطة المعلم باقطاع العام (ذلك إذا كان له سلطة أصلا) إنما يعمل على اكتسابها من خلال أرشاء الخائين من أبناء قريته من خلال أداء خدمات لهم وإقراضهم والتدخل لدى الجهات الادارية لتسهيل معالبتهم في القيام بالجلات أو - الالتحاق بالعمل وغير ذلك . وهكذا فإن الدورين يقفان على جانبي تقبص تماما .

كما ان سلطة المعلم في القطاع الخاص في ايقاع العقاب والزام العمال بالتكيف مع المجتمع - سواء مجتمع القرية من الخائين أو مجتمع المدينة من المجهان - هي سلطة حقيقة وملزمة يستند لها أمكانية الطرد من العمل وامكانية الضرب من المعلم . وضروية قبول العمال لهذا النوع من العقاب بينا سلطة المعلم في القطاع العام لا تعدى امكانية النصح مجرد النصح غير الملزم للعمال والذي قد لا يعطى للمعلم حق فرحة لصح هذه كما ان سلطة النصح هذه لا تقسم بالعمومية أى لا تمتد إلا الى المشاكل ذات الصبغة العامة . بينا للمعلم بالقطاع الخاص حق التدخل في كل شوء . حتى في حالات الخلاف مع الزوجة كان يتدخل ولا زال . فإن المعلم في القطاع الخاص ينظر اليه باعتباره كبير القرية تلك التي يجد أعضاؤها أنهم أقارب بطريقة أو بأخرى كما قلنا .

وهي أية حالة فقد استحال المعلمين المعينين بالقطاع العام الى مجرد موظفين هائم مثل باقي الخائين . ومالهم من سلطات شكلية حاليا إنما تستند الى أبعاد قرابية أكثر منها اقتصادية . ولا تكاد تظهر الا في مواقف معينة مثل مواقف الممارك بين القرى والتأثر والمناسبات الاجتماعية فحسب كالموت بالذبات .

والحقيقة ان فئة المصلين بالقطاع العام لم يكونوا أصلا أصحاب عمل أو مقاولين وإنما هم حائرون حادبون استمات بهم شركة القطاع العام عند انشائها وطلب منهم أن يحضر كل منهم عمالا ويصبح ممثلا عليهم ويحمل لحساب القطاع العام . ولهمنا فاتهم لا يهتمون أصلا لمعاملات غنية غنى عائلاتهم ممثلي القطاع الخاص . وعموما فإنه مع تقلص دور ممثلي القطاع العام بالمقارنة مع ممثلي القطاع الخاص فإنه لا زال لهم دورا له بعض الأهمية إلا ان هذا الدور إنما مكانه هو بعض وقائع الحياة الاجتماعية للحمايين كما سنرى فيما بعد .

وإذا كانت نشأة القطاع العام قد أثرت تأثيرا كبيرا على دور المصلين ورؤساء الحمايين إلا أنها لم تؤثر نفس التأثير على علاقات القرى بعضها ببعض . وان كانت قد قلت كثرها من ظهور المناسبات التي كانت تخلف الحروب والمعارك بين القرى . هذا من ناحية ومن ناحية أخرى فقد قلت الى حد ما من نوعية السلطة التي يمارسها المعلم في القطاع الخاص على الحمايين ايضا . ذلك أنه رغم استمرار تواجد معلمين كبار ومسيطرين في القطاع الخاص واستمرار قرى بأكملها تعمل لحساب هؤلاء المصلين الذين ظلوا أصحاب عمل بكن المعنى ولهم نفس السلطات السابقة إلا ان ثمة تنهدا قد طرأ على ذلك المجال . ذلك أنه لم يعد ممثلا واحدا هو الذي يقوم بالعمل وحده في كل قرية ويحيط به ابتداءا تربطه بهم المصلحة الاقتصادية والقرابة كما كان الحال سابقا . بل أصبح هناك أكثر من ممثل إلا ان ذلك لم يمتد لكافة المصليات .

فثلاث عمليات التكوين لازال مسيطر عليها عائلة ممتنة من جينة هي أولاد قاسم ويحمل منهم حوالي ١٥٠٠ حمال من هذه القرية (جينة الشرقية والغربية محافظة سوهاج) ولأفراد هذه العائلة سلطات منطقة كما سبق ووضحنا .

بها ملك محليات سمى يشترك فيها ثلاثة مطير من نفس القرية . ويأخذ كل منهم عمله المسمى كذا الحال في محليات الأتربة والتمحولات التي يصل بها أيضا مقارناير بالدور ويصل بها أساء قرية المشاودة (٨٠٠ حال) .

ولا أنه مع تعدد المملدين في المحالين الآخرين فإن أنماهم لنفس القرية (المملدين) من ناحية ونظام المحالين أنفسهم لنفس القرية قد جعل المملدين يتقاربون جدا ويمارسون نفس السلطات كل منهم في دوره وإذا طرد أحدهم محالا كان الآخر يعطده أيضا في دوره مما جعل - لمطاط مملى القطاع الخاص تستمر في المحالين وفوتهم وفقدوا يستمر إلا أن الذي فهو علاقات القرى كاقنا بعضها ببعض هو نظام (الدور) الذي أصبح ينظم قيام مقارناير بالعمل ثم أسريه في دور عدد قد ظل هذا من قيام التصادم بين القرى المختلفة وبين مملى القطاع الخاص بعضهم وبعض حيث لم يعد أسلاخ شخص من العمل دور الآخر موجودا

أما عن علاقات القرى بعضها ببعض فقد استقرت حاليا من ذات المبادئ القديمة أيضا أن كل ما حدث بالنسبة للمحالين هو أنه نقل ولادة المطلق للمسلم في القطاع الخاص - القرية . ذلك بالنسبة للمحالين الذين نقلوا إلى العمل بالقطاع العام . لما كان ثمرة ذلك في العمل بالقطاع العام فإن هؤلاء المحالين طردوا من القرية واجتمع هذا أولاد حول بعض الشخصيات خبها امامه . رغبا ما رجونا أن هذه الشخصيات هي نفس مملى القطاع الخاص الذي استروا في عملهم واحتفظوا بمجوعة المحالين معهم . وهذا فقد وجدنا أن سلطات كبار القرى هذه تمتد إلى أن تخضع وطاعتها عن المملدين في القطاع العام بينما تستمر في شدتها بالنسبة للمطاطين معه والقطاع الخاص وهم ما فإن دور كبار القرى قد أصبح أقل أهمية حاليا في المطاطين في الأكل بالنسبة للمطاطين

العام .. حيث لم يعد صاحبة سلطة فعلية يستعاضها المصلحة . ولكن ليس معنى هذا أنها غير موجودة بل أنها موجودة بشكل بالغ الوضوح والتأثير بالمقارنة بمجتمع المدينة . إلا أنها أقل بالمقارنة بما قبل قيام القطاع العام من ناحية . وبالمقارنة بسلطة معلمى القطاع الخاص هل الحاليين الذين لا زالوا يعملون بهذا القطاع ولم ينضموا العمل بالقطاع العام حاليا .

والآن بعد أن قلت إمكانية التصادم بين القرى بأسباب تصل بالاعتداء على العمل فقد استمرت - كما قلنا - علاقات القوة بين القرى كما هي . وتقس القرى التي تعددت الخلل سابقا ظلت كما هي فقط تنهز الأساس الذى كانت تستند اليه هذه العلاقات فى تواجدهما إلا ان ما كان بين القرى من تصادمات ودماء وحروب قد عكس ظلاله على علاقتهما حتى الآن . ويبدو ذلك خصوصا فيما يحدث بين هذه القرى بين الحين والحين من مصادمات يقوم على أثرها مشاجرات لاتفق الاسباب تنتهى عافة بمداوة الدم المتجددة والمستمرة بينها

والقرى الوحيد هو ان المصادمات قبل سنة ٣ ١٩ كانت تأخذ طابع الحرب العنيفة . والهجوم الجماعى بين أبناء قرية معينة على أبناء القرية الاخرى انتصارا للقرية بمثابة شخص معين هو شخص المعلم الذى اعتدى معلم من قرية أخرى على عمله اما الآن فان الوعى بالحكومة أكبر والمهدف هو الانتصار لاسم القرية بمجرد من الانتساب لاحد . مجرد أخذ النار حفاظا على وضع القرية وليس دفعها لتعدي على حقوق المعلم . وإذا كانت بعض القرى الكبرى توزع قلة من أبناءها على أحياء متجاورة نسبيا بعد قيام القطاع العام إلا أنهم يتجمعون فوراً وعقب سماع أية صدامات بين القرية وقرية أخرى . على ان للملاحظة توضح ان التجمع لم يصد حاليا بنفس القوة السابقة . ولم يعد الحال يقدم على الموت بسهولة من أجل المعلم .

فقد أصبحت المصلحة الشخصية والاعتناء بالأسرة والاولاد وغیره أهم من اسم القرية . ومع ذلك فإن القرى لازالت فى اجمالها تشكل كل منها وحدة قارية فإن اختلفت الأسباب واصورة .

فبمجرد وقوع اعتداء على واحد من أبناء إحدى القرى . وذلك من جهال ينتمى لقرية أخرى فأننا لا نلبث ان نجد فكرة المسكاة التى تحتلها القرية فى سلم علاقات القوة التى تربط بين قرى الحماة المختلفة . وكذا فكرة وحدة القرية كوحدة قارية . يبدو بكل الوضوح بحيث يشترك جميع أبنائها من الحماة فى تحمل مسؤولية الأفعال التى تصدر عن أى عضو من أعضائها وبخاصة فيما يتعلق بالنار . وهى بهذا تلعب دورا هاما كوحدة سياسية (أى وحدة للدفاع والمجسوم والنار) (١) .

أنا نعلم ان القرى تسكن مناطق محددة بالذات . فكل قرية من القرى الكبرى يحيط بها مجموعة من القرى الأصغر والأضعف لسييا . هذا وكل قرية تضم مجموعة من العائلات الكبيرة والمعروفة والمنتمية الى بدقات محددة يعيشون فى مساكن متجاورة . او بمجرد وقوع حادثة أو تصادم بين أحد أبناء أى قرية واحد أبناء قرية أخرى خاصة فى حالة القرى القسوية . فإن كل قرية تتحرك كلها بمشمة . وتنفى فكرة العائلات وتصبح كل قرية وحدة واحدة .

ومع ان الصورة الحارجية تعكس وحدة القرية وتلقى تماما فكرة العائلة بحيث يصبح كل شخص من أبناء القرية المتدية عرضة للانتقام منه بنفس القدر بغض النظر عن أنه من عائلة المتمدنى أو من عائلة أخرى أو حتى من بدقة أخرى .

(١) د. أحمد أبو زيد ، النار ، دار المعارف بمصر ١٩٦٤ ص (٢٨) .

وكذلك فإن كل فرد من أبناء القرية المعتدى عليها يصبح مسئولاً عن القصاص من المعتدى وأحد الثأر للقرية . ورغم أن كل شخص من أبناء القرية المعتدى عليها يشعر بالجدلان والمروعة ولا يستطيع أن يرفع عينيه في أى شخص من أية قرية حتى تأخذ قربته حقها وتأرمها . وبالرغم من أن أبناء القرية المعتدى عليها كلها يصحون موضع انتقاد ويبايروا بنفس القدر .

إلا أن هذه هي الصورة الخارجية لوحدة القرية حالياً في مواجهة أى اعتداء من شخص ينتمى لقرية أخرى . إنما يتبعها مسؤولية أكبر على عائلة القتيل لنفسه . واندفاع أكبر من أفراد هذه العائلة لاسترداد مركزهم بالتأثر لأنفسهم بأنفسهم . بل وحتى إذا حدث وقام شخص من عائلة أخرى بأخذ الثأر فإن عائلة القتيل تعمل على أن تظهر مسئوليتها هي عن الجريمة . وتنسب ما وقع إلى نفسها في المسألة الحكومية إذا وقع الجاني الحقيقي في يد البوليس . وإلا فإن أفضل أنواع الثأر هو الذى يحدث دون وقوع الجاني في الشبهة والقبض عليه ولسوق مثلاً من حشرات الأمانة التي وقعت بين القرى الهامة بالمدينة وأيضاً غير الهامة (كما أن القرى المختلفة الصنفورة المحيطة بكلتا القرى القريتين اللتان وقع بينهما الثأر وعداوة الدم أصبح لها دور مختلف الآن عن ذي قبل . ذلك أن دورها الآن هو إظهار الجبادة وعدم التدخل السافر والاكتفاء بمراقبة الأمر والصمت المطبق . أما باقي القرى القوية فإنها تسارع التدخل للصلح إلا أن هذا الصلح يكون مورياً عادة إلا عندما يتساوى عدد القتلى من الجانبين (هذا وتدخل أية قرية للصلح بين قريتين الصراع إنما يتوقف على وجود علاقات ودية بينها وبينها . علماً بأن أغلب القرى يوجد عداوة دم بينها فعلاً) حدث هذا في شهر يوليو ١٩٧٥ (وهو مثال من مئات الأمثلة التي تعكس وحدة القرية الثأرية في مواجهة القرى الأخرى واحترانه للعرض لأنه قريب الوقوع جداً) ولأن ما وقع به من أحداث هو نموذج لما حدث عادة في

الحالات المختلفة) في ذلك الشهر وفي يوم ٢٢ يوليو ١٩٧٥ أن قام أحد أبناء قرية مسهودة (١) - قرية أبو قسط - وهو من عمال الشحن والتفريغ بإطلاق الرصاص على كهربائي من أبناء قرية نوره وسبق أن قلنا ان التجمع الأكبر لأبناء قرية نوره - سوماج - يقيمون بالوردبان بالقرية المسهودة ويعملون بالشحن والتفريغ ويتخصصون في عمليات الأخشاب بينما يقيم أبناء قرية (تجمع أبو قسط) محافظة أسبوط بكوم الشقاقة بشارع الرحمة وشارع كوم الشقاقة بالذات .

هذا وقد وقع الحادث بسبب تأخر الكهربائي (الزاوي) في اصلاح راديو خاص بالخال (التجماعوي) وحدثت بينها مشادة كلامية لهذا السبب . فقام الكهربائي بضرب التجماعوي . وبجوار محل الكهربائي يوجد مقهى خاص بالزاوية . الذين قاموا من المقهى وضربوا التجماعوي ولما كانوا كثرة فقد أسرع التجماعوي باستخراج مسدسه وهو مسدس مرخص (ومن القريب ان العديد من المالكين يحمل سلاحا مرخصا) (٢) وأطلق أصيرة في الهواء حتى يمتنع للزاوية عن ضرب أخو التجماعوي (الذى حضر بعد أن هدأت للمركة مع التجماعوي الذى كان يجلس قريبا . ونهض عندما وجدهم هاجوا أخاه أيضاً . إلا ان إطلاق الرصاص في الهواء لم يجعلهم يمتنعون عن الاستمرار في ضرب أخيه وهم عدد كبير قدروا بجميع رواد المقهى فأطلق الرصاص (في اللحم) على حد تعبيرهم فقتل اثنين منهم وأصاب اثنين وولي

(١) عدد أبناء قرية نوره - العاملون بالشحن والتفريغ فقط حوالي ٥٠٠
حيال بينما عدد مهاجرى قرية - تجمع أبو قسط - في حدود ١٠٠٠ حيال .

(٢) علمنا ان هناك ٩ من حيال قرية ساحة سليم لديهم مسدسات مرخصة وان ١٣ حيالا من التتاييم كذلك . وكذا باقي القرى . بينما نجد ان من لا يحمل مسدسا يحمل مطواة عادة .

هو ينهاسقط شقيقه مصابا من أثر الحرب بعد أقل من ساعة وبعد نصف ساعة كان البوليس قد قبض على النجاوى ومن جنون النزادة (أبناء قرية قوه) كيف يقال ان النجاويه قتلأثنين من قوه ولم يقتل منهم - أى من النجاوية - سوى واحد فقط ان هذا الامر يتمايز به النزادة إذ لا زال للنزادة واحد عند النجاوية .

وفى نفس الليلة كان النزادة وم القرية الاقوى ان تسترد ثارما من النجاوية . فقام ثلاثة من النزادة بالاختباء فى الطريق الذى يعود منه الحمالين من أبناء النجع من عليهم بالبناء الى بيوتهم بحى كوم الشقاقة . وظلوا ينتظرون ويبحثون عن أى شخص يصادفهم من أبناء النجع بغض النظر إذا ما كان من عائلة القاتل أو من غير العائلة فهذا لاجم . اللهم أن يكون من أبناء النجع (من مهاجرى نجع أيو فقط) .

وفى منتصف الليل كان حمال من أبناء النجع عائدا من العمل . لم يكن قد علم بالامر - وإلا لو علم لكان قد ظل طوال الليل جالسا فى الميناء ولم يعد الى القزل كأفضل عشرات من أبناء النجع من الذين حملوا بالامر وم فى العمل . بل أن منهم من خرج من الميناء الى السكة الحديد مباشرة وسافر الى قرية فوراً حيث علموا ان القتل من قرية أقوى من ناحية وأنهم عرضة لآوت الآن جميعا . وانتبر النزادة ان هذا الشخص له مركزه فهو شقيق للشخص المرموق الوحيد من قرية النجع وانما الواطيه بالمدى والحجارة حتى قتلوه وفصلوا رأسه ومنزقوه ومثاوا به اختفاما . وليس من الغريب ان هذا الشخص الذى قتله النزادة ليس من عائلة (ولا حتى من يدعى) النجاوى القاتل . أنه فقط من قرينه . وقد اعتبروا انفسهم محظوظون لقتله . وهنا فإن من أمثلتهم الشائعة فى اختيار من يقتصرون منه هو أنهم

لا يأخذون سوى الشخص المحتمل لمكانة هامة . إذ ليس من المقول أن (يأخذوا كلب في أسد) بل العكس هو الصحيح على حشد تميرهم . هذا وعلى أثر هذه الأحداث قام النصارى خلال أسبوع واحد بترك العمل وسافروا جميعا تقريبا (ما عدا من قبض البوليس عليهم منهم حيث انطلق البوليس يقبضون على أكبر عدد ممكن من القرىتين الى قريتهم . بينما لم يفلح الزاويين ذلك . فهم الافوى من ناحية ولأن عدد قتلاهم ما زال حتى الآن أكبر من ناحية أخرى . بل إن الزاويين كانوا يقومون بالتفتيش عن أبناء قرية النجع في منازلهم - أى في منازل النصارى - الذين فروا هاربين لقريتهم . وطبعاً لم يكونوا يقتلون النساء والأطفال . فإن العرف المتصل بنظام الثأر إنما يقضى بعدم التعرض لهؤلاء والتعرض لهم إنما يدمع القرية كلها بالعار ويعرض مركزها للخطر . هذا وقد قامت الحكومة بدفن الموقى الثلاثة بنفسها . ولم يقم أقارب المتوفين من القرىتين بالمشاركة حتى في تشييع جنازات أقاربهم من القتل . كما أنه لم يقام صوان لتلقى التعزية وذلك انتظاراً للقساوى في القتل ولاتمام عملية الثأر . ولصل المستولون بالحكومة قد فعلوا ذلك خوفاً من انفجار الموقف إذا قام أحد أقارب القتل بمحاولة دفنه . كما أن قانون الثأر عادة ما يكون في مثل هذا الوقت (عقب وفروع الحادثة مباشرة) أكثر التزاماً بالتنفيذ وأقرب القتل يكونون أكثر استجابة له وأسرع طلباً للفساوى ثم يأخذ هذا القانون في الضعف من حيث التأثير حيث أنه يأخذ مع الوقت في التركيز على حادثة القتل يوماً بعد يوم .

وقد استجابات السلطات المحلية والادارية للوقوف بتفهم النظام والبناء الاجتماعى في هذا المجتمع . إذ منحت الشركات التى يعمل بها أبناء النجع اجازات مفتوحة لهم ليتم أبعادهم عن المدينة وحتى يعودوا لقراهم . بينما أخذت سلطات الأمن لبذل الجهد في حصر الخطر فدقت الموقى بنفسها منعاً لتجمع وظهور

الشخصيات الهامة . وكذا قهنت هل عدد كبير من يحمّل أو يقوموا بدور مصي العقاب أو هدفاته في القرّتين . وكذا فانها اخذت تعمل ما وسعها الجهد على اجراء الصلح . وإن هنا كانت إنما تعمل على تفويت الأيام الاولى للواقعة فقط ومتابعة للاهراقه في شهر ديسمبر ١٩٧٥ حضر الباحث صلحا حضره كبار القرّيتين وكبار المسؤولين عن الأمن بالمدينة والمباحث وغيرها في مقهى قرية ثلاثة تحتل مركزا هاما في سلم القوة في مجتمع الخالين وعلى علاقة ودية مع القرية القوية (نوه) وعلاقة جوار في المسكن مع القسرية المعتدية (النجع) . وهي قرية الفنايم . وجلس كبار كل قرية النزّه في صف وجلس أمامهم كبار قرية النجع وجلس مع الجميع رجال الأمن .

والواقع أن هذا الصلح كان سوريا لا يعترف به أبناء القرّتين فإن أبناء قرية نوه يعلمون أن لهم واحدا في ذمة النجماوية . أى أنه لا بد من قتل شخص آخر من النجماوية حتى يتم الصلح الحقيقي وفي نفس الوقت يعلم أبناء قرية النجع هذا تمام العلم . وهم وافقون من أن التزاوية لا بد انهم سيقتلون شخصا آخر من النجماوية إلا ان الصلح إنما يتم بناء على سوء فهم أو عدم فهم من مسئول الأمن بالمدينة أو ربما لتتخذ الأمور صورتها الشكلية فحسب والتنسيق من دائرة عداوة العلم إذ قلنا أن حامل الوقت يعمل على نقلها من مستوى القرى إلى هائل العداوة .

والآن بعد سرد هذه الواقعة القرية جدا - علما بأنه قد وقع حادث مماثل آخر في شهر يوليو ١٩٧٦ بين قريتي بن زيد والصوامعة وراح ضحيته قتلى ومثالية من الجرحى) فما هي دلالتها باعتبارها نموذجا للشرات من مثيلاتها . انها تعبر أفضل تعبير عن وجهة القرية السياسية بالمعنى السابق أى باعتبارها وحدة الدفاع والمجروح والتأثر ويمكن لنا على أية حال أن نخلص إلى أن التأثير كمنظّم كان نتيجة

وسببها النقاط التالية (١) عن أن متابعتها هنا إنما تردنا منها أن نظهر مدى تكيف نظام اجتماعي كالتأثر عندما يكون من الأهمية في استمرار البناء الاجتماعي - من خلال التعرض لحصانه ووظائفه بعد رحيله مع مجتمع من مهاجري الريف إلى المدينة) .

(١) أن طبيعة البناء الذي ينظم وفقا له مجتمع الحمالين باعتباره مجموعة من القرى تركز كل منها في منطقة يمينها إنما هو مقدمة ونتيجة أيضا لنظام التأثير الذي رحل من القرية مع السمات الثقافية إلى المدينة مع المهاجرين - ذلك أن تجمع أبناء كل قرية في منطقة معينة - خاصة أبناء القرى الأقل عددا والاسفر حجما - إنما يلعب دوره في كماله الأرض الذي لا يتأثرهم فقريهم المكاف يلعب دوره في اتاحة الفرص للعرض ومواجهة أي هجوم . ويمزج أماكنايتهم في مواجهة من يتعرض لهم أيضا . وبجانب الأمن الذي يكتفه هذا التركيز بالنسبة للقرية فهو أيضا أحد عوامل ثبات واستمرار نظام التأثير على مستوى القرية وبماؤها كوحدة سياسية .

(٢) في حالة وقوع واقعة التأثير فإن أبناء القرية جميعا ينفض النظر عن بدائهم وعائلاتهم يصبحون عرضة للقصاص . وهذا يريد تملأ من التماسك المستمر لأبناء القرية الواحدة ويوجد بينهم بحيث أنه اضيق بعدا جديد عزز من تماسك والتحام أبناء القرية الواحدة هو بعد الالتقاء لقرية واحدة الذي يلعب دورا مائلا تماما لبعد القرية في المجال السياسي بالمعنى السابق عرضه ولما هذا البعد الجديد يخلقه المهجرة بالذات حيث أن عداوة الدم في القرى هي على مستوى التماثلات في الأغلب .

(٣) أن نظام التأثير هو نظام متعرف به ومستقر تماما بين أبناء القرى المختلفة من الحمالين على مستوى القرية ككل وذلك في علاقاتها بمجموعة القرى الأخرى .

أى أن القرية تستجيب إلى وحدة سياسية بكل المعنى عندما تواجه أية أخرى .
وللثأر هنا وقارونه بحيث تنهى عداوة الدم بتساوى القتل بين القاتل وبين له وظيفة
عامة في حياة المجتمع وانظامه واستمراره ذلك أنه مؤشر صادق . وهو في نفس
الوقت انذار بالخطر ذلك أن أبناء كل قرية يطولون حدود الثأر ومدى مشر ليهتم
ففي الأيام الأولى للواقعة يصبح كل عنصر من القرية طرق الثأر مشغولا عن أن
يثأر لقرية أو مطلوباً لثأر منه . فيحرس الأسير ويستجيب الأول لأوامره
ويعمل طرق عداوة الدم على قدر الامكان للثأر في الأيام الأولى والقبلى
وهنا فكل من أبناء قرية المعتدى يهرب ويتنعد قدر الامكان وكل من أبناء القرية
المعتدى عليها يقتل من يصادفه منها . والقربان تتحرك كأنه كوكب . وإذا
(برد الدم) كما يقولون فإن دائرة التنفيذ تضيق بحيث تصبح قاصرة على عائلى
القاتل والقتيل . وغالبا ما يحدث هذا عندما يكون الفرق بين عدد القتلى من
القرتين هو واحد فقط لصلح حدا ما طرف الأخرى . وهنا يترك ذلك لولا هو انتظار
أن يقوم أقرب القتين بقتل قريب القاتل قريبهم عن يستمرن بمكافحة عامة أو فله
هو شخصيا ما أمكن

(٤) تبدو الوحدة السياسية للقرية ليس فقط في حالة القرى التي تواجه نتيجة
لوجود حادثة ثأر عداوة دم بينها (نقطة دم) كما يسمونها . بل أن القرى التي
تتوسط الصلح بينهما إنما تتدخل كقرية وأبس كجموعة من كبار قرية معينة
باعتبارهم أفراد فقط إذ تختص شخصياتهم الخاصة تماما . وإنما يصبحون وائلاء
عملية الصلح هم القرية الوسيطة ذاتها يتكلمون بوزن قريتهم ككل في سلم القوة
المستمر تماما إلى الآن والذي يحدد مكان كل قرية من مجموعة القرى التي تقوم
بعمليات الحرس والغرمغ - ورغم أن اختيار هؤلاء الكبار (الذين يمثلون القرية
التي تقوم بإجراءات الصلح بين طرق الثأر) ليس منظما وفق قواعد معينة مستقرة

بحيث يصبحون ممثلي القرية الدائمون مثلاً ، إلا أن أي مساس بجزلاء الكبار أو الذين مثلوا كبار القرية في عملية الصلح - هذه هو مساس القرية التي يتمتعون لأجلها ككل .

(٥) أن نظام الثأر هو سمة ثقافية من السمات المستقرة تماماً هو نظام راسخ في المجتمع وليس لوجوده بقوة فإنه العديدة السابق الإشارة إليها . ليس لوجوده هذا أي ارتباط بفكرة ضعف الإدارة الحكومية بالمدينة ، فالسؤولين عن الأمن مهما فعلوا فإنهم لن يستطيعوا أن يقاوموا نظاماً اجتماعياً مستقراً تماماً ومرتبكاً بالبناء الاجتماعي القائم والذي ينظم الحياة في هذا المجتمع . وهو نظام قديم رحل معهم عندما هاجروا من القرية واستقروا بالمدينة .

(٦) أن نظام الثأر على مستوى القرية الواحدة - أي الذي يقع بين أفراد ينتمون لقرية واحدة - لا يقع نفس القواعد المنظمة لثأر عندما يقع بين أفراد متممين لقرى مختلفة (على مستوى القرى) إذ أن نظام الثأر هنا إنما يكون بين أفراد لهم نفس الانتهاء لقرية واحدة ولكن من عائلات مختلفة أي تصبح حداوة الدم بين عائلتين من نفس القرية . أو قد يكون بين أسرتين من نفس العائلة ولتوضيح فإن نظام الثأر على مستوى القرى المختلفة أي في حالة وقوعه بين أفراد ينتمون لقرتين مختلفتين لا يسير وفق خطوط قرابية تماماً بل في خطوط انتمائية بحيث أن خط الانتهاء للقرية يمثل حدود التعرض للتصاخر خاصة في المراحل الأولى لوقوع حادثة حداوة الدم وكذلك يمثل دائرة أخذى التأثير بنفس النظر من خطوط القرابة .

ولعل إمكانية الاختباء بالمدينة الواسعة وإمكانية تجميع القضية دون تحديد لشخصية القاتل ، قد وسعت فعلاً من دائرة أخذى الثأر من داخل القرية بنفس

النظر عن عنصر القرابة . كما أن وجود هذه الفكرة - فكرة وحدة القرية كلها كوحدة سياسية ثأرية في مواجهة القرى الأخرى يجمع مر العصب تحديد من القاتل تماماً . لأنه يوسع كثيراً من الدائرة التي تضم الأشخاص الذين يقع عليهم عرفياً عبء أخذ الثأر . ومن ثم فإن ظروف المدينة حيث أنها أوسع وأكبر وحرص للقتل أكبر وضرورة الخروج عن دائرة مساكن أهل قريته حصولاً على الرزق من ناحية وكذا توسيع دائرة الوحدة السياسية بحيث تصبح قرية بأكملها بعد أن كانت بالقرية هي المائلة في الأغلب إن لم تكن هي الأسرة - كل هذا قد جعل القرية أنسب الأشكال كوحدة سياسية في مواجهة الحياة الجديدة المبعثرة بالمدينة على أن تُمثّل نقطة جدية بالذكر ذلك أن المجتمع في حالة توازن من حيث توازن القوى التي يمثلها القرى المختلفة في سلم القوة . ومقتل شخص من قرية معينة دون استرداد التوازن السابق بقتل شخص من قرية المعائل - بعض النظر عما إذا ما كان هو القاتل نفسه أو قريباً له أو غريباً عنه ولكن من مجرد قريته - إنما يحل بالتوازن القائم خاصة وأن الأمر لا يتصل هنا بفكرة نفس أبناء قرية القتل بعدد مساوي لعدد القتلى أي ليست المعكرونة دية بقدر ما هي فكرة متصلة بمكافأة القرية في سلم القوة تلك المكافأة المعتمدة على تماسك أبنائها . وحرصها من أن تتخاذل عن استرداد حقها بما يجعلها مستهدفة بعد ذلك لكل قرية تريد أن تصمد في سلم القوة المستقرة هنا . أو يبرز من موقعها على هذا السلم . ومن ثم فإن الثأر هنا إما هو وسيلة فعالة بالفعل في استمرار المجتمع في حالة التوازن والاستقرار ذلك لتوازن للمنى عن :-

(١) حجم كل قرية أي عدد أبنائها .

(٢) ومكانتهم الاقتصادية حيث وضع من البحث أن هناك قرى معروفة

بالتقى مثل قرية الصوامسة لأن مهلبهم هو عمل الكورة وهذا هو فنى ويندر دخلاً أكبر .

(٣) وكذا سبق العمل بالشحن والتفريغ حيث معروف في هذا المجتمع أن القرى الاسبق هي القرى التي اتاحت لها الظروف أن يجمع أكبر عدد ممكن من أبنائها في ذات العمل ومن ثم تزداد قوة وتماسكا . وتلك القرى هي : قرى (الصرامة - العمسوية - والبنوية - الترازوة - الجهانوة) بالدلت .

(٤) وكذلك انضواء كل من هذه القرى تحت قيادة بعض الكبار من أبنائها من يسمون بانفى الواضح ومن لهم صلات وعلاقات بالمدينة . ولهم أهلا بنى الشحن والتفريغ كعلمين في القطاع الخاص (مثل الابيرية - الترازوة والبنوية والمشارفة - والجهانوة . .) أو أهلا عامة أخرى - أصحاب أقران أو أصحاب سيارات للثقل واوناش وغير ذلك .

وفي مناقشة النظام السياسى بالمجتمع الذى نحن بصدده وإذا كنا قد أروضنا أن القرية هي الوحدة السياسية في بناء القوة الذى يسود هذا المجتمع فإنه وعلى مستوى محالى القرية الواحدة ثمة بناء فرعى للقوة تبدو فيه العائلة أو البهنة هي الوحدة السياسية .

ذلك أنه إذا حدث - وهذا كثيرا ما يحدث في مجتمع الحمالين - ووقعت حادثة أدت إلى وجود عداوة الدم بين محالى القرية الواحدة فإن الأمر يختلف تماما عما سبق من حيث أدوات التنفيذ وليس من حيث الأهداف وما يرمى إليه الثأر من استمرار توازن القوة داخل القرية المكونة من مجموعة من العائلات عادة تحتل كل منها مكانة متفاضلة مع غيرها على أساس من نفس الاسس السابقة من حيث حجم أبناء كل عائلة في مواجهة العائلات الأخرى . وكذا مكانتها الاقتصادية في المدينة وفي القرية أيضا . ولعل بعد المكانة الاقتصادية في القرية يبدو هنا حيث أن المهاجرين من نفس قرية يعلم كل منهم موقف العائلات الأخرى تماما وحجمها في القرية وفي المدينة أيضا فبينما هذه الأبعاد تكون غير ذات بال وبذلك - عندما

تكون عبادة الدم من مستوى القرى - أى بين قرية وأخرى حيث أنها غير مبرورة في هذه الحالة .

وأن العمل النائم من جانب كل عائلة على أن تستمر محنة نفس المكاة . إنما يرجع إلى أن المكاة الأخرى تربط بنوع العمل المتناسق في عمليات الشحن والتفريغ (وذلك من حيث أن الحال يعمل معلما أو مكاة) وكذا وضعه الاجتماعي حيث لكل قرية مجموعة من الكبار الذين يكونوا من كبار العائلات الهامة بالمدينة .

أما الاختلافات هنا فمحة اختلاف واضح ذلك أنه في حالة التآمر بين عائلة وأخرى فإن دائرة المستهدفين القصاص والقائمين به تضيق وتنبع خطوط محددة تمام التحديد وواضحة تماما (وهى تمكس استمرار البناء العائلي المميز للقرية من حيث شدة التماسك والمسئولية المشتركة بين أفرادها ولعل هذا هو - يجب متاعنا لنظام التآمر في مجتمع الخالين إذ يلعب دورا هاما سواء في نسق القرابة الذي يعتبر أساس للحياة الاجتماعية في هذا المجتمع وكذا في النسق السياسي كما سنرى فيما بعد) . وهما فإن هذه الدائرة تبدأ متركزة عند الأقارب العاصمين الأقرب فالأقرب ومثل فإن كل من الابن والأخ الشقيق يحتلان نفس المكان في سلم التنفيذ قياما بالقصاص أو حرصه له وليبيا أبناء أهم ثم الأعمام ثم الأقارب في سلم الذكور الأبعد فالأبعد كأنباء أعمام الأب وغيرهم . هذا ونسح الدائرة بعد ذلك لتصل إلى الأقارب قوى الرجم أيضا وهى هنا تنبع نفس الخطوط فابن الحائلة أو ابن الحال فالحال ... الخ وفي جميع الأحوال لا يلتزم نظام التنفيذ في خط العمر المتماثل . إذ لا يقتل مثلا الابن مقابل الابن بل أن ثمة مياورا أهم سبق ذكره يلتزم به هنا وهو الضرب . حيث يوجع الضرب فإن المستهدف دائما للقتل وعلوة الدم هو أهم شخصيات عائلة القتال وليس مجرد القتال وهذا فارق بالغ الأهمية عزو عبادة الدم بين القرى بعضها وبعض حيث أنه في قيلم قرية يأخذ التآمر من قرية

أخرى لا يجم شخص المقتص منه كثيرا . حقا أنه من الأفضل أن يكون المقتص منه شخصية عامه إلا أن الأمر ليس تحديا وتأكدا من المكانة التي يحتلها المقتص منه . ولعل هذا مرجعه أن المكانة التي يحتلها كل واحد من المهاجرين من قرية ضعيفة بالنسبة لعائلته ليست معروفة تماما لأبناء القرية الأخرى من المهاجرين . عكس الحال بين حالي القرية الواحدة وتوكل مسؤولية القيام بالقصاص أولا إلى الأب - مسؤولية الأب الأكبر فالأب الأكبر متخذة خطوطا هي الأصغر فالأب الأكبر من ناحية والأعزب فالزوج بدون أولاد . فالنزوج ومعه أولاد . . . الخ وهذا كله بالطبع داخل دائرة الأقرب فالأبعد وكل هذا بالنسبة للتونسين . ويستمر الخلل يتعاضد في مجال العمل مع أماب القتائل لايه يمتنسى الهياطه إلا أنه يتعاضد أن يجمعهم مكان أو يقادون الكلام مع بعضهم البعض ويحرص باقي الخالين على عدم الجمع بينهم في ذات البر - (مجموعة العمل) أو في أى موقف ما استطاعوا ذلك . وتحدث عيون الجميع دائما بأن عائلة فلان لما نقطة دم عند عائلة فلان . وكما سارع المونرو بتنفيذ القصاص كان ذلك أشرف وأفضل وكلما سوف وأجل كان ذلك موضع انتقاد . ويشعر جميع أفراد عائلة القتل بالخرى والمار - ويصرفون . يمتنسى السياسة مع الجميع ويتجاوزون عن كثير من الحقوق ولا يشاركون . في أية مناسبات حتى يستردون كرامتهم بأن يأخذوا ثأرهم وعندئذ يتدح الكبار عندما يساوى عدد القتلى في العائلتين ويسعد الصالح الحقيقي الذي قد نبس عداوة الدم فيما بين العائلتين . وهذه الحقيقة - أى امكانية انتهاء عداوة الدم بين المتصارعين عند تساوى عدد قتلاهما إنما هي حقيقة وجدنا ما في المستوى الأول (عداوات القرى) أيضا حيث وجدنا مثلا أن ثمة عداوة دم قامت بين " قرنى الزاوية والجهاينة وانفدت بعد صراع استمر حتى تساوى عدد القتلى من كلا الفريقين . وكذلك بين الزاوية والصوامع وكذا بين الزاوية والنجاوية -

والحالة الأخيرة لم تنتهى فيها عداوة السم بين الفريقين بسبب عسدم تساوى القتل عدديا .

هذا ونهتم هذه النقطة بالأسارة إلى نقطة فرجه إلا أنها جديرة بالذكر . ذلك أن فكرة عداوة الدم كثيرا ما تقع داخل العائلة الواحدة أيضا . وهنا فإن أسرة القبيل هي التي تصبح وحده الثأر .

هذا وقد أوضح الاستبيان الذى أجرى على هيئة من المحالين استمرار تمسك المحالين بنظام الثأر وتأييدهم له . واعتباره نظاما اجتماعيا يشكل قاعدة أساسية في حفظ النظام داخل مجتمع المحالين ككل إذ مع وجود هذا النظام فإن كل قرية من قرى المحالين تعرف مكانها بالضبط في علاقة القوة بالنسبة لبقية اقصى ومن ثم يسود نوع من العلاقات الثابتة والمستقرة تكمل للجميع التحرك في حدود المكانة التي تحتلها قريته ومن ثم تسود علاقات التحالف وتجنب الصراع ويتم التعامل بين الجميع في وجود الثأر كسود من أنواع الضبط يحدد نوع العلاقة بين القرى بعضها وبعض بل وبين العائلات بعضها وبعض أيضا . فقد بين من البحث الميداني أن ٤٣٪ من المحالين يرون ضرورة القيام بأخذ الثأر من القاتل دون اعتبار للقانون أو الحكومة .

(٢) (علاقة المحالين بالسلطات المحلية والادارية بالمدينة)

والآن بعد أن وضعنا بناء القوة بالمدينة بالنسبة لمجتمع المحالين . فإننا نكون قد عالجتا علاقات يتبرها الحمايون علاقات داخلية خاصة بهم لا يهتمون فيها للأمن ورجال السلطات المحلية بالمرة بل هذه العلاقات تنظم وفق نظام اجتماعي مستقر وراسخ لا تملك السلطات المحلية بالمدينة التأثير فيه بأى معنى من المعاني .
والآن بقى أن نتاقت علاقة المحالين بالسلطات المحلية والادارية بالمدينة .

ونعالج هذا الموضوع من خلال تناولنا لنقطة واحدة مركزية ستقرودنا استنا
إلى نقاط أخرى عديدة متصلة بها .

لدينا العلاقة بين الحائين والشركات التي يعملون بها في حالة العمل بالقطاع
العام وبين الحائين والمعلمين الذين يمثلون الإدارة في حالة اشتغال الحائين بقطاع
القطاع الخاص . وستقرودنا هذه النقطة إلى مناقشة مشاركة الحائين في الإدارة
من خلال مجالس الإدارة والنقابات وغيره . وكما مشاركتهم في النشاط السياسي
من خلال فكرتهم عن الاتحاد الاشتراكي ومساهماتهم واقتناعهم به . وكذلك
الأضرار التي تلحق كثيرا ما تتغير بين هؤلاء الحائين .

قد سبق أن أوصعنا أن علاقة الحائين بالمعلمين في حالة القطاع الخاص هي
علاقة المضروب التنازلي والالتزام بأوامرهم التزاما مطلقا . وقول ما يصطب به أيا من
أجر د ن . فانه رأى من القطاع الخاص يتمتعون بالسلطة المطلقة على الحائين
مهم سواء داخل العمل أو خارجه ومن ثم فلا يرى داعيا لمناقشة هذه
النقطة إنما الباقي أماما الآن هو مناقشة علاقته الجزء الأكبر الآن على الأقل من
مجتمع الحائين هم حائى القطاع العام بالسلطات الإدارية التي تدير العمل .

وقد سبق أن تناولنا هذه النقطة عندما أشرنا إلى دور الرؤساء العمال من
المعلمين الذين يمثلون لقطاع العام وعندما قلنا أنهم قد تحولوا إلى مجرد موظفين .
وأن علاقاتهم مع الحائين الذين يعملون معهم بالقطاع العام إنما تستند إلى عنصر
القرابة والالتحاق أكثر من استنادها إلى سلطة فعالة في المجال الاقتصادي . بجانبه
ما أشرنا إليه من أن رؤساء العمال من المعلمين في القطاع العام دورهم الآن
منحصر في الانتخاب للحائين وتقديم الخدمات إليهم ومعالجة الحصول على الموافقة
بطلباتهم من إدارة الشركة التي يعملون بها معهم خاصة وأن المعلمين لهم مكانة

خليفة بالمقارنة بالخامين المعلمين وذلك بالنسبة لإدارة الشركة التي تحتكر عمليات الشحن والتفريغ بالميناء ولعل ذلك مرجعه أن الشركة إنما تعمل على توصيل ما تريد من أكلر وتأثيرات من خلال هذه الفئة من المعلمين الذين يستخدمون نفوذهم القريب ومركزهم الاقتصادي المتميز طبقا لنوع الوظيفة التي يمارسونها حيث أن أجر الكروة الواحدة بالنسبة للمعلم هو ٨٠ قرشا بينما هي في حدود ٥٠ قرشا لأحمال العادي وبصل اجمالي دخل المعلم ٨٠ جنيتها في المتوسط شهريا بينما يصل إلى ٣٠ جنيتها في المتوسط للأحمال العادي .

والحقيقة أنه رغم ضعف التأثير بالنسبة لفئة المعلمين في مجال العمل والأجر بالمقارنة بعملى القطاع الخاص إلا أن هذا في الواقع لم يقلل من دورهم إذ أنهم يمثلون الآن حلقة الوصل الفعلية بين إدارة القطاع العام وبين النسبة العالية والأغلبية الساحقة من الخامين بحيث أن مئات الخامين لا يحضرون إلى القطاع العام ويكتفون بأن يطلبوا ما يشاؤون من هؤلاء المعلمين الذين يقومون بمرضى هذه المطالب على المختصين بدورهم وغالبا ما يحصلون على الموافقة في شق النواحي وارتضاع مركز هذه الفئة من الخامين في هذه النواحي بالإضافة إلى مكانتهم الاقتصادية المستندة إلى أجرهم المرتفع وزيادة دخلهم فضلا عن أن الكثير منهم يمتلك أرضا زراعية وأن كان قليلة المساحة هذا كله بالإضافة إلى اتساع شبكة القرابة بين الخامين من أبناء القرية الواحدة قد جعل المعلمين يبرزون كشخصيات عامة ومؤثرة إلى حد ما في القطاع العام خاصة في الحياة الاجتماعية فهم وسطاء الصلح في الخلافات داخل القرية وأن كانت سلطاتهم أقل من معلمى القطاع الخاص وغير ذلك وسبق أن اوضحنا ان المعلم في القطاع العام إنما يحتل مركزه ومكانته بالمقارنة مع باقي معلمى القطاع العام بقدر تفانيه في مجال الخدمة والتعرض لحل مشاكل أبناء قريته تلك المشاكل التي يتكلف حلها جهدا ومالا كثيرا إذا أن مجلس الصلح بين أبناء

القرية الوحيدة كنهرا ما يتكف بين جنين وثلاثة جنبات . بجانب أنه يقوم بسداد مبالغ عديدة : نيابة عن المخطيء أو المدين الذى يقوم بالسداد إليه عند الاستطاعة .

ومن ثم فإن ما نريد أن نؤكد أنه هو أن مملى القطاع العام لهم دورهم كمرآة سلطة وقوة وقرى ضبط في المجتمع بقدر ما هم ملجأ لحل المشاكل ومجاجة الصعاب مع الحال . وإن كان دورهم غدا قد اعطى لهم بعض السلطة ومكنهم من ان يمارسوا دورا في عمل الضبط واعدار الأمر شبه الملزم في كنههم من المواقف وخاصة تلك المواقف التي تصل بالتأثر والمشاجرات بين حمال القرية الواحدة أو بين القرية وغدها من قرى الحمايين . على أن لطبيعة العلاقات الدائمة والمستقرة داخل المجتمع وكذا لطبيعة علاقات القرى بعضها ببعض دورا بالغ الأهمية في التمثيل النقابي للحمايين من ناحية والتمثيل السياسى للحمايين ايضا . وكذا لقطعة الخطورة التي يعرف الحمايين متى يحددون بها ومتى يستخدمونها تحقيقا لمصالحهم الخاصة وحنفلا على إدارة القطاع العام بل وعلى سلطات الأمن بالمدينة ايضا . وهي فكرة الاضرابات .

وإذا حاولنا أن نناقش فكرة النقابة وفكرة التمثيل السياسى للحمايين من خلال الاتحاد الاشتراكي وكذا فكرة مشاركة الحمايين في الإدارة فإن أماننا مدخل واحد يجمع بين هذا كله هو عملية الانتخابات فكيف تم هذه العملية . وكيف يختار الحمايين ممثليهم وما مدى ارتباط هذا الاختيار بالبناء الاجتماعى لهذا المجتمع .

وتداخل كل من النقابة والاتحاد الاشتراكي وعضوية مجلس الإدارة في أذهان .

الحمالين . فهم لا يعرفون مطلقاً أية فروق بين راجبات النقاب وعضو مجلس الإدارة المدة ب وعضو الاتحاد الاشتراكي المنتخب أيضاً .

وهم ليسوا على علم بأية حقيقة من حقائق السياسة أصلاً لا الخارجية ولا الداخلية ولا يهتم الحمال إطلاقاً بالسياسة . ومن ثم فإن فكرة الاتحاد الاشتراكي باعتباره تنظيم سياسي ليست واضحة إطلاقاً في ذهنه . إن حياته في مجتمع القرية وباعتباره داخل هذه القرية من عائلة معينة ومحاولة الحصول على أجر من خلال العمل ممهداً للانفاق على أسرته وعائلته ومحمداً للمودة للقرية . هذا هو كل ما يشغل باله بالفعل . وكثير جداً من الحمالين يقضي حياته كلها أو على الأقل فترة بقاؤه بالمدينة في حدود الحى الذى يسكنه أبناء قريته بل وفى حدود أفضاها . قسى القرية ومسكنه ثم للبناء حيث يعمل لا أكثر .

وعندما يعلن عن أية انتخابات فإنه يسميها انتخابات نقابة . مهما كان نوعها فهو لا يميز أبداً بين سبب الانتخاب من آخر . ثم هو لا يهتم أصلاً بأن يكون الانتخاب للنقابة أو مجلس الإدارة أو للاتحاد الاشتراكي .

وقد كان لتغير شخصيات المرشحين في مختلف الانتخابات أثره الكبير في تطور نظره للانتخابات فقد بدأت الانتخابات منذ حوالي ١٠ سنوات في هذا القطاع وعلى أثر قيام القطاع العام وتقدم للترشيح في الدورات الأولى عدد من المعلمين بالذات وبعض المبرزين في القرى الهامة .

ولمب السق القراب والانتفاء لقرية معينة الدور الأول والآخر في اختيار الساجحين في الانتخابات . ذلك أن كل قرية قد وقفت هي وتاجيها من أبناء القرى الأقل هدداً والأقل وزناً في مجتمع الحمالين وراء بعض المرشحين الذى يقتضون إليها وقد حدثت صراعات هديدة في هذا الصدد .

ذلك ان الانتخابات كانت تمثل فرصة كبيرة لظهور وحدة القرية وتكاتفها . ويمكن لنا أن نقبل مرحلتين متابعتين من النشاط السياسي في عملية الانتخابات هذه . ذلك ان قيام النقابة الحالية وقبل اختيار ممثلي العمال في المرحلة التي تمر حاليا . كان القطاع العام حدث الفساة وكانت يرى أكثر النفاق واتحادا . هنا الآن وكانت ولا تزال ذكرى الصراعات اخادة التي كانت تقع بين القرى بعضها وبعض في ظل القطاع الخامس في الاضمان أثر وخروجا ولم يكن وضع القطاع العام قد استقر واحتبان بعد . ومن هنا فإن القرى كانت لا تزال تحس بالتنافس والصراع ولا تزال تمر طه بامكانية هودة العمل إلى نضاه . السابق في حالة فشل القطاع العام وهذا أمر كان الجماهير واثقون من احتمال وقوعه في فترة طويلة من الفترات التي نلت نشأة هذا القطاع . ومن هنا ان القرى كانت أكثر تنفها واحساسا بكل ما يدور حولها ربما يخلص علامات تفرق بعضها ببعض . ولهذا فان القاييين الذين تقدموا للدورة الأولى في ظل القطاع العام هم كبار هذه القرى بل وهم كبار القرى الهامة ايضا .

هذا وبغض النظر عن شخصيات المتقدمين إلى تمثيل العمال في كل من النقابة ومجلس الادارة والاتحاد الاشتراكي وغير ذلك فمن المعروف أن القرى كوحدة متبايزة ومختلفة تلعب دورا رئيسيا في امكانية نجاح شخص ما في الانتخابات من عدمه . ولعل دور انقسام المجتمع إلى مجموعة قرى متبايزة متصارعة إنما يبدو في ان كل قرية تحق خلف عدد من المرشحين الذين هم من ذات القرية أو من استطاعوا التأثير على كبار قرية أو مجموعة من القرى . فإن الانتخابات إنما يسبقها قيام بعض ابناء القرية التي افترج كبارها بملامة عن المرشح أو المرشحين الذين طهيم ان يتوددوا أولا لهؤلاء الكبار والشخصيات الهامة وان يعدوا الوعد وان يقدموا المحمدات ويتفانون في اظهار امكانياتهم القيام بأداء الخدمات لابناء القرية . هذا

إذا كان المرشحون لا ينتمون إلى قرية معينة من الحمالين أما إذا كانوا من الحمالين ومن إحدى القرى فإنهم لا يكونوا في حاجة إلى هذا .

وفي كلتا الحالتين فبمجرد أن يقتنع الكبار بالشخص إذا كان من خارج القرية أو بمجرد تقدم أحد الحمالين للترشح فإن كبار القرية يظهرون موافقهم . والكبار هنا يذكرون اسم من يرغبون في نجاحه في الانتخابات وحقيقة الأمر أن الحمالين العاديين لا يعرفون شئ عن المرشح ليشلمه سواء في القابة أو غيرها بل هم لا يهتمون قط بهذا - وهذا بالطبع إذا كان من خارج قريتهم .

إن كل ما يعرفونه هم أنهم ليلة الانتخاب يطعون قائمة بأسماء المرشحين الذين تم الاتفاق على فوزهم ويذهب الحمال ليقف في طابور طويل ويدخل إلى لجنة الانتخاب مقبدا الورقة التي يحملها ثم يخرج . إنه لا يعلم إذا كانت الاسماء المدرجة بالورقة التي معه هي التي انتخبها فعلا أم لا . إنه لا يقرأ أو يكتب أصلا . ثم إنه كثيرا ما يحدث أن يقوم بعض المرشحين بإضافة أسماء أثناء الانتخابات بالورقة التي يحملها الحمال أنه لا يهتم كثيرا في الواقع . ثم أنه يقبس صلاحية الأشخاص بمدى خدمتهم له في خدمات شخصية . بغض النظر عن مستوى العلم أو الصلاحية لتمثيل الحمالين كمجتمع له مبادئ ونوعية لشاغل الخاص ومشكلة الخاصة .

ولكن كيف تبدو القرية كوحدة سياسية تماما في عمليات الانتخابات لمجلس الإدارة والنقابة والاتحاد الاشتراكي أن وحدة القرية تبدو هنا في أن كل قرية تلتفت حول مرشح معين .

وقد كان المرشحون في الدورة السابقة وما قبلها هم مرشحين قرى بمعنى أنه يكفي أن يرشح أحداً ناه القرية نفسه حتى نجد أبناء هذه القرية ينظرون إلى الأمر باعتباره صراع بين قريتهم وغيرها من القرى . ويصبح نجاح مرشح هذه القرية هو فوز لها

كلها على هذه القرى . ومن ثم لا ثالث أن يبدأ مرحلة الدبلوماسية لا يلبث أن يتبعها حالة من التوتر والحرب الباردة إذا جاز التعبير . وكثيرا ما تنقضى إلى معارك ومصادمات خطيرة بين القرى باعتبارها وحدات متصارعة . ذلك أنه قد كانت النظرة إلى التمثيل الممان باعتبارها سلطة ترفع من وزن القرية عن أفرادها من القرى على سلم القوة الذى تنظم عليه القرى فى بناء المجتمع المستقر .

ومن هنا فقد كانت القرية تقف وراء المرشح سواء أكان من أبنائها أو حتى من أبناء القرى الأخرى التى تدور فى فلكها والأقل قوة فى مواجهة مرشحي القرى التى تماثلها فى القوة (وإذا كان النسق السياسى يتضمن العمليات التنظيمية المختلفة التى تحافظ على النظام داخل المجتمع عن طريق تطبيق القانون وتنظيم العلاقات الخارجية عن طريق الدبلوماسية والحرب . وإذا كانت الدبلوماسية ليست فكرة قاصرة على المجتمعات الحديثة وإنما توجد حيثما توجد الحياة الاجتماعية المنظمة والخلافات بين المجتمعات (١) فإن الدبلوماسية تظهر فى مجتمع الحايك فى عمليات الانتخاب بالذات وإن كانت تظهر فى حالات الثأر أيضا إلا أنها أكثر وضوحا فى الحالة الأولى فهم فى حالات الثأر إنما تتمثل فى محاولة تجنب اتساع الحرب وانهاؤها عن طريق عمليات الصلح التى تقوم بها القرى الحياضية أى القرى غشيرة المشتركة فى الثأر والتى تبذل فيها جهد كبير خاصة فى المراحل الأولى من وقوع الجريمة وقد يحدث أن يقوم كبار قرية القاتل أنفسهم بالاتصال سرا بكبار قرى حيادية طالبن منهم التدخل والسمى بالصلح خاصة فى حالة ضعف هذه القرية

(١) د. علية حسن حسين والرواحات الخارجية ، الهيئة المصرية العامة للكتاب .

الاسكندرية ١٩٧٥ ص (٢٤١) .

وذلك حفاظا على وضعها في سلم القوة من ناحية . وحتى يعمل الوقت على حصر عملية الأخذ بالتأثر في عائلة القنيل أو حتى أسرته .

أما في الانتخابات فيتم الاتصال بين القرى المختلفة قبل الانتخابات في حدوده وبتخطيط دقيق في محاولة لتجنب الصراع العلني الذي قد ينتهي بمصادمات بينها وتعمل كل قرية من القرى القوية على الحصول على تأكيدات من بقية القرى الصغرى التي تسير في فلكتها على تأييد مرشحها ثم يتم الاتصال بين القرى القوية بعضها وببعض عن طريق كبار هذه القرى وذلك في محاولة لكسب تأييد هذه القرى لمرشحي كل منهما الآخر .

وهذه العملية تكلف كثيرا من الجهد والمال كما سيوضح فيما بعد إلا أن لها هدفا حيويا هو محاولة حصر الصراع الذي يصاحب عملية الانتخابات من أن يتحول إلى قتال بين هذه القرى وما يدور في فلكتها من قرى صغرى إذ يتم على أثر هذه الاتصالات تحديد عدد المرشحين الذين سوف يتم تأييدهم في الانتخابات ويصبح جميع القرى متفافة على هؤلاء المرشحين ومن ثم تمر عملية الانتخابات بسلام .

كما أن عملية الاتصالات هذه يصاحبها الكثير من المظاهر التي تؤكد وحدة القرية وسيطرة الكبار فيها . من ذلك أن كل قرية أو القرية الأقوى في المجموعة تقوم بعمل شاعر ضخيم لاستقبال كبار القرية الأخرى المانلة والذير يصلحون معهم مرشحيهم وعدد كبير من القرية وكلما كثر عدد القادمين أكبر كلما كان في هذا تمزيقا لمركز القرية على سلم القوة وأيضا تعمل القرية المضيفة على أن يكون عدد الموجودين من أبنائها كبيرا وكذا تدعى كلامن القويتين أبناء القرى الصغرى التي تدور في فلكتها .

ومع القيام بهذه الاتصالات في محاولة تجنب وقوع مارك وتهازل في رسوم

الانتخاب فإن وجود علاقات عدائية بين بعض القرى الكبيرة يجعل هذه الاتصالات غير كاملة ولهذا فإنه كثيراً ما قامت مشاجرات بين القرى ولم تدخل البوليس وأعيد انتخابات وسقط قتلى في هذه الأيام أيام الانتخابات .

والحقيقة أن عامل الانتمائية والقرابة يلعب دوراً بالغ الأهمية والوضوح في هذه الأنشطة السياسية .

ذلك أن القرية إنما تقف خلف ابنها المرشح ليس لأنه صالح لهذا النوع من العمل ولكن لأنه يمثلها في مواجهة القرى الأخرى . هذا بجانب أن أفراد عائلته وأقاربه وهم أغلب أبناء هذه القرية إنما يقفون بجواره بكل ما يستطيعون ولا يخولون بمطالبات المواقف المادية . فإن نجاحه هو نجاح لعائلة معينة داخل القرية بالمقارنة بين بقية العائلات والحقيقة الراجحة الذكر أن مرشح القرية إنما كان عادة شخص ينتمي لعائلة هامة ولها مكانتها في بناء القرية . ذلك أن تقدم شخص من عائلة لها مكانتها العالية بالبلدية كان يكفل سهولة حصوله على تأييد أبناء قريته من ناحية وفي نفس الوقت فإن شخص من العائلات الأقل أهمية في بناء القرية لن يستطيع أن يتقدم للنافسة حفاظاً لا على تماسك القرية ووحدةها فحسب بل وأيضاً لأن ثمة اعتراف ضمني بالمكانة التي يحتلها كل شخص داخل القرية تلك المكانة التي يستمد منها من الوضع العالمي من ناحية والمكانة الاقتصادية للعائلة وله شخصياً بالبلدية بل وبالقرية أيضاً .

هذا كما أن ثمة دور العوامل الاقتصادية في العمل على الحد من يتقدمون لتولى المناصب القيادية وتمثيل الجمالين من كل قرية ذلك أن هذا النشاط يحتاج إلى نفقات ومحركات وفراغ لسير على الأقل .

ولها نقد وجدنا أن ثمة ارتباط تام بين المركز الذي يحتله الفرد داخل بناء

القرية في المدينة والمربط بوضع الاقتصادى ووضع حالته بالمدينة والقرية. من الناحية الاقتصادية وحجم هذه العائلة وقوتها ولعل هذا هو السبب الذى وجدنا منه أن كل الفائزون في الانتخابات السابقة هم من فئة المملين أو الهكاكة وأولئك الذين فازوا من غير هذه الفئات إنما كان فوزهم راجعاً إلى وضع ثلاثه وقوتها حيث كان وضع العائلة وأهملها داخل مجتمع القرية بالمدينة يلعب دوراً مهماً لاهمية نوع العمل وكثرتها ما كان بديلاً عنه

والحقيقة أنه حتى بالنسبة للقرى أيضاً باعتبارها وحدات تؤلف كل منها بأحد واحد مكوناً من مهاجرى كل قرية من الخالين فإن القرية عادة لم تكن تهتم بهذه الأنشطة إلا إذا كانت من القوة بحيث تستطيع أن تواجه منافس القرى الأخرى في حالة ترشيح أحد أبائها وترشيح غيرها أحد حاليها. وقد وجدنا أن بعض القرى المعزولة أيضاً قد انتهزت فرصة عدم إقبال القرى الكبرى عن ترشيح عدد كبير منها فانتهزت هذه القرى المعزولة هذه الفرصة وقامت أحد أبناءها لمثل هذه الأنشطة. هذا عن العمليات الإجرائية التي تتبع في عمليات الانتخابات وكيف أنه انماها يتمكس وحدة القرية وتفاعلها مع غيرها من القرى وكذلك تحكم طبيعة المجتمع باعتبارها مجموعة من الجماعات تضم كل منها مهاجرى قرية معينة ويسمونه في المدينة باسم القرية نفسها والتي هاجروا منها. ومنها يتبين أن عامل الانتخابية والقرابة يلعبان دوراً بالغ الأهمية حيث سبق وأن قلنا أن أبناء كل قرية هم أقارب بدرجة كبيرة أى يربط عامل القرابة بين معظم مهاجريها ومن ثم فهم مجموعة قليلة من العائلات ويقتسمون لعدد أقل من البلدات ويكونوا تأكيداً أهمية دور القرابة والانتماء إنما وجدنا الكثيرين ممن يتقدمون مرشحين أنفسهم لتولى هذه المناصب والإشتراك في صراع السلطة يعملون هي اعطاء الانعياح أنهم

ينتمون إلى قرية من القرى التي يفنى إليها جماعة من الحمالين ، يعمدون إلى اظهار أن ثمة روابط قرابية تربطهم ببناء هذه القرية . وقد وجدنا أكثر من مسئول عن يعملون بأعمال كناية بعيدة تماما عن الشغل والتفريغ من الناحية التنفيذية يفعلون ذلك .

وعلى أية حال فإن ظاهرة الصراع والتنافس على تولي مراكز السلطة (عضوية مجلس الادارة - القابة - الاتحاد الاشتراكي) .

كانت هي الامة المرتبطة بهذا المجتمع وببنائه المنتظم هي أساس من الاتتائية والقرابة حتى فترة شتيلة جدا ثلاثة سنوات أو أقل . عندما طرأ بعض التغير الذي ستناول أسبابه فيما بعد - إلا ان هذا التغير لم يمس فكرة وحدة كل قرية ومحركما كوحدة خلف من تؤيد في ضوء علاقات القوة بين مجموعة القرى المكونة للمجتمع بحيث ان فوز من تؤيده قرية معينة أو عدم فوزه هو أمر متصل بالقرية ككل وبكائنها - ان التغير إنما الغصب على :

() مدى عنف الصراع بين القسرى بسبب تغير النظرة إلى التنظيمات النفاذية والسياسية وغيرها من حيث هي مراكز تعكس سلطة حقيقية وترفع من شأن القرية .

(٢) حدثت ظروف معينة أدت إلى تجمع القرى كلها المكونة لهذا المجتمع خلف أربعة من الحمالين بينهم ما جعل العدة المنتهية في يوفية ١٩٧٦ ، للتشكيلات السياسية لم ينعكس عليها بعض ما سبق من حقائق .

وتفصيلا لهذا التغير فإن الحمالين وبمجرد انضمامهم إلى القطاع العام حدث أن كثيرا من القرى الصغيرة والضعيفة التي كانت تعمل تحت امرة القرى القريبة للقطاع الخاص وجدت فرصتها لتحقيق بعد ذلك ما كنا نرى أن اماح لها لشدة القطاع العام

الفكاك من أسر القرى القوية . والحقيقة أن كثيرا من الجمالين الذين ساروا بقبول العمل مع القطاع العام عند نشأته هم ممن ينتسبون إلى قرى صغيرة كانت تعمل مع القرى المسيطرة على العمل قبل نشأة القطاع العام .

وسرعان ما أخذت بعض القرى الكبيرة فرصة للتخلص من فائض العمالة عندما بأن انعدم عدد من أبنائها إلى القطاع العام ولم تلبث أن زاد عدد من ينضم منهم إليه بعد أن تبين للجمالين أن القطاع العام سيستمر وإن العمل لن يוכל ثانيا للقطاع الخاص .

وأما حق فرصة التمثيل في النقابة والاعادة الاشتراكي . على الادارة الفرصة وبالطبع بدأت القرى الكبرى ترشح ابتداءا وبدأت القرى الصغيرة تتقدم على استحياء ووجل . فقد كان مفهوما أن ثمة علاقة بين ناه القوة والصراع بين القرى وبين الفوز بمركز من هذه المراكز الذي نظر إليه آتذ عن انه يعطى القرية نوع من السلطة . إلا انه بعد الفوز والممارسة وضح لغزلاء ان السلطات السياسية يختلف أنواعها لا تمثل أية سلطة ولا تمتد أية أهمية ولا تغير من مراكز القرى في بناء المجتمع ولا على علاقات العائلات المكونة لكن قرية هي حدة أيضا .

والمضحك للجميع أنه طالما أن هذه المراكز لا تزيد من السلطة للقطاع القوية وابتداءا . وإن ما يؤثر بالنسبة القرية ومركزها هو فقط حجمها وغلز ابتداءا وتماسكهم ومجابهتهم الامور في علاقاتهم بباقي القرى بالحجم . وحيث ان هذا كله بعيد عن المراكز السياسية سواء قنابية أو اتحاد اشتراكي أو مجلس إدارة قنابا لم تعد مطلباً لكبار القرى وإن حرصوا على فوز واحد من أبناء القرية على الأقل باحدا . إن هذه المراكز قد يكون لها بعض التأثير بالنسبة للصلاقة مع إدارة القطاع العام والمحترفين فيه . وهذا مالا يحسم بأي حال . إنما المهم هو بناء المجتمع

من حيث هو مجموعة قرى تربطها علاقات معينة . والمهم هو ما يؤثر على هذه العلاقات بما يضيفه عليها من المزيد من القوة . هذا كما اثبتت التجارب ان نجاح بعض رجال هذه القرى في الانتخابات إنما ينعش الحال حيث لا يعرف ما هو المطلوب منه بالضبط . فالامية منشرة جدا كما سبق ان اوضحنا وليس هناك اى وعى بالسياسة سواء الداخلية والخارجية ولا وعى بأية قضايا عامة .

هذا بالإضافة إلى أنه ينعش قرية العمال العائز في الانتخاب نفسه . وفي حالة تصديه لقضايا عمالية هامة . في مواجهة ادارة القطاع العام بطريقة سافرة .

وباختصار . فقد ثبت أن نيل قرية ما لمركز أو أكثر في النقابة أو في الاتحاد الاشتراكي أو في مجلس الادارة الخاص بالشركة التي تحتكر القطاع العام ليس له أهمية إذا لا يتعلق بالتأثير على ما هو هام بالفعل في هذا المجتمع . فليس مؤثرا في بناء القوة بين القرى حيث لا يضمنى اى سلطة في اطار علاقاتها مع باقى القرى الأخرى . وفي نفس الوقت فإن له نتائج ضارة أيضا . كما سبق وأوضحنا . كذلك فإن هناك نقطة بالغة الأهمية وهي أن ما يحدث في الواقع في مجتمع الحمالين مختلف تماما عما يحدث في أى مجتمع عمالي آخر . فإذا كان العمال في أى مجتمع آخر بخلاف مجتمع الحمالين إنما يتصلون بصدور حقوقهم بالادارة التي يقيمونها من خلال النقابة والتنظيمات السياسية الأخرى كوحدة الاتحاد الاشتراكي أو وحدة الانتاجية واهتمام مجالس الادارة . فإن هذه التشكيلات ليس هي الوحيدة التي تلعب هذا الدور في مجتمع الحمالين . إذ أن المملين يلعبون هذا الدور وهم خارج اى تشكيل سياسى أو نقابى فهم يخدمون قريتهم في معظم المواقف وهم الذين يتولون بالعمل حل مشاكل مهاجرى قراهم من الحمالين المتصلة بالعمل مع الادارات المعنية وهم الذين يقومون بتعيين من يريدون عن طريق هذه الادارات . وهم الذين يحصلون على قريتهم على

كل ما يطلبون من الادارات سواء كان ما يطلبون من أجهزات أو رفع جوائز .
استخراج بيانات مطلوبة . . . الخ .

ولكن ليس هذا كله - رغم تأثيره الكبير - بالذي يجعل الحمايين ينصرفون
عن الاهتمام بالأمر تماماً وعن فوز القرية بمركز على الأقل في هذه التثكيلات .
الا أننا اردنا فقط أن نوضح أن درجة الصراع ومداه في هذا الشأن بين القرى قد
أصبح أقل كثرة من ذي قبل حيث تكشف من خلال ممارستهم لهذه المراكز
حقائق عكس انطباعاتهم بأن هذه المراكز لا تمثل سلطة فعلية إلى حد كبير بل
والأهم أنها لا تمثل على مر علاقات المجتمع (باعتباره وحدات قروية على مستوى
مجتمع الحمايين ككل . وباعتباره مجموعة عائلات على مستوى القرية الواحدة لكل
منها وزنها ومركزها المستمد من حجمها وتماصك أبنائها وشهام . . . الخ) هو
قويا يؤثر تأثيرا كبيرا و توازن القوة وان كان الطفيف من التأثير فد اكسب
هذه المراكز بعض الأهمية أيضا كانت كافية في استمرار جو الصراع بين القرى
وكانت الانتخابات هي المناسبة التي ينمكس فيها هذا الصراع بأوضح صورة .
ولعل الباحث يرى أن اعطاء الانتخابات هذا المركز رغم ما نوه من عدم اهتمام
كل قرية اهتماما حقيقيا بالفوز كالمأخوذ إنما مرجعه ان الحمايين يستخدمون عملية
الانتخابات هذه كفرصة وكبديل للصراع القديم وذلك استمرارا لتقاليد كل قرية
ووضوح حدتها وم بذلك إنما يوظفونها في خدمة قرية الروابط داخل القرية
بين الحمايين ولاظهار قوتها ووحدتها وتأثيرها من خلال اتجاه من تويده من
المرشحين في مواجهة مرشحي القرى الأخرى ذلك ان كل ما حدث بعد ان
تكشف حقيقة عدم أهمية الفوز بهذه المراكز في التأثير على علاقات القرى . هو أن
الشخصيات الهامة من القرى المختلفة لم تمتدح بأن تفوز هي شخصيا - كما سبق
وأوضحنا .

والصراع بين القرى في مجال السلطة وتولى مقاليد المناصب السياسية المختلفة هو أحد أسس الحياة التي ينتظم المجتمع طبقا لها . وقد ظل هذا الصراع باديا وأساسيا في كافة التشكيلات السابقة .

إلا أنه قد حدثت ظروف معينة أدت إلى توقف العمل وفق مبادئ الصراع بين القرى فيما يخص تمثيل العمال فقد اجتمعت كلمة القرى جميعها للمرة الأولى في الدورة السابقة على اختيار اشخاص معينين دون اعتبار لانتباههم للقرى الخاملة في المجتمع ولقد كان هذا راجعا إلى ظروف معينة هذه الظروف كانت نتيجة للاضطراب الذي قام به الحيارن في الثالث من إبريل ١٩٧٤ .

ويعتبر الاضرابات هي الأسلوب الذي يلجأ إليه الحيارن كثيرا إذا قورنوا بالعمال الصناعيين وغير الصناعيين بالمدينة اذ لا يكاد يمر عام واحد دون القيام بالاضراب أو التهديد به ذلك التهديد الذي كثيرا ما يحصلون على مطالبهم بمجرد اعلانه . ولعل كثرة الاضرابات في هذا المجتمع العمال بالمقارنة بغيره من ناحية . وحذف هذه الاضرابات من ناحية أخرى . انما مرجعه الطيبة الخاملة لهذا المجتمع . فحيث يلعب الفسق القراني في هذا المجتمع دورا خاصا بالمقارنة بدوره في المجتمعات العمالية الأخرى فإن هذا قد جعل الشائعات تنتشر بسرعة كبيرة بين أفرادها كما انه يمكن أن يقرر كما - القرى القيام بش هذا الاضراب أو التهديد به حتى يستجيب الجميع دون تفكير . ومن الغريب ان كبار القرى لا يظهرون علانية موافقتهم على مياه الحيارين بشوء من هذا ومن ثم فهم دائما جيبون عن المسألة في هذا الشأن رغم دورهم الحاسم فيه

ومع أن اضراب ٧٧ هو واحد من أهم وأختم اضرابات الحيارين وقد

التي باحتجاج سبعين حمالا بسجن الاسكندرية فإن الحمايين انفسهم لا يصرفون ما هو السبب الحقيقي لهذا الاضراب .

وتفصيلا لهذا الاضراب (لما يمكنه من أهمية استجابة الحمايين للطلبات واعتبار ذلك جزءا هاما في تنظيمهم السياسى . وكذا تحريكهم جماعيا فيما يخص صراهم مع السلطات الادارية وسلطات الأمن في المدينة حيث تدوب فكرة القسرى المختلفة ويسود الاحساس بوحدة المجتمع على أساس من رباط المصلحة وعلى أساس من اشتغالهم جميعا بمحنة واحدة بنض النظر عن انتمائهم . ثم لما يمكنه ايضا من أنه رغم هذا التحرك الجماعى فإنه إذا ما تمهد انتماء هذا التحرك ما يحس فكرة القرابة على مستوى القرية الواحدة فإن الأصل هو القرابة والأصل هو انقسام المجتمع لولايات سياسية في علاقة صراع قد تتحد إذا جمعتها مع غيرها المصلحة الواحدة دون لسان لوحدها الذاتية فهذه الوحدة هي أساس النظام والضغط كله) .

فقد ظهرت اشاعة انتشرت بين الحمايين بسرعة مؤداها ان أحد أفراد النقابة قد قبض عليه بعد أن ابلغت عنه إدارة الشركة سلطات الأمن بسبب مطالبة بحقوق العمال وعلى أثر انتشار هذه الاشاعة بجميع الحمايون خارج الميناء وتمرکوا عليهم وآخذوا يحتفون باسم هذا الشخص . ورغم انه انضح كذب هذه الاشاعة إذ حضر هذا الشخص بنفسه إلى الحمايين فإن الاضراب تطور إلى مطلب واستمر الحثاف باسم هذا الشخص وبسقوط شخصية هامة بنفس الشركة قيل إنه حل خلاف معه . ولعل هذه النقطة أى الحثاف بسقوط هذه الشخصية الهامة هي التي جعلت هذا الاضراب ينتهى بسرعة بل ويفشل تماما في تحقيق أهدافه ذلك ان الشخص الذى صنف البعض بسقوطه يلتقى لاحدى قرى الحمايين الهامة وله مكانته على أساس قرابته لمهاجرين . ورغم حضور محافظه المدينة بل ووزير الداخلية - الذى كان

المسيرة ضائعة ورغم اعتماد المستقلين للاستجابة لمطالب الجماهير إلا أن الجماهير قد صعدوا طلباتهم إلى حد التعجيز من حيث الحجم وطلب الفورية في التنفيذ ثم سددوا الأمر أذرعهم قرروا التوجه بسيارات الشركة (التي أحضرها عمدة) إلى المعمورة لمقاومة رئيس الجمهورية ولكن عند وصولهم إلى شارع مورسعيد تم محاصرتهم وهاجمتهم قوات الأمن وتم القبض على عدد كبير منهم وفر الباقين وتوقف العمل بالميناء في اليوم التالي واستمر العمل متوقفا لفترة لم تنط كئيرا حيث بدأت القرية التي ينسب إليها الشخصية الهامة التي منب البعض بسقوطها وكذلك المقيم لقرى أخرى مذائمة لها والمترتبة بها بعلاقات طيبة في الدعة للعمل والاستجابة لنداء الواجب الوطني . ولم يلبث العمل أن بدأ رغم وجود عدد كبير من الجماهير بالسجن واستمرارهم تحت الحجز .

ولعل لهذا موضح أنه عندما يتم معالجة أسس القرابة والانتماء في أمر من الأمور فإن هذا الأمر لا يلبث أن يفشل تماما حيث أن هذا الأسر والعلاقات هي التي تعطل أكبر التأثير في مجتمع الجماهير .

وعاء أية حالة فإنه عند خروج المسجونون من السجن بعد فترة احتجازهم التي بلغت سبعين يوما فقد قام الجماهير باختبار أربعة منهم بم تصدور الاضطراب ليشلوهم في كل الانتخابات التي قامت هذا الاضطراب وذلك ردا لكرامتهم كما قال كثير من الجماهير في . وكذا اعترافا وتقديرا لموقفهم هذا . وبموجبا لهم هرة اهتد لهم حيث كاد . الفكرة أنهم اعتقدوا من أجل الجماهير ومطالبهم . ولهذا رجدا مولا . الآراء تتجمع حولهم موافقة وإجماع جميع الجماهير ورغم اختلاف فرائهم وانماهم . وهي المرة الأولى التي يحدث فيها أن يخفق الصراع بينهم في المجال السياسي

والآن وبعد أن أوضحنا بعض الحقائق التي مهدى تأثير علاقات الجمالين بالسلطات الادارية والمحلية بطبيعة البناء الاجتماعى . فالتناطح نقول إنه فى خلا هذا فإن الجمال لا يعرف تماما إن ثمة فرقا بين ممثلة بمجلس الادارة وبالانحد الاشتراكى والنقابة إنه يعرف فقط أن (فيه نقابة) وكل ممثل له هو نقاب فهو لا يعرف - ذلك إذا عرف أصلا - إلا النقابة .

كما إن وجهة نظر الجمال فى النقابة كتنظيم أمر مختلفا تماما من موقفه من الانتخابات لما أو لغيرها من التشكيلات السياسية . فان بالاختيار يربط الانتخاب . والانتخابات هى مناسبة منازة لظهور وحدة قرية الجمالين فى عملية الصراع بين القرى تلك العملية التي تعتبر من أسس استمرار وحدة القرية . وتشارك أبناءها والتفافهم حول بعضهم البعض .

أما خلاف ذلك فإن الجمال لا يهتم بالنقابة ولا يأبه لنشاطها . كذلك فهو لا يثق بأن تنظيما قايما بنض النظر عن من فيه . يمكن أن يكون مؤثرا بالمعنى الحقيقى . وأن السلطات المسئولة إنما تلعب بالتنظيم النقابى . ومن هنا فان أغلب المشاكل المالية أصبحت الآن تحمل عن طريق كسائر القرى مع المسئولين مباشرة بنض النظر عن النقابة ومن فيه والاتحاد الاشتراكى أو ممثل الجمالين بمجلس الادارة . بل لقد نمت من البحث الميدانى أن هذه المثات من الجمالين لا يعرفون شيئا عن النقابة ولا ما هو دورها أو ما هو نشاطها . كما أنهم لا يلجأون إليها بالمرة . وقد قال لى الكثيرين أيضا من الجمالين (أنه وبعد أن أسهمت النقابة لانضمام واحدنا من كبار قريته كما كانت زمان . فهو لا يعرف عنها شيء . وقال : أنا اهتم بالنقابة لما يكون فيها واحد قريسى أو ابن بلدى ويس . إنما طالما ما ليس فيها حد يثق حينئذى منى ليه) وسبق أن أوضحنا أن الدورة الحالية والتي مستنتهى بعد أشهر قليلة بعد أن

استمرت حوالي ٥ سنوات تضم أحد عشر عضوا ليس لهم وزنا اجتماعيا خاصا حيث انهم لا ينتمون لك عائلات معروفة في مجتمع الحمالين .

هذا أما عن مشاركة الحمالين في الادارة عن طريق عضوية مجلس الادارة . فان الحال لا يختلف ابدا عما سبق من حقائق . فالجمال الذي يعمل بالقطاع العام لا يعرف أى شيء عن مجلس الإدارة . بل ولقد اثبت البحث الميداني أن ٨٠٪ من الحمالين لا يعرفون شيء عن من يمثلونهم بهذا المجلس . ونسبة مماثلة قالت : انها لا تعرف معنى ممثل الحمالين في مجلس الادارة . ولا ما هو عمله . ومن بالشركة مثل هذا النظام أى التمثيل في مجلس الإدارة أم لا . ولعل مما يزيد هذا الموقف وضوحا أن نعلم أن ثمة : أشخاص ممن قادوا الاضراب السابق الاشارة إليه واحتجروا بسببه يشغلون جميع المراكز السياسية القيادية في هذه الدورة فهم أعضاء مجلس الادارة عن الحمالين . ومنهم رئيس وسكرتير ووكيل القابة وهم أعضاء بالاتحاد الاشتراكي عن الحمالين . وقد وضح لنا تماما أن الجمال لا يعرف إلا ان هؤلاء هم القابة لكنه لا يعرف على التحديد أين يمثلونه في غير ذلك فكل الانتخابات عنده هي انتخابات قابة بضم النظم عن إذا ما كانت كذلك أم لا .

والحقيقة ان ثمة دراسات عديدة ايضا في مفهوم مشاركة العمال في الادارة ذلك المفهوم الذي قال أحد الباحثين أنه مكون من شقين :-

الاول ويختص بالمديرين Managers والعمال Workers كجماعة من الناس يتم التمييز بينهم على أساس من مركزهم في المشاريع .

والجانب الآخر يختص بالمدى الذي يلعب فيه العمال في المشروع دورا في الوظائف الادارية به .

وقد عرض ايضا الوظائف الادارية بالمشروع وهي وظائف متنوعة في

الواقع فهنا وظائف التخطيط ، التنظيم ، الحوافز ، الضغط ثم المدرسة أو التنفيذ (١) .

وإذا نظرنا إلى هذه الوظائف لاتفصح لنا أن نمة حاجة ملحة إلى ثقافة ومعرفة في جوانب شتى وذلك في العنصر المشارك في الإدارة من العمال ولعلنا لسنا في حاجة إلى حد ضرورة المعرفة بالاقتصادى ومبادئه والإدارة والاساليب لكي يمكن المشاركة في هذه الوظائف .

وبالطبع فإن مشاركتنا الحمايين في مجلس الإدارة في الشركات التي يعملون بها في ظل القطاع العام هي مشاركة لا يمكن توقع فعاليتها . حيث أننا كما سبق أن أوضحنا من أن اختيار ممثل الحمايين في هذه المجالس وهجيرها إنما يتأثر بعوامل أبعد ما تكون عن فكرة الصلاحية . بل هي القرابة والالتقاء القرية . بل وإن الانتخابات هي فرصة تنتهزها كل جماعة من جماعات الحمايين لتأكيد وإبراز وحدة قريتهم من الحمايين وتماسكها . ومما انتهت المعايير التي يختار على أساسها . فالتعلم والمرقة لم تكن يوما موضع اعتبار في اختيار الحمايين لمصطلبهم . بل إن الغالبية الساقطة من الحمايين ٨٧٪ لا تعرف شيء باسم مجلس الإدارة . إن الحمايين يعرفون فقط إن هناك (مدير كبير هو اللي ماسك الشركة) أما إن يديرها مجلس وليس شخص واحد فهذا مفهوم غير مدرك بالمرءة . كذلك فإنه غير المدرك أيضا أن يكون منهم شخصيا أعضاء يديرون الشركة أو يشاركون في إدارتها وقد كان هذا أحد المواد التي أدت إلى تمييز دور المعلمين وذلك لانهم

(1) Keneth F. walker ... worker Partieipation in Management.
in Bulletin of the International in Stituto for Labour
Studies. vol. 12 P. 55.

يلعبون دور الوسيط بين المحالين والادارة . كما ان ثمة نقطة أخرى أضفت مزيدا من السلطة للمعلمين وهو تحرف المحال هموما من الاحتكاك بالسلطات المحلية فقد اجاب الكثير من المحالين عندما سأله عن معرفته بمجلس الإدارة بأنه في حاله ويخاف على أكل عيشه ولا يعرف غير الرئيس فلان (معلم من قريته) وأنه لا يذهب للإدارة وإذا كان هناك شيء فإن هذا المعلم يمكنه التصرف مع الإدارة . ولعله هذا كله قد أضاف لكبار القرية من المعلمين مجالا جديدا لاكتساب مزيد من القوة والسلطة على المحالين بالاضافة إلى انتماءهم لثلاث أكبر ومكة اقتصادية أفضل ومن ثم فقد عزز من فاعلية سلطاتهم القائمة على الاولوم المحلي كما سبق وأوضحنا .

وقد ثبت فضلا ان النسبة العالية من المحالين - ٧٢٪ من اجمالي البيئة - لا تعرف مكان الادارة المركزية للشركة المحتسكة لعمليات الشحن والتفريغ في الميناء والتي يعملون بها .

كما ثبت ايضا ان الكثير منهم يغيب عن ذهنه تماما فكرة الترشيح بمعنى امكانية أن يرشح العمال نفسه لممارسة أى نوع من أنواع المشاركة في مجلس الادارة أو النقابة أو الاتحاد الاشتراكي . بل وقال الكثير منهم إنه لم يطلب منه أحد من الإدارة أن يرشح نفسه (ماحدث قال لي رشح نفسك بترع النقابة ما طلبوني ان اشرح نفسي ولا مجلس الإدارة ولا الاتحاد الاشتراكي طلبني) .

وهذا يمكن مدي قصور الوعي في مجال الانشطة ذات الطابع المتصل بالسلطات المحلية والإدارية والسياسية على وجه العموم . وهذا القصور ذاته كان أحد عوامل تماسك البناء الإجتماعي للمحالين فقد منع ازدواج الولاء للسلطة وجعل مصدر السلطات واحدا بالنسبة للمحالين هم كبار القرية من المعلمين . ومن ثم فقد كان هم الإحساس بالولاء لسلطة خارجية أحد عوامل زيادة تماسك القرية حول

سلطة الكبار بها وبثأثير هذه السلطة ذاتها من ناحية كما كان أحد عوامل احساس بأبناء القرية بالاستقلال وعدم الخضوع بطريقة مباشرة على الأقر لسلطات خارج القرية تؤثر في مجالات حياتهم الاقتصادية والاجتماعية . وقد عزز هذا كثيرا مكانة القرية كوحدة سياسية في هذا المجتمع . كما ان هذا القصور كان وراء طليعة حياة المهاجر من الخياليين في المدينة وأسلوب معيشته وأهدافه وطموحه . فهو غير طموح محوما ولا يبحث عن أن يصبح أكثر من حاله لا يكسب قوته من العمل مع بناء قريته ولا يريد أن يحتك بغيره لانه طريق ارتفاع مركزه - لا بالوصول لمراكز قيادية ولا حتى بسبب زيادة دخله - انه يعيش قرويا بالمدينة في نفس البيئة ومع نفس مهاجري القرية يرتدى ما يرتدون وهي نفس ملابس القرية لا يقل تغييره فالمرآة القيادية تتطلب أن يصبح (افندى) وهذا من غير الممكن . وبأكل ما يأكلون ويكون غالبا من العمل عندهما يخلون يقضى معهم فراغه يحادثهم عن القرية وأخبارها ومهاجريها بالمدينة ذلك هو عالمه . يريد ان يظل مفتقا حتى يعود إلى القرية بالصعيد انتهاء خدمته . إنه لا يحس بالغير بين الطابع الثقافي في القرية والمدينة فهو يعيش في القرية في قلب المدينة نفس الأسلوب في الحياة نفس الجوار نفس الأقارب ونفس نوع التنافس طبقا لذات المعايير في التفاضل . نفس الخضوع للكبار الذين يحتلون مكانتهم في السلطة من مكانتهم القروية . وإذا كان البعض قد كسر هذا الحاجز وبدأ يغير بعض عاداته وملابسه ويتطلق موسعا دائرة معارفه فهم قلة أقل من أن تمثل تنهدا في المجتمع وهم عادة قلة من الشباب الصغير الذين ولدوا بالمدينة بالذات لآباء من الخياليين وتربرا بها ويعملون في نفس المهنة مع ذلك . وعلى أي حال فالغير حتى بالنسبة لهذه المجموعة من الشباب هو تنهد في الملوس فقط في المظهر فقط وقد يكون في شطر من أسلوب الحياة كأن يحس بحسن متسا نسبيا أو نظيف نسبيا بعيدا عن المجتمع السكان القرية نسبيا أيضا إلا أنه فيما خلا ذلك فهو قروي

يؤمن بالتأثر . ويستجيب للتحديات التي تواجه القرية ككل . يلتزم بطاعة الكبار من القرية في الملأ على الأقل . لا يمكن أن يرتدى ملابس مثل شبان المدينة أو يطيل شعره مثلاً . ولا يمكن أن يعلن تطلبه عن عادات القرية مما كانت الأسباب . ولعل هؤلاء الفئة أيضاً تواجه نقطة أم وأشد تشدهم للقرية هو سفر والهميم بمجسرد الاحالة للتقاعد ومن ثم ضرورة السفر واستمرار الارتباط بالقرية والأقارب على قرات متقاربة وإلا أصبح شخصاً غريباً بوالديه وتلك قيمة اجتماعية لها وزنها الكبير هنا .

بقى الآن أن نناقش نقطة هامة متصلة بفكرة الحبالين عن الوطنية بالمعنى السياسي المألوف ونوضح مدى امتصاص القرية لحياة الحبال . ذلك أننا في مناقشة احساس الحبال بالقرية في المدينة حيث اتضح ان نسبة عالية تشعر بالقرية في المدينة فقد ناقشت عدد كبير من هؤلاء عن مدى الاحساس بالقرية خاصة عندما وجدت البعض يقول في نفسه لاحساسه بالقرية في المدينة إنه إنما يحس بالقرية لأن الوطن غائب (يقصد القرية) .

ولم تكن مفاجأة أن أجد ان نسبة عالية من الحبالين يعتبرون اغترابهم في مدينة الإسكندرية هو اغتراب الوطن . وكان القرية التي ولدوا فيها ودرجوا بأرضها هي دائرة الوطن في اعتبارهم .

وقد سألني البعض من هؤلاء (وهم ليسوا قليلون) بين الهجرة من القرية إلى مدينة الاسكندرية من حيث الاحساس بالاغتراب وبين الهجرة إلى اقطار أخرى غير مصر بالمرءة كالهجرة إلى ليبيا أو سوريا ... الخ .

على اننا يجب ان نشير إلى أن هذه الاحساس بالمساواة والتساوى بين الانتماء للقرية والانتماء للوطن ككل . بحيث تصبح القرية هو الوطن وما عداها (لا وطن)

والهجرة من القرية إلى أى مكان هي هجرة خارجية (من وجهة نظرهم) إن هذا الاحساس (يحمل الهجرة الداخلية مساوية تماما للهجرة الخارجية) لم يعمد شاملا بطبيع الحمالين . بل إن هناك عدد معقول من تماما بين الهجرة الداخلية والخارجية بحيث يرد قائلًا أنه لا يهتس بالقرية في المدينة (لأن دى بلدى . احنا مش بروضه فى مصر يبقى الواحد هازل فى بلده) .

والحقيقة ان هذا الالتباس فى مفهوم الوطن ربما كان خلف ضعف الا-جابه والتأخر فى مجتمع الحمالين عندما يعمد راغبى التأثير اثاره النخوة الوطنية رفعا للانتاجية أو قضاءا على مشكلة التكسب بما تلحقه من نتائج سيئة تمتد إلى الاقتصاد القومى ككل .

هل ان هذا الشعور بالالتباس انما يتأثر بعوامل تتصل بطبيعة الحياة العائلية فى هذا المجتمع تلك التى تضى على احساس الحمال بالقرية فى المدينة محققا أكبر . ذلك أن قوة الاحساس بالانتماء للقرية انما اصبح عميقا وبالغ العمق حيث العديد من الحمالين يعيش بمفرده فى المدينة تاركا زوجته وابناؤه بالقرية . كذلك فإن الارتباط بالقرية أشد ايضا لوجسود الأقارب والوالدين أو احدهما بالقرية ولاستمرار سفر المهاجر القرية على قترات متقاربة واستمرار احساسه بقرويته فى المدينة مما طال بقاءه بها . بل وحتى أولئك الذين أعلنوا انهم سيستمررون بالمدينة بعد انتهاء مدة حملهم انما هم مرتبطون بالمدينة لأسباب تمنع هودتهم إلى قراهم - كوجود ابنائهم المتزوجين وغير المتزوجين بالمدينة الذين سيعولونهم - تلك العودة التى يحرص عليها المهاجر ذلك انه يحرص على العودة إن لم يكن جبا فينا (فالمهاجر يمثل كلمة الاجرامات الضرورية لهودته حتى فى حالة وفاة فى

مهمجه بحيث يرسل جثاته ليدفن في قريته (١).

بقى الآن أن نناقش بإيجاز بالغ علاقات العمالين بالسلطات المحلية في للدينة-
الحكومة .

وأود القول أنه لا تكاد توجد علاقة مباشرة سوى علاقات التحاشى والاجتناب .
فالعمال لا يحب ولا يرغب بالمرة في التعامل مع السلطات الحكومية بالمدينة فعلاقاته
بها هى علاقات مبينة على الخوف بحيث أنه لا يلجأ إلى السلطات بالمدينة ميا كانت
الأسباب إلامرغما . ولعل الراجح بعدد من المضربين في الحجر مدة طويلة في
الاضراب الأحمر كما قلنا قد عزز من هذا الاحساس .

هذا ولا توجد أية علاقة أو احساس بالارتباط بالسلطات المثلة للحكومة
من جانب العمال ذلك أن كبار القرية يقومون فعلا بدور هام في القضاء على
الخلاقات والمشاجرات بين القرية الواحدة ولعل هذا الاحساس هو امتداد
لاحاساس بطريقة الارتباط بالدولة إبان فترة اقامته بالقرية . تلك التى كانت تتم
عن طريق العمدة . والعمدة شخص من أبناء القرية والذي يتحاشاه (رغم ذلك)
الفلاح تماما .

والحقيقة ان الاحساس بالدولة والسلطات التى تمثلها لا يوجد بطريقة واضحة
إلا في حالة الاضراب . وكذا في حالة التأثر الى حد ما . بل ولعل السلطات
الحكومية قد بهذا الموقف . ومن ثم ففى مستعين بكبار القرى في انتهاء معظم

(1) Abderrezak Behačji. «Return and Resettlement of
Migrant worker in their Home Countries» in Bulletin of the
International Institute for Labour Studies. V. 12 P. 55.

المشاكل خاصة مشاكل عدواة الدم التي تضغط فيها السلطات على كبار القرية لاعتد الصلح بينهما وهي أن كانت تفلح في تجميعهم للصلح إلا أن قانون الثأر وعدواة الدم الذي يقضى بأنه لا صلح بالمعنى الحقيقي إلا إذا تساوى قتل الطرفين تماما يحصل من جهودها هذه مباءة بلا جدوى . وهنا فإن القرى التي تمثل كل واحدة منها وحدة معينة إزاء بعضها البعض في حالات الثأر وغيره إنما تمثل وحدة أيضا إزاء الحكومة . فهي تستجيب لسلطات الدولة بإجراء الصلح . ولكن صوريا فحسب ليجرد أرضا هذه السلطات . هل أن ثمة نقطة هامة أخرى تنعكس وحدة القرية إزاء الحكومة ذلك أن القرية تشمل على أخفاء المجرم والقاتل من الحكومة بل أن كلا من قرى عدواة الدم تعتمد إلى هذا فالقرية المرتورة لا تعدل على القاتل . ويظهر آثار القتل بأنهم لا يعرفون الشخص الذي قتل قريبهم وذلك انتظارا لقتله بأيديهم . وكذلك الحال بالفنسة لقرية القاتل فهما بعض البوليس على أعداد كبيرة من أبناء قرية القاتل ومهما كان القاتل الحقيقي أو القتل الحقيقيين بين المقبوض عليهم أو ليسوا بينهم فإن أحدا لا يدل أبدا على القاتل ومهما هذا يمحون القضية وهم يعرفون هذا تماما . ويقولون (مادام مش ثابتة على حد . يبقى خلاص) .

* * *

الفصل الرابع

هذا الفصل يتناول فيه بعض العادات والقيم الخلقية والنظرة لمجتمع المدينة .
والحقيقة أن الحديث عن معظم التقاط في هذا الفصل قد سبق أن ورد
تفصيلاً . ولهذا فأننا سنتناول فقط بعض النقاط الهامة التي لم تعرض لها فيما قبل
وأم ما نتناوله يمايلي :-

أولاً - العادات :

لعل أم العادات الواضحة هنا هي :

- عادة تسمية الأبناء بأسماء الألقاب .

- عادة المجلس على المقهى لقضاء الفراغ .

- عادة إقامة الليال لقرآن والذكر وغير ذلك .

ثانياً - بعض القيم الخلقية والنظرة لمجتمع المدينة .

والحقيقة أننا في تناولنا للعادات الهامة في هذا المجتمع وجدنا أن ثمة عادة
درج عليها جميع أفراد هذا المجتمع من الخالين ذلك أن تسمية الأبناء عادة ماتم
بروسطة الأب وليس بواسطة الأم . وعادة مايسمى الأطفال الذكور بأسماء
الأقارب العاصبين له كالعم وابن العم وغير ذلك . ونادراً مايسمى أسم أحد
الأقارب من ذوى الأرحام .

ولعل هذا مرجعه محاولة الحفاظ على تماسك العائلة فإن تسمية الابن بأسم
العم وابن العم هو نوع من اظهار الالفة والمحبة والتعاطية . على أن عادة مايسمى
الخال ابناً له بأسم والد الخال . ذلك إذا لم يكن قد سبق أن سمى هو أو شقيقه .

هذا الاسم قبل ذلك . كما أنه من العادات المرتبطة بهذا عادة تفضيل الذكور على الإناث .

ومع أنه لم أقابل حالات طلاق ضمن ما واجهت من حالات تحت تهيب (تحلف البنات) إلا أنه من المعروف تماماً أن (خلف البنات مقطعة) في هذا المجتمع يعتبر أحد الأنماط التي تشكل هيا وتعضاً في الرجل والمرأة . بينما يعتبر عدم الانجذاب للمرة مشكلة تؤدي إلى الطلاق كما سبق أن أوضحنا .

والحقيقة أني سألت أحد الحمالين من أمجدوا فتيات فقط فأشار بأن (الهيوان هزوة وقال أن أبو البنات أبده قصيدة - يقصد أنه ضيق وأنه مستعطف بين أبناء القرية) ولهذا لا يتدخل في أي مشكلة فليس يرواه هزوة (هزوة) ولهذا يؤكد فكرة علاقات القوة المسيطرة في هذا المجتمع .

هذا وعادة تسمية البنين بالذات دون البنات بأسماء الأقارب أمر يعلم الوضوح وسبق أن قدمنا أمثلة تنطق بهذا . إذ بلغ عدد من سمى بأسماء أقاربه العاصمين أكثر من ٩٠٪ من الحمالين المنجبون في هذا المجتمع .

أما من عادة الجلوس بالمقهى لقضاء وقت الفراغ . فقد سبق أن أشرنا إلى أن دودة المقهى والغرض من الجلوس في هذا المجتمع . ومن ثم فليس الجلوس على المقهى من باب شغل الفراغ بقدر ما هو تقريراً لوحدة القرية وإظهار تماسكها وقوتها .

هذا والقرية التي ليس لها مقهى عامة بها هي القرية الضعيفة . وعادة ما تلجأ مثل هذه القرية إلى مقهى معينة وتستقر عليها .

قد ثبت أن هناك بعض القرى الكبيرة لها أكثر من مقهى حسيباً أما كل سكتي الحمالين الناجمين لها . ففي حالة خضمة القرية مثل قرية الجنوب . مثلاً فإن كل

بحرقة من ابتلاء ما يسكنون في منطقة معينة متجاورون، فانهم يختارون مقهى غالباً ما يكون بذلك الاحد أبناء قريتهم أيضاً ويجلسون إليها. وتعتبر المقهى مكاناً للترويح ومكاناً لحل المشاكل حيث يعرض كل من لديه مشكلة في العمل أو خارج العمل مشكلته ويتوسط القادر بحلها. كذلك هي مكان التنافس في تحقيق الذات أيضاً حيث أن الذي لا يذهب إلى المقهى هو البخيل. وأيضاً هي مكان لمعرفة أخبار الأما رب الذين يقيمون بالقرية. وهي أيضاً مكاناً لتلقي الهدايا القادمة من القرية (من الأقارب) أو لأرسال هذه الهدايا إلى الأقارب.

وتعتبر المقاهى هي الوسيلة الوحيدة للترفيه وقضاء وقت الفراغ إذ لا يعرف المالين السيئاً ولا يقبل أن يتحدث عنها ومن العيب أن يسأل مجرد سؤال إذا كان يذهب إلى السيئ أم لا.

من العادات المتناشرة المرتبطة بالمقهى وشغل الفراغ التنافس في اظهار الكرم والسفاه خاصة عند قدوم ضيف من الصعيد أو ضيف من قرية أخرى. إذ أن الكرم من العادات التي تشكل أساساً هاماً في هذا المجتمع وعامة كقبائل تريب المكنانات التي يحتلها الحمال بين أبناء القرية. وكثيراً ما ذهبت إلى المقهى لأطلب دراستي واضطرت إلى تناول أكثر من عشرة أكواب من الشاي وللأسف كما هو لا في مدة قليلة جداً. إذ لا يكاد يطلب أحدهم طالباً حتى يطلب الآخر طالباً آخر ولا ما نفع أن يكون أمام الضيف أكثر من طلب متجاورين أطامه على المائدة.

كما أن تقديم السجائر حتى إذا أقيمت أنك لا تدخن فالأمر سيان. إذا لابد أن تأخذ السجائر. ومن العيب أن تعرف أن تأخذ السجارة التي تمسك إليك. وكثيراً ما حدث أن تمسك أمامي أكثر من عشرين سجارة في المقابلة الواحدة مع المالين على لفظي الواحد مكان يأخذها المرشد عندما انهمض لا أنصرف والذي يتلصق بي أيضاً

ثالثا عادة إقامة الليالي

من العادات المنتشرة في هذا المجتمع عادة إقامة الليالي لثلاوة القرآن الكريم أو الذكر . أو الليالي بمناسبة ظهور الأبناء . فكثيرا من الخالين اعتاد أن يقيم ليلة للذكر سنويا والحقيقة أن هذه العادة هامة جدا في ربط القرية الواحدة داخليا من ناحية . وكذا في ربط أبناء القرية بالمدينة بالقرية في الصعيد .

وقد سبق أن أوضحنا بعض ما يتصل بهذه العادة والحقيقة أن هذه العادة مرتبطة ليس فقط بالقسم الدينية بقدر ما تستهدف أيضا مزيدا من الترابط والالتحام وتحزيز تماسك أبناء القرية الواحدة .

ولمنا نستطيع أن نؤكد أن الخالين ينتهزون أية فرصة متاحة لمحاولة اظهار هذا التماسك وحيث تنهج وحدة القرية في هذه المناسبات التي تقام من أجلها الليالي حيث يمد أهل القرية الواحدة يشتركون في تكاليف الليلة الخاصة بأحد أبناء القرية حيث يجب أن يقوم هذا الخال بدوره بالمساعدة في الليالي الخاصة بمن ساعده في ليلته .

هذا وتقام الليالي بمناسبة عديدة فهناك مناسبات ظهور الأبناء ومن المعتاد أن ظهور البنات لا يحتفل به ولا يعلن عنه ومن العادات المرتبطة بعملية طهارة الذكور عادة (الزبانة) إذا تأملت العديد من الخالين من الذين احتفلوا بهذه المناسبة (طهارة الأبناء) والذين قاموا في نفس الوقت بعملية الزبانه هذه وسمى بعملية الزبانه الخلافة للصبي أمام أحد المشايخ ويكون هذا ندرا في الغالب ويتم حتى ينعم الصبي بالقضاء وطول العمر والسعادة .

كذلك يحتفل بإقامة الليالي أيضا دون وجود مناسبة معينة مجرد (ندر) دائم بإقامة مثل هذه الليالي وفي هذه الليالي تقدم الأطعمة والسجائر والشاي للبهشين

وعادة بل ودائما ما يحضر من القرية أقرب صاحب اليلة للمشاركة والتهنئة وليس مجرد الأقارب هم الذين يحضرون من القرية للمشاركة بل أن هم الأقارب مثل الأصدقاء وغيرهم يحضرون مسارعين للمشاركة . ولا شك أن على الحال بالمدينة أن يسافر أيضا عند حدوث مناسبة لمن جامله بالحضور إلى المدينة . هذا وقد حضرت ليالى عديدة من هذا النوع ويصبر تناول طعام صاحب اليلة من الواجبات الهامة خاصة للاغراب عن القرية التي ينتمى إليها الحال المحتفل . وقد لاحظت أنه في حالة زيادة عدد الوافدين من القرية عن أن يسمم مسكن الحال فإنهم يلجأون إلى الإقامة مع العراب وأيضا مع المتزوجين بالمدينة من ذات القرية . هذا وقد يتم الاحتفال بالعليل والمزارم والتحطيط أو يتم باقامة الذكر . ومن الغريب أنهم لا يحضرون أبدا مشايخ تلاوة القرآن . بل يحضرون شيخا واحدا لينشد مادحا للرسول .

ويكفي لى تشير إلى انتشار عادة اقامة الليالى أن نقول أنه يحدث كل عام خاصة في أشهر الصيف وهو الفصل الذى تقام في مثل هذه الليالى بالذات أن يحضر فرق من القرية تحضر فرقة من كل قرية ينتمى إليها الحالون وذلك لتقيم الليالى التي يحتفل بها الحالون بالمدينة وهذه الفرق تضم مغنيين وموسيقيين وعلباين . وهناك فرق من نوع آخر تأتي من القرية وهي فرق المنشدين والمداحين تلك التي تحضر من القرية للإقامة والاحتفال بالليالى الدينية الطابع (الذكر - الحائجة) . وقد قال لى أحد هؤلاء المنشدين أنه يحضر سنويا في الصيف ويقضى ثلاثة أشهر بالمدينة سنويا أو أربعة أشهر بين شهر يوليو وشهر أكتوبر . وقد سأله إذا ما كان يواجه صعوبات لقلة العمل بالمدينة فأجلب بأن ذلك لا يحدث لأن الليالى كثيرة جدا وأنه أصبح من الشهرة بحيث يستضيفه القرى الأخرى لاقامة ليالى بها أيضا .

والحقيقة أن مسئلة للاحتفالات إنما تلعب دوراً آخر وهو وإن كان ليس الهدف الأصلي من إقامة هذه الاحتفالات حيث أن هدفها الأساسي هو اظهار قدرة الأسرة أو العائلة وتميزها بذكرها الاقتصادي على مستوى المقربين بالقيمة من أداء القرية . وكذا على مستوى القرية في الصيد نفسها حيث أن هذه الليالي يحضرها العديد من المشاركين من الصيد محضرون وبعضها لهذا . وكذا كل صاحب اليلة أكثر كرمًا وسخاءً فإن هذا ينقل إلى القرية أيضاً بالصيد . ويبرز من مركز اليلة التمييز إلى الجمال سوله في الصيد أو في المدينة .

كما أن طابعاً آخر وإن كان مفهوماً إلى حد ما ومقتضداً إلى حد ما إلا أنه ليس الأصلي في إقامة هذه الليالي على أية حال . ذلك الهدف هو محاولة شد أبناء كل قرية لقائهم والتلاصق والتساعد وإيجاد نوع آخر من العلاقات يربط بين أبناء القرية الواحدة هو رابطة التعاون الاقتصادي التطوعي . وهنا ابن أيناء القرية الواحدة بالمدينة كما كانوا أكثر تماسكاً وكلما اظهروا هذا التماسك في هذه الليالي وهذا هو جزء من قصد في الواقع وفي غيرها كلما كانت القرية أكثر هية ووحدة .

على أن هذه الليالي لها نتائج أخرى هي نتائج غير مباشرة في الحقيقة وإن كانت غير مقصودة بالمرة طبعاً إلا أنها نتائج واقعة وواضحة وتلك النتائج هي :
لستمرار ربط المهاجرين بالمدينة من أبناء احتفى القرى بقرىتهم الأصلية بوعلاهم بالصيد حيث يحضر هؤلاء المشاركة والامامة لمعدة أيام قبل انقضاء اليلة وبعضها .

هذا فضلاً عن تجديد أخرى تظهر بين مجموعة المهاجرين بالمدينة والمقربين لقرى مختلفة ذلك أن هاتى القرى المختلفة يطلون فرسة كالتقابل والتقابل بمواظون القسي

على الأقل بالمشاركة في تلك المناسبات . ومن ثم فإن هذه المناسبات تعطى فرصة لتسلط المجتمع ككل . ولأن كان ذلك إنما يتم بطريقة أو بوضع بين مجموعة القرى المتجاورة المسكن بالمدينة أو للمتنقلة في مجال العمل . فمثلا في ليلة الذكر التي أقامها أحد مسلمي فرح الأخشاب وجدنا أنه قد حضرها العديد من أبناء القرى الأخرى خاصة التي تعمل مع الزاويين في الأخشاب . إلا أننا لم نتوقع أن نجد كثيرين ولا حتى قليلين من قرية ابنوب مثلا يحضرون هذه الليلة فهم لا يعملون مع الزاويين في ذات العمل ولا يتجاورون في مساكنهم فهؤلاء في المنشية واللبان وغيرها بينما الأول يسكنون في الوردان .

كما أنه ثمة عادة عامة ودائمة حيث من المعتاد دفن الموتى خاصة الكبار في السن في قريتهم الأصلية ذلك أنه بمجرد وفاة الحمال يقرم أقاربه وأهل بلده بإرسال جثمانه إلى القرية ليدفن هناك . وفي حالة دفنه بالمدينة وهذا نادرا ما يحدث فإنه يتم إقامة ليلة واحدة يتن فيها القرآن الكريم . ثم يقوم أقارب المتوفى بالسفر إلى القرية والإقامة ٧ أيام هناك لتلقى التعازي حيث يستمر عادة تلقى التعازي بالقرية ٧ أيام كاملة .

ونظرة إلى القيم الحقيقية بهذا المجتمع - مجتمع الحاليين - وكذا نظرتهم لمجتمع المدينة تعكس لنا العديد من الحقائق .

وإذا كنا ستمثل على تلخيص هذا الموضوع وإيجازه فأما فإنه لا يعني علينا (أن المجتمع هو نظام أخلاق واجتماعي)^(١) وأن تناول هذا الموضوع هام

(1) N. Majundar and T. N. Madan : « An Introduction to social Anthropology. Tavistock Publication. London. 1970. p: (6)»

وبالغ الأهمية الا اننا نكتفى بما عرضناه عن هذا (المجتمع) وحيث عرضنا العديد من النقاط الممكن تناوؤها هنا ضمنيا وسنحاول تبين التغير الذى طرأ القيم وماهى أم هذه القيم والاتجاهات وان كان أيضا فى أذهاننا (انه لا يمكن قياس للمواطن أو أخلاق الرحمة بين الأب والابن) (١) مثلا لتبين التغير بطريقة حاسمة وفاقطة فى هذا المجال .

وإذا كما قد أوضحنا أننا أمام مجتمع من المهاجرين من الريف ولاذالك خالبيته مرتبطة بالريف فماهى القيم التى توجهه الآن ولإلأى حد تغيرت هذه عن تلك التى كانت توجهه قبل الهجرة .

فإذا كان من القيم التى توجهه وتشكل قيمة بارزة فى حياة الحال قبل الهجرة هى قيم مرتبطة بالأرض والعمل الزراعى وبالتركيب القرابى من ناحية . ثم بتوجه العلاقة التى تربطه بنواحي الحياة العامة من تدين وكرم وجديده وغير ذلك مما يحكم الملوك الفردى .

وستطيع أن نوجز قائلين أنه على الرغم من أن هناك الكثيرين من الباحثين الذين قالوا (بارتباط القروى بالأرض ارتباطا وثيقا ن كذا بما كنهم يبحث يصل هذا الارتباط إلى حد القداسة . وأنهم عازفون عن المصلحة الشخصية فى سبيل العائلة والمجتمع إلى جانب بعض مظاهر الشك والريبة خاصة بالنسبة لسكان للندن. وأن العمل الزراعى هو أم الأعمال فى نظرهم) (٢) .

David Koplan, "The Superorganic Science of Metaphysics (1) in Manner & Kaplan, Theory in Inthropology. Tavistock Publication. London. P. 66.

(٢) د. / محمد عاطف غيث . . التغير الاجتماعى فى المجتمع القروى . الدار

القروية للطباعة والنشر ١٩٦٥ ص ١٧٩ .

وإذا كانت ملكية الأرض الزراعية هي أم مايشغل بال القروى حيث انتهى إلى ذلك ، زود فييد ، وكذا وحامد عماره في دراسته عن قرية سلوا ، وكذا ومحمد عاطف غيث، في دراسته للقبطون وهلا وكفر الشيخ وكثيرون . وإذا كان مهاجرين قرويون وجميعهم تقريبا كانوا يعملون بالإراعة . قبل غيرت الهجرة من نظرهم لملكية الأرض الزراعية والعمل الزراعى .

الحقيقة إننا إذا كنا في استعراض الملكية الزراعية في دراستنا للفلسفة الاقتصادية قد وجدنا انه (بالجدول الخاص بتوزيع الملكية أ . ب) هناك عديد من الحالات لازالوا يحتفظون بملكياتهم الزراعية رغم صغرها جدا . إذ تحصل أحيانا إلى أقل من ربع فدان وهم يحتفظون بها رغم انها لم تمد مصدرا حقيقيا لأي دخل يذكر . وإذا كنا قد أوضحنا أن هناك رغم ذلك نسبة ٤٠٪ من اجمال مجتمع الحبالين يحتفظ بملكية زراعية وأن نسبة تكاد تبلغ في المتوسط ٣٠٪ من هؤلاء إنما قاموا بشراء ما يملكون من أراضي بعد هجرتهم إلى المدينة .

إن نظرة لهذه الحقائق جميعها لتؤكد استمرار النظرة الخاصة جدا للأرض الزراعية وملكيته واعتبارها قيمة بالغة الأهمية في هذا المجتمع . وقد تلاحظ لنا أن أولئك الذين لا يملكون أرضا زراعية خاصة بهم إنما يقولون أن أبى يملك كذا بالقرية . وأن أهل عديم أرض زراعية وأنا بس الى خايب .

إذن فلا خلاف ولا تنوير لقيمة الأرض وملكيتها الأرض الزراعية إنما ثمة خلاف هام جدا واضح تماما في النظر إلى قيمة العمل الزراعى . فالعمل أصبح هاما وقيما بقدر ما هو مدر للدخل الكافى والحياة المستقرة (فالقروى لم يعد يساق آليا وفى مطالب البيئة والبناء الاجتماعى بل انهم يمارسون الاختيار بين البدائل بطريقة

اقتصادية (١). ومن ثم فالعمل الزراعي أصبح ممكنا قياسه واعتباره أهميته بقدر ما هو مدر لدخل كاف بالمقارنة بغيره من الأعمال وغيره من الأعمال المائلة التي لا تحتاج إلى خبرة خاصة وهنا فإن العمل بالشحن والتفريغ كان مجالا هاما للملكي الأرض الزراعية . كذلك فإن أولئك الذين يملكون أرضا زراعية أقل من أن تعطى ما يكفي فإن الهالك لا يأبه بالسفر إليها إلا ليتعرف الآء سؤال ويتركها ليدبرها اقاربه أو حتى اصهاره ولا يتم كثيرا بما يرد اليه منها من دخول . بل المهم أن يستمر مالكها .

ولعل الغائبة التي لا تملك أرضا زراعية والتي حضرت إلى المدينة للعمل بالشحن والتفريغ إنما جاءوا للعمل بالمدينة لصعوبة وقلة فرصة العمل بالقرية . كذلك فإن البعض من مالكي الأرض الزراعية يفضلون العمل في مجال الشحن والتفريغ فهو سهل وأقل تعباً كما يقولون بالمقارنة . وواذن فمقيار الفائدة والعائد الأكبر من العمل . ثم مقيار السهولة وعدم الارهاق قد دخلا في تقييم العمل الزراعي مقارنة بالعمل بالشحن والتفريغ ومن ثم فإن الهجرة قد أوجدت عملا بديلا (حتى لأولئك الذين يمتلكون أرضا زراعية) أصبح يحكم مقارنة بالعمل للزراعي . خاصة وان عنصر الخطورة بالنسبة للفريقين في حالة الهجرة للعمل بالشحن والتفريغ . وهو عنصر يأخذه القرويون في الاعتبار عند اتخاذ القرار (٢) وترك

(1) Percy. S. Cohen : *Economic Analysis and Economic man in R. Firth : 6 Thames in Economic Anthropology. Tavistock Publication. Edinburgh 1967. P. (92).*

(1) Sutti Ortiz : *The Structure of Decision Making among Indians of Colombia In 6 Thames in Economic Anthropology. Edinburgh 1967. P. (226).*

العمل الزراعي آخذنا في الاعتبار (مقياس التفضيل المبني على العائلة) (١) بجانب الاستمرارية وعدم الاقطاع والحماية والملأ الأمان . وسبق توضيح ارتفاع الأجر في مجال الشحن والتفريغ بالمقارنة بالعمل الزراعي . كما سبق توضيح دور الأقارب في التهيئة المهاجر وحايته وإيوائه وضمان الحفاة بالعمل بجانب ان العمل الزراعي نفسه غير متاح طوال السنة لغير ملاك الأرض وصغر ملكية الأرض لا تشجع ملاكها على التخصص لها أخذنا في هذا كله ان العمل بالشحن والتفريغ يتأله من طبيعة خاصة جبره لمن يريد مراعاة أرضه ان يسافر إليها مترشاه ولكن لمدة محددة .

هذا وإذا تركنا الأرض والعمل الزراعي وجدنا النظرة الى العائلة والقيم المرتبطة بها وبالقرابة على وجه العموم بل وبالاتجاه القرية يابس دورا هاما في مجتمعنا . فبالنسبة للقيم المرتبطة بالأولاد فإن طبيعة المجتمع من المهاجرين تمنح قيمة أكبر للأبناء البنين . كما قلنا . كما انهم مطلب التحمل . مطالبا ملحا في الحقيقة الى الدولة التي يكون لهم وجودهم سببا للطلاق . وادقا كالتدليلات التحريم الاجتماعي يكون من أسسها الحماية احترام التكليف وطاعتهم والاهتمام بالتعامل معهم . على العموم فان ذلك يكون أشد وضوحا مع الأقارب بجانب غير الأقارب أيضا .

هنا وأصبح تعلم الأبناء . رغم انه قليل جدا . الا ان تعليم ابنه ووجوه الى الثانوية أو الجامعة أصبح يعد أحد المفاخر الآن بالنسبة للعائلات .

كما انه من قواعد تربية البنات الطاعة العمياء لوالديها ولأشقائهما الذكور بنفس

(1) Ibid. P. (196).

القدر وبفس الآلام . والضرب عقاب معترف به وسائده تماماً في حالة الخروج
عن طاعة الوالدين بالنسبة لجميع الأبناء ذكورا أو أنثى .
هذا ويعتبر المقام مشكلة ومصيبة يبتلى بها الرجل إذا وجدت ويصبح موضع
وئام الجميع .

هذا ومع أن الأولاد خاصة الذكور لم يهودوا مطلوبين للمساعدة في العمل
الزراعي إلا أن الحالمين لا يقومون بتنظيم النسل ولا يرحبون بذلك . فالإنجاب
مطلوب لذاته وتزويجاً للأبوين وتأميناً لمستقبل الآباء في شيخوختهم .

ومن المسؤوليات الأخلاقية البالغة الوضوح هنا هي كفالة الوالدين والمعجزة
من الأمرة بالنسبة للحمال سواء من أشقائه أو ابنائهم - أو زوجاتهم من الأرامل
ويعتبر قيام الحال بهذا أحد النقاط البالغة الأهمية لارتفاع مركزه وتأكيده ذاته .

وتعتبر طاعة الوالدين من التناط الهامة جداً خاصة في الأمور الهامة كالزواج
وغيره ويعتمد أمر الارتباط والطاعة للوالدين بما يجده في تنفيذ رغباتهم حتى بعد
موتهم فكثيراً جداً . بل ومنه وهي العادة للتيمة أن يطالب الأب أو الأم من
يوجدون بالمدينة من ابنائهم أن ينفروا بالقرية .

ومع أن هذه عملية مكلفة جداً ومجتهدة مادياً إلا أن الحال لا يمكنه أبداً أن يعصى
أوامرها في هذا الشأن . ويتم دفن معظم الحالمين الذين يموتون بالمدينة في قرام
ورغم ارتفاع تكلفة نقل الجثمان . ورغم ما يصاحب الدفن بالقرية من تفرغ طويل
لتلقي التعازي حيث يستمر ذلك مدة سبعة أيام كاملة بالقرية بالإضافة لتكلفة ثلاثة
القرآن طوال هذه المدة من شيوخ القرية للمتخصصين .

كما أنهم في منهج التربية لابنائهم يراعون دائماً تنمية النواحي الإيجابية في البنين

ومن العار أن يبكي الولد بل ويحرب وينتقد إذا بكى لآى سبب بينما تعمل التربية على ابراز عوامل السلبية في الانثى على العموم . كذلك يتم تنشئة الصبية على تقديس فكرة الثأر . الذى يعتبر أخذه قيمة لا بد اياها قيمة مهما كان تكلفة ذلك فلا بد من أن يأخذ الابن ثأر أبيه أو أخيه وفورا ما استطاع . وعلى العموم مع أن التدريب الاجتماعى بالمدينة إنما ينظم وفق ذات القواعد بالقرية إلا أن الوالدين أصبحا هما الأكثر تأميرا والأكثر فعالية . وأصبح الجانب القروى هاما فى تنشئة الأبناء فى اطار الأسرة أولا . ثم يليه الاطارات الأخرى كالمائلة ثم القرية . ولعل هذا مرجعه استقلال الوالد عن المائلة فى مصدر وزقه وعدم ارتباطه بها ثم عدم توريث أبنائه عملا متصلا بالمائلة (ذراعة الأرض) إلا إننا نعاود الإشارة إلى أن هذه الجوانب الفردية ليست هى الوحيدة بل أنها تسير جنبا إلى جنب مع الجوانب للصلة بالمائلة والقرية على العموم وأفسد بالقرية هنا أبنائها من المهاجرين للقيمون بالمدينة أو أولئك المقيون هناك بالصعيد من الأقارب .

هذا أما عن الجوانب المتعلقة بنواحي السلوك الاجتماعى والتدين والكرم وغير ذلك .

فإن التدين فى الحقيقة ليس من الظواهر الشائعة فى المجتمع فالأغلبية الساحقة من مجتمعتنا لا تعمل فى الواقع . بل ولا يعرفون كيفية الصلاة ولا يتمتعون بها . ولا يبقية الشعائر الدينية . إلا أن الجميع مع ذلك يقررون كثيرا الإصلاح والتدين إذا رأوه متمثلا فى أشخاص معينة . إلا أن التدين لا يكسب الشخص أى قيمة اجتماعية فى الواقع فإن مصدر القيمة هو للركز الاقتصادى والعائلى . ومع عدم معرفتهم بالدين والاشتراك فى الشعائر الدينية إلا أنهم يعمدون إلى عدم اظمار هذا بصورة تامة . إذ كثيرا ما يدعى أحدهم العيام مثلا فى رمضان . مع أن الأغلبية

السلطة منهم تنظر في هذا الشئ أرحاماً . وهو ما كان ما يكسب قيمة حقيقته ليس متصلاً من بعيد أو من قريب بالدين .

بل أن التدريب الاجتماعي لا يشمل بلورة فكرة الدين والتربية الدينية .

أما من المعلومات الدينية فهي تكاد أن تكون صفر خاصة في عالم النساء والبنات في هذا المجتمع كأن هذه المعلومات إذا وجدت فهي مضطربة وغائبة وغير صحيحة على العموم .

ويمكن التدين والدين دوره السلي التام في مجتمعا فان القيم المتعلقة بالكرم . والرجولة وسرعة التعاون مع مجرى العائلة خاصة والقرية عامة تلعب دورا بالغ الأهمية في مركز الرجل . فكلما كان الرجل أكثر كرماً . كان أهم . فالكرم من النواحي التي ترفع مكانة الشخص . وكذا العمل من أجل صالح القرية وأبنائها من أولئك الذين يقبضون بالمدينة وأقراضهم عند الحاجة أمر بالغ الأهمية لدى المرأة التي وجدنا أن أفراداً يقدمون كل ما يمكن تقريباً في مواقف الشدة للآخرين .

وهنا نرح من السلوك يقره هذا المجتمع مخالفاً به كل ما يحيط به من معايير مستقرة .

ذلكم التنازل يتصل بالأمانه . ففكرة الأمانة في انجملها إنما تنتمي عنهم . أخذ ما ليس له حقاً فيه .. وإن هذا المعيار لا نجد هذا فلسفة من المنزلة والخروج منه بآلية اختيارية امتثلها من . الأطلعة وانها الأختاب والملايين . وعندهم هو أمراً لا يسبب الشخص بل مرة بل . وكأنه أصبح نوع من العرف أن يأخذ المال . مع في نهاية اليوم . بعض ما ليس له .

ينفذ معيار الأمانة هو أمر واضح تماماً في خارج البيت وخارج دائرة العمل

فالرجل يجب أن يكون أميناً فلا يسرق من جاره مثلاً أو من محل تجارى أو من أحد أبناء قريته .

كذلك فإن السلوك الجفسى يعتبر أحد النقاط التى لا يمكن أن يمر عظمورها . فالجفس يجب أن يكون فى دائرة الزواج . وإلا فإن الخارج من هذا ينظر إليه بكل احتقار ويصبح موضع نقد بالغ . وفكرة الشرف تكاد ترتبط بهذين القنطين فقط . السرقة (مع استثناء الميئاة) والجفس .

هذا وغتاما تناقض نظرتهم لمجتمع المدينة . والحقيقة أنه فعلا لا نجد أن ثمة علاقة من أى نوع مع مجتمع المدينة إلا علاقات من نوع خاص .

فهاجرى كل قرية يعيشون معا . وباتفاق تام عن باقى أبناء المدينة لا يشتركونهم فى شيء . وإذا كان ثمة استحكاكا فانه فقط فى مجال العمل ومع أبناء القرى الأخرى من المهاجرين للذين يصلون فى مجال التصنع والتفريغ أيضا . وهذا الاحتمالك قليل جدا بالفعل .

وإذا كان ثمة علاقة مع سكان المدينة من خلال العلاقة بالسلطات الادارية فى قليلة جدا وتم من خلال وسطاءهم كبار القرية أيضا بما يجعل أبناء كل قرية هم قوة متعزلون تماما . ولا توجد أية علاقة مع أبناء المدينة من غير المتتمين لهذه القرى التى وقد منها الحمايلن إلا فى حالات التشاجر أيضا . هندا ينشاجر أحد الحمايلن مع جاره . كما حدثت فى حالات تصادم أبناء ساحة قرقاص مع أبناء اللوفية . ولقد سقط قتيل من من أبناء اللوفية فى هذه الواقعة التى وقعت منذ أقل من ستة أشهر .

كأما أن نظرتهم لأبناء المدينة وبها الكثير من الشكوك وعدم الثقة خاصة فى الفلاس من ساكنى للمدينة فهم يعتقدون أن الفلاس فى المدينة على غير خلق

بالمرّة . كما أنهم ينتقدون جدا ما يرون من فساد برمدي للملابس الضيقة وتضع على وجهها الأحمر والأبيض . بل أنهم يزوجون بناتهم لأبناء القرية من الخالين خوفا من أنها تزوجت من شخص من ساكني المدينة فإنه قد يجعلها تلبس (خفيس) كما يقولون .

ولا يسمحون باختلاط أبنائهم وبناتهم بأبناء المدينة . كذلك فإن فكرة أن يسهر أحدهم مع امرأة أو فتاة كما يرون بالمدينة هنا هو أمر لا أخلاق يحلمهم يشعرون أكثر وأكثر أن مجتمع المدينة مجتمع منحل بلا أخلاق .

كذلك فإن من الأمور المستقرة تماما في أذهان الخالين أن التعامل مع ساكني المدينة من أبنائهم أو من الفلاحين يجب أن يكون بكل الشدة والقوة . ولهذا فإنهم يتجمعون فوراً إذا اعتدى أى شخص من أبناء المدينة على حال ويذهبون إليه في شكل جماعة ضخمة مهددين فقط بأنه كثيرون وأنه إذا لم يزل هذا الشخص ما يضايق الحال فإن لن يكون ندا لهم وأن الحال هو أحدهم . وغالبا ما ينزل فعلا هذا الشخص من أبناء المدينة عند أرادتهم ويتم الصلح فوراً مع الحال ثم : التهديد باستعمال القوة من أعداد لا قبل لها .

وهكذا نشأ فاصل أخلاقي يفصل الحال عن المدينة بجانب ما سبق من جديد من الصبات التي تفصله تماما عن المدينة التي يعيش بها من زواج داخل وروابط قرابة بالغة الشدة وروابط اتنائية في نفس الشدة تقريبا بجانب طبيعة عمل تسمح بقيام جماعات منهم على أساس من الالتئام والقرابة . وتختلف تماما عن أى نشاط اقتصادي يوجد بالمدينة وتقوم هذه الجماعات باقتلاع كل إقاعات حياة للهاجر وتبني استمراره قرويا . فكرا وقلبا وقالبا . وسلوكا وقيا . ومظهرا ، وهنا فإنه يتوارد إلى أذهاننا قول أستاذنا من أن نسبة عالية من سكان المدن في العالم

العرب لا يزالون يقيمون التقاليد الريفية وأنماط السلوك والتفكير الريفي على الرغم من إقامتهم الطويلة بالمدن . بل أن بعضهم يجهرون بالعداء لطريقة حياة المدينة ويعلنون ازدهار أقيمتها ومثلها (١) .

(١) د. / أحمد أبو زيد . «الثورة الحضرية الجديدة في العالم العربي» محاضرة أقيمت بجامعة أسكس - ١٩٦٧ ص (١٤) .

خاتمة

في دراسة موضوع البناء الاجتماعي في مجتمع الحمالين بميناء الاسكندرية كان علينا أن نتابع الأسس المختلفة المكونة لهذا البناء في شكلها للتكامل والمتشابه وقد اعتمدنا على الطريقة الانثروبولوجية التكميلية في دراسة هذا الموضوع . كما اننا لم نتجاهل الطريقة السوسيولوجية التي كانت وسيلة في العناية الكافية لبعض النقاط . نوضح الحقائق الكمية .

وحيث كانت مشكلة البحث وموضوعه الرئيسي هو التعرف على ما يحدث في البناء الاجتماعي للمهاجرين من الريف والذين قاموا بالتصنيع في المدينة ولما تنوعت منه مدينة وإذا حدثت تغيرات فما هو تفسيرها . فقد اضطر الباحث أن يعرض بالتفصيل البناء الاجتماعي للحمالين بالمدينة وبعد أن تناول هذا البناء بالمعرض الكامل . أهم ما يراى أن جوانب التغير التي طرأت على البناء الاجتماعي وذلك في ضوء التدرج البناء الوظيفي الذي ينظر إلى البناء الاجتماعي باعتباره مكونا من مجموعة متسلسلة من الأساق والنظم .

وعلى هذا الأساس وبعد المعالجة الكاملة للموضوع . فإن البحث قد انتهى إلى عدد من الحقائق والنتائج التي يمكن ذكرها على النحو التالي :-

(١) مجتمع الحمالين ينقسم إلى مجموعات متباينة تتفاعل كل مجموعة منها داخليا فتتفاعل كتيقا قسما ، ويوجد بين أفرادها عامل القرابة أساسا ، والالتقاء القريبة والحسنة غالبا . ويكون التفاعل والعلاقات أكثر بين الأقارب وتقل تدريجيا مع بعد درجة القرابة ومع ذلك فإن العلاقات والتفاعل بين الأفراد للفتين نفس القرية أكثر بكثير داخل كل جماعة من مثله في القرية فيقبل الهجرة .

٢ إن النشاط الاقتصادي المشترك بين المجالين المتمعين لقري مختلفة لم يقلل من شدة الترابط بين كل جماعة على أساس من الالتئام لمنطقة واحدة ولم ينجح في صهر هذه الجماعات في بوتقة واحدة . و مرجع هذا هو شدة درجة الالتئام بالقرية . تلك التي تتمثل في عدة ظواهر أهمها استمرار تواجد اقارب عاصمين الحجاز بالقرية (منطقة الطرد) . واستمرار زياراتهم للمنطقة فحسب على فترات منتظمة ومنتقاة وقيام اقاربهم بالقرية بزيارته في المدينة . واستمرار الحجاز في ارسال المونة المالية للقرية . وكذلك الزواج الباعلي وكذا الارتباط بافراد الجماعة في كل من العمل من ناحية ووقائع الحياة الاجتماعية من ناحية أخرى .

٣ ان الجماعات المختلفة لا تكون كل منها وحدة انتائية لقرية معينة من ناحية وللتمتعلة داخليا بشدة إنما تتفاعل هذه الجماعات المتباينة فيها بينما على اعتبار ان كل منها هي وحدة واحدة واحدة وبمجم تتفاعل هذه الجماعات التي تستمر كل بها باسم القرية التي هاجرت منها توازن دقيق تحتل فيه كل جماعة مركزا على أساس من حجمها وتمازج أفرادها وخصائصهم وشجاعتهم واقدامهم . . . الخ .

٤ حملت عديد من العوامل على استمرار الاحساس بالالتئام بين مهاجري كل قرية منها بحيث كونوا مجموعة متجانسة في المدينة وبحيث لم يتأثروا مع مجتمعها ومن هذه العوامل :

(أ) سيادة عنصر القرابة بينهم .

(ب) اشتراك أبناء كل قرية في شغل وتفرغ نفس النوع من المهنات المثلان لوالد شباب أو أجسولة . أي توزيعهم على صن بداتها يتركز فيها أبناء كل قرية بالكامل .

(ج) تركيز كل جماعة من مهاجري القرية الواحدة في منطقة صغيرة من نفس

الحى بحيث أن جميع مهاجرى القرية يسكنون في مساكن متقاربة جدا في نفس المنطقة عادة .

• - حدثت ظاهرة على المحافظة على هذا البناء ليجتمع الحمالين وعلى استمراره . منها مثلا تواجد عداوة الدم بين المهاجرين من حمالي كل قرية والمهاجرين من حمالي القرى الأخرى كل على حدة . كذلك لعبت إقامة الليالي للذكر والحاجة بمناسبة وبغير مناسبة دورها في توضيح وحدة كل قرية وإظهار ذاتيتها هذا بجانب أن لبعض العمليات الاقتصادية المتعارفة مثل التعاون في مناسبات الموت والنار ومناسبة الزواج وإقامة الليالي وغيره كل هذا لعب دورا هاما في هذا العدد .

٦ - تشير الدلائل إلى نقطة عامة في شأن العلاقات بين الحمالين ومجتمع المدينة من غير الحمالين . إذا تشير إلى أن التفاعل بين الحمالين يأخذ شكل دوائر متفلكة متقاربة ولكنها غير مربطة تشكل دائرة القرية أو واحدة المجال الرئيس لتفاعل الحمالين الذين يتفاعلون بعلاقات كثيفة جدا داخليا مع مهاجرى قريتهم من الحمالين الذين تربطهم بهم عنصرى القرابة أساسا والالتزام بعد ذلك . ثم أن كل دائرة (قرية) تحتك بالدائرة الأخرى احتكاكا متيلا ومجاله في العمل فقط وينتهى هذا الاحتكاك بين أبناء القرى المختلفة بمجرد الخروج من العمل . أما عن مجتمع المدينة فرغم أنه يشكل الدائرة الكبرى التى توجد داخله دوائر (قرى) الحمالين فإن مجتمع المدينة يقف على هامش الحياة بالنسبة للحمالين ويندر فعلا أن نجد احتكاكا حقيقيا بين الحمالين وبين سكان المدينة فالمدينة مجرد مكان يوفر فرص العمل لأقل ولا أثر وهو سوق يحصل منه على حاجياته .

والآن وفي ضوء تساؤلنا الرئيسى الذى كان (ماذا يحدث للبناء الاجتماعى بتأثير

الهجرة ، فالحق ففضل استعراض الاملاك المكونة له المستوضح أم طوطاً عليه من تغيرات وأم ملاحه الحالية .

فلذا تناولنا التمس الاقتصادي أتعج ثنا مايل :-

١ - بالنسبة للملكية : فان الهجرة لم تؤثر في ملكية الأرض الزراعية ولم تفقد قيمتها كم ما يمكن أن يملك المهاجر . ومن ثم وجدنا المهاجرين يعملون ما استطاعوا للحصول على مزيد من الأرض الزراعية . كذلك لم يفرط حال فيما آل إليه من ملكية زراعية عن طريق الميراث من أبويه . هذا وتتخذ الملكية هنا نطمين . في حالة شراء الحال لأرض زراعية فان ذلك إنما يتم بأسمه الشخصي عادة مما أعطى الفرصة لظهور ملاك جدد . وهم ملاك غائبين بالمدينة . أما في وراثة الحال لجزء من الأرض نتيجة موت والده فان الملكية في هذه الحالة لا يتم تقسيمها وتحديد نصيب كل شخص من الورثة على حده بل تستمر الأرض كما هي دون تقسيم وينتفع بها بعض أفراد العائلة ويستمر الحال بالمدينة ويرسل إليه بعض الهدايا فقط من انتاج الأرض وإذا كنا قد أوضحنا ان الملكية في معظم الحالات إنما آلت للحالين عن طريق التوريث من ناحية . ومن ناحية أخرى فإذا كانت زراعية الأرض وفلاحتها والاهتمام بها إنما هو أمر لا يمكن العمال القيام به وحده وهو بعيداً عن القرية وعن الأرض الزراعية التي يملكها سواء آلت إليه بالوراثة أو بالشراء . ومن ثم فانه لا بد أن يكون أفراد عائلته أو اشقاء أو غيرهم هم الذين يقومون برعايتها واستزراعها ومن ثم فسواء كانت الأرض ملكاً جماعياً للعائلة أو فردياً بأسم الحال فان تنهراً ما ما قد حدث هنا بعد هجرة الحال بحيث أصبحت ملكية الأرض الزراعية للعمال المهاجرين عاملين من عوامل زيادة التضامن والتماسك والتعاون بين أفراد العائلة جميعاً . كذلك فانه بعد الهجرة أصبحت ملكية

للأرض الزراعية تنهى وظيفة أخرى على حساب وظيفتها الاقتصادية فإذا كانت قبل الهجرة إنما كان دورها الأساسي هو دور اقتصادى صرف . وبعد الهجرة طغت الوظيفة الاجتماعية للأرض على وظيفتها الاقتصادية بحيث أصبحت الملكية وسيلة لتحسين مركز الحال وارتفاع شأنه كذلك أصبحت ضمانة لشيخوخته بعض النظر عن قيمتها وامتدده من دخل . ذلك الدحل الذى سبق توضيح معنى دلالته .

(٢) هذا وثمة نقطة أخرى كانت الهجرة - بيا أساسيا في وجودها وتلك هي أحاسيس القرويون بالتخفيض دخل العمل الزراعى من ناحية وما يقتضيه من جهد وتعب بالمقارنة بالعمل بالمبناى من خلال مقارنتهما معا سواء بعد الممارسة أو ما يسمعه من زوار القرية من الحالمين والذين عادة ما يزورونها على قررات متقاربة جدا

هذا ولا بد أن نذكر أن ثمة نوع من الملكية قد ظهرت بعد الهجرة له أيضا أهميته في مكانة الحلة وإن كان أقل أهمية من الملكية الزراعية وهي ملكية المقارنات بالمدينة .

٣ - بالنسبة للعمل : فإنه من الواضح أن الهجرة قد أدت إلى فتح مجالات العمل أمام أبناء القرى الثمانية عشرة التى تعمل في عمليات الشحن والتفريغ بحيث أصبح أبناء هذه القرى أما حالمين دائمين بالمبناى أو أنهم يقضون فترة في العمل الزراعى بالقرية ثم لا يلبثو أن يحضروا إلى المبناى للعمل وذلك في الفترة التى لا يكون العمل الزراعى متطلبا تواجدهم بالقرية . ومن ثم فإن العمل بالشحن والتفريغ على العموم قد رفع من المستوى الاقتصادى لمناطق العرد . سواء عن طريق المعونات للمدينة التى يرسلها الحالمين الدائمون بالمدينة لتزويهم بها . أو عن

طريق تحريك طائفة العمل المحطلة بالقرية في مواسم البطالة للعمل بالمينا- كان أيضا من نتائج العمل بالمدينة مقابل أجر مرتفعاً عادة أن زاد وهي المهاجر بقيمة الوقت وأرباطه بالحصول على أجر مرتفع ومن ثم فإن النقود قد زادت أهميتها بالنسبة للمهاجر وأصبحت النقود هي الوسيلة الوحيدة التي يتحدث بها الحال وأصبحت هي وسيلة تقوية الروابط والعلاقات الاجتماعية وكذا الروابط القرابية . ومن ثم اتخذت معظم العمليات التعاونية بين الحمالين وبعضهم في المدينة وكذا بين الحمالين في المدينة وذويهم بالقرية الصورة النقدية .

(٤) هذا وإذا نظرنا إلى أوجه الاتفاق المختلفة بين مزايا الحال أنتضح لنا بوضوح أن ارتفاع دخول الحمالين وأن كانت لم تغير في عناصر الثقافة المادية في مجتمع الحمالين ومن ثم فانه على العموم لم يصاحب ارتفاع الدخل تغيرا كبيرا في أسلوب الحياة وطرق المعيشة إلا أن الملاحظ هو ما أن ارتفاع الدخل بالنسبة للحمالين قد أسنتبه لشاة مسئولية أخرى هامة وهي التزام الحال بأرسال معونة مادية لذوية بالقرية ومن ثم شكلت هذه المعونة جزءا هاما من مزايا معظم الحمالين . كذلك أرتفع بشكل كبير المنفق على جوانب الاستهلاك المختلفة خاصة عشاء الغذاء والملبس والسكن وذلك بالمقارنة به قبل الهجرة بالطبع .

٥ - أخيرا يجب أن نشير إلى أن العمل بالميناء وهجرة معظم أسر الحمالين إلى المدينة قد ألغى دور المرأة الاقتصادي إلغاء تاما من حيث مشاركتها في الانتاجية تلك المشاركة التي كانت كبيرة قبل الهجرة بالمشاركة في العمل الزراعي بينما أرتفعت مكانة المرأة الاقتصادية بالنسبة للأسر التي استمرت في التواجد بالقرية بعد هجرة الزوج إلى المدينة .

النسق القرابي

لقد وضع أن النسق القرابي يلعب دورا بالغ الأهمية في مجتمع الحمالين بالمدينة ولعل ما عرضناه يؤكد التزايد الكبير لدور هذا النسق ومع ذلك فله قد وقعت تغيرات هامة في النسق القرابي وكذا في الانتمائية .

ذلك أن العمل بالميناء وحرية الحمال لم تؤد إلى أنساع علاقات الحمل خارج نطاق الوحدة القرابية وأقليم الأسماء بل على العكس من ذلك أنسحت دائرة العلاقات القرابية وكذا العلاقات ذات الطابع الانتباهي بين الحمالين في المدينة وأوجدت وحدة جديدة أخذت كأساس لارتباط المهاجرين من الحمالين في علاقاتهم بالمدينة وأصبحت دورا لم تكن تلعبه بالمرّة قبل الهجرة وتلك هي وحدة القرية والانتماء إليها الذي لعب دورا له أهمية النسق القرابي نفسه في بعض الأحيان وذلك لما للعمل من طبيعة تجمع بين أبناء كل قرية معا من ناحية وكذلك للسكن في منطقة واحدة بالمدينة ويمكن توضيح ذلك تفصيليا فيما يلي :-

(١) هيأت الحرية والانفصال عن العمل بالزراعة الغرض لظهور الأسرة الأولية بحيث أصبحت تشكل النقط السائدة في المدينة .

(٢) رغم ظهور هذا النوع من الأسر الأولية فقد ظلت العائلة تلعب الدور الأساسي في الجوانب الاجتماعية والسياسية من الحياة ودائرة الأقارب أو أولاً ثم الانتماء للقرية هما فقط الدائرتان اللتان يشتملان على كل علاقات الحمال فعلاقاته خارجها غير موجودة .

(٣) ومن هنا فقد كانت الهجرة عاملا هاما في تقوية العلاقات والروابط القرابية .

(٤) تقوم علاقات الحمال مع أقاربه على أساس من التعاون . وفادرا ما توجد

سيادة كاملة للمصالح الاقتصادية في علاقة الحال بأقاربه خاصة المصحبين منهم .

(٥) استمرت سيطرة الابله والكبار من الاكثوب هوما في تسيير شئون الابله . ولا يوجد تمازج بين الابله والآباء بشأن استمرار سيطرة الاول .

(٦) تظهر سيطرة العائلة بوضوح تام على الافراد الذين يختلفون تماما ويصبحون معجود قوادة في بنائها الكلى في حالات التآثر والارامات ومعظم الانتماءات ذات الطابع السياسى .

(٧) الزواج داخلى ويتم برغبة الأهل أولا وأخيرا . من حيث التزويج واختيار الزوجة .

(٨) المهر أقل قيمة عن مجتمع المدينة . ويسهم الأهل في دفعه ولا يوجد شبكة . إلا في الحالات النادرة . والمهر يقدم في شكل هدية ذهبية فقط . أو قد يتكون للمدينة بدفع مبلغ ضئيل .

(٩) حيث ان الزواج داخلى وبارادة الأهل فإن النزاعات العائلية الموجودة بين الزوجين إنما هي خلافات عائلية يتداخل فيها جميع أهل العروسين .

(١٠) حالات الطلاق أقل مما نجده في المدينة بتأثير قرابة الزوجة ومساعدة القيم العائلية .

(١) لازالت القاعدة العامة هي ان يقوم العريس وعائلته باحضار الاثاث والتجهيز الزواج بجانب مايقدمه من مهر . إلا ان ثمة نسبة قليلة (١٢٪) التزمت فيها عائلة العروس بذلك التجهيز وهذا يعكس تحولا هاما في مفهوم المسؤولية بين طرفي الزواج .

(١٣) تغيرت علاقة الزوجة المهاجرة في رفقة زوجها وزوجها وتغيرت مكانتها بحيث أصبحت خادمة للروس (نتيجة لانعدام دورها الاقتصادي وتركز حياة الأسرة الاقتصادية على جهد الزوج) .

(١٢) الوجة الباقية في القرية ارتفعت مكانها الاجتماعية وأصبحت شركة للوجع بها لما من حور اقتصادي علم في منابة الأرض الزراعية .

النسق السياسي :

إن استمرار ما سبق عن النسق السياسي يؤكد عدة خصائص تمكس بمجموعة من المتغيرات والثوابت في جوانب هذا النسق وأهمها :-

(١) أن تجمع جماعات المهاجرين في منطقة سكنية وحمل واحد وشدة التماسك على أساس قرابتي وقوة الروابط القرابية قد عمل على تقوية سلطة الكبار في الثلاثات داخل كل جماعة من الخليلين المتمن لقرية واحدة .

(٢) أن الروابط القرابية القوية في المجتمع قد مكنت كبار العائلات وكبار القرى من أن يصبحوا أساساً لنوع من السلطة غير الرسمية للقوية ومن ثم فقد لعب هؤلاء دوراً هاماً في حياة الخالين وفي انتظام الحياة في المجتمع واستجاب النظام به وبحيث كان الولاء السلطة غير الرسمية الممثلة فيهم هو أساس الحياة السياسية في المجتمع .

(٣) إن استمرار معيشة المهاجر في نطاق العائلة والقرية سواء في العمل أو في السكن قوياً من علاقة الخليل بكبار العائلة وحد من حريته وزل من تبعيته وانصياعه لهم خاصة في ضوء احساس كثر من الخالين بالقرية في المدينة ولهذا وجدها ان كبار العائلات م الذين يقومون بفرض علاقات الخالين ولا يلجأ الخال إلى سلطات الأمن بالمدينة أو السلطة القضائية . ومراكز الشرطة الا نادراً جداً . وفي حالات الخلافات التي تنتجها جرائم كبيرة . ذلك ان الجوء إلى هذه الجهات امر يسيب القرية إذ يكشف عدم تماسكها من ناحية وأن ماهاش كبر من ناحية أخرى .

(٤) كانت هذه الصورة وعلاقات التبعية المهيمنة وذلك مع قرية وكبارها

وكبار عائلته وامتصاص الجماعة الانتخابية لمعظم أنشطة الحياة بالنسبة للرجال بالمدينة من أهم العوامل التي جعلت الرجال لا يدخلون في أية علاقات سياسية جديدة بطريقة جادة ولم يهتموا بالتنافس على المناصب السياسية والقيادية بالشئ الهام كما كان قبل الانتقال إلى المدينة حيث تتنافس العائلات في القرية على مناصب العمدة والاتحاد الاشتراكي وغير ذلك خاصة وإن المناصب السياسية في المدينة ليست بذات تأثير كبير في الجوانب الهامة من حياة الرجال بها .

(٥) حمل يروز الدور الذي يقوم به المعلمين وكبار العائلات وهو دور هام جدا في حياة المجتمع بالمدينة على أضعاف كثر من الوظائف التي هي أصلا من اختصاص التنظيمات السياسية بالمدينة (سواء أكانت نقابية أو سياسية أو حتى مشاركة في مجالس الإدارة) ومن ثم فإن هذه التنظيمات لم تعد تعنى أي شئ ولا تعكس أية درجة من الفعالية في هذا المجتمع .

(٦) وقد كان فيام المعلمين وكبار العائلات بالدور الهام في الجانب السياسي سواء في علاقة الرجال بالسلطات الإدارية وكذا علاقتهم بسلطات الأمن بالمدينة أثره الكبير في عدم الاهتمام بالتنافس على المراكز القيادية بالنقابات ومجالس الإدارة والاتحاد الاشتراكي بالمدينة في شركات القطاع العام التي يعملون بها . ومن ثم سمح هذا بدخول بعض عناصر إرث من عائلات هامة . في تنافس للحصول على هذه المراكز وحصل الكثيرون من هؤلاء على هذا المراكز فعلا .

(٧) انتمست الضرورة التي ينظم على أساسها مجتمع الرجال باعتباره وحدة جماعات تربط كل منها داخليا على أساس قرابي وانتمائي على نوعية المعايير التي على أساسها يتم انتخاب من يحتل هذه المناصب القيادية والسياسية وهي التقاطع في أنواع كبار الجماعات بصلاحيتهم وبالطبع في اختيار أكثر الجماعات تأثيرا في

سهر الانتخابات سواء بحجتها أو تماسك أبنائها . ومن ثم كانت المصيبة هي أم حامل يمكن أن يدخل منه أى شخص لكي يحتل مكانا قياديا على المستوى السياسى .

(٨) إن الاهتمام الأساسى للعيال بحياته داخل الجماعة القرابية والانتائية من ناحية وإرباطه بأقاربه فى منطقة الطرد (القرية الأم) من ناحية أخرى وتقدمه هذا فوق كل اعتبار قد حمل على انخفاض الوعى السياسى تماما بين الحالين والحقيقة أن نقص الوعى السياسى هو أمر مشترك بين كل من الحالين العاديين وكبار العائلات والمعلمين على وجه العموم .

(٩) كانت عداوات الدم التى بين أبناء كل قسرية والتى جمعهم بها تكون ويتضامون بشدة فى وحدة متميزة عن غيرها . تلك العداوات التى تتجدد على مدار السنة الواحدة أكثر من مرة بل مرات ومرات فى كل سنة كانت هذه العداوة عاملا هاما فى استمرار توازن المجتمع داخليا هو أساس من الحجم والقوة على مستوى المجتمع .اهتبار ان هذه العداوات تمكس صراعا دائما بين مختلف القرى . كما كانت ايضا عاملا هاما فى تأكيد التسمية السياسية للأفراد لكبار العائلات الهامة يكن قرية .

(١٠) يشر الحال بأن ثمة سلطتين فى المدينة . فهناك السلطة الرسمية المتمثلة فى إدارة شركات القطاع العام التى يعمل بها معظمهم وهناك سلطات الأمن المتمثلة فى الحكومة . وهاتان يمثلان السلطة الرسمية وهما يقفان على هامش حياته ولا يتم بهما اهتماما يذكر . وهناك سلطة غير رسمية تتمثل فى سلطة كبار العائلات الهامة وكبار الأقارب . والمعلمين . هذا وخضوعه الحقيقى هو السلطة غير الرسمية هذه . تلك التى تعظم له حياته السياسية بل والاقتصادية ايضا والتى تأخذ دور الوساطة بينه وبين السلطة الرسمية بنوعها فى المدينة .

هنا وثمة تساؤلات أخرى أرفأها في مطلع البحث وقلنا اننا سنحاول ان نجد في اجابات من خلال هذه الدراسة وبشأنها لسوق ما يلي :-

لقد أوضح البحث انه بصدد اختيار الفرض القابل لبارباط الهجرة من مجتمع القرية إلى مجتمع المدينة بتأثير عوامل اقتصادية بحيث إن ثمة حقيقة علمية مؤداها أنه ومع أهمية الدافع الاقتصادي في الهجرة . إلا أن دفع الهجرة ليس عافيا واحدا بل هو حال . وليس المهاجر بالشخص الذي يحركه من موطنه للأصل عامل واحد بالذات . ذلك ان ثمة مجموعات من العوامل والدوافع تتضافر لتحرك المهاجر من القرية إلى المدينة وإن كان يتصدرها في العادة دفع معين يختلف من يختلف من مهاجر لآخر . وعلى ذلك فقد وجدنا ان الدافع الاقتصادي قد تصدر هذه العوامل في حالات بلغت ٤٢٪ فقط من مهاجري هذا المجتمع من الريف . كذلك ثبت ان عامل التقليد يلعب دورا هاما في حالات ليست قليلة إذ تصدر التقليد عوامل الهجرة في حالات بلغت ٣٠٪ . وهذا وثمة حالات أخرى تصدرت عوامل هجرتها دوافع أخرى مثل الخلاقات العائلية . والفشل في الدراسة كذلك فإن عامل الصدقة والعفوية قد تصدر دوافع الهجرة في شطر لا يستهان به من حالات المهاجرين من الخبايا .

هذا وبشأن الضرر القاتل جان هوجة الانتفاضة بالنسبة للمهاجر لمجتمع الأصل إنما تربط عكسيا بدرجة انتمائه للوطن الجديد . فقد وضع إن انتمائهم مشدودون بشدة لقرانهم . فقد وضع من خلال دراسة تردم على للوطن الأصل ونظرتهم الهجرة - هاتمة لم وثقة - والمهنة التي قضاها للمهاجر بالمدينة وتبادل المعونات مع للوطن الأصل - والمزور للمحيط بالمجتمع الجديد - وعلى ان تتعزز البناء التقليدي بالمهاجر أو تخيره ومداه م . لقد اتضح ان كل هذه العوامل كانت

في صالح استمرار شدة الانتماء للوطن الأصلي . ومن ثم وجدناه مشدودا
تماما لقريته ولابنائها سواء الذين هم معه بالمدينة أو الموجودون بالريف .

وهذه ان شدة انتماء المهاجر لقريته قد قلل تماما . بل وربما الفى احساس
المهاجر سر بالانتماء لمجتمع المدينة (المهاجر) ولهذا فإن طول مدة الهجرة لم تلغ
احساس الحمال بالافتراق عن قريته وإنه انما يعيش في غربة وفي مجتمع غريب
هنا . مجتمع للمدينة . هذا وهذه ايضا ان معيار المدة لا يعتد به كثيرا . إذ أن
طول المدة بالمدينة لم يؤد دوره هنا وربما لأن ظروف الحياة في المدينة حملت على
استمرار الاحساس بالانتماء للقرية بنقض النظر عن عامل المدة .

المراجع العربية

- ١ - أحمد أبو زيد البناء الاجتماعي - للفهرمات - الهيئة العامة للتأليف والنشر
اسكندرية عام ١٩٧٠ .
- ٢ - أحمد أبو زيد البناء الاجتماعي - الاساق - الهيئة العامة للكتاب اسكندرية
(الطبعة الثانية) .
- ٣ - أحمد أبو زيد الطريقة الاثروبولوجية لدراسة المجتمع (مقاله) .
- ٤ - أحمد أبو زيد الثورة الحضرية الجديدة في العالم العربي عاضرة القيت بجامعة
اسكس ١٩٦٧ .
- ٥ - أحمد أبو زيد الثأر . دراسة اثروبولوجية بأحدى قرى الصعيد - دار
للعارف بمصر ١٩٦٤ .
- ٦ - اسماعيل محمد هاشم - مشكلة السكان بمصر . دار للعارف بالاسكندرية ١٩٦٥ .
- ٧ - السيد حامد ، عليه حسين - القيم والقيقة الاجتماعية . مقالته بالمجلة القومية
مايو ١٩٧٢ .
- ٨ - السيد محمد الحسين - بعض المظاهر القيمية المرتبطة بالحرك المنفى . مقالته
بالمجلة القومية يناير ١٩٧٠ .
- ٩ - ايفانو برينشلونج - الاثروبولوجيا الاجتماعية . ترجمة أحمد أبو زيد منشأة
للعارف ١٩٦٠ .
- ١٠ - باركر وبواون وآخرون - علم الاجتماع الصناعي - ترجمة محمد على وآخرون
منشأة المعارف بالاسكندرية ١٩٧٢ .
- ١١ - حسن الساعاتي - التصنيع وال عمران - دار للفرقة - القاهرة ١٩٥٨ .

١٢ - حسين عبد الله - السكان وحوادث التربة في مصر (لم يذكر تاريخ ومكان النشر) .

١٣ - جمال الدين سعيد - بعض مشاكل التصنيع في مصر ، - مجلة البيان العربي ١٩٦٥ .

١٤ - جميل موفيق وصحى مافوس - في اقتصاديات الأعمال - دار الجامعات المصرية - اسكندرية ١٩٦٨ .

١٥ - ميم فهمي - أفكار في شئون الحوائى والنقل البحرى ، دار المعارف ١٩٦٩ .

١٦ - صبحى مافوس فريضة وجد الرحمن يبرى - ملقمة الاقتصاد التجميعى - دار المعارف الاسكندرية ١٩٧٢ .

١٧ - صلاح الدين عافى - مشكلة السكان في مصر ، دار النهضة المصرية بالقاهرة لم يذكر تاريخ النشر .

١٨ - عادل حسن - الافراد في الصناعة - دار الجامعات المصرية - الاسكندرية ١٩٧٢ .

١٩ - عادل حسن - الكفاية الانتاجية في الصناعة - دار الجامعات المصرية - الاسكندرية ١٩٦١ .

٢٠ - على الجريتلى - السكان والموارد الاقتصادية في مصر ، القاهرة ١٩٦٥ .

٢١ - سليم حسين - الواحات الخارجية - الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٥ .

٢٢ - عبد المنور يونس - التنظيم الصناعى وإدارة الانتاج ، دار الكاتب العربى للطباعة والنشر ١٩٦٧ .

٢٣ - فاروق محمد - الادبيات المعاصرة في الاثر جولوجيا الاجتماعية ، مجلة القومية مايو ١٩٧٣ .

- ٢٤ - فاروق مصطفى اسماعيل ، العلاقات الاجتماعية بين الجماعات المشرقية ، النهضة المصرية العامة للكتاب ، الاسكندرية ١٩٧٥ .
- ٢٥ - فتحي أبو حيلة ، مدينة الاسكندرية ، دراسة جغرافية وتدعيمها اقليميا ، دكتوراه غير منشورة .
- ٢٦ - فيليب هاوز ، التحضر السريع ومشكلاته ، ترجمة ميرفت سيف الدين ، عالم الفكر - المجلد الثاني ، العدد الثالث ١٩٧١ .
- ٢٧ - قبارى محمد اسماعيل ، الاثروبولوجيا الوطيفية ، دار الكاتب المصري للطباعة والنشر - القاهرة ١٩٦٨ .
- ٢٨ - نادية حلم اسكندر ، التنمية الزراعية والنمو السكانى - مقالة بالمجلة القومية يناير ١٩٧٢ .
- ٢٩ - محمد المؤهرى وآخرين ، مبادئ علم الاجتماع ، دار المعارف بمصر ١٩٧٠ .
- ٣٠ - محمد رشاد الحداد ، شرح اللائحة الجديدة لقطاع العام ، الاهرام الاقتصادى (لم يذكر تاريخ النشر) .
- ٣١ - محمد ميمى عبد الحكيم ، مدينة الاسكندرية ، دار المعارف باسكندرية ١٩٥٤ .
- ٣٢ - محمد عاطف غيث ، التمدد الاجتماعى فى المجتمع القروى ، - الدار القومية للطباعة والنشر - اسكندرية ١٩٦٥ .
- ٣٣ - محمد عاطف غيث ، مقدمة فى علم الاجتماع ، دار المعارف - اسكندرية ١٩٦٥ .
- ٣٤ - محمد عاطف غيث ، المشاكل الاجتماعية والسلوك الانحرافى ، دار المعارف اسكندرية ١٩٦٧ .

- ٣٥- محمد حيدى محبوب والهجاء والتفرد البنائى فى المجتمع الكونى، - مطبعة نهضة مصر بالقاهرة . القاهرة ١٩٧٤ .
- ٣٦- مصطفى الجمال ، دروس فى القانون البحرى ، - المكتب المصرى الحديث - الاسكندرية ١٩٦٨ .
- ٣٧- دتيس ، د . رويج ، علم السكان ، ترجمة محمد صبرى عبد الحكيم - مكتبة نهضة مصر بالقاهرة ١٩٦٣ .

المراجع الاجنبية

- 1) Abu Lugho D, Janet. Migrant Adjustment to City Life, the American University in Cairo, Reprint Series N (4).
- 2) A, Leszek & Mansell. People on the Move. Methoum to London. 1974.
- 3) Baur P., and S Bessil. The Economic of Under Developed Countries. the University of Chicago Press. ch. 1960.
- 4) Brishaw, S., Traditional Exchange and Modern Markets. Prentice Hall Inc Englewwood, Cliffs New jersey (No. Date).
- 5) Benhadj, A . Return and Resethement of Nigrante Worker in Scitute for Labour Studies. vol. 12.
- 6) Biersted, Robert. The Social Order Tata Migaw. Hill Publicat on Co. Ltd. 1955.
- 7) Cohen, Abner Urban Ethnicity. Tavistock Publication London. 1974
- 8) Cohen, Percy. S. Economic and Analysis and Economic Man in R. Firth : 6 Themes in Economic Anthropology. Tav stock Publication Edinberg, 1963.

- 9) Deshen, Shlome, Ethnicity in Israel During the 1960 s.
in: ~~Adler~~ G. Urban Ethnicity. T. P.
London 1974.
- 10) Delomotte, Yves. Humanisation of Work and Quality
of Working Life. in Bulletin of the
International Institute for Labour
Studies, vol. 41.
- 11) International of Encyclopaedia of the Social Science.
vol. 2/10. 1971.
- 12) Encyclopaedia of the Social Science.
- 13) Firth, Raymond. 6 Themes in Economic Anthropology.
Thrivstock P.L. Edinburgh 1967.
- 14) Firth, Raymond; Human Types. Sphere books. New
York. 1970.
- 15) Ginsberg, Sociology. The Home University Library
(No. Date).
- 16) Goss, M. S. Urbanization and Family Change. R.
Subly. Bombay 1978.
- 17) G. Richardson. Economic Theory; Hutchinson: M. L.
London. 1967.
- 18) Hertzovitz, M. Cultural Anthropology. Knopf. New
York 1955.
- 19) Hunter, M. Reaction to Conquest. Oxford University.
Press London. 1964.

- 20) Kaplan David. The Superorganic Sciences of Metaphysics
in Margaret Kaplan. Theory in
Anthropology Tavistock. Publications.
London
- 21) Kruckeberg, D. & Silvers. Urban Planning and Analysis,
by Willy and sons Canada. 1974.
- 22) Massey, J. & Modern. An Introduction to Social
Anthropology. Tavistock. P. London.
1970.
- 23) Ortiz, Sutti. The Structure of Decision Making Among
Indians of Colombia in R. Firth, 6
Themes in Economic Anthropology.
Edinburgh. 1987.
- 24) Parking, David. Congregational and Interpersonal Ideo-
logy in Political Ethnicity. in Cohen
Abner-Urban Ethnicity. T. P. Lon-
don. 1974.
- 25) Parson, Talcott & Neil J. Economy and Society,
Routledge and Kegan Paul Ltd. London
1965.
- 26) Schildkront, Enid, Ethnicity and Generation Difference
Among Immigrants in Ghana in Cohen.
A. Urban Ethnicity T. London
1974.

- 27) Stirling, Paul. Turkish Village. John Wiley and Sons.
New York. 1965.
- 28) Thompson, Leonard. African Sciences in Southern
Africa. Heinman. London. 1966.
- 29) Walker Kenneth. Worker Participation in Management in
Bulletin of the international institute
of Labour Studies Vol 12.
- 30) W. Zeivsky A. Prologue to Population Geography.
Prentice Hall Englewood Cliffs. New
Jersey. 1966.

محتويات الكتاب

رقم الصفحة

الفصل الأول

- (١) تقديم ٢٨
(٢) الهجرة في مصر ٢٩٢
(٣) الهجرة في الاسكندرية ٢٥

الفصل الثاني

النسق الاقتصادي

- قديم ٢٩
أولا : النشاط الاقتصادي الحاليين في مدينة الاسكندرية ٤٢
ثانيا : عمليات الشحن والتفريغ ٥١
ثالثا : دراسة أبواب الدخل والانفاق في مجتمع الحاليين ١٠٠
رابعا : التعاون الاقتصادي في مجتمع الحاليين ١٦٧
خامسا : تقسيم العمل والتخصص ١٧٤

الفصل الثالث

النسق القرابي والانتهاية

- (١) دور النسق القرابي والانتهاية المكانية في مجتمع الحاليين ١٩٠
(٢) الحياة العائلية ٢٦٠
(٣) الزواج ٣٠٩

الفصل الرابع

النظام السياسي والقبض الاجتماعي

- قديم ٣٤٣

رقم الصفحة

٣٤٦

إزاء القوة في مجتمع الحمايين

٣٧٥

ملاحظة الحمايين بالسلطات المحلية والإدارية بالمدينة

الفصل الخامس

٤٥٣

بعض العادات والتقاليد الحقيقية في المجتمع المدني

٤١٩

خاتمة

٤٣٩

المراجع العربية

٤٤١

المراجع الأجنبية

مَجْمَعَةُ الْجُمُعَاتِ

Bibliotheca Alexandrina



0229098